٩١

اليمن

في الصحافة العربية

في

القرن العشرين

١٩٩٣

٦


بسم الله الرحمن الرحيم

(٩١)

اليـــمـــن

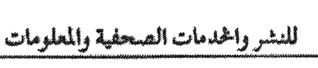
فى الصحافة العربية

فى القرن العشرين

١٩٩٣

المجلد السادس

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣

فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1993

العنوان / المؤلف	الدولة	المصدر	تاريخ النشر	رقم الصفحة
العالم ينظر الى اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد السادس) 1993	اليمن	الاهرام	93-05-18	1
اليمن : وثيقة تحالف المؤتمر والاشتراكى عبد الرحمن الحيدرى *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد السادس) 1993	اليمن	الحياة	93-05-18	2
الخلاف حول التوحد مع الشعبى لطفى شطاره *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد السادس) 1993	اليمن	الشرق الاوسط	93-05-19	3
صنعاء : العطاس سيحتفظ برئاسة الوزراء اقبال على عبد الله *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد السادس) 1993	اليمن	الحياة	93-05-19	4
انسحاب نواب *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد السادس) 1993	اليمن	الشرق الاوسط	93-05-20	6
انسحاب نواب من الشعبى احتجاجا على اللجان البرلمانية *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد السادس) 1993	اليمن	الشرق الاوسط	93-05-20	7
سعر تشجيعى للريال اليمنى للسياح وشركات البترول *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد السادس) 1993	اليمن	الحياة	93-05-20	8
استقالة حكومة اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد السادس) 1993	اليمن	الاهرام	93-05-21	9
الاصلاح ضمن المشاركة التشريعية وملامح الحكومة لم تتحدد بعد *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد السادس) 1993	اليمن	الشعب	93-05-21	10
الالتزام بالشريعة وترسيخ الوحدة اليمنية *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد السادس) 1993	اليمن	المسلمون	93-05-21	11
التزام بالشريعة وترسيخ الوحدة اليمنية *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد السادس) 1993	اليمن	المسلمون	93-05-21	13

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

العنوان	الكاتب	الموضوع	الصحيفة	التاريخ	الصفحة
الاصلاحات الدستورية هل تقوض الديموقراطية اليمنية ؟	محمد على السقاف	اليمن	الحياة	93-05-27	73
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السادس) 1993					
اليمن : الجراد يواصل هجماته	رويتر	اليمن	الحياة	93-05-27	75
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السادس) 1993					
اليمن : مناورات عشية الحكومة وقبائل ادهم تخطف اميركيين	عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	93-05-27	76
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السادس) 1993					
تعطل توقيع وثيقة التحالف والبرنامج يعوق اعلان تشكيل الحكومة اليمنية	عبد الله حموده	اليمن	الشرق الاوسط	93-05-27	78
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السادس) 1993					
25 مليون جرادة تجتاح اليمن		اليمن	الحياة	93-05-28	79
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السادس) 1993					
احتياطى اليمن من النفط يتجاوز الملياري برميل	ق.ن.أ	اليمن	العرب	93-05-28	80
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السادس) 1993					
اضراب المحاربين القدامى وعمال 14 اكتوبر	لطفى شطاره	اليمن	الشرق الاوسط	93-05-28	81
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السادس) 1993					
اليمن : اعلان شبوة منطقة منكوبة بالجراد	ا.ف.ب	اليمن	الحياة	93-05-28	84
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السادس) 1993					
خلافات على توزيع الحقائب 17 للمؤتمر الشعبى و 7 للاشتراكى و 4 للاصلاح	عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	93-05-28	85
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السادس) 1993					
صنعاء الاشتراكى مسؤول عن تأخر الحكومة	حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	93-05-28	87
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السادس) 1993					
مظاهرات فى اليمن احتجاجا على تأخر صرف المرتبات	رويتر	اليمن	العرب	93-05-28	88
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السادس) 1993					
التضخم .. قضية لا تحتمل التأجيل	محمد عبد الواحد	اليمن	العالم اليوم	93-05-29	90
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السادس) 1993					
شبح "الحالة الصومالية" دفن فى صناديق الاقتراع		اليمن	الخليج	93-05-29	91
الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السادس) 1993					

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف



العالم ينظر إلى اليمن

رياح التغيير الديمقراطى لم تعد تتوقف عند حدود بعينها.. وفى الوقت الذى يرقب فيه العالم بحذر عمليات التحول فى جنوب أفريقيا وفى أوروبا الشرقية. وفى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق تشد انتباهه بقوة تجربة اليمن الموحد فى أول انتخابات ديمقراطية تخوضها البلاد على مدى تاريخها الطويل.

وليس مبعث الاهتمام هنا التجربة فى حد ذاتها.. فقد تعددت التجارب قبل ذلك فى مختلف الدول الافريقية لكنها اما أجهضت عند الخطوة الأخيرة، ما قبل صناديق، الاقتراع أو انها افلتت بهذه الخطوة غير انها سرعان ما سقطت صريعة الاطماع فى السلطة والمصالح الشخصية والتخلف السياسى العقيم.

على أن الاهم من التجربة ذاتها هو كيف خاضها اليمن بهدوء وباعتدال ووعى على الرغم من كل ظروفه الاجتماعية، والاقتصادية، وعلى الرغم من كونه بلدا يدخل فى عداد الدول الفقيرة والامية.

ان اليمن بهذه الانتخابات الديمقراطية التى جرت مؤخرا يستكمل خطوة على قدر مماثل من الاهمية، وهى خطوة توحيد شطرى البلاد فى عام ١٩٩٠ وهى بذلك تصلح لان تكون نموذجا يوفر الدليل على انه متى توافرت الرغبة الحقيقية لدى الشعوب للتغيير والتطور فانها تستطيع ان تتغلب على اية عوائق او تحديات مهما كانت.



المصدر : الحياة اللندنية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٣

اليمن: وثيقة تحالف المؤتمر والاشتراكي تتضمن ملحقاً عن ائتلاف مع الاصلاح

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ ذكرت صحيفة «الحق» الاسبوعية، احدى صحف المعارضة اليمنية، انها حصلت على نص وثيقة «اجراءات تنفيذ التنسيق والتحالف على طريق التوحد بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني».

وجاء في تلك الوثيقة: «يشكل هذا الاتفاق تواصلاً لتعزيز الروابط التاريخية بين الحزب والمؤتمر التي عمدت وحدة شطري الوطن اليمني في دولة الجمهورية اليمنية، ونقطة انطلاق للتوحيد في تنظيم سياسي واحد على طريق ترسيخ النهج الديموقراطي وبناء الدولة اليمنية الحديثة». وأضافت الوثيقة، كما نشرتها «الحق»، انه لتنفيذ المهمات الواردة في «الاتفاق» ستتخذ الاجراءات الآتية:

اولاً – الاصلاحات الدستورية: تستكمل اللجنة المشكلة اعداد مسودة الاصلاحات الدستورية ١٠/٥/١٩٩٣.

– تقرير يُعده المؤتمر والحزب ١١/٥/٩٣

– نقاش مع تجمع الاصلاح ١٢-١٣/٥/٩٣

ولتنفيذ الاصلاحات يمكن اعتماد احد البدائل الآتية:

البديل الاول: اقرار التعديلات قبل تشكيل هيئات السلطة التنفيذية الجديدة، بالاستناد الى المادة ٨٨ من الدستور، أي استمرار مجلس الرئاسة والحكومة (...) وهذا يتطلب:

١ – تبني الكتلة البرلمانية الموحدة للمؤتمر والحزب . طرح التعديلات الدستورية ١٥/٥/٩٣.

٢ – نظراً الى الظرف الاستثنائي، تناقش التعديلات في مجلس النواب خلال شهر حزيران (يونيو) ٩٣.

٣ – ينتخب الرئيس ونائبه خلال الفترة من ١ – ٥/٧/٩٣.

٤ – تشكل الحكومة بموجب الدستور الجديد في تموز (يوليو) ٩٣.

البديل الثاني: تشكيل الهيئات التنفيذية بموجب الدستور الحالي:

١ – انتخاب مجلس الرئاسة – ١٥- ١٦ أيار (مايو) ٩٣.

٢ – تشكيل الحكومة ١٧ – ٢٠ ايار (مايو) ٩٣.

٣ – تبني الكتلة البرلمانية الموحدة طرح التعديلات الدستورية حزيران (يونيو) ٩٣.

٤ – تناقش التعديلات الدستورية في مجلس النواب آب (اغسطس) ٩٣.

٥ – ينتخب الرئيس ونائبه في ايلول (سبتمبر) ٩٣.

ثانياً – تشكيل لجنة لوضع البرامج التنفيذية للمهمات العاجلة الواردة في صورة مشتركة في برنامج التنظيمين فور توقيع الاتفاق، ويقدم البرنامج للقيادة ويحال على الحكومة عند تشكيلها لادراجه ضمن برنامجها الذي ستقدمه الى مجلس النواب خلال عشرة أيام.

ثالثاً – تشكيل لجنة لوضع الانظمة للكتلة البرلمانية وكيفية مشاركة الاحزاب والتنظيمات الاخرى.

– تشكيل اللجنة فور توقيع الاتفاق. تقدم اللجنة تقريرها خلال عشرة أيام.

– تناقش مع الاحزاب والتنظيمات الفاعلة الراغبة في الانضمام للكتلة البرلمانية.

رابعاً – تشكيل لجنة لوضع اسس ووثائق توحيد المؤتمر والحزب في تنظيم سياسي واحد: تشكيل اللجنة، فور توقيع الاتفاق.

– تقدم اللجنة تقريرها للأمينين العامين خلال فترة شهرين.

– يحيل الامينان العامان الوثائق على اللجنة العامة والمكتب السياسي ويقدمان ملاحظاتهما الى الأمينين العامين خلال شهر.

– يقدم الامينان العامان تقريراً لاجتماع مشترك للجنة العامة والمكتب السياسي يشمل:

– الصيغة النهائية للوثائق.

– الجدول الزمني لاستكمال خطوات التوحيد خلال اسبوعين.

ملحق «١»

الائتلاف بين الكتلة الموحدة وكتلة الاصلاح:

انطلاقاً من الرغبة المشتركة للكتلة الموحدة للمؤتمر والحزب والتجمع اليمني للاصلاح للائتلاف لا بد من الاتفاق على:

١ – الاصلاحات الدستورية.

٢ – الاتجاهات الاساسية لبرنامج الحكومة.

تقدم الكتلة الموحدة الوثائق اعلاه للمناقشة مع كتلة التجمع اليمني للاصلاح للاتفاق كشرط للائتلاف خلال الفترة من ١٢- ١٣/٥/٩٣ وعلى ضوء اتفاق الكتلة الموحدة للائتلاف مع التجمع اليمني للاصلاح، يتم الاتفاق على المشاركة في الهيئات.

تكهنات بترشيح سالم صالح لرئاسة مجلس الشورى اليمني

الخلاف حول التوحد مع «الشعبي» يؤجل اجتماع اللجنة المركزية لـ«الاشتراكي»

عدن: من لطفي شطارة

ارجات اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني دورتها الاستثنائية - التي كانت ستبدأ امس - الى الاسبوع المقبل. وقالت مصادر حزبية ان السبب يرجع الى الخلاف العميق داخل الحزب حول اتفاقية التنسيق التحالفي نحو التوحد مع المؤتمر الشعبي، والحاجة الى تاجيل طرح هذا الخلاف علناً الى ما بعد احتفال الشعب اليمني بالذكرى الثالثة للوحدة في 22 مايو (ايار).

ويتركز الخلاف بين جناحين، احدهما يؤيد التقارب والتوحيد مع المؤتمر الشعبي، والثاني يرفض هذه الخطوات في الوقت الراهن .وعلل بعض المسؤولين اسباب تاجيل الاجتماع باسباب فنية، تتعلق بالإعداد لحفل تأبين سلطان احمد عمر - عضو اللجنة المركزية - يوم 24 مايو.

وعلى صعيد اعادة بناء هياكل مؤسسات الدولة والاصلاحات الدستورية، تكهنت مصادر حكومية ان سالم صالح محمد - الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي - قد يتولى رئاسة مجلس الشورى، المتوقع تشكيله بعد موافقة مجلس النواب على الاصلاحات الدستورية.

واضافت التكهنات ان هناك احتمالا لتعيين عبد الوهاب الانسي - الامين العام للتجمع اليمني للاصلاح - وزيراً للتربية والتعليم، وان يتبادل الدكتور عبد العزيز الدالي وزير الدولة للشؤون الخارجية، وعبد الله الاشطل مندوب اليمن الدائم في الامم المتحدة منصبيهما.

واستبعدت المصادر تشكيل الحكومة قبل منتصف الاسبوع المقبل.



ملامح الحكومة اليمنية الجديدة بدأت تتضح

صنعاء: العطاس سيحتفظ برئاسة الوزراء والداخلية والخارجية للاشتراكي والدفاع للمؤتمر

□ صنعاء – «الحياة»:
□ عدن – من اقبال علي عبدالله:

■ استمرت امس المشاورات السياسية في صنعاء بين الاحزاب الثلاثة الرئيسية، المؤتمر الشعبي العام وحزب التجمع اليمني للاصلاح والحزب الاشتراكي، للتوصل الى تشكيل حكومة ائتلاف وطني في ضوء نتائج الانتخابات التي جرت الشهر الماضي.

وفي اطار المشاورات عقد مجلس الرئاسة اليمني اجتماعاً اول من امس برئاسة الفريق علي عبدالله صالح رئيس المجلس حضره الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب والمهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء. وكرس لمناقشة الاولويات السياسية خصوصاً اجراء التعديلات الدستورية وتحديد شكل رئاسة الدولة واختصاصاتها ومدتها ثم الشروع في تشكيل الحكومة الجديدة التي هي موضع مشاورات متعددة الجوانب.

ويبدي المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه علي عبدالله صالح وحاز اكبر عدد من المقاعد مرونة في التعامل مع بقية الاحزاب السياسية وفي طليعتها الحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح من أجل تشكيل حكومة ائتلافية في شكل يتناسب مع مكانة كل حزب في البرلمان. وتشير التوقعات الاولية الى ان العطاس وهو عضو في المكتب السياسي للاشتراكي سيكلف تشكيل الحكومة الجديدة على حساب نصيب الاشتراكي من الحقائب الوزارية. وهذا ينطبق على الاصلاح الذي يأتي انتخاب زعيمه عبدالله الاحمر رئيساً لمجلس النواب على حساب نصيبه من حقائب الحكومة. وفي اطار هذه الحسابات السياسية تؤكد مصادر قريبة من موقع القرار السياسي في اليمن ان المؤتمر سيحصل على حصة الأسد من الحقائب في مقابل تنازله عن رئاستي البرلمان والحكومة.

وفيما تقول بعض المصادر ان الخلاف ما زال قائماً بين الاحزاب الرئيسية الثلاثة على توزيع الحقائب المهمة مثل الدفاع والداخلية والاعلام والتربية والتعليم والخارجية والنفط والمال ووزارة الادارة المحلية تؤكد مصادر اخرى ان الخلاف هدأت حدته في اليومين الماضيين خصوصاً بين الحزبين الحاكمين سابقاً (المؤتمر والاشتراكي) بعد موافقة المؤتمر على التخلي عن الداخلية والخارجية للاشتراكي في مقابل تخليه عن وزارتي الدفاع والنفط. ويبدي المؤتمر حماسة للاحتفاظ بوزارتي الاعلام والتربية والتعليم اللتين يطالب بهما الاصلاح. واتفقت الاحزاب الثلاثة على تسليم حقيبة الادارة المحلية الى حزب البعث ممثلاً بالعميد مجاهد ابو شوارب.

وتشير المعلومات الاولية الى ان ملامح الحكومة اليمنية الجديدة ستكون على النحو الآتي:

التتمة في الصفحة (٤)



صنعاء: العطاس سيحتفظ برئاسة الوزراء

تتمة الصفحة الاولى

حيدر ابو بكر العطاس (الاشتراكي) رئيساً لمجلس الوزراء، الدكتور عبدالكريم الارياني (المؤتمر) نائباً اولاً لرئيس الوزراء وزيراً للنفط والثروات المعدنية، مجاهد ابو شوارب (البعث) نائباً لرئيس الوزراء وزيراً للادارة المحلية، محمد حيدر مسدوس (الاشتراكي) وزيراً للداخلية، الدكتور عبدالعزيز الدالي (الاشتراكي) وزيراً للخارجية، احمد عبدالرحمن السماوي (المؤتمر) وزيراً للمال. وعلم ان وزارة الدفاع ستؤول الى المؤتمر، ولن تلغى كما توقع بعض الصحف المحلية، لكن المؤتمر لم يحدد بعد الشخص الذي سيتولى الحقيبة.

وفي عدن اوضحت مصادر قيادية في الاشتراكي ان «تاجيل عقد الدورة الاستثنائية للجنة المركزية للحزب حتى ٢٥ الجاري جاء لاتاحة المجال امام قيادة الحزب للتحاور مع العناصر المعترضة على الدمج الفوري مع المؤتمر الشعبي العام». واشارت الى ان «قيادة الاشتراكي حريصة على تفادي الانشقاق او الانقسام في صفوفها خصوصاً في المرحلة الحالية التي اعقبت اجراء اول انتخابات في البلاد منذ وحدتها».

وكان مقرراً ان تنعقد الدورة الاستثنائية هذا الاسبوع بهدف البحث في توقيع اتفاق «التنسيق والتحالف على طريق التوحد» بين قيادتي المؤتمر والاشتراكي.

تخفيض الحقائب الوزارية اليمنية إلى 25

انسحاب نواب من «الشعبي» احتجاجاً على اللجان البرلمانية

صنعاء: من حمود منصر

انسحب عدد من نواب المؤتمر الشعبي العام من جلسة مجلس النواب اليمني امس، اعتراضاً على تقرير هيئة رئاسة المجلس، بشأن توزيع مقاعد اللجان البرلمانية على ممثلي الاحزاب المختلفة. وتركز الخلاف بين نواب المؤتمر الشعبي ونواب تجمع الاصلاح، بينما التزم نواب الحزب الاشتراكي الصمت لمراقبة الموقف.

وأكد مصدر برلماني ان النواب عبد الرحمن الاكوع - نائب وزير الاعلام السابق - ويحيى الراعي، وعبد الوهاب الروحاني انسحبوا من الجلسة، لأن رئاسة المجلس خصصت مقاعد متساوية في اللجان لكل من المؤتمر الشعبي والاصلاح والاشتراكي. وكان 255 نائباً تقدموا بطلبات لعضوية 17 لجنة، فوزعت الرئاسة اسماءهم على اللجان بمعدل 15 عضواً في كل لجنة.

وجدير بالذكر ان كتلة المؤتمر الشعبي في البرلمان حالياً تصل الى نحو 50%، بينما هناك 27% للحزب الاشتراكي و21% لتجمع الاصلاح. ويبدو أن المنافسة بين كتلتي المؤتمر والاصلاح تتركز في بعض اللجان ذات الأهمية في المرحلة الراهنة، مثل «لجنة الشؤون الدستورية والقانونية»، التي ستضطلع بمهمة دراسة مشروع تعديل الدستور، واعادة

التتمة .... ص 4

انسحاب نواب

النظر في عدد من القوانين السابقة، واستكمال العمل لإصدار التشريعات الجديدة. ومن المقرر ان يستانف مجلس النواب اجتماعه اليوم، للبت في تشكيل اللجان البرلمانية بما يحقق رضى جميع الاطراف الممثلة في المجلس، تمهيداً لمعالجة القضايا الجوهرية وعلى راسها التعديلات الدستورية.

حدث الخلاف في غياب الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر - رئيس المجلس - الذي غادر الجلسة بعد وقت قصير من افتتاحها للمشاركة في اجتماع عقده مجلس الرئاسة برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح، وشارك في الاجتماع ايضا كل من المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء، واسماعيل الوزير وزير الشؤون القانونية. وتضمن جدول الاعمال التعديلات الدستورية المقترحة. وعلقت مصادر مطلعة على التكهنات التي يتحدث عنها الشارع اليمني حالياً بشأن تخفيض عدد الحقائب الوزارية، فاوضحت ان الحكومة الجديدة ستضم 25 وزارة فقط، بعد دمج بعض الوزارات في وزارات أخرى. وقالت ان وزارة جديدة للطاقة ستحل محل وزارتي النفط والكهرباء، ووزارة الاقتصاد ستحل محل وزارتي الصناعة والتجارة، مع دمج وزارتي الزراعة والثروة السمكية، ووزارتي الشؤون القانونية والخدمة المدنية.



سعر تشجيعي للريال اليمني للسياح وشركات البترول

● عدن (اليمن) – رويتر – قال مصرفيون في عدن أمس انه بدأ هذا الاسبوع العمل بسعر تشجيعي جديد للدولار مقابل الريال اليمني لشركات النفط الأجنبية والسياح.

وقال المصرفيون ان قراراً صدر عن المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والنفطية والاستثمار باستخدام السعر التشجيعي الجديد في معاملات السياح وشركات النفط الأجنبية العاملة في اليمن مع البنك المركزي والبنوك التجارية.

ويبلغ السعر الجديد ٢٥ ريالاً يمنياً للدولار أي أكثر من مثلي السعر الرسمي.

وقال المصرفيون ان السعر التشجيعي الجديد يستهدف تشجيع السياحة وصناعة النفط.

استقالة حكومة اليمن

صنعاء/أ.ش.أ/ قدمت الحكومة اليمنية برئاسة حيدر العطاس استقالتها امس الى مجلس الرئاسة اليمنى خلال الاجتماع الذى عقده برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح.

وتاتى استقالة الحكومة تمهيدا لتشكيل حكومة اخرى طبقا لنتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب القاهرة

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٧

اليمن اجتاز مضاعفات الانتخابات

الاصلاح ضمن المشاركة التشريعية وملامح الحكومة لم تتحدد بعد

أشاع انتخاب الشيخ عبد الله الأحمر رئيسا للبرلمان اليمنى حالة من الاستقرار فى الأوساط اليمنية -شعبية ورسمية- بإعتباره اشارة مهمة إلى قبول حزب التجمع الوطنى للإصلاح- الذي يتزعمه الأحمر- لنتائج الانتخابات ولصيغة الاتفاق مع السلطة على الشكل التنظيمى المتوقع بعد الانتخابات التى جرت في ٢٧ أبريل الماضى.

هل يشترك الاصلاح فى الوزارة؟

وفي الوقت الذى تتردد فيه أنباء عن احتمال تكليف رئيس الحكومة الحالى حيدر ابو بكر العطاس بتشكيل الحكومة الجديدة، لم يتحدد بعد ما إذا كانت التركيبة المنتظرة ستقتصر على حزبي المؤتمر والاشتراكى دون مشاركة التجمع الوطنى للاصلاح والاكتفاء بتمثيل ذلك الاخير فى البرلمان، ام أنه سيشارك -كما يتردد بالفعل- من خلال حقائب وزارية محدودة. ودون انتظار لما ستسفر عنه الأيام القادمة، فقد ضمن حزب الاصلاح برئاسته للبرلمان مشاركة فعالة على المستوى التشريعي سيكون من شأنها خلق حالة من التوازن بين القوى الحزبية الثلاثة الكبرى حتى في حالة عدم مشاركة الإصلاح في الحكومة الجديدة.

البرلمان الجديد يقوم بدور فعال

ويرى اغلب المراقبون أن البرلمان اليمنى برئاسة الأحمر سيتجه إلي تعزيز سلطة الشعب ومنحه دوراً كبيرا فى صنع القرار السياسى،



الشيخ عبدالله الاحمر

وسيعطى أولوية لتحقيق بعض الاصلاحات الدستورية مثل استحداث مجلس شورى جديد وإجراء الانتخابات المحلية وانتخابات المحافظين، وتحديد مدة الرئاسة بدورتين مدة كل منهما خمس سنوات.

ويلاحظ التقاء اولويات البرلمان الجديد مع رؤية الرئيس اليمنى للإصلاحات الدستورية، الأمر الذى ينبىء بفترة توافق بين حزبي المؤتمر والاصلاح. غير أن هذا لا ينفى استمرار التناقضات بين كلا الحزبين والحزب الاشتراكى خاصة على المستوى الايديولوجي، الأمر الذى قد يؤثر على تناغم الأداء بين الحكومة المنتظرة ومجلس النواب.

ويتوقع أن تشهد الأيام المقبلة اعلان الحكومة الجديدة، وإن كانت أول مهمة اضطلع بها البرلمان بعد انتخاب الشيخ الأحمر هى تمديد فترة مجلس الرئاسة الحالى المكون من خمسة اعضاء، والذى يتقاسمه الحزبان الحاكمان -المؤتمر والاشتراكى- إلي حين الانتهاء من الاصلاحات الدستورية التى تلغى المجلس الحالى وتبقى على منصب الرئيس ونائبه.

استكمال المؤسسات

أما الحكومة نفسها- وأيا كان الشكل الذى ستخرج به -فإنها ستواجه تحدين كبيرين على المستوى الداخلى. يتعلق احدهما بحتمية استكمال دمج المؤسسات -فى شطرى اليمن- التى لم يكتمل دمجها على مدى السنوات الثلاث التالية للوحدة، تعزيزا لعملية الوحدة بأكملها ولتحقيق الاتساق الكامل داخل المجتمع اليمنى. ويتعلق التحدى الاخر بالأزمة الاقتصادية وسيكون على الحكومة في هذا الصدد مواجهة المعضلات المتمثلة فى ضعف موارد الدخل القومى وقلة رأس المال المستثمر المحلى والأجنبى، وقلة الصادرات مع الاعتماد المتزايد على الاستيراد وتضخم المديونية الخارجية إلى ٧ مليارات دولار، وانهيار قيمة العملة المحلية. ويتمثل التحدى الحقيقى أمام الحكومة المتوقعة في تقديم تصور جاد وشامل لسبل التغلب على تلك المعضلات، خاصة أن الشارع اليمنى خرج من الفترة الانتقالية الماضية بانطباع مفاده أن الحكومة الانتقالية الثنائية لا تملك تصورا مكتملا لحل الازمة الاقتصادية، ولم تقدم على أية خطوات حاسمة وملموسة لتحسين الظروف المعيشية، وبالتالى فإن تكرار تجربة حكومة ثنائية -وربما ثلاثية- سيظل موضع اختبار لحين قياس ادائها الاقتصادى.

رغم ذلك يمكن القول إن تجربة الانتخابات اليمنية -فى حد ذاتها- قد نجحت بنجاح أطرافها الكبار في تخطى خلافاتهم. وتبقى تحديات المرحلة القادمة هى المقياس الحقيقى لنجاح تجربة التعددية الحزبية ككل.



المصدر : المسلمون
السعودية
التاريخ : ١٩٩٣/٥/٢١
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

« المسلمون » تنشر تفاصيل وثيقة التحالف بين المؤتمر والاشتراكي

الالتزام بالشريعة وترسيخ الوحدة اليمنية

صحف الاشتراكي تكشف حقيقة الخلافات الداخلية بالحزب!

□ في خطوة مفاجئة اعلن المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني عن توقيعهما لوثيقة اسمياها وثيقة «التنسيق التحالفي على طريق التوحيد»، وذلك وصولا بعلاقات الحزبين الى ارقى المستويات بدءا بتشكيل كتلة برلمانية واحدة، واذا كانت هذه الخطوة قد نالت رضا قطاعات شعبية وحزبية، الا انها مازالت محل شك باعتبار ان ذلك سيكون موجها ضد الديمقراطية.

ولم يصدر عن التجمع اليمني للاصلاح تعليق رسمي على هذه الوثيقة ومازال يعكف على دراستها لابداء رأيه، الا ان هناك قبولا عاما منه بهذه الوثيقة بعد اجراء تعديلات عليها وهو ما وافق عليه الحزبان الحاكمان.

فقد عقدت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام والمكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني اجتماعا مشتركا يوم الاثنين الموافق العاشر من الشهر الحالي برئاسة الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة والامين العام للمؤتمر الشعبي العام ونائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب الاشتراكي، وتم في هذا الاجتماع مناقشة عدة قضايا كان اهمها وثيقة التنسيق التحالفي على طريق التوحد بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني للانتقال بالعلاقة بينهما الى مستويات ارقى تحقق وحدة الارادة السياسية بما يكفل انجاز المهمات التي يعول عليها في ترسيخ الوحدة وصيانتها.

كما تم في هذا الاجتماع الموافقة بالاجماع على الوثيقة لتصبح ثاني وثيقة سياسية يتم التوقيع عليها بين الحزبين في غضون اسبوعين تقريبا، حيث جرى التوقيع على ما سمي بميثاق العمل السياسي عشية الانتخابات النيابية والتي كانت بمثابة رسالة تطمين الى قواعد الحزبين خشية حدوث عواقب وخيمة يوم الانتخاب وما بعده.

مضمون الوثيقة

تتضمن الوثيقة عددا من المبادئ والاهداف اهمها الالتزام بالعقيدة الاسلامية والشريعة السمحاء وترسيخ الوحدة اليمنية وبناء الدولة العصرية والتمسك بالديمقراطية واعتبار الحكم المحلي قاعدة للديمقراطية وبناء الانسان اليمني.

وتهدف الوثيقة الى تشكيل كتلة برلمانية واحدة فورا ومواصلة استكمال بناء الدولة، وتحديد معالم النظام السياسي من خلال صيغة تجمع بين النظامين الرئاسي والبرلماني، وتحديد ملامح السلطة في اطار الفصل والتكامل بين السلطات الثلاث.

كذلك تضمنت الوثيقة عددا من الاصلاحات الدستورية التي تنظم سلطات الدولة الثلاث، واستحداث مجلس للشورى وجمعية وطنية، حيث تتشكل الاخيرة من مكتبي مجلس النواب ومجلس الشورى ومن اختصاصها البت في اتفاقيات الحدود ومعاهدات الصلح وتعديل الدستور والنظر في أي خلاف حاد ينشأ بين مجلس النواب والحكومة.

كما اوضحت الوثيقة ان رئاسة الدولة تتكون من رئيس ونائب للرئيس يتم الاستفتاء عليهما من قبل الشعب، على ان تطرح قوائم الترشيح للرئيس ونائبه على الجمعية الوطنية، وتعتبر القائمة التي تحوز على الاغلبية المطلقة الفائزة بالترشيح وتطرح للاستفتاء الشعبي وتكون مدة الرئاسة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ولاشك ان التعديلات الدستورية اصبحت محل اجماع وطني، وقد تتقابل الاهتمامات حول التعديل ولكنها تفترق عند بعض النقاط ،ولذلك فان هناك لجانا دستورية من الاحزاب الثلاثة، وايضا مازال الباب مفتوحا امام كل القوى الاخرى للمشاركة في دراسة التعديلات والوصول الى اتفاق مشترك حول هذه التعديلات يحقق قدرا من الثبات النسبي للدستور.

٠٠٠٠١١

شأن داخلى

وبالرغم من التوقيع على الوثيقة من قبل الامين العام لكلا الحزبين، الا انه بات واضحا ان هناك عدم رضى عاما من قبل بعض اعضاء المكتب السياسى للحزب الاشتراكى حيث يغيب عن هذا الاجتماع تسعة وجوه كان ابرزها جار الله عمر وربما سبب غيابه يرجع الى سفره خارج البلاد، ويرى البعض ان سفره كان اعتذارا عن هذا الاجتماع.

وتحاول مصادر الاشتراكى نفى هذا الخلاف، الا ان عناوين الصحف الاشتراكية تؤكد بطريقة او بأخرى ان هناك خلافا فى المكتب السياسى حول هذا الامر. كما ان بعض الكتابات الاشتراكية تعترض على هذه الوثيقة تصريحا او تلميحا.

وقد اعلن التجمع اليمنى للاصلاح انه يعكف على دراسة هذه الوثيقة للتوصل الى رد مناسب ويعتبر الاصلاح هذه الوثيقة هى شأنا داخليا، الا انه ليس هناك توجس ازاء هذا العمل خاصة وان مشاورات الاتفاق على حكومة ائتلاف وطنى مازالت جارية.

وفى هذا الاطار ايضا اكد حزب رابطة ابناء اليمن «حزب اسلامى» ـ لم يحصل على اى مقعد ـ ان ما ورد فى اتفاق الحزبين من امور تخصهما هو شأنهما ولا يملك احد الاعتراض عليه، اما ما يتربط بالامور الوطنية فبقدر ما يملكه الحزبان الحاكمان من حق فى ابداء أرائهما، يمتلك الآخرون ذلك الحق، مشيرة بذلك الى قضية تعديل الدستور. وطالب حزب الرابطة بأن تشارك كل القوى الوطنية فى هذا التعديل. ولا تكاد تخرج مواقف الاحزاب الاخرى عن هذا الرأى خاصة وأن معظم هذه الاحزاب قد انكفأت على نفسها الآن بعد ان أثبتت نتائج الانتخابات فشلها خاصة الاحزاب القومية.



الشيخ عبدالله الاحمر

أول جلسة برلمانية

وفى يوم السبت الموافق ١٥ من الشهر الحالى انعقدت اول جلسة للبرلمان اليمنى الجديد بدعوة من الرئيس اليمنى ،وتم فى هذه الجلسة انتخاب الشيخ عبدالله بن الاحمر رئيسا بالاغلبية المطلقة «٢٣٣» صوتا من اصل ٢٨٧، وتم انتخاب الاخ محمد خادم الوجيه «مؤتمر» باغلبية مطلقة، وكذلك الاخ عبدالوهاب محمود «بعث» بالاغلبية المطلقة، فيما جرت الاعادة بين المرشحين الآخرين لاختيار احدهما، وبالفعل تم أختيار محمد صالح عباد ليكون عضو هيئة رئاسة البرلمان الثالث. وجاء انتخاب الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمنى للاصلاح تاكيدا على ان هناك اتفاقا سياسيا بذلك ،حيث أن أيا من الحزبين «المؤتمر ـ الاشتراكى» لم يتقدما بمرشح منافس لمنصب الرئيس وان كان معظم أعضاء الاشتراكى لم يصوتوا لصالح الشيخ عبدالله الاحمر.■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسلمون السعودية (٥)

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٣

« المسلمون » تنشر تفاصيل وثيقة التحالف بين المؤتمر والاشتراكى

الالتزام بالشريعة وترسيخ الوحدة اليمنية

صحف الاشتراكى تكشف حقيقة الخلافات الداخلية بالحزب!

□ فى خطوة مفاجئة اعلن المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اليمنى عن توقيعهما لوثيقة اسمياها وثيقة «التنسيق التحالفى على طريق التوحيد»، وذلك وص بعلاقات الحزبين الى أرقى المستويات بدءا بتشكيل كتلة برلمانية واحدة، واذا كانت ه الخطوة قد نالت رضا قطاعات شعبية وحزبية، الا انها مازالت محل شك باعتبار ان سيكون موجها ضد الديمقراطية.

ولم يصدر عن التجمع اليمني للاصلاح تعليق رسمي على هذه الوثيقة ومازال يعكف على دراستها لابداء رأيه، الا ان هناك قبولا عاما منه بهذه الوثيقة بعد اجراء تعديلات عليها وهو ما وافق عليه الحزبان الحاكمان.

فقد عقدت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام والمكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني اجتماعا مشتركا يوم الاثنين الموافق العاشر من الشهر الحالي برئاسة الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة والامين العام للمؤتمر الشعبي العام ونائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب الاشتراكي، وتم في هذا الاجتماع مناقشة عدة قضايا كان اهمها وثيقة التنسيق التحالفي على طريق التوحد بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني للانتقال بالعلاقة بينهما الى مستويات ارقى تحقق وحدة الارادة السياسية بما يكفل انجاز المهمات التي يعول عليها في ترسيخ الوحدة وصيانتها.

كما تم في هذا الاجتماع الموافقة بالاجماع على الوثيقة لتصبح ثاني وثيقة سياسية يتم التوقيع عليها بين الحزبين في غضون اسبوعين تقريبا، حيث جرى التوقيع على ما سمي بميثاق العمل السياسي عشية الانتخابات النيابية والتي كانت بمثابة رسالة تطمين الى قواعد الحزبين خشية حدوث عواقب وخيمة يوم الانتخاب وما بعده.

مضمون الوثيقة

تتضمن الوثيقة عددا من المبادىء والاهداف اهمها الالتزام بالعقيدة الاسلامية والشريعة السمحاء وترسيخ الوحدة اليمنية وبناء الدولة العصرية والتمسك بالديمقراطية واعتبار الحكم المحلي قاعدة للديمقراطية وبناء الانسان اليمني.

وتهدف الوثيقة الى تشكيل كتلة برلمانية واحدة فورا ومواصلة استكمال بناء الدولة، وتحديد معالم النظام السياسي من خلال صيغة تجمع بين النظامين الرئاسي والبرلماني، وتحديد ملامح السلطة في اطار الفصل والتكامل بين السلطات الثلاث.

كذلك تضمنت الوثيقة عددا من الاصلاحات الدستورية التي تنظم سلطات الدولة الثلاث، واستحداث مجلس للشورى وجمعية وطنية، حيث تتشكل الاخيرة من مكتبي مجلس النواب ومجلس الشورى ومن اختصاصها البت في اتفاقيات الحدود ومعاهدات الصلح وتعديل الدستور والنظر في أي خلاف حاد ينشأ بين مجلس النواب والحكومة.

كما اوضحت الوثيقة ان رئاسة الدولة تتكون من رئيس ونائب للرئيس يتم الاستفتاء عليهما من قبل الشعب، على ان تطرح قوائم الترشيح للرئيس ونائبه على الجمعية الوطنية، وتعتبر القائمة التي تحوز على الاغلبية المطلقة الفائزة بالترشيح وتطرح للاستفتاء الشعبي وتكون مدة الرئاسة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ولاشك ان التعديلات الدستورية اصبحت محل اجماع وطني، وقد تتقابل الاهتمامات حول التعديل ولكنها تفترق عند بعض النقاط ولذلك فإن هناك لجانا دستورية من الاحزاب الثلاثة، وايضا مازال الباب مفتوحا امام كل القوى الاخرى للمشاركة في دراسة التعديلات والوصول الى اتفاق مشترك حول هذه التعديلات يحقق قدرا من الثبات النسبي للدستور.

شأن داخلي

وبالرغم من التوقيع على الوثيقة من قبل الامين العام لكلا الحزبين، الا انه بات واضحا ان هناك عدم رضى عاما من قبل بعض اعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي حيث يغيب عن هذا الاجتماع تسعة وجوه كان ابرزها جار الله عمر وربما سبب غيابه يرجع الى سفره خارج البلاد، ويرى البعض ان سفره كان اعتذارا عن هذا الاجتماع.

وتحاول مصادر الاشتراكي نفي هذا الخلاف، الا ان عناوين الصحف الاشتراكية تؤكد بطريقة او بأخرى ان هناك خلافا في المكتب السياسي حول هذا الامر. كما ان بعض الكتابات الاشتراكية تعترض على هذه الوثيقة تصريحا او تلميحا.

وقد اعلن التجمع اليمني للاصلاح انه يعكف على دراسة هذه الوثيقة للتوصل الى رد مناسب ويعتبر الاصلاح هذه الوثيقة هي شأنا داخليا، الا انه ليس هناك توجس ازاء هذا العمل خاصة وان مشاورات الاتفاق على حكومة ائتلاف وطني مازالت جارية.

وفي هذا الاطار ايضا اكد حزب رابطة ابناء اليمن «حزب اسلامي» - لم يحصل على أي مقعد - ان ما ورد في اتفاق الحزبين من امور تخصهما هو شأنهما ولا يملك احد الاعتراض عليه، اما ما يرتبط بالامور الوطنية فبقدر ما يملكه الحزبان الحاكمان من حق في ابداء آرائهما، يمتلك الآخرون ذلك الحق، مشيرة بذلك الى قضية تعديل الدستور. وطالب حزب الرابطة بأن تشارك كل القوى الوطنية في هذا التعديل. ولا تكاد تخرج مواقف الاحزاب الاخرى عن هذا الرأي خاصة وان معظم هذه الاحزاب قد انكفأت على نفسها الآن بعد ان اثبتت نتائج الانتخابات فشلها خاصة الاحزاب القومية.

أول جلسة برلمانية

وفي يوم السبت الموافق ١٥ من الشهر الحالي انعقدت اول جلسة للبرلمان اليمني الجديد بدعوة من الرئيس اليمني ،وتم في هذه الجلسة انتخاب الشيخ عبدالله بن الاحمر رئيسا بالاغلبية المطلقة «٢٣٣» صوتا من اصل ٢٨٧، وتم انتخاب الاخ محمد خادم الوجيه «مؤتمر» باغلبية مطلقة، وكذلك الاخ عبدالوهاب محمود «بعث» بالاغلبية المطلقة، فيما جرت الاعادة بين المرشحين الآخرين لاختيار احدهما، وبالفعل تم اختيار محمد صالح عباد ليكون عضو هيئة رئاسة البرلمان الثالث. وجاء انتخاب الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح تأكيدا على ان هناك اتفاقا سياسيا بذلك حيث أن أيا من الحزبين «المؤتمر - الاشتراكي» لم يتقدما بمرشح منافس لمنصب الرئيس وان كان معظم اعضاء الاشتراكي لم يصوتوا لصالح الشيخ عبدالله الاحمر.■



مشاورات لتشكيل الحكومة اليمنية الجديدة

العطاس أبرز المرشحين والأرياني مطروح كبديل

صنعاء: من حمود منصر ـ عدن: من لطفي شطارة

قبل امس مجلس الرئاسة اليمني، الذي يمثل قمة السلطة التنفيذية ويراسه الرئيس علي عبد الله صالح، استقالة حكومة السيد حيدر ابو بكر العطاس وبدأ على الفور مشاورات لتشكيل حكومة جديدة.

وجاء هذا التطور في اول اجتماع لمجلس الرئاسة بعد تكليفه من قبل مجلس النواب بالاستمرار في ممارسة صلاحياته كاملة لمدة تسعين يوما اضافية بعد انتهاء الايام الستين التي ينص عليها الدستور.

وعلمت «الشرق الاوسط» ان الرئيس علي عبد الله صالح واعضاء مجلس الرئاسة يجرون مشاورات مع الاحزاب الرئيسية التي فازت في الانتخابات، وهي المؤتمر والاصلاح والاشتراكي، لتشكيل الحكومة الجديدة، خاصة ان مجلس الرئاسة لم يكلف الحكومة المستقيلة بالاستمرار في تصريف شؤون الدولة لحين تشكيل الحكومة الجديدة وانما كلف نواب الوزراء بتسيير العمل حتى الاعلان المتوقع للحكومة الجديدة بعد عطلة عيد الأضحى على ابعد تقدير.

ورجحت المصادر تكليف السيد حيدر ابو بكر العطاس برئاسة الحكومة الجديدة وان كان هناك اسماء اخرى مطروحة ايضا منها الدكتور عبد الكريم الارياني وزير الخارجية السابق. واكدت المصادر ان العطاس هو الاوفر حظا وان المتوقع ان يختار كفاءات علمية واقتصادية بعيدا عن المؤهل الحزبي الذي ساد الحكومة السابقة وذكر العطاس انه كان سببا في تعويق اداء الحكومة.



أمين التجمع اليمنى للإصلاح:

المناصب الوزارية بالتسامح لا بالحساب!

صنعاء - من حسام عبدالحميد:

☐ صرح عبدالوهاب الانسي الامين العام للتجمع اليمني للاصلاح لـ«المسلمون» ان سياسة حزبه تجاه المفاوضات التي تدور بين القوى الثلاثة الرئيسية لبحث صيغة الائتلاف الحكومي تقف مع أية صيغة تكون فيها مصلحة للشعب اليمني.

وأوضح الانسي ان التجمع يرى ان المرحلة القادمة هي مرحلة مهام وتهيئة البلاد لمارسة اكبر، مؤكدا ان التركة التي ترزح تحتها اليمن من الصعب ان يتحمل عبئها فصيل سياسي واحد.

وقال الانسي انه اذا توفرت الشروط التي يتفق عليها الناس لاخراج البلاد من المعاناة التي تعاني منها، فإن ذلك سيضمن النجاح في تحقيق مهمات المرحلة القادمة.

وحول توزيع المناصب الوزارية قال ان الائتلاف سوف يعكس قوة كل طرف بالنسبة للاطراف الاخرى، الا ان التوزيع لن يكون قائما على عملية حسابية بقدر ما يقوم على التسامح من اجل المصلحة العليا.

وعن مستقبل هذا الائتلاف قال الانسي ان هذا يعتمد على حسن النوايا والصدق في القول والعمل واستشعار المسؤولية الكبيرة ازاء المرحلة القادمة.

وأوضح ان مشاركة التجمع اليمني للاصلاح في هذا الائتلاف ستكون على اساس برنامجه الانتخابي الذي حدد عددا من الاولويات في مقدمتها ان تكون الشريعة الاسلامية في المقدمة،وتعديل القوانين التي تخالف هذه الشريعة وادخال عدد من التعديلات الدستورية.■



اليمن: التمديد ٥ أشهر لاعضاء مجلس الرئاسة واستقالة حكومة العطاس

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:

■ زار رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح امس مجلس النواب الجديد للمرة الثانية منذ بدء المجلس نشاطه السبت الماضي، ورافقه جميع اعضاء مجلس الرئاسة، والقى كلمة دعا فيها السلطة الاشتراعية الى «الوقوف وقفة جادة امام الاصلاحات الدستورية وما تقتضيه المصلحة العليا للوطن».

وقرر مجلس النواب في نهاية جلسته تكليف مجلس الرئاسة الاستمرار في ممارسة صلاحياته ومهماته الدستورية كاملة بناء على المادتين ٨٨ و٨٩ من الدستور حتى يبت موضوع الطلبات المتعلقة بتعديل الدستور.

وعلمت «الحياة» ان مدة التمديد لمجلس الرئاسة هي خمسة اشهر وتعتبر كافية لتعديل الدستور على نحو يجعل هيئة الرئاسة تقتصر على رئيس للدولة ونائب للرئيس.

وعقد مجلس الرئاسة اول اجتماع له بعدما كلفه مجلس النواب الاستمرار في ممارسة صلاحياته ومهماته الدستورية، ووقف امام استقالة رئيس مجلس الوزراء المهندس حيدر ابوبكر العطاس واعضاء المجلس، وقبل الاستقالة وقرر ان تتخذ الاجراءات المناسبة لتشكيل الحكومة الجديدة، الا انه لم يحدد موعداً لذلك. لكن مصادر مطلعة اوضحت ان الوزارة الجديدة التي يتوقع ان تكون برئاسة العطاس يمكن أن تشكل بعد عطلة عيد الاضحى المبارك.

كلمة علي صالح

وكان علي صالح قال في كلمة القاها في مجلس النواب: «ناتي اليوم للمرة الثانية بعد افتتاح الفصل الاشتراعي الاول لمجلس النواب لنضع المجلس امام عدد من المهمات الكبيرة التي تقع على عاتق مجلسكم، وكانت ضمن دعايتكم الانتخابية التي قالت انها ستتبنى داخل المجلس اجراء بعض الاصلاحات والتعديلات الدستورية. وبرز خلال السنوات الثلاث، في الفترة الانتقالية، الكثير من التداخل في بعض الصلاحيات ما احدث جملة من الارباكات للجهاز التنفيذي.

لقد جئنا الى هنا لنضع مجلسكم الموقر امام مسؤولية وطنية. وقد نوهت في اثناء افتتاح الفصل الاشتراعي الاول بان على المجلس ان يقف وقفة جادة امام الاصلاحات

التتمة في الصفحة (٤)

اليمن: التمديد ٥ أشهر

تتمة الصفحة الاولى

الدستورية نظراً الى ما تقتضيه المصلحة العليا للوطن. وكان مجلس الرئاسة راى في اجتماعه امس ان تاتي التعديلات المنشودة من مجلس النواب. واقر المجلس ان ياتي اليكم لنضعكم امام مسؤولياتكم الوطنية والتاريخية خصوصاً ان اجهزة الدولة ومؤسساتها اصبحت مشلولة منذ انتخاب السلطة الاشتراعية الجديدة، كما ان هناك ضعفاً في الاداء والساحة الوطنية تتوقع وتنتظر اجراء تغييرات سواء في الحكومة او على مستوى سد الفراغ في بعض الهيئات والمؤسسات والمصالح والمحافظات الخالية من وجود القيادات فيها من الذين رشحوا انفسهم لعضوية مجلس النواب وحازوا ثقة الشعب وصاروا الآن اعضاء في المجلس وتركوا فراغاً في مراكزهم القيادية. والفراغ الحاصل هو في بعض مصالح الدولة.

اما مجلس الرئاسة فلا يوجد هناك فراغ حتى الآن اذ ان الدستور يعطي المجلس ٦٠ يوماً، ولم يبق من هذه المدة سوى ٥٤ يوماً، وهذه المدة لا تمكن مجلس الرئاسة من تشكيل حكومة جديدة خصوصاً ان هناك نية جدية لدى المجلس من خلال برامج الاحزاب والتنظيمات السياسية لاجراء تعديلات دستورية، وبات من الصعب تشكيل حكومة الآن ثم تعدل بعد ٤٥ يوماً».

انتخابات اليمن التى نجحت!

محمد سالم باسندوره *

■ حتى يوم ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩ الذي شهد نهاية التوقيع على اتفاقية عدن والتي نصت على اعادة توحيد اليمن خلال عام منذئذ، كان اكثر الناس تفاؤلاً، سواء في الداخل او في الخارج، لا يتوقع ان ينصهر شمال اليمن وجنوبه ضمن دولة واحدة على المدى المنظور. وكان قد زاد من درجة التشاؤم على المستوى العام ان المزايدة بالوحدة اليمنية - منذ اواخر الخمسينات وحتى منتصف الثمانينات - ظلت تتردد من حين لآخر بهدف الكسب شعبياً ولكن دون ان ينتج عنها اي شيء، بالاضافة الى ان الكثير من اللقاءات والمحادثات وما نتج عن بعضها من اتفاقيات وبيانات بين القيادات المختلفة التي تعاقبت على السلطة في كل من صنعاء وعدن منذ اوائل السبعينات وحتى اواخر ١٩٨٥، كانت لا تفتأ ان تذهب ادراج الرياح. لذلك لم يعلّق الكثيرون اي أمل يذكر حتى على اتفاقية عدن ايضاً، ولا حتى على ما اعقبها منذ كانون الاول (ديسمبر) من السنة نفسها (١٩٨٩) وحتى شهر نيسان (ابريل) من السنة التالية، من لقاءات ومباحثات متوالية، على رغم اتفاقية صنعاء يوم ٢٧ رمضان ١٤١٠ هـ/ ٢٢ نيسان ١٩٩٠م، التي تضمنت اسس وشكل وتركيبة الحكم، اذ ظل الاعتقاد السائد ان تلك المحاولة سوف تفشل كما فشلت كل المحاولات السابقة.

ولسبب او لآخر ارتأت قيادتا الشطرين الاسراع في اعلان قيام دولة الوحدة يوم ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ بدلاً من ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة نفسها. وعليه تمّ الاتفاق على الاخذ بمشروع دستور كانت قد تولت اعداده لجنة مشتركة من الشطرين، وفرغت منه بعد اعوام في سنة ١٩٨١ على ان يعرض على السلطتين التشريعيتين، مجلس الشورى في صنعاء ومجلس الشعب الاعلى في عدن إذذاك، للموافقة، ريثما يصدق عليه الشعب بعد الوحدة في استفتاء عام. وفي ٢١ ايار وافقت السلطتان التشريعيتان على المشروع ليصبح ساري المفعول من اليوم التالي مع الاعلان عن تاسيس الجمهورية اليمنية الواحدة، وحلّ كل من الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية. عندئذ فقط اصبحت الوحدة حقيقة واقعة لدرجة لم يعد بإمكان احد التشكيك او الارتياب في قيامها، فجاء تحقيقها مفاجأة اذهلت العالم الذي لم يكن يتصور مطلقاً ان يسبق اليمنيون غيرهم من الشعوب المتقدمة المشطرة اوطانها - مثل الالمان والكوريين - الى اعادة توحيد وطنهم.

وعلى رغم ان السلطة الموحدة التي تم تشكيلها بالتقاسم بين قيادتي الشطرين سابقاً، لتتولى حكم الدولة الوحدوية الوليدة وانجاز دمج المؤسسات المتماثلة في كل من الدولتين السابقتين من خلال مرحلة انتقالية من عامين ونصف العام، قد التزمت منذ البدء بتطبيق النهج الديموقراطي التعددي وفقاً لما تقتضيه المادة ٣٩ من الدستور، واجراء انتخابات نيابية عامة لدى اقتراب المرحلة الانتقالية من نهايتها من اجل قيام سلطة جديدة في ضوء نتائج صناديق الاقتراع. وعلى رغم قيام سلطة الحزبين الحاكمين، المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، باطلاق الحريات كافة، ونشوء الكثير من الاحزاب، وصدور عشرات الصحف الحزبية والاهلية - الموالية للسلطة او لأحد جناحيها والمعارضة لهما معاً او لأي منهما - فقد بقي الشك ينتاب الكثير من المواطنين في مصداقية وفاء السلطة بتعهدها الاستمرار في سلوك النهج الديموقراطي عموماً، وبإجراء الانتخابات النيابية العامة في موعدها قبل ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢ خصوصاً، على حين ظل العديد من الجهات في الخارج يعتقد ان الوحدة لن تلبث طويلاً حتى يعود التشطير ليحلّ محلها من جديد، ناهيك عن ان ينجح اليمن في استكمال بناء تجربته الديموقراطية معتمداً في تحليله على ما وقع في الجزائر الشقيقة حيث تم اجهاض المولود الديموقراطي في ما كان يشق طريقه الى حيز الوجود. ثم جاءت المصاعب الاقتصادية والسياسية التي تعيّن على الدولة اليمنية الوليدة مواجهتها فور قيامها بسبب ازمة الخليج التي فجرها غزو العراق لدولة الكويت في ٢ آب (اغسطس) ١٩٩٠ ليقوي من التوقعات بفشل الوحدة والديموقراطية معاً، او على الاقل بانتكاس التجربة الديموقراطية في اليمن.

ومع مرور الوقت على قيام دولة الوحدة وازدياد درجة المعاناة المعيشية من جراء عودة نحو مليون مغترب الى الوطن وحجب المساعدات والقروض عنه، بدأ احد طرفي السلطة يحاول التنصل من المسؤولية، فاخذت تظهر خلافات بينه وبين شريكه الآخر من فترة لاخرى. لكن تلك الخلافات كانت لا تلبث ان تسوّى الا انها كانت تتخذ دليلاً على ان الوحدة لن تصمد طويلاً، وانها حتى لو صمدت لن يكون بالامكان الاستمرار في الخيار الديموقراطي. وعندما تعذر لأسباب فنية اجراء الانتخابات في موعدها قبل ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٩٠، بحكم تاخر صدور قانون الانتخابات، وتاخير تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، وما ترتب على ذلك من عدم قدرة تلك اللجنة اثر قيامها على انجاز مهامها في الوقت المناسب، واضطرارها الى طلب المزيد من الوقت، وقيام القيادة السياسية بالاتفاق مع الاحزاب الاخرى بإرجاء موعد اجراء الانتخابات النيابية العامة الى ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٩٣ راح بعض وسائل الاعلام يكثف من حملاته المعادية ضد اليمن مشوهاً صورته من خلال اختلاق اخبار ومزاعم عن تصاعد حالة التوتر فيه موحياً لمن يقرأ ما ينشر ان الانفجار وشيك الوقوع، وان الساحة اليمنية باتت قاب قوسين او ادنى من حرب اهلية سوف تمزقها الى اشطار، وتاتي على الاخضر واليابس فيها.

وفيما كانت الانتخابات تدنو اكثر من الموعد الجديد المقرر فيه اجراؤها، كانت تلك الحملات المعادية تشتد على نحو متزايد لدرجة ان البعض راح يراهن على ان الانتخابات لن تتم مطلقاً، لكن ما ان تأكد البعض من ان اجراءها بات محققاً حتى بدأ يراهن على ان الانتخابات سوف تتحول الى فتيل يشعل نار الصراع والاقتتال، والقشة التي ستقصم ظهر الوحدة الوطنية، ويجزم بأن اليمن سوف يدخل نفقاً مظلماً لن يتاتى له الخروج منه بسهولة ولو بعد سنوات.

واخيراً حلّ يوم الثلثاء ٢٧ نيسان الماضي، وتم اجراء الانتخابات في اجواء هادئة وآمنة على رغم وقوع حادثين عاديين فقط وهو امر يقع في

٠٠٠١٩

اية انتخابات تجري في اي بلد حديث العهد بالديموقراطية التعددية واقبل الناخبون على مراكز الاقتراع، وادلوا باصواتهم بصورة اذهلت المراقبين العرب والاجانب الذين وفدوا على اليمن للتاكد من سلامة الاجراءات ونزاهة عمليتي الاقتراع والفرز، ثم اعلنت النتائج وتقبلها الجميع - مرشحين واحزاباً - على رغم بعض الطعون هنا وهناك.

وها هو اول مجلس نواب منتخب يعقد الآن جلساته، ويمارس اعماله وصلاحياته ليؤكد ان الوحدة قامت لتبقى وأن الديموقراطية الليبرالية قد اصبحت خيار اليمن الذي لا رجعة عنه.

وحتماً سيحلّ اليمن مشاكله بالديموقراطية فانتهاجه للطريق الديموقراطي كفيل بان يمكنه مع الوقت من معاجلة خلافاته مع اشقائه من دول الجوار، واستعادة علاقاته معها الى سابق عهدها. لكن لن تكون الديموقراطية اليمنية سلعة للتصدير، ولا شعاراً للمزايدة على الآخرين. وكل بلد حرّ في ان يسلك الطريق الذي يرى انه اصلح له، وانه يحقق له الخير والاستقرار، ويناسب خصائصه وظروفه واحتياجاته. وسنظل كيمنيين نحمل لاشقائنا بحسب قربنا منهم، وقربهم منا، كل المحبة والود، لاننا نعتبر نجاحهم نجاحاً لنا، ونجاحنا نجاحاً لهم. ولن يفسد ما يربطنا ببعضنا خلاف عابر، او جفوة آنية.

---

* وزير يمني سابق وعضو في المجلس الاستشاري اليمني.

محافظ حضرموت في حديث لـ «الشرق الأوسط»

انتهينا من حل مشكلات الأراضي والإسكان ونعمل لاستكمال مشروعات البنية الأساسية

المكلا: من عبد الله حموده

تزدحم مدينة المكلا بالحركة والنشاط، وتنتشر في مختلف احيائها بنايات جديدة، بعضها في مرحلة اعداد الهيكل الخراساني، والبعض الآخر قارب الاكتمال، ولكن مشكلات «نقص البنية الأساسية» ما زالت واضحة امام الزائر، واكد المواطنون انهم يعانون منها، ولكنهم عبروا عن املهم في حلها خلال فترة قريبة.

وعلى الرغم من خلاف اليمنيين بشان عدد كبير من القضايا، اجمع عدد كبير من أبناء المكلا على الاحترام والتقدير اللذين يحظى بهما العقيد صالح عباد الخولاني، محافظ حضرموت، وقالوا انه واحد من افضل 3 محافظين في اليمن كلها.

رغبة في التعرف على مسؤول يمني يحظى باحترام مواطنيه، ومناقشته في قضايا محافظة حضرموت ومشكلاتها، كان اللقاء مع العقيد الخولاني في مكتبه، الذي يقع في الطابق الأول من احد مباني المكلا القديمة، وحدث خلاله الحوار التالي:

● أرجو ان تعطينا صورة عن حياة المواطن في محافظة حضرموت وأهم المشاكل التي تواجهه؟

- تتميز محافظة حضرموت باهمية خاصة بين المحافظات اليمنية، اولاً: من حيث المساحة الجغرافية فهي الأولى من هذه الناحية وتبلغ مساحتها 149 الف كيلومتر مربع، وبالتالي فإنها من المحافظات ذات الكثافة السكانية المحدودة في المناطق الجنوبية والشرقية من الجمهورية اليمنية، وفي ظل التوجه الجديد أصبحت محافظة واعدة، بما فيها من خبرات وثروات نفطية ومعدنية، فقد بدأ العمل في استثمار القطاع النفطي استعداداً للتصدير في شهر سبتمبر (ايلول) المقبل ان شاء الله. وكذلك فى استثمار الثروات المعدنية ايضاً.

اما بالنسبة الى قضايا مواطني حضرموت، فإنها لا تختلف عن قضايا المواطن في مختلف محافظات الجمهورية بشكل عام. ولكن، هناك - نتيجة التحول من وضع الى وضع - كثير من المشاكل العالقة، وساعد التعاون بين المواطنين وأجهزة المحافظة، ودعم القيادة السياسية على انهاء كافة المشاكل التي كان يعاني منها المواطن، وإعادة الملكية الخاصة الى اصحابها، وحل مشاكل المنتفعين في مجالي الاسكان والأراضي الزراعية، اللذين كانا اهم مشكلتين واجهتا المحافظة.

وكان يتعين اعادة الأراضي الزراعية الى اصحابها الاصليين، ومعالجة قضية المنتفعين بهذه الأراضي، ويعد ذلك مشكلة الاسكان والمحلات التجارية.

وقد انتهت هاتان القضيتان في محافظة حضرموت تماماً.

● ولكنهما ما زالتا معلقتين في بعض المحافظات الأخرى؟

- المهم انهما انتهتا تماماً من حضرموت، وتوصلنا الى حل كافة المشاكل في مجالي الاسكان والأراضي الزراعية.

● ما هي نوعية الحلول التي توصلتم إليها، وكيف كانت مرضية لجميع الأطراف؟

- أولاً: بالنسبة لقضية الأراضي الزراعية كان قرار الدولة واضحاً، باعادة الأرض الى مالكها، وبالتالي تعويض المنتفع بالأرض خلال الفترة السابقة بقطعة أرض مناسبة، فصرفت قطع أراض للمنتفعين، واعيدت الأراضي لأصحابها.

● هل كانت أراضي التعويضات مستصلحة أو غير مستصلحة؟

- بعضها كان مستصلحاً، والبعض الآخر غير مستصلح، وساعدت الدولة في استصلاح هذه الأرض، إذ قامت بمسحها وحفر الآبار فيها. ونحن في مرحلة مواصلة حفر الآبار، لكي نساعد المنتفعين على الاستقرار في هذه الأرض. وان كانوا يزرعونها على مياه الأمطار، على النحو الذي يحدث في وادي حضرموت وهكذا بدأ الملاك في زراعة الأراضي التي أعيدت إليهم.



اما في مجال الاسكان فقد تمت المعالجة على اساس اعادة الملكية مقابل اعطاء كل منتفع قطعتين من الارض، احداهما يبني عليها، والاخرى يستطيع بيعها والاستفادة من ثمنها في تمويل البناء على القطعة الاولى. وبالتالي اتفق على فترة معينة هي 5 سنوات يظل فيها المستاجر في منزل المالك - بحد اقصى، ثم يعاد العقار لصاحبه وخلال هذه الفترة لم يعد الايجار مستحقاً للدولة، وانما يدفع للمالك، مع ابقاء قيمته على ما كانت عليه لمدة السنوات الخمس، بتراضي جميع الأطراف وموافقة القيادة السياسية ومجلس الوزراء.

وبذلك استطعنا ايجاد حالة من الاستقرار في المجتمع، وبدات حركة العمران الهائلة في محافظة حضرموت، بعد معالجة قضايا ملكية الاراضي الزراعية والمساكن.

● هل ادى اتخاذ مثل هذه الاجراءات - لحل مشكلة الملكية - الى تهيئة الظروف لبعض المغتربين من أصحاب الاملاك السابقين للعودة والاستثمار في المحافظة؟

- هذه المعالجة تساعد على تهيئة الظروف لعودة جميع المغتربين. وقد لا تكون العودة مباشرة، ولكنهم جميعاً بداوا يتحركون في مجال الاستثمار الشخصي او الاستثمارات السياحية او الصناعية.

وتوضح جولة في ارجاء المحافظة ان فترة العام ونصف العام منذ انتهينا من هذه القضية، وتمت معالجتها نهائياً، زادت من حركة العمران بنسبة عالية، وجزء كبير من هذه المباني الجديدة في مرحلة التشطيبات، لان المواطن اطمان الى الاوضاع.. وبدات اموال المغتربين تعود من الخليج وشرق افريقيا.

● هل تتم حركة البناء في اطار عملية تخطيط للمدن؟ أم انها تجري بشكل عشوائي، مما يدفع الى إزالة بعضها في إطار عملية تخطيط تالية؟

- يجري البناء وفق مخططات. ولمكتب الاسكان والتخطيط الحضري وجهاز الاستثمار دور بارز في ذلك وفق خرائط مرسومة لانه يخطط مساحات كبيرة ويسلمها للمواطنين، وفي معظم الحالات يلتزم المواطنون بهذه الخطة، ومن ثم فإن نسبة كبيرة من الاعمار (حوالي 90%) إعمار مخطط. ومع ذلك فإن هناك نسبة من البناء العشوائي، يجري التعامل معه بشدة في مرحلة البناء - وحتى قبل ان يبدأ في بعض الاحيان - وفق القوانين لمنع مثل هذا الموقف، لانه يسبب لنا اشكاليات مستقبلية، إلا ما اكتمل بناؤه فعلاً واصبح امراً واقعاً. فنحن نعالج ما يمكن معالجته، وبعضه الآن يواجه قراراً بالازالة، وخصوصاً تلك المباني التي تؤثر على مجاري السيول أو في مداخل المدن. فيجري إزالتها مع التعويض، باعتبار ان فترة زمنية طويلة مرت على هذا البناء.

● بعض المواطنين ينتقدون مكتب الاسكان بشأن عمليات توزيع أو صرف قطع الاراضي، على اساس ان ذلك لا يتم حسب القواعد الموضوعة. فكيف تعالجون هذه القضية؟

- لا يخلو اي شيء يطرحه المواطن من الصحة، ولكن قد لا يكون كله صحيحاً. فالاقبال على الاراضي شديد - خصوصاً في مدن المكلا وسيؤون والشحر، وبعض مدن حضرموت الاخرى، لان معظم الناس يريدون الآن الانتقال الى المدينة. وامامنا مشكلات لها اولوية، مثل قضية معالجة المساكن المؤممة، سواء بتعويض المالك او المنتفع - مما استغرق مساحات كبيرة - لكي يستقر الناس وتنتفي المشكلة.

ونحن الآن على وشك الانتهاء من توزيع هذه القطع للمنتفعين. وتاخر ذلك لبعض الوقت بعد تسلم المواطنين وثائق التمليك حتى يكتمل تخطيط المساحات واعدادها للتسليم.

وكان هناك قصور في التخطيط، لان التصوير الجوي لبعض المناطق لم يكن مكتملاً، ومن ثم حدثت اخطاء، ولا يخلو اي مكتب خدمي يتعامل مع مشكلة بهذا الحجم من الاخطاء. لكن نحن من وقت الى آخر نعمل على معالجة هذه الأخطاء، والتشديد على مكتب الاسكان، لكي تكون هناك معابر في توزيع قطع الاراضي، الحاجة اولاً، وظروف المغتربين العائدين من المهجر ثانياً، وكذلك الاستثمارات الحقيقية وليست الوهمية (التي تتسلم قطعاً من الارض ولا تتعامل معها إلا بالبيع أو المضاربة)، ولذلك حددنا مدة في العقد المسلم الى صاحب الأرض، إذا لم يبدأ المشروع خلالها تسحب منه.

وخلال الفترة الماضية كانت هذه المشكلة هي البارزة، بسبب اقبال الناس على طلب قطع الاراضي. وكان منهم الصادق، ومنهم الذي يتخذها وسيلة للتكسب.

● في اطار النقد الذي يوجه لأجهزة الاسكان: ما يقوله بعض المواطنين من ان عنصر الرشوة، أو كمعرفة أحد المسؤولين، يلعب دوراً في تسهيل الحصول على الأرض لبيعها، ويعتبر ذلك أحد مصادر الدخل لحل أزمة الضائقة المعيشية التي يعاني منها الناس. فهل ضبطتم بعد مظاهر هذه الحالات؟

- الحالات التي ضبطت وقدم عليها دليل أحيلت الى النيابة، والتي هي مجرد كلام، فإننا نطالب المواطن بتقديم الدليل عليها، وعندها يحال الشخص المتهم فيها - اياً كان - الى الأجهزة المختصة.

ولكن كما قلت فإن مشكلة جهاز الاسكان انه يتعامل مع كل الناس الآن. ومعابر صرف الأراضي والمساكن - حتى الآن - قاصرة، لأن كثيراً من الناس قضوا فترات طويلة في المهجر، وفجاة بعد الظروف التي طرات في المنطقة عاد عشرات الآلاف مرة واحدة، واتيحت الفرصة أمام اي انسان لكي يبني مساكن او منشات صناعية وسياحية، مما جعل المسالة صعبة. وكذلك قد يتحايل المواطن بطرق شتى للحصول على الأرض بصورة سريعة، فياتي من هنا وهناك. ولكن قررنا في اجتماع المجلس التنفيذي قبل يومين التشديد - الى ابعد الحدود - على ضوابط عملية صرف الأراضي من وزارة الاسكان، وكذلك وقف البناء العشوائي. لأنه إذا ابطا الصرف على المواطن اتجه الى البناء عشوائياً.

● لننتقل الى قضية التنمية في المحافظة، ويلاحظ ان هناك طموحات كبيرة وتشجيعاً للمستثمرين، ولكن هناك اوضاعاً واقعية تعوق ذلك، مثل عدم توافر الخدمة الهاتفية، وهذا أمر مهم لاي مستثمر، وتوفير التيار الكهربي، وهو مهم لاي مصنع. وكذلك فإن امدادات المياه ضعيفة، ويعرقل ذلك بعض الأنشطة الانتاجية، فهل هناك خطة لتهيئة البنية الأساسية لانطلاقة الاستثمار، وهل هناك اعتمادات كافية؟ وعلى مدى أي فترة زمنية يمكن ان يتحقق ذلك؟

- هذا الموضوع فعلاً صحيح، وكما قلت فإن محافظة حضرموت عليها اقبال غير عادي في مجالات التنمية المختلفة، ولا شك ان الخدمة الهاتفية تاتي في مقدمة طلبات المستثمرين على اعتبار انه يتعامل مع الداخل والخارج. ونحن على وشك الانتهاء خلال الاربعة اشهر المقبلة، من مشروع تحديث اتصالات المحافظة، وهو مشروع كبير شمل مختلف المناطق رغم سعة اراضيها، واضافة عدد من السنترالات في الوادي والساحل، ووضعت شبكة جديدة، وفي بعض المناطق - مثل المكلا - السنترال جاهز والشبكة جاهزة، وهي الآن في طور الاعداد لبدء العمل.

اما مشروع التليفون السيار فنحن على وشك الانتهاء منه، وافتتاحه خلال اسابيع. وهو - دون شك - سيحل هذه المشكلة. فنحن جميعاً - وليس المستثمرون وحدهم - نعاني منها، فالاتصال داخل احياء مدينة المكلا ذاتها صعب، ولا اقول الاتصال مع المحافظات الأخرى.

وقد ركزت دولة الوحدة على هذه المشكلة، وقريباً ستكون شبكة الاتصالات في حضرموت من افضل شبكات الاتصالات في الجمهورية، وهذا ما اكده تصريح لوزير المواصلات.

بالنسبة للكهرباء فهي فعلاً مشكلة حادة طرحناها على كل المستويات، ووضعت في الخطة، ولكن التنفيذ حتى الآن بطيء، وهناك توجيه لزيادة الطاقة الكهربائية لحل المشكلة. وقد اكتملت دراسة أولية عنها قبل الانتخابات بثلاثة اسابيع لبناء محطة توليد كهرباء مركزية في المحافظة. وستطرح مناقصة بين حوالي 10 شركات اجنبية لاعداد دراسة الجدوى الخاصة بها.

وهناك توجيهات من القيادة السياسية ورئاسة الحكومة بحل هذه المشكلة. كما ان هناك في مخطط الدولة مشروعاً لبناء محطة توليد أخرى في مارب، ولكن هذا سيستغرق وقتاً. ونحن نركز على بناء محطة تجارية هنا على الساحل، تغطي المنطقة بشكل عام، حتى ياتي المشروع المركزي الذي نتحدث عنه، ونطرح مناقصة الشراكة، وتحل المشكلة بوجه عام.

اما مشكلة المياه، فهناك مشروع ضخم في مدينة المكلا، طرحت مناقصته الشهر الماضي، وهو مشروع مياه المكلا الكبرى، ولم تتبق إلا اجراءات المناقصة. ومصادر المياه ستكون جوفية وهي موجودة، وبدات المرحلة الأولى من المشروع بحفر 15 بئراً على مسافة 40 كيلومتراً من المكلا. وبقيت المرحلتان الثانية والثالثة، وهي مد الأنابيب، واقامة الخزانات والشبكة، وتكلفة ذلك كبيرة، ومن ثم فإن انجاز المناقصة والتنفيذ سيستغرقان وقتاً.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٣

● يقود الحديث عن المياه ـ والبحث عن مواردها ـ الى قضية التنمية الزراعية، للاستفادة بالمياه أفضل استفادة ممكنة، وتفادي اهدارها. فهل تجري الاستفادة بمياه الصرف الصحي في الري الزراعي بعد معالجتها؟ وهل هناك مشروعات في هذا الاتجاه؟

ـ المنطقة الزراعية ليست على الساحل، وان وجدت عليه مناطق محدودة منها، فالمنطقة الزراعية الكبرى هي في وادي حضرموت، وهي من اخصب المناطق. وقد ركزت الدولة المشروعات الزراعية الكبرى ـ في هذه المحافظة ـ في وادي حضرموت، حيث تتوافر المياه بكثرة. واثناء عملية اكتشاف النفط، اكتشفت بحيرة كبيرة من المياه يبلغ قطرها اكثر من 60 كيلومتراً. وهي تقع ـ لحسن الحظ ـ في الهضبة التي تتوسط الوادي والساحل، ويمكن استثمار مياهها في حل المشكلة في المنطقة بشكل عام.

● أين وصلتم في عملية تحديد الاحتياطي المائي من البحيرة والاستفادة منه؟

ـ الدولة وجهت الى اعداد دراسة، وسيمول هذا المشروع البنك الدولي أو أحد الصناديق العربية، ولن يقتصر ذلك على بحيرة هضبة حضرموت، وانما بحيرة أخرى اكتشفت في منطقة حزر وشبوه، وذلك وفق دراسة متكاملة.

● هل يتم الري بنظام الغمر الشائع تقليدياً، أو عن طريق ترشيد استخدام المياه؟

ـ الملاحظ في المزارع ـ التي اقامتها الدولة في السابق ـ ان الري كان يتم بنظام الغمر، ومسألة التقطير او الرش استعمالها محدود، وان كان الري بالغمر يسرف في استخدام المياه واضاعتها.

والآن ـ في ضوء التوجه الى التنمية الزراعية عن طريق القطاع الخاص ـ نامل في ان يبدأ أولئك الذين صرفت لهم أراض في استحداث أدق واجدى تكنولوجيا في المجال الزراعي، لأن القطاع الخاص يعتمد نظام الربح.

● بعد هذا المسح الشامل لمشكلات المحافظة، ما هي أهم القضايا التي تشغل المواطن اليمني ويأمل في حلها بعد الانتخابات؟

ـ نحن في اليمن كمواطنين يهمنا ان تنتقل الانتخابات باليمن الى وضع افضل، من حيث توفير حالة من الاستقرار في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويحقق قدرة المواطن اليمني على حل المشكلات التي تواجهه، في ضوء رغبته في حلها عن طريق الديمقراطية التي ارتضاها، يوم حقق الوحدة يوم 22 مايو (ايار) عام 1990، لتداول السلطة بالطريق السلمي.



المصدر : الخليج القطرية

التاريخ : ١٩٩٣/٥/١٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البرلمان كلفه بالاستمرار في مهامه

مجلس الرئاسة اليمني يقبل استقالة الحكومة

قبل مجلس الرئاسة اليمني استقالة رئيس واعضاء مجلس الوزراء وذلك خلال الاجتماع الذي عقده امس برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح وهو اول اجتماع للمجلس بعد تكليف مجلس النواب له بالاستمرار وممارسة كامل صلاحياته ومهامه الدستورية.

وقد اعرب حيدر ابوبكر العطاس رئيس الوزراء اليمني عن تهانيه للرئيس اليمني عبدالله صالح لمناسبة نجاح الانتخابات النيابية العامة، مشيرا الى ان عملية الانتخابات كانت تتويجا لجهود القيادة السياسية والحكومة اليمنية الاولى.

وقال في رسالته للرئيس اليمني ان الانتخابات النيابية تشكل تدشينا لتطور جديد ومختلف في مسار هذه الجهود، موضحا انه تاسيسا على ذلك فانه يتقدم الى الرئيس عبدالله صالح ومجلس الرئاسة باستقالة مجلس الوزراء.

وكان مجلس النواب اليمني قرر تكليف مجلس الرئاسة بالاستمرار وممارسة كامل صلاحياته ومهامه الدستورية بناء على المادتين الدستوريتين ٨٨ و٨٩ من الدستور حتى يبت مجلس النواب في موضوع المطالب المتعلقة بتعديل الدستور.

كما قرر المجلس رفع جلساته للفترة الاولى من الدورة الاولى للفصل التشريعي الاول لمجلس النواب على ان يبدا المجلس جلسات الفترة الثانية يوم ١٢ يونيو «حزيران» المقبل.

وكان مجلس النواب قد عقد جلسته الاعتيادية صباح امس برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس المجلس حيث ناقش الوضع الدستوري للسلطة التنفيذية وموضوع الاصلاحات الدستورية.

وخلال اجتماع مجلس النواب اليمني الذي حضره اعضاء مجلس الرئاسة قال الرئيس اليمني علي عبدالله صالح انه برز خلال السنوات الثلاث اثناء الفترة الانتقالية للبلاد الكثير من التداخل في بعض الصلاحيات مما احدث ارتباكات للجهاز التنفيذي، وقال ان مجلس الرئاسة اليمني جاء الى مجلس النواب ليضعه امام مسؤولية وطنية ولكي يقف وقفة جادة بالنسبة للاصلاحات الدستورية وفقا لما تقتضيه المصلحة العليا للوطن.

وقال ان اجهزة الدولة ومؤسساتها اصبحت مسؤولة منذ انتخاب السلطة التشريعية الجديدة وهناك ضعف في الاداء والساحة الوطنية تتوقع وتنتظر اجراء تغييرات سواء في الحكومة وعلى اعلى مستوى لسد الفراغ لبعض الهيئات والمؤسسات والمصالح والمحافظات الخالية من تواجد القيادات فيها بعد ان رشح المسؤولون السابقون انفسهم لعضوية مجلس النواب وحازوا على ثقة الشعب وصاروا الآن اعضاء في المجلس.

واكد الرئيس اليمني في كلمته بانه «لا يوجد فراغ» في مجلس الرئاسة غير انه اوضح ان الدستور يعطي لمجلس الرئاسة ستين يوما ولم يبق منها سوى ٥٤ يوما وهذه المدة لا تمكن مجلس الرئاسة من تشكيل حكومة جديدة خاصة وان هناك جدية من قبل المجلس من خلال برامج الاحزاب والتنظيمات لاجراء تعديلات دستورية.

واضاف انه بات من الصعب اجراء تشكيل حكومة الآن وبعد مدة خمسة واربعين يوما ثم يجرى تعديل عليه.

(ا. ش. ا)



البرلمان اليمني يقرر في جلسته أمس

مد تكليف مجلس الرئاسة 90 يوماً وتركيز على إعداد الإصلاحات الدستورية

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

اصدر مجلس النواب اليمني في جلسته الاعتيادية امس برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر قراراً قضى بتكليف مجلس الرئاسة الذي يمثل قمة السلطة التنفيذية في البلاد، الاستمرار في ممارسة صلاحياته كاملة لمدة 90 يوماً اضافية الى جانب الـ 60 يوماً التي يعطيها له الدستور من بعد مباشرة مجلس النواب المنتخب عقد جلساته التي بداها يوم السبت 15 مايو (ايار) الحالي.

وكان البرلمان قد بحث في جلسته امس الوضع الدستوري للسلطة التنفيذية، وكذلك موضوع الاصلاحات الدستورية المطلوبة بعد ان اجريت الانتخابات التشريعية.

ونص قرار التكليف على انه «نظراً لما تقتضيه المصلحة الوطنية من ضرورة إجراء الاصلاحات الدستورية، وهي موضوع اجماع وطني من حيث المبدأ، ولما سبق ان تضمنته البرامج الانتخابية لمعظم الاحزاب والشخصيات الوطنية المطالبة بتعديل الدستور، ونظراً لأن تعديل الدستور لا يتم الا وفق اجراءات دستورية محددة، وضرورة مضي فترة زمنية محددة هي 60 يوما للبت في اي طلبات للتعديل في حالة اقرار مجلس النواب لها.. وحيث ان هناك طلبات جادة امام المجلس، والكتل البرلمانية لتعديل الدستور وحتى لا تتعرض البلاد لفراغ دستوري بالنسبة الى السلطة التنفيذية، فان مجلس النواب يقرر تكليف مجلس الرئاسة بالاستمرار وممارسة كافة صلاحياته ومهامه الدستورية بناء على المادتين 88 و89 من الدستور حتى يبت مجلس النواب في موضوع الطلبات المتعلقة بتعديل الدستور».

كما قرر البرلمان رفع جلساته على ان يستانفها عقب عيد الاضحى المبارك ابتداء من يوم السبت 12 يونيو (حزيران) المقبل.

وكان علي عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة ونائبه علي سالم البيض، وعبد العزيز عبد الغني، وسالم صالح محمد وعبد الكريم العرشي اعضاء مجلس الرئاسة قد حضروا صباح امس الى مجلس النواب حيث استقبلهم الشيخ عبد الله الاحمر والنواب. والقى الرئيس علي عبد الله صالح كلمة امام اعضاء مجلس النواب وضعهم فيها امام المسؤولية الدستورية والتشريعية التي يتحملونها خلال هذه المرحلة، وفي مقدمتها مسالة الاصلاحات الدستورية.

واشار الى انه برز خلال السنوات الثلاث التي تشكل الفترة الانتقالية الكثير من التداخل في بعض الصلاحيات والذي احدث جملة من الارباكات للجهاز التنفيذي.

واوضح انه سبق ان اشار في وقت سابق امام البرلمان الى هذا الامر، وقال ان على مجلس النواب ان يقف وقفة جادة امام الاصلاحات الدستورية بما تقتضيه المصلحة العليا للوطن.

واكد الرئيس صالح ان مجلس الرئاسة راى في اجتماعه اول من امس ان تاتي التعديلات الدستورية المنشودة من مجلس النواب وقرر ان ياتي مجلس الرئاسة بكامل اعضائه الى البرلمان ليضع النواب امام مسؤوليتهم.

وكشف الرئيس صالح في كلمته امام أعضاء البرلمان امس ان اجهزة الدولة ومؤسساتها اصبحت مشلولة منذ انتخاب السلطة التشريعية الجديدة، وقال «هناك ضعف في الأداء. والساحة الوطنية تتوقع وتنتظر اجراء تغييرات سواء في الحكومة، او على مستوى سد الفراغ في بعض الهيئات، والمؤسسات والمصالح وخاصة في المحافظات التي اصبحت خالية من القيادات فيها بعد ان رشح محافظوها لعضوية مجلس النواب وحازوا الثقة واصبحوا اعضاء في البرلمان، وتركوا فراغاً في مراكزهم القيادية على مستوى المحافظات».

وقال ان مجلس الرئاسة لا يوجد فيه فراغ حتى الآن، اذ ان الدستور يعطي لمجلس الرئاسة مدة 60 يوماً لم يبق منها سوى 45 يوماً، وهذه المدة لا تمكن مجلس الرئاسة من تشكيل حكومة جديدة خاصة ان هناك جدية من جانب المجلس ومن خلال برامج الاحزاب في اجراء التعديلات الدستورية.

واكد انه من الصعب تشكيل حكومة الآن، وبعد مدة 45 يوما يجري تعديلها، وعبر عن امله في ان يقف مجلس النواب وقفة جادة امام ذلك قبل ان تبدأ عطلته المتوقعة بمناسبة عيد الأضحى المبارك.

كما عبر الرئيس اليمني عن اعتقاده بان التعديلات لا بد ان تاتي من قاعة البرلمان وقال «هذا ما وددت ان اطرحه عليكم باسمي، وباسم الاخوة اعضاء مجلس الرئاسة».

وكان الشيخ الاحمر قد رحب برئيس واعضاء مجلس الرئاسة، وقال «ان هذه الزيارة المتواضعة التي تشرفنا بها تاتي بدون اعداد مسبق، امل ان تكون فاتحة مرحلة جديدة من تاريخ بلادنا».

وذكرت مصادر برلمانية لـ«الشرق الأوسط» ان مناقشات واسعة جرت داخل مجلس النواب حول طرح

موضوع تمديد الفترة لمجلس الرئاسة، وايضاً احالة قضية التعديلات الدستورية على المجلس دون تقديم طلب من مجلس الرئاسة، او تقديم مشروع مقترحات التعديلات التي كانت تعدها اللجنة المكلفة برئاسة اسماعيل الوزير وزير الشؤون القانونية وتضم ممثلين عن حزب تجمع الاصلاح، والمؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي.

وفسر برلمانيون هذه الخطوة التي اقدم عليها مجلس الرئاسة بانها بمثابة اخلاء مسؤولية من جانبه ورمي للكرة في مرمى البرلمان، وذلك بعد أن اقرت الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي مساء اول من امس تبني قضية تعديل الدستور، الا انه كانت هناك وجهة نظر مخالفة يتبناها عدد من النواب المستقلين، وبعض نواب التجمع اليمني للاصلاح، وهو ان ينتخب مجلس الرئاسة بصورة عادية خلال المدة الزمنية المتبقية له من فترة الـ 60 يوماً، ويشكل حكومة، ويترك لمجلس النواب الزمن الكافي لدراسة التعديلات الدستورية.

لكن كتلة المؤتمر الشعبي حسمت الموقف في ترجيح كفة التمديد لمجلس الرئاسة ثلاثة اشهر اضافية بحيث يضغط على مجلس النواب لاجراء التعديلات الدستورية خلال هذه الفترة وانتخاب رئيس، ونائب رئيس للبلاد في غضون هذه الفترة حتى لا تواجه البلاد فراغاً دستورياً في سلطتها التنفيذية.

وعلمت «الشرق الأوسط» ان بعض النواب المستقلين وبعض نواب الاصلاح انسحبوا من الجلسة امس احتجاجاً على الطلبات المفاجئة التي طرحها كل من مجلس الرئاسة والكتلة البرلمانية للمؤتمر، وقالوا ان ذلك لم يكن مدرجاً ضمن جدول اعمال الجلسة.

وبينما يركز المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي على أن تتناول التعديلات الدستورية بصفة اساسية الباب الثالث من الدستور الخاص بتنظيم سلطات الدولة، فان التجمع اليمني للاصلاح يركز بالاضافة الى ذلك على تعديل المادة رقم 3 من الدستور والخاصة بمصادر التشريع، حيث يقترح ان ينص الدستور الجديد على ان تكون الشريعة الاسلامية المصدر الوحيد للقوانين جميعاً.

ويتبنى النائب عبد الوهاب الروحاني ـ من المؤتمر الشعبي العام ـ اقتراحاً بتعديل المادة الأولى من الدستور، المتعلقة بالتسمية السياسية للبلاد حيث يقترح اضافة كلمة «العربية» الى الجمهورية اليمنية، بحيث يعاد الاسم السياسي السابق لليمن الشمالي، وهو «الجمهورية العربية اليمنية» وقال في هذا الصدد ان حذف كلمة «العربية» لا مبرر له وكان حذفها في مطلع السبعينات بمبرر تعاظم المد العالمي للشيوعيين، وهذا المد لم يعد له اثر اليوم.

على صعيد اخر، يتوقع المراقبون ان يتفجر الصراع ويبرز انشقاق الحزب الاشتراكي اليمني داخل دورة اللجنة المركزية ـ المقرر عقدها 25 مايو الحالي ـ بين الجناحين المعتدل والمتشدد حول عدد من القضايا الجوهرية التي تتعلق بالهيكلية التنظيمية داخل الحزب وإعادة تشكيلها بما يتناسب مع التطورات السياسية التي حددت مكانة الحزب بعد فقدانه مقومات الشراكة بالقسمة وفوز الاصلاح بعدد من الاصوات تتيح له منافسته على السلطتين التنفيذية والتشريعية بالاضافة الى فوز بعض الاحزاب والمستقلين الذين يتوقع ان يكون لهم دور لا يمكن أن يستهان به في التشكيلة الحكومية والائتلاف البرلماني.

وفي الوقت الذي تنفي فيه صحيفة «المستقبل» الصادرة عن الحزب الاشتراكي في العاصمة صنعاء وجود اي انقسام في قيادة الاشتراكي وتؤكد «ان دوره المستقبلي لا يمكن ان يتحقق الا موحداً»، اكدت مصادر حزبية مقربة من قيادة الاشتراكي في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» ان دورة اللجنة المركزية المقبلة ستعيد النظر في تركيبة الحزب وهيكليته التنظيمية وسوف تجري توسيعاً في اللجنة المركزية والمكتب السياسي، وهي اشارة الى تعزيز الهيئتين في الحزب بكوادر اكثر صلابة في اي حوار حول التوحيد او الدمج مع المؤتمر.

وتوقعت المصادر ان تثار داخل الدورة المقبلة جملة من القضايا الحيوية واهمها ضرورة الاعداد لعقد المؤتمر العام الرابع لتقييم تجربة الحزب خلال الفترة الانتقالية ـ الثلاث سنوات الماضية ـ والوقوف امام مشروع التعديلات الدستورية المزمع اجراؤها واتفاقية التنسيق بين الاشتراكي والمؤتمر، وتسمية أعضاء الحكومة الذين سيرشحهم الاشتراكي من جانبه.

واكدت مصادر مقربة من سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة والأمين العام المساعد للاشتراكي لـ«الشرق الأوسط» انه يرفض التعديلات الدستورية على الأقل في الفترة الراهنة وتحديداً تلك التي تخول رئيس الجمهورية حل الحكومة وتكليف أخرى، خلافاً لما نص عليه الدستور الذي اعطى البرلمان هذا الحق.

واضافت تلك المصادر ان سالم صالح يرفض منصب وزير الخارجية الذي ترددت شائعات الأسبوع الماضي بانه سيتولاها بعد خروجه من مجلس الرئاسة الذي سيلغى في اطار التعديلات الدستورية المطروحة.

وتشير تلك المصادر الى ان رئاسة الحكومة ستكون من بين احد اهم القضايا التي ستتفجر داخل دورة اللجنة المركزية. حيث يتطلع سالم صالح الى رئاسة الحكومة المقبلة واتاحة الفرصة له لخوض غمار السلطة التنفيذية بعد تجربة السنوات الثلاث الماضية التي قضاها كعضو في مجلس الرئاسة، في حين ان المؤتمر والجناح المعتدل في الاشتراكي وعدد من الاحزاب الاخرى ترى ان حيدر ابو بكر العطاس رئيس الحكومة الحالي هو الشخصية الوحيدة التي يمكنها التعامل مع الجميع وترشحه لاستمراريته في تولي رئاسة الحكومة الجديدة.

ويبدو ان العطاس سيواجه ضغوطاً كبيرة خلال دورة اللجنة المركزية من بعض الأطراف الرافضة لاستمراره في هذا المنصب والتي تطالب بان يتولاها اشخاص اخرون في قيادة الحزب.

الا ان مصادر في المؤتمر الشعبي العام اكدت لـ«الشرق الأوسط» انه في حالة رفض اللجنة المركزية للاشتراكي تزكية ترشيح العطاس لرئاسة الحكومة فانه من المتوقع ترشيحه لمنصب رئيس الوزراء باسم المؤتمر الشعبي العام باعتباره الحزب الذي حاز الأغلبية ويحق له الاحتفاظ بهذا المنصب وغالبية الحقائب في الحكومة.

ويرى المراقبون ان سالم صالح عضو مجلس الرئاسة لا يستطيع تولي رئاسة الحكومة نظراً لاستمرارية مجلس الرئاسة في مهامه بناء على قرار البرلمان الذي اتخذه امس ومدد فيه فترة مجلس الرئاسة حتى اجراء الاصلاحات الدستورية التي وافق على البدء بمناقشتها عقب عطلة عيد الأضحى المبارك.

وقالت مصادر حزبية ان الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس البرلمان السابق رفض اي منصب حكومي، وتوقعت المصادر بأن يتفرغ الدكتور نعمان لتسيير نشاط الحزب الاشتراكي ويتوقع ان يترأس الأمانة العامة للحزب التي ستنشأ في دورة اللجنة المركزية لتسيير نشاطات الحزب اليومية وتعزيز دوره بين الجماهير، وهو منصب لا يلغي منصب الأمين العام للحزب (علي سالم البيض) ولكنه منصب حزبي سيستحدث ليتمكن الحزب من الخروج من الاخفاقات والاخطاء التي رافقت نشاطه بين الجماهير خلال السنوات الماضية.

قنوات لنقل المعلومات بين البنوك والشركات

١,٥ مليـــار ريـــال لتحسين شبكـــات الاتصـــال

الخدمة الهاتفية باليمن، هناك خطة شاملة لتحسينها على مستوى البلاد، انطلقت الخطة فى بداية العام الماضى، وتستمر حتى عام ٢٠٠٧.

وبنهاية السنة الحالية، يكون اليمن قد انفق ١,٥ مليار ريال يمنى على مشروعات المرحلة الأولى من الخطة.

وفى تصريح خاص لمراسل «أسواق اليمن» قال المهندس عبد الله عبد العزيز الحمامى مدير عام المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية أن أهم مشروعات هذه المرحلة من الخطة، هو إنشاء شبكة اتصال متقدمة فى المحافظات الجنوبية، تحل محل الخطوط المستخدمة قبل الوحدة، ويضيف: أن إجمالى الاستثمارات فى الخطة العاجلة لتحسين الخدمة الهاتفية فى المحافظات الجنوبية والشرقية يبلغ مليار ريال يمنى، وفرت المؤسسة العامة للاتصالات ٦٠٪ من التكاليف، ويأتى باقى المبلغ على هيئة قروض خارجية.

وتحظى شبكة مدينة عدن بعملية توسعة شاملة، سترتفع بطاقتها من ٢٤,٢٠٠ خط هاتفى إلى ٥٢ ألف خط، من المتوقع أن ينتهى تنفيذها هذا الصيف، وتبلغ تكاليف هذه العملية ٥٠ مليون دولار، قدمتها حكومة اليابان على صورة قرض.

محطات الأقمار الصناعية أيضا تساهم فى ربط محافظات الجنوب ومدنه النائية بمحافظة المهرة وجزيرة سقطرى، عن طريق ٣٠ قناة يوفرها القمر الصناعى DUMSAT.

تزود الخطة الجديدة محافظات الشمال بنحو ٢٧ ألف خط هاتفي، موزعة على ٢٠ قسما رئيسيا وأكثر من ٧٢ قسما فرعيا. مع الانتهاء من مشروع الكابل البحرى الثانى لربط عدن — جيبوتى، بتكلفة ١٦ مليون دولار، والسنترال الدولى الذى يبدأ العمل فى العام القادم، بسعة ١٢٠٠ قناة، وتكلفة ٤ ملايين دولار.

م. عبد الله الحمامى
مدير مؤسسة الاتصالات

المهندس عبد الله الحمامى يصف المشروع بأنه نقلة مهمة فى تطوير الخدمة التليفونية، يتوافر من خلاله:

خدمات النداء السريع بسعة ٢٠ ألف خط موزعة على جميع المحافظات.

خدمة الهاتف السيار بسعة ٦ آلاف خط فى المحافظات الرئيسية.

٦٠٠ جهاز هاتف باستخدام البطاقات الممغنطة.

٥٠٠ قناة ربط لنقل المعلومات، تستخدمها الشركات والبنوك.

٧٢ قناة لخدمة مكاتب شركات الطيران، يتم الحجز بالحاسب الآلى عن طريقها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أكتوبر
القاهرة

التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٣

استئنـــاف أعمال اللجـــنة المصرية اليمنية المشتركة

كتبت مريم روبين :

□ أكدت المصادر اليمنية فى القاهرة لأكتوبر ان الاتصال التليفونى بين الرئيس حسنى مبارك والرئيس اليمنى على عبدالله صالح تركز حول العلاقات الثنائية بين مصر واليمن والعلاقات العربية بصفة عامة .

وقد قام الاسبوع الماضى وفد يمنى برئاسة احمد ضيف الله وكيل وزارة الخارجية بزيارة رسمية للقاهرة لاجراء محادثات مع المسئولين فى الخارجية برئاسة السفير مهاب مقبل مساعد وزير الخارجية .. وذلك للاعداد للجوله المقبلة لاجتماعات اللجنة العليا المصرية اليمنية المشتركة المتوقع عقدها فى القاهرة بعد عطلة عيد الأضحى .. لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات التى وقع عليها الطرفان فى اجتماع اللجنة السابق . الذى عقد فى صنعاء فى مارس ١٩٩٠ .

وصرحت المصادر الدبلوماسية فى القاهرة لاكتوبر ان زيارة الوفد اليمنى تستهدف تنشيط ودعم العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين ، بعد ما توقفت أعمال اللجنة أكثر من عامين ونصف عام بسبب غزو العراق للكويت ، واحياء المشروعات المشتركة ودعم التبادل التجارى بين البلدين والبحث عن حلول عاجلة لمشكلة عمل الصيادين المصريين فى المياه الاقليمية .. والعقبات التى تواجه العاملين المصريين فى اليمن وتسديد مستحقاتهم .



المصدر : الشرق الاوسط الشرقية

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن

تستطيع تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية المتردية، وحذرت من ان الاصلاح قد يرفض أي «مشاركة شكلية» في اشارة الى حدة المساومة على اقتسام الحقائب الوزارية بين عناصر الائتلاف الثلاثة.

وتوقعت دوائر حكومية اعلان تشكيل الحكومة الجديدة بعد عيد الوحدة اليمنية ـ الذي يصادف اليوم.

واشارت التكهنات الى توجه لإحداث تغييرات متعددة في السلطة التنفيذية، تشمل رؤساء الهيئات العامة في القطاعات الاقتصادية والخدمية، ومحافظي المحافظات، وفق خارطة الائتلاف التي سيتم الاتفاق عليها في تشكيل الحكومة.

وتتوقع المصادر السياسية ان يحصل المؤتمر الشعبي العام على 40% من الحقائب الوزارية، مع تخصيص 20% لكل من الاشتراكي والاصلاح، وتوزيع 20% اخرى على حزب البعث والناصريين مع تعيين وزراء من المستقلين. إلا ان المحللين يستبعدون منح تجمع الاصلاح أو الأحزاب الأخرى ـ غير المؤتمر الشعبي والاشتراكي ـ أيا من الوزارات السيادية، ويرجحون احتفاظ المؤتمر الشعبي والاشتراكي ـ في ما بينهما ـ بوزارات الدفاع والداخلية والخارجية والمالية والنفط والاعلام، مع احتمال اعطاء وزارة الحكم المحلي لحزب البعث (الموالي للعراق)، ووزارة التربية والتعليم للتجمع اليمني للاصلاح.

وتشير بعض التكهنات الى احتمال تعيين فضل محسن ـ وزير التموين والتجارة الداخلية ـ محافظاً لعدن، بينما رجحت صحيفة «الزمان» ان تستقر المشاورات على ابقاء محمود عبد الله عراسي محافظاً لها. وقالت المصادر انه سيكون هناك 4 نواب لرئيس الوزراء في حكومة من 25 وزيراً تقريباً.

وقال الرئيس علي عبد الله صالح ـ في كلمة وجهها الى الشعب اليمني بمناسبة عيد الوحدة غداً ـ ان «ائتلاف الاحزاب التي فازت في الانتخابات لا يعني الغاء دور المعارضة، وانكار حق الآخرين في الوجود، والمشاركة في تحمل مسؤوليات البناء الوطني، اذ لا ديمقراطية فعلية بدون معارضة حقيقية». وأعرب عن أمله في أن تقيم الاحزاب التي لم يحالفها الحظ موقفها، وتستفيد من السلبيات في تجاوز أخطاء الماضي. وحدد أولويات عمل الحكومة الجديدة بـ «تخفيف معاناة المواطنين، وتحقيق التنمية الشاملة، على اساس برنامج متكامل، بروح الفريق الواحد».



المصدر : الجمهورية
القاهرة
التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



اليمن وتحديات المستقبل .. ٣ سنوات وحدة وأول انتخابات

اليوم تمر ثلاث سنوات علي توحيد شطرى اليمن شماله وجنوبه فى دوله واحدة معلنه انتهاء المرحلة الانتقالية لدولة الوحدة .

وبداية مرحلة جديدة بعد نجاح أول انتخابات تشريعية شهدتها البلاد فى ٢٧ أبريل الماضى ..

سمية أحمد

وخلال السنوات الثلاث شهدت اليمن كثيرا من حوادث الاغتيالات والتفجيرات والاضرابات والفتن أيضا والخلافات الحادة بين شريكى الحكم والوحدة والمرحلة الانتقالية ، وبينها وبين الاحزاب الرئيسية على الساحة اليمنية والتى وصلت لاربعين حزبا !!

حتى أن البعض راهن على مستقبل ومصير الوحدة .. ولكن جاءت انتخابات مجلس النواب مغايرة للتكهنات والتوقعات والاحداث ، والتى كانت ترى ان استمرار الفترة الانتقالية إلى مالا نهاية هو أفضل الاحتمالات ..

أكد فريق المراقبين الدوليين للانتخابات ، وفى مقدمتهم مارجريت تومسون نائب رئيس المعهد الجمهورى الامريكى بأن عملية الانتخابات مرت بسلام ونظام فاق كل التوقعات .. إلا ان ذلك لم يمنع شكوى العديد من المرشحين والاحزاب بما فيها الحاكمة من حدوث تجاوزات فى بعض الدوائر الانتخابية !!..

نتيجة الانتخابات التى حصل فيها حزب المؤتمر أحد شريكى الحكم على ٤٠٪ من الاصوات (١٢٠ مقعدا) .. بينما شريكه فى الحكم الحزب الاشتراكى على ٥٦ مقابل ٦٨ للتجمع من أجل الاصلاح (القبائل والاخوان المسلمين) والبعث العراقى على ٧ مقاعد مقابل مقعد واحد لكل من الاحزاب الناصرية الثلاثة (الوحدوى والعربى والتصحيح) ومقعدين فقط لحزب الحق الاسلامى .. تحمل أكثر من دلالة :-

- تأكيد القيادة اليمنية والاحزاب الرئيسية بشكل خاص على أنه مهما كانت الظروف فلا رجعة مطلقا عن الوحدة .. وهو ماترجم عمليا الاسبوع الماضى بإعلان الاندماج الكامل بين حزبى المؤتمر والاشتراكى لتفادى اية صراعات وخلافات المرحلة الانتقالية ، ايضا انتخاب زعيم الاصلاح عبد الله الاحمد رئيسا للبرلمان رغم تمتعها بالاغلبية وهو المنصب الذى كان يحرص عليه الحزب الاشتراكى - وذلك فى دلالة واضحة لرغبة الجميع فى احداث وفاق سياسى شامل بين الاحزاب الكبيرة ،

وإذا كان اجراء الانتخابات هو التحدى الاكبر لدولة الوحدة على مدى السنوات الثلاث الماضية سواء لابناء اليمن أو دعاة الوحدة فى المنطقة العربية واعدائها أيضا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٣

على السواء .. فاليمن بعد الانتخابات أصبحت مواجهة بتحديات أكبر أولها وأهمها إعادة بناء الدولة وتحديثها .. ومواجهة الازمة الاقتصادية الطاحنة والتى تواكبت مع اعلان الوحدة وكنتيجة مباشرة لحرب الخليج حيث فقدت ٦٠٠ مليون دولار مساعدات خليجية ، ومايقرب من ٤ مليارات دولار تحويلات من مايقرب من مليون ونصف يمنى عادوا لليمن من الخليج .. ونسبة بطالة وصلت الى ٢٦٪ ..

تأتى قضية الحدود مع الجيران وهي الهم المشترك لكل يمنى ، واذا كانت اتفاقية الحدود مع عمان قد وقعت ، إلا أن المفاوضات مع المملكة السعودية مازالت فى بدايتها وإن كان هناك تفاؤل مشوب بالحذر فى امكانية التوصل لحل للمشكلة والتى كان لها آثارها السلبية على التنقيب عن البترول فى اكثر من منطقة نتيجة توقف عدد من الشركات الغربية نتيجة لخلافات الحدود وهو ماكان له اثاره السيئة على الاقتصاد اليمنى .

ومن هنا يأتى التحرك السريع للرئيس اليمنى على عبد الله صالح - فى أعقاب الانتخابات وانتهاء المرحلة الانتقالية للوحدة ودخولها مرحلة الاستقرار والشرعية سواء فى الداخل أو الخارج ، حيث أعلن منذ أيام أنه بعد تشكيل الحكومة الجديدة فى الايام القليلة القادمة ، فإن اليمن ستشهد اجراء أول انتخابات محلية فى المحافظات وإنشاء مجلس للشورى لمراقبة أعمال مجلس النواب (البرلمان) سيكون نصفه بالانتخاب والنصف الاخر بالتعيين .

وعلى المستوى الخارجى سيبدأ على عبد الله صالح خلال الاسابيع القليلة القادمة جولة عربية تتضمن بعض دول الخليج ومصر وسوريا فى محاولة لاحتواء آثار حرب الخليج لرأب الصداع العربى



توجه لإشراك الأحزاب الصغيرة في الحكومة اليمنية الجديدة

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

اكدت شخصية رفيعة المستوى في الحزب الاشتراكي اليمني ـ في تصريحات خاصة لـ«الشرق الأوسط» ـ ان المهندس حيدر ابو بكر العطاس هو الذي سيتولى رئاسة الحكومة اليمنية الجديدة، وقالت ان الحزب ايد هذا الترشيح، ولكنها امتنعت عن التطرق الى اسماء «وزراء الاشتراكي» او حقائبهم الوزارية، على اعتبار ان ذلك سابق لأوانه، حتى تنتهي المشاورات داخل الحزب من ناحية، وبينه وبين الشريكين الآخرين في الائتلاف من ناحية اخرى.

وتأتي هذه التصريحات في وقت اجمعت فيه مصادر المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح ايضا على ترشيح العطاس، الذي قدم استقالة حكومة الفترة الانتقالية الى مجلس الرئاسة قبل يومين. وذكرت مصادر الاصلاح ان «التجمع ليس لديه اي تحفظ على الشخص الذي سيتولى رئاسة الحكومة المقبلة، وما يهمه هو توفر الجدية لاصلاح أوضاع البلاد».

ولم تخف مصادر الاصلاح ترحيبها باختيار العطاس، وعبرت عن أملها في المشاركة في حكومة

التتمة ....ص 4



المصدر : الجمهورية
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٣

ثورة على الطريقة اليمنية

ضربوا الامثال طويلا بتخلف اليمن ، فاذا باليمن تضرب لهم مثالا يختلف ، وتثير اعجاب العالم بأول انتخابات حرة تجرى على ارضها بل وفى الجزيرة العربية وفى كثير من بلاد العالم العربى وغير العربى .. شهدها مراقبون دوليون وهذا هو اول ضمانات الحرية والبعد عن « كمبيوترات » وزارة الداخلية .. اقبل المراسلون الاجانب على التجربة الثورية الجديدة وكان لهم مطلق الحرية فى ارسال تقاريرهم اولا بأول ، وهو ما لا يتحقق فى بلاد تدعى الحرية .. شارك ٨٠٪ من مجموع الناخبين وعددهم ٢,٧ مليونا ، انتخبوا ٣٠١ برلمانيا من ٣٥٤٥ مرشحا ، ويدل عدد المرشحين وعدد الناخبين على مدى الاقبال على الانتخابات والايمان بصدق نوايا الحكومة فى انها لن تتدخل .. شجعوا السيدات على خوض المعركة فتقدمت ٥٠ سيدة لترشيح نفسها واذا كان لم ينجح سوى سيدتين فقط ، فان هذا هو موقف الناخبين ، وأهم من النجاح هو معنى اشتراك السيدات .. اما عن عدد الاحزاب فقد كان ٤٠ حزبا ولم يطالب احد بوضع حد للعدد او يدعي ان اختلاف الاراء يفسد الديمقراطية او يقسم الناس الى مجرد يمين ويسار ووسط على ان يفوز ـ طبعا ـ الوسط .. فتحوا الباب للاحزاب الاسلامية كى تعمل فى ضوء النهار وتدعوا لما تؤمن به علنا وسط الناس فلا تضطر للعمل السرى او حمل السلاح ولا تلجأ للظلام او تقع فريسة للمنحرفين والارهابيين ، وبلغ نجاح الاحزاب الاسلامية حد ان واحدا منها يشارك فى الحكومة الائتلافية التى تفتقت عنها الانتخابات الحرة .

لم تكن انتخابات اليمن هى المفاجأة الاولى وانما سبقها اعلان الوحدة بين شمال اليمن المحافظ وجنوبها الماركسى .. تمت الوحدة بهدوء وفى سلام وقامت على اسس واقعية استلزمتها الظروف المحيطة والمشكلات الداخلية ، وقد تصادف فى زمن الوحدة ان تعرضت اليمن لمشكلة اقتصادية ضخمة باضطرار اليمنيين المقيمين فى السعودية ودول الخليج الى العودة الى وطنهم عقابا لهم على تأييد حكومة اليمن لصدام حسين فى غزوه للكويت ، ومع ذلك فقد اجتازت اليمن الجديدة بوحدتها وحريتها المشكلة العويصة ، أو على الاقل استوعبتها .

لم يبق الا ان يتم تعديل الدستور بحيث لا تزيد مدة الرئيس عن فترتين ، وهذا ما يعد له الرئيس اليمنى « على عبدالله صالح » .

ألهبت تلك الثورة على الطريقة اليمنية خيال الكثيرين وبدلا من ان يسخروا من تخلف عصر « الامام » اصبحوا يتمنون لو أنهم ساروا على طريق اليمن .. كما لفتت رياح الحرية التى هبت بعنف وعقل على اليمن انظار دول الغرب فتابعوها بشك فى البداية ثم تحول الشك الى قلق والقلق الى اعجاب جعل ما جرى ويجرى فى اليمن مادة للصحف والاذاعات وشبكات التليفزيون ومعظم ما اكتبه فى هذا المقال مأخوذ من افتتاحية صحيفة « النيويورك تايمز » الامريكية .

كانوا يسمونها اليمن السعيدة بتخلفها فأصبحت اليمن السعيدة ايضا ولكن بحريتها .

محمد العزبى

٠٣٤



المصدر : الشرق الاوسط ١
العشية

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تغيرات المناخ تكرر كارثة السيول في تعز والحديدة

جهود لإغاثة 600 أسرة يمنية من أصل 3000 تعيش بلا مأوى

صنعاء: من حمود منصر

بدات جمعية الهلال الاحمر اليمني امس اغاثة وايواء 500 اسرة تضررت من السيول والفيضانات التي اصابت مدينة باجل وعدة مناطق اخرى في محافظة الحديدة.

وفي تعز، تهدم اكثر من 20 منزلاً، وجرفت الأمطار والسيول التي هطلت على المدينة - خلال الايام الثلاثة الماضية عشرات السيارات، كما تضررت كثير من المحلات التجارية والمنازل، خاصة في احياء «حارة اسحاق» و«الظاهرية» و«وادي المدان» - في وسط المدينة القديمة - حيث تدفقت السيول المحملة بالاتربة والصخور الى داخل المنازل، وشردت منها عشرات الأسر منذ اول من امس.

وبينما بدات السلطات المحلية في تعز اعمال الاغاثة والانقاذ، اكدت مصادر رسمية انه يجري الآن حصر الاضرار التي لحقت باحياء المدينة، ولأن تعز تقع عند سفح جبل «صبر» من الناحية الشمالية، فقد جرفت السيول صخور الجبل الى وسط المدينة، والحقت اضراراً بالغة بارصفة الشوارع والمنازل والمحلات التجارية.

وذكر الأهالي ان الأمطار، التي هطلت في تعز على مدى ثلاثة ايام متوالية، لم يسبق لها مثيل منذ عدة سنوات. واوضحت وكالة الانباء اليمنية «سبأ» ان مديرية جبل حبشي - على مسافة 30 كيلومتراً غرب تعز - تعرضت لأمطار غزيرة خلال الاسبوع الماضي، الحقت اضراراً بالمنازل والأراضي الزراعية، وذهب ضحيتها شخصان، جرفتهما السيول في احد وديان المنطقة.

وفي محافظة الحديدة اعلن المهندس ابراهيم عبد الجبار الدومي - رئيس الهيئة العامة لتطوير تهامة - ان كميات الامطار التي هطلت على مناطق وادي سهام تراوحت ما بين 59.5 - 76.3 ملليمتر، وبلغ منسوب المياه في مديرية باجل شمال شرق الحديدة اكثر من 50 ملليمتراً، وفي مدينة الزهرة على بعد 60 كيلومتراً شمال الحديدة كان معدل الأمطار 32 ملليمتراً.

واضاف الدومي ان اجمالي كميات السيول التي تدفقت في وادي مور بمديرية الزهرة يوم الثلاثاء الماضي بلغ 112 مليون متر مكعب، حيث ارتفع منسوب مياه الوادي عند محطة «شط العرج» - غرب الحاجز التحويلي للوادي - بمقدار 5 امتار و30 سنتيمتراً. وبلغ معدل التصريف الفاً ومائة متر مكعب في الثانية، وهو يعد اعلى منسوب فيضان وتصريف للمياه خلال هذا الموسم في الوادي.

كما بلغ منسوب الفيضان عند الحاجز التحويلي لوادي «مور» - البالغ عرضه 240 متراً - اكثر من 165 متراً.

واكد رئيس الهيئة العامة لتطوير تهامة ان الفيضانات التي اجتاحت عدداً من الوديان الزراعية في محافظة الحديدة وسهل تهامة اليمني، ادت الى جرف بعض الاراضي الزراعية، ومنشآت الري في بعض المناطق.

واشار الى ان قرى «محل كدار» و«مصلبة» و«محل غدار» والمرادف الغربي تضررت كلياً من السيول، كما ان ست قرى اخرى في المحافظة تضررت بصورة جزئية، كما لحقت اضرار جزئية بما لا يقل عن 80 منزلاً.

وفي وادي سردود، جرفت الفيضانات والسيول يومي 14 و17 من مايو (ايار) الجاري ثلاثة منازل في قرية المقنف، كما احدثت تحريفاً كبيراً في التربة الزراعية على جانبي الوادي، واضحت 5 قرى اخرى مهددة بالانجراف.

وقال ان الهيئة العامة لتطوير تهامة، وجمعية الهلال الاحمر اليمني يقومان بعملية مسح كاملة للمناطق المتضررة، لمعرفة حجم الأضرار المادية الزراعية والسكنية. واكد وجود حاجة ماسة لتقديم المساعدات الفورية للمتضررين من السيول في محافظة الحديدة. وتوفير الامكانيات اللازمة لحماية المنشآت والتجمعات السكانية في اجزاء المحافظة.

وقد بدات جمعية الهلال الاحمر اليمني عملية اغاثة وايواء

المتضررين من السيول في شمال محافظة الحديدة، المقدر عددهم بنحو 3 آلاف نسمة، باقامة مخيمات لهم، وتوفير المواد الغذائية والمستلزمات المعيشية الاخرى. وأبدت استعدادها للتكفل باغاثة 500 أسرة لمدة ثلاثة شهور كمرحلة اولى يمكن بعدها مضاعفة هذه المدة.

وفي تعز، تواصلت جهود السلطات المحلية للاغاثة وازالة اضرار الأمطار في الأحياء المتضررة، وسحب مياه الأمطار من البيوت والمنازل. الا ان محدودية الامكانية تعرقل سرعة الاغاثة، بينما تضطر السلطات المحلية الى تقديم المساعدات العاجلة ومضاعفة الجهد لتنظيف الأحياء من مخلفات السيول لتفادي انتشار الأمراض والأوبئة.

وتاتي هذه السيول في اطار نمط مغاير للأحوال المناخية المعتادة في اليمن، حيث هطلت سيول مماثلة في شهر فبراير (شباط) الماضي على محافظات عدن وابين ولحج، الحقت بها اضراراً بالغة. وقد هطلت الأمطار المتصلة لمدة اسبوعين على محافظة الحديدة على ساحل البحر الأحمر أخيراً، كما استمرت 3 ايام في اواخر الأسبوع الماضي في محافظة تعز. وفي الوقت الذي بدأت فيه مشكلة سيول جديدة، لم تتمكن السلطات من ازالة آثار السيول التي هطلت قبل 3 اشهر.



* في انتخابات مجلس النواب التي تمت أخيرا في اليمن، جاءت نتيجة الانتخابات علي الوجه التالي : حصل حزب المؤتمر الشعبي الذي يرأسه الرئيس علي عبدالله صالح علي ١٢٣ مقعدا من عدد المقاعد البالغ عددها ٣٠١ مقعد.. ايه ده.. أيه اللي بيحصل في اليمن.. رئيس الجمهورية ينزل الانتخابات وحزبه لايحصل علي ٥٠٪ من عدد المقاعد.. ايه اللي طري في دول العالم الثالث.. علي عبدالله صالح الرئيس اليمني يحصل حزبه علي حوالي ٤٠٪ من عدد المقاعد مش ٩٠٪.. والحزب الاشتراكي ٥٦ مقعدا.. وحصل حزب التجمع اليميني للاصلاح علي ٦٢ مقعدا.. و٧ مقاعد للبعث ومقعدان لحزب الحق و٣ مقاعد للتنظيمات الناصرية و١٠ للمستقلين.. وعندما سألت مندوبة مجلة «الوسط» الشيخ عبدالله الأحمر عن رأيه في تحويل مجلس الرئاسة المكون من ٥ أعضاء الي رئيس للجمهورية ونائب رئيس .. رد الشيخ الأحمر زعيم حزب التجمع اليميني للاصلاح مؤكدا ان هذا التعديل سابق لأوانه لأن الحق فيه يعود الي مجلس النواب الجديد.. الله.. ايه ده.. هذه هي الديمقراطية اليمنية.. لقد ذهبنا في الستينات الي اليمن لتحديث اليمن.. ووضعناها علي أول سلم المدنية والحضارة الحديثة.. الا انه يمكن ان ترد اليمن الجميل لنا.. ويبعتوا لنا من قبيل التعاون العربي لجنة لتطوير الديمقراطية لتساير الديمقراطية اليمنية

* * *

* أحد الوزراء الذي أراد ان يركب كتف القانون وأن يحصل علي امتيازات ملاكي من منطلق ايديولوجية الخيار والفقوس.. هذا الوزير عندما تصدي له الخال ابوفيصل عمدة القاهرة لمنع هذه التجاوزات راح يشنع عليه ويتهمه بأنه وراء عرقلة افتتاح سوق العبور.. ويبدو ان هذا الوزير لايعلم ان عمدة القاهرة ابوفيصل قد ازال سلخانة جسر السويس في غمضة عين.. وانه الذي أزال تراكمات سوق العتبة وغيرها.. ياعزيزي الوزير الشايط.. توزيع محلات سوق العبور يختلف كثير أوي عن توزيع الشقق والشاليهات !!

فؤاد فواز



المصدر : الصحوة اللندنية

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اكتشاف مخبأ أسلحة في محافظة حضرموت

علي صالح يشدد على اهمية وجود معارضة سياسية وحزبية

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن -
من اقبال علي عبدالله:

■ شدد رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح في كلمة وجهها امس الى المواطنين عشية الذكرى الثالثة للوحدة اليمنية على اهمية وجود معارضة وقال في هذا المجال: «ان مسؤولية بناء الوطن يتحملها الجميع دون استثناء وان الائتلاف بين الاحزاب التي فازت في الانتخابات لا يعني الغاء دور المعارضة وانكار حق الآخرين في الوجود والمشاركة في تحمل مسؤوليات البناء الوطني، اذ لا ديموقراطية فعلية دون معارضة حقيقية تقوم على اساس المنافسة الشريفة من خلال البرامج في ظل التعددية السياسية والحزبية وبما يخدم المصالح العليا للوطن والشعب بعيداً عن الشعارات والمزايدات السياسية وعدم اقتران القول بالعمل.

ونحن على ثقة بان التنظيمات والاحزاب السياسية الوطنية التي لم يحالفها الحظ في الفوز في الانتخابات ستعمل على تقويم واقعها خلال الفترة الماضية مستفيدة من السلبيات في تجاوز اخطاء العمل السياسي التي الحقت ضرراً فادحاً بالوحدة الوطنية، واساءت الى سمعة اليمن خارجياً».

كذلك شدد على اهمية الانتخابات التي شهدتها اليمن في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي قائلاً انها «دقت آخر مسمار في نعش التشطير».

ودعا الى وضع حد للظواهر السلبية التي سادت خلال الفترة الانتقالية وقال: «ان النجاح الكبير للانتخابات البرلمانية العامة ينبغي الا يجعلنا في منأى عن معاناة ابناء شعبنا خلال الفترة الانتقالية من الاختلالات والسلبيات في مختلف مؤسسات وهيئات الدولة الاقتصادية والادارية والامنية والاجتماعية وهو ما يوجب على الحكومة الجديدة وكل مؤسسات الدولة ان تعمل بآلية جديدة لتصحيح تلك الاوضاع والاختلالات وان تضع في اولويات مهماتها تخفيف معاناة المواطنين وانهاء كل الظواهر السلبية ومضاعفة الجهود من اجل تحقيق التنمية الوطنية الشاملة التي تعود بالخير على الوطن كله وان يكون برنامج الحكومة برنامجاً شاملاً ومتكاملاً مجرداً عن الاهواء والضغوط من اي طرف كان وان تعمل بروح الفريق بعيداً عن الاتكالية والمحسوبية واللامبالاة وان تضع المصلحة

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٣

علي صالح يشدد على اهمية

تتمة الصفحة الاولى

العامة فوق كل المصالح.

وفي هذه المناسبة، ندعو الجميع الى ان يكرسوا كل جهودهم وطاقاتهم من اجل بناء مستقبل زاهر للوطن وان يكون شعار المرحلة قليل من الكلام وكثير من العمل والانتاج، فالمرحلة تتطلب انتهاج سياسات عقلانية وواضحة تستوعب كل المتغيرات على المستوى الوطني والاقليمي والاسلامي والدولي، والسعي الى تطوير علاقات بلادنا الخارجية مع كل الاشقاء والاصدقاء على اساس من التكافؤ والاحترام وتبادل المنافع وخدمة المصالح المشتركة وبما لا يضر او يتعارض مع سيادة الوطن والدستور والقوانين ليبقى للجمهورية اليمنية وجودها الحضاري ودورها الفاعل على كل الصعد».

على صعيد آخر، اعلنت اجهزة الامن في محافظة حضرموت (٦٢٠ كيلومتراً شرق عدن) اكتشاف مخبأ للسلاح في مدينة الحوطة في مديرية سيئون الحضرمية، تابع لتنظيم «الجهاد» في اليمن ويحتوي على كميات كبيرة من الاسلحة المتنوعة بينها قذائف «ار. بي. جي» وعبوات ناسفة ومواد متفجرة ورشاشات وكميات كبيرة من الذخيرة الى جانب مسدسات مزودة كواتم للصوت واجهزة اتصال متطورة.

واشار مصدر امني مسؤول في المحافظة انه «قبض على بعض المتشبه بهم، ووجدت في حوزتهم لوائح باسماء ٤٠ من الشخصيات الحزبية والحكومية المطلوب تصفيتها جسدياً بناء على فتوى من قيادة تنظيم الجهاد - فرع اليمن».

واضاف المصدر: «ان التحقيقات الاولية مع المعتقلين كشفت ان هناك عملاً منظماً ومدبراً منذ وقت مبكر قامت وما زالت تقوم به هذه المجموعة الارهابية يستهدف القيام باعمال التخريب والتفجيرات والاغتيالات في عدد من مديريات المحافظة».

واوضح «ان اجهزة الامن في حضرموت اوقفت مطلع الاسبوع الجاري سيارة محملة اسلحة وذخائر يستقلها شخصان ثبت انهما ينتميان الى تنظيم الجهاد الاسلامي - فرع اليمن».

وفي عدن قال مسؤول في النيابة العامة: «ان بعض الاجراءات القانونية ارجأ محاكمة عناصر تنظيم الجهاد حتى الشهر المقبل». واضاف ان اجهزة الامن (الاستخبارات) «تمكنت من القبض على مجموعات جديدة تنتمي الى التنظيم نفسه ظلت مختفية في اماكن مختلفة داخل عدن ومحافظة لحج (٣٠ كيلومتراً عن عدن) وتم التوصل اليها بمساعدة المواطنين». واكد ان الملفات القضائية الخاصة بالمتهمين «تتضمن اعترافات خطيرة جداً منها ارتباط عناصر الجهاد في اليمن بتنظيمات ارهابية خارجية وتحديداً منظمات اسلامية وعربية، الامر الذي استدعى الدقة في التحقيقات مع المتهمين والتأكد من صحة المعلومات الخطيرة التي ادلوا بها امام رجال التحقيق».

وكان المتهمون من تنظيم «الجهاد» (فرع اليمن) اقدموا اواخر كانون الاول (ديسمبر) الماضي على اعمال ارهابية في بعض المحافظات الجنوبية منها عدن وابين ولحج، ففي عدن فجرت الطبقة الرابعة من فندق «غولدمور» السياحي ما ادى الى مقتل سائحين كما حصلت تفجيرات مماثلة في عدد من المنشآت السياحية منها «فندق عدن» ومجمع الشاليهات الواقعان قرب المطار الدولي في خور مكسر.

واكد المسؤول الامني ان «التحقيقات استكملت مع المتهمين الاساسيين في الاعمال الارهابية، وسلمت كل الملفات الى القضاء لمباشرة المحاكمة وفقاً لقانون العقوبات الجنائية الذي صادق عليه مجلس النواب السابق، اي المجلس الذي رأسه الدكتور ياسين سعيد نعمان منذ وحدة البلاد في ٢٢ أيار (مايو) ٩٠ حتى الانتخابات الاشتراعية الاولى التي جرت في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي». واوضح ان «١٦ متهماً رئيسياً سيمثلون امام المحكمة مطلع الشهر المقبل وسيتمتعون بكل الضمانات القانونية والانسانية».

المصدر : الشرق الأوسط الدولية

التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٣

الإصلاح يؤكد معارضته لقانون التعليم اليمني

إعلان التشكيل الحكومي خلال أسبوع الآنسي يؤكد «علنية» اتفاق الائتلاف

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

أكد عبد الوهاب الآنسي الأمين العام للتجمع اليمني للاصلاح ان المشاورات ما زالت جارية بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، والتجمع اليمني للاصلاح بشأن الائتلاف لتشكيل الحكومة الجديدة، وتوقع ان تستغرق المشاورات مزيدا من الوقت، حتى يتم الاتفاق النهائي على توزيع الحقائب الوزارية بين الأحزاب الثلاثة، وتسمية الأشخاص الذين ستوكل اليهم الحقائب الوزارية من كل حزب.

وأوضح ان التجمع اليمني للاصلاح وافق على الدخول في الائتلاف على أسس مبدئية، أهمها ان يقوم الائتلاف على وثائق واتفاقات علنية نظرا لحساسية المرحلة. وقال ان التجمع اليمني للاصلاح يدرس «ميثاق العمل السياسي بين الأحزاب اليمنية»، الذي وقعه المؤتمر الشعبي، والحزب الاشتراكي في 27 مارس (آذار) الماضي، واشار الى انه يعتبره «مشروعا يدرسه تجمع الاصلاح، لاقتراح ادخال بعض التعديلات الجوهرية عليه، حتى يتمكن من التوقيع عليه، واعلان ذلك على الرأي العام». ونفى الآنسي معرفته بالتكهنات التي تشير الى احتمال توليه وزارة التربية والتعليم، وقال ان «المشاورات بين احزاب الائتلاف لم تحسم بعد تحديد نصيب كل حزب»، وعلق على تلك التكهنات بأنها من نسج خيال الشارع، لكنه لم يستبعد حصول تجمع الاصلاح على حقيبة التربية والتعليم. وحول تطبيق قانون التعليم، واحتمالات تعديله خلال المرحلة المقبلة، أوضح الأمين العام لتجمع الاصلاح ان «قضية التربية والتعليم تعد من القضايا الوطنية الهامة. وينبغي ان تخضع للمعايير العلمية والموضوعية، وليس للمعايير السياسية فقط».

ولم ينف احتمالات تسلمه حقيبة وزارية في الحكومة الجديدة. ولكنه قال ان «هذه المسألة تخضع لرؤية ورغبة التجمع اليمني للاصلاح»، إلا انه شخصيا يعتبر عمله داخل تجمع الاصلاح اهم من تولي حقيبة وزارية.

وأكد ان «موعد اعلان تشكيل الحكومة الجديدة لم يتحدد بعد» واستحسن ان تأخذ المشاورات الوقت الكافي، حتى لا تظهر اختلالات بسبب الاستعجال، غير انه اضاف ان ذلك الموعد «لن يتعدى نهاية الاسبوع الحالي».

وأكدت المصادر ان درهم نعمان، عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، ومحافظ شبوه الحالي، سيعين محافظاً لعدن.

وقالت ان تكهنات تشير الى تولي الدكتور عبد العزيز الدالي منصب وزير الخارجية، ومحمد حيدرة مسدوس منصب وزير الخدمة المدنية والاصلاح الاداري، وفضل محسن عبد الله وزارة الثروة السمكية، وسليمان ناصر مسعود وزارة الاسكان.

وتوقعت ان يعين العميد هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع في الحكومة المستقبلة منصب وزير الداخلية، بسبب التوجه لالغاء منصب وزير الدفاع واسناد القيادة العامة للقوات المسلحة الى رئيس الجمهورية. وتكهنت بحصول وزير الداخلية العقيد غالب مطهر القمش على حقيبة وزارة الأمن السياسي، التي يتوقع استحداثها.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٣

البحث عن مواقع جديدة لأعضاء مجلس الرئاسة اليمني

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

اكدت مصادر رفيعة المستوى في الحزب الاشتراكي اليمني ان مجلس الرئاسة اليمني كلف المهندس حيدر أبو بكر العطاس بتكليف الحكومة الجديدة يوم الخميس الماضي، وقالت أن مشاورات تجري حالياً مع قادة أحزاب الائتلاف (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح) لتسمية وزراء أحزابهم في الحكومة الجديدة.

وذكرت المصادر ـ في تصريحات خاصة لـ«الشرق الاوسط» ـ ان المؤتمر الشعبي العام سيحصل على 10 حقائب وزارية، و5 للحزب الاشتراكي، و2 لتجمع الاصلاح، وواحدة لكل من البعث والناصريين، ووزارتين للمستقلين.

ونفت احتمال تولي سالم صالح محمد ـ الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي وعضو مجلس الرئاسة ـ اي منصب وزاري في الحكومة المقبلة، ولكنها رفضت التطرق الى المناصب التي قد يتولاها كل من سالم صالح والقاضي عبد الكريم العرشي وعبد العزيز عبد الغني ـ اعضاء مجلس الرئاسة الحالي ـ بعد التعديلات الدستورية، وتبني نظام يعتمد على منصبي الرئيس ونائبه لرئاسة الدولة اليمنية.

وقال عبد الوهاب الأنسي ـ الأمين العام للتجمع اليمني للاصلاح ـ أن المشاورات الثنائية بين المؤتمر الشعبي والاشتراكي ترجع الى خصوصية العلاقة بينهما، وأوضح ان تلك المشاورات تتركز على «الوزارات السيادية»، وأقر بوجود مستوى آخر من المشاورات يشمل الاصلاح مع الشعبي والاشتراكي، وأوضح استمرار هذه المشاورات حتى يحصل كل حزب على حقائب وزارية ـ في اطار الائتلاف ـ تتناسب مع حجم تمثيله في البرلمان.

وتطرق الأنسي الى احتمالات توحيد الشعبي والاشتراكي في المستقبل المنظور وتأثيره على الائتلاف الثلاثي وموقف المعارضة، فقال «ذلك أمر يعنيهما (في الشعبي والاشتراكي)، وما يجمعهما هو ضرورات المرحلة، بينما القواسم المشتركة التي تجمع الشعبي والاصلاح أكبر من تلك التي تجمع الشعبي والاشتراكي».

وشدد على أن أهم شروط الائتلاف الحالي ـ أو توحيد الشعبي والاشتراكي ـ ان لا يكون على حساب الديمقراطية، ولا يلغي دور المعارضة. واستشهد على ذلك بطبيعة المعارضة التي يواجهها الرئيس الامريكي بيل كلينتون من زعيم الكتلة الديمقراطية في الكونجرس.

وأضاف متسائلاً «لماذا لا تكون هناك معارضة في اطار الائتلاف؟».

وأكد ان هذا التوجه يتناسب مع خصائص اليمن، لأن تركيب وأساليب المعارضة تختلف عن المفهوم التقليدي.

٠٣٠٠٤١



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط

التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٣

مقابلة خاصة مع رئيس حزب التجمع اليمني للاصلاح

الشيخ عبدالله الأحمر لـ «الوسط»:
سنطالب بتعديل الدستور لتصبح الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع في اليمن
وكل الأحزاب ستوافق على هذه الخطوة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط

التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٣

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

■ كشف الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس حزب التجمع اليمني للاصلاح في مقابلة خاصة مع «الوسط» ان حزبه سيطالب بتعديل الدستور اليمني لكي تصبح الشريعة الإسلامية «هي المصدر الوحيد للتشريع في اليمن»، وأعرب عن ثقته بأن كل الأحزاب - بما فيها الحزب الاشتراكي - ستوافق على هذا التعديل. وأكد الشيخ عبدالله الأحمر انه سيرشح نفسه لرئاسة مجلس النواب اليمني واعتبر ان الشعب اليمني «كله قبائل» ولذلك لن يحصل أي تعارض بين النظام القبلي والدولة ونظام الأحزاب في اليمن. وقد التقت «الوسط» الشيخ عبدالله الأحمر في منزله في صنعاء بعد صدور النتائج النهائية للانتخابات النيابية التي أسفرت عن فوز حزب التجمع اليمني للاصلاح الذي يرئسه بـ ٦٢ مقعداً (من مجموع ٣٠١ مقعد) في مجلس النواب الجديد، في الوقت الذي حصل حزب المؤتمر الشعبي العام بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح على ١٢٣ مقعداً اضافة الى ٢٢ نائباً مستقلاً أعلنوا انضمامهم الى المؤتمر والحزب الاشتراكي على ٥٦ مقعداً (اضافة الى ١٦ نائباً مستقلاً يريدون الانضمام الى صفوفه). ويبدو واضحاً ان حزب التجمع اليمني للاصلاح يتخذ مواقف إزاء عدد من القضايا مختلفة عن تلك التي يتخذها حزبا المؤتمر والاشتراكي. من هنا أهمية المقابلة الخاصة الآتية التي أجرتها «الوسط» مع الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس حزب التجمع.

● **نبدأ بنتائج الانتخابات النيابية، ما تقييم الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر لهذه الانتخابات ونتائجها وما مدى قناعته بها؟**

- نظرتي الى الانتخابات التي جرت هي عموماً نظرة ارتياح بما حققته من نجاح جعلنا نعتبرها انجازاً سياسياً عظيماً وحدثاً تاريخياً كبيراً كان محل ارتياح الجميع ومصدر اعتزازنا به. ونحن نهنىء أنفسنا ونهنىء اليمن بنجاح الانتخابات التي تكون بها اليمن أرست قاعدة ديموقراطية وعرفاً حضارياً نفخر به. أما قناعتي بنتائج الانتخابات، من حيث التفاصيل فلدي تحفظات واعتراضات على بعض الممارسات وبعض الأخطاء التي حدثت في بعض الدوائر الانتخابية، أو في دوائر كثيرة، ممارسات وأخطاء حصلت من قبل المؤتمر (الشعبي العام) والحزب (الاشتراكي اليمني). فالحزب الاشتراكي استولى على الدوائر في المحافظات الجنوبية الشرقية بالكامل. وهذه نتيجة لا يمكن أن تكون صحيحة، ولا سليمة من التدخلات والممارسات والضغوط والتحايل. وكل المرشحين الذين لم يكونوا من الحزب (الاشتراكي) في المحافظات الجنوبية والشرقية، يطعنون في سلامة الانتخابات هناك. وكذلك حدثت ممارسات خاطئة في بعض الدوائر في المحافظات الشمالية من قبل المؤتمر. وهذا ناتج عن كون الحزبين بيدهما السلطة وبيدهما كل شيء.

● **وما هو موقفكم في الاصلاح من هذا؟**

- قمنا بتقديم طعون في نتائج بعض الدوائر الى المحكمة العليا طبقاً للقانون، على رغم أنني حاولت كثيراً أن أثني بعض المرشحين من الاصلاح عن تقديم الطعون، حرصاً منا على سلامة التجربة الانتخابية الديموقراطية، وأوضحت ان كثرة الطعون قد تشوّه هذه التجربة التي نعتز بها.

● **هل يمكن أن نعرف عدد الدوائر التي قدم الاصلاح طعوناً فيها؟**

- لا أعرف عددها بالضبط، لكنها بعض دوائر.

● **تقريباً؟**

- أيضاً، لا أذكر بالضبط، ولا أريد أن أقول تخميناً.

(علمت «الوسط» فيما بعد، ان الأحزاب الثلاثة اتفقت على سحب طعونها في كل الدوائر التي كان قادتها قدموا طعوناً في نتائجها).

● **يقال ان خلافاً داخل الاصلاح حدث بعد الانتخابات حول موقف الاصلاح من الطعون بين جانبين: أحدهما متشدد والآخر متسامح، وأنكم شخصياً تتزعمون الأكثرية المتسامحة. ما مدى صحة هذا؟**

- أنا، كما قلت، من الذين لا يريدون أن نستقصي في الطعون الى حد يضر بالتجربة، مع علمنا بأن هناك طعوناً قدمها بعض الأحزاب، فيها حيف واضح لأنها كيدية، ولا سيما طعون الحزبين (المؤتمر والاشتراكي)، اعتبرها كلها كيدية، لأنهما المسيطران على كل شيء في الانتخابات، بحكم أن السلطة في أيديهما.



المصدر : الوسط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٣

ماذا جرى لنجل الشيخ عبدالله؟

● كثر الحديث وتباينت الروايات حول حادثة الدائرة ٢٨٠ في منطقة ظليمة بمحافظة حجة، بين الاصلاح والاشتراكي، بعد أن أعلن نجاح مرشح الاصلاح (حميد بن عبدالله بن حسين الأحمر) أو قبله أو أثنائه. هل يمكن أن تحددوا حقيقة ما جرى؟

– الحقيقة، هي أن الدائرة ٢٨٠ في ظليمة تنافس فيها الاصلاح والحزب (الاشتراكي) منافسة حادة، مثل غيرها من بعض الدوائر. وهذا ادى الى تأخير فرز النتائج من مساء الثلاثاء (٢٧ الشهر الماضي)، الى ما بعد منتصف الليلة الثانية (ليلة الاربعاء – الخميس)، وسبب تجمهرات وتجمعات من الحشود من هنا وهناك. إلا أن اللجنة تمكنت أخيراً من إكمال الفرز وطلعت النتيجة لصالح مرشح الاصلاح. وتحركت اللجان مع صناديقها الى حجة (مركز المحافظة)، في آخر الليل. وبقي الولد حميد (بن عبدالله الأحمر) الى الساعة العاشرة من صباح الخميس، ثم توجه عائداً الى صنعاء. وعند تحركه من مدينة حبور (مركز ظليمة)، إطلقت عليه النار وعلى مرافقيه من مقر الحزب الاشتراكي، فسقط أحد مرافقيه قتيلاً، وأصيب آخر (من مرافقيه) بجراح خطيرة، تم على إثرها نقله الى صنعاء وإسعافه الى الأردن. وأصيب آخرون من مرافقيه بجراح خفيفة. واستمر تبادل اطلاق النار بين الجانبين حتى صباح الجمعة. وأثناء ذلك تجمع مواطنون من مناطق وقرى أخرى مجاورة، البعض منهم بهدف الوساطة والمصالحة والبعض الآخر متعصب لهذا الطرف أو ذاك. وانتهى الأمر وفر أنصار الحزب الاشتراكي من المقر والبيوت التي كانوا يطلقون النار منها.

● وما هي الاصابات في الجانب الآخر؟

– لم نعلم أنه حصل في الجانب الآخر شيء، لأنهم أطلقوا النار من البيوت ومن مقر الحزب الاشتراكي وهم متحصنون فيها.

● وسلطات الأمن؟

– أرسلت الدولة حملة من خمسة طقوم (خمس سيارات مجهزة) وصلت يوم الجمعة، يقودها ضباط، وسيطروا على الموقف وتسلموا مقر الحزب بعد أن أخلوه، ومنعوا استمرار أي صدام. ونحن من جانبنا تعاونا معهم وتعاون عدد من المشايخ الذين وصلوا للصلح والوساطة.

● هل كانت الحادثة ناتجة في أساسها، عن خلافات سابقة بين الطرفين؟

– لا شيء نعرفه من قبل بين الطرفين، ربما كانت هناك أحتكاكات قريبة، لأن كلا الجانبين من ظليمة من قبيلة واحدة، والجميع من حاشد.

● يقال إن حميد بن عبدالله الأحمر (مرشح الاصلاح ونجل رئيسه)، أصيب بجراح.

– لا، لم يصب الولد حميد بأي شيء.

الشريعة الإسلامية

● ما هو رأيكم من حيث المبدأ، في مشروع التعديلات الدستورية المقترحة، في ما يتعلق بشكل رئاسة الدولة وإنشاء مجلس الشورى؟

– أية تعديلات؟ في أي جانب؟

● جانب تحويل مجلس الرئاسة المكون من خمسة أعضاء، الى رئيس للجمهورية ونائب للرئيس، وإنشاء....

– نعم نعم. في رأيي ان الاعلان سابق لأوانه.. الاعلان عن هذه التعديلات لأن الحق فيها يعود الى مجلس النواب الجديد.

● مضمون السؤال هو: هل توافقون من حيث المبدأ على مشروع التعديلات هذه، وهل سيوافق على هذا المشروع نواب حزبكم بعد طرحه على مجلس النواب؟

– كما قلت، فان الموضوع من حيث الاعلان عنه سابق لأوانه، وهو لدينا، لا يزال موضع بحث ودراسة، وهو يتعلق بمجلس النواب الجديد، وقد يصعب على الانسان تحديد موقف من موضوع مثل هذا قبل أوانه وقبل بحثه ودراسته حتى يتضح من كل جوانبه.

● من وجهة نظركم ما هي الأسباب والغايات الجوهرية، لانشاء مجلس الشورى؟

– الحقيقة، أن الذي تبنى الفكرة هو (فلان) وهو اعرف بها مني.

● هل ستقدمون مرشحكم في الاصلاح، لعضوية مجلس الشورى لو تم إقراره؟

– لا نزال حتى الآن متحفظين على هذه الفكرة، وهي لا تزال فكرة حتى عند من يطرحها.

● هل تشترطون في موافقتكم على مشروع التعديلات الدستورية، أن يشمل مقترحاتكم أيضاً؟

– ماذا تقصد؟

● أقصد المقترحات التي سبق أن طرحها الاصلاح لتعديل الدستور، وضمنها برنامجه



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ مايو ١٩٩٣

ووعد بالعمل على تنفيذها إذا فاز في الانتخابات؟

- نعم نعم. إذا اقر مجلس النواب الجديد مشروع التعديل من حيث المبدأ اولاً، فحينها كل سيدلي بدلوه ويطرح مقترحاته. أما ما سبق أن طالبنا به من تعديل وطرحناه في برامجنا ووعدنا الناس به، وهو تعديل المادة ٣ من الدستور ليصبح مضمونها، «الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع» بدلاً عن «مصدر رئيسي للتشريع» فأعتقد ان هذا هو مطلب الجميع ومطلب كل الأحزاب وحتى الحزب الاشتراكي لا اعتقد أنه سيكون له أي اعتراض على هذا التعديل. وما حصل في الماضي (أثناء الاستفتاء على الدستور في منتصف ١٩٩١)، من معارضة بعض عناصر الحزب الاشتراكي، فانما كان نوعاً من العناد فقط. وإلا فالجميع من الشعب والشعب كله مسلم.

الشعب كله قبائل

● ما هي شروط الاصلاح لانضمامه الى الكتلة البرلمانية التي سيشكلها المؤتمر والاشتراكي في مجلس النواب، والائتلاف الذي يدعوان اليه؟

- الكتلة البرلمانية شيء، والائتلاف شيء آخر.

● فلنبدأ بالكتلة البرلمانية؟

- إذا تكونت كتلة برلمانية من النواب المنتمين الى الأحزاب الثلاثة (المؤتمر والاشتراكي والاصلاح) في المجلس، فمن هي الكتل البرلمانية التي ستظل خارج هذه الكتلة؟ (سيظل هناك ٢٢ نائباً خارج هذه الكتلة، ٧ للبعث واثنان لحزب الحق و٣ للتنظيمات الناصرية و١٠ للمستقلين). أما الائتلاف للمشاركة في تشكيل الحكومة فلا مانع لدينا من حيث المبدأ اذا كان هذا سيحقق المصلحة العامة.

● ومن أين ستبدأون في مجلس النواب؟

- طبيعي أن نبدأ أولاً بتشكيل الحكومة، لأنها من أولويات أي مجلس نواب.

● بالنسبة الى من سيتم انتخابه رئيساً لمجلس النواب الجديد، تدور أحاديث واحتمالات، لا تتجاوز المرشحين الرئيسين، الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، والمهندس حيدر أبو بكر العطاس. ويرى البعض ان القضية أصبحت محسومة. فما هو تعليقكم على هذا؟

- ليس لدي أي تعليق لكني أنوي أن أرشح نفسي لرئاسة مجلس النواب.

● هناك آراء تتوقع حدوث نوع من التعارض بين النظام القبلي من ناحية، وكل من النظامين الرسمي (نظام الدولة) والحزبي من ناحية ثانية. وفي شخص الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، صورة تجمع بين الأنظمة الثلاثة. فإلى أي مدى ترون صحة أو خطأ هذا التوقع؟

- إذا كانت هناك حكمة لدى المسؤولين في السلطة، سواء على المستويات العليا، أو مسؤولي الادارة المحلية المباشرين في المحافظات، أقول إذا كانت لديهم حكمة ومسؤولية ونظرة بعيدة، فلن يحصل أي خلاف أو تعارض. لأن القبائل هي الشعب كله المسؤول والموظف والعسكري وغيرهم. وعلى هذا الأساس، فالشعب كله قبائل. وقد أثبتت التجربة في الماضي والحاضر، أن القبائل لديها القبول والتقبل بالكامل، للنظام والقانون والانضباط والحرص على مصلحة بلدها، وأنها تواقة الى كل جديد لا يتعارض مع عقيدتها وعرفها. والذين في الأحزاب الآن، هم من القبائل، وهذا دليل على تقبلهم، والشعب اليمني شعب حضاري بتاريخه ووعيه. واذا كان المتطلعون أو الكتاب الذين تساءلوا عن هذه الناحية، غير يمنيين، فلا لوم عليهم، لأنهم يعتقدون أن القبائل في اليمن، مثل بعض القبائل في أواسط أفريقيا. أما إذا كانت الاستفسارات من كتاب يمنيين، فهذا شيء غريب، لأنهم جزء من هذا المجتمع وهذه التركيبة ■



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٣

هذا الزمان



اليمن.. والديمقراطية

يتابع العالم الان مايجرى على أرض اليمن بعد الانتخابات التى جرت أخيرا ولفتت أنظار المراقبين السياسيين فى مناطق كثيرة من العالم.

ولاشك ان الانتخابات فيما يبدو قد تمت فى جو ومناخ صحى وسليم ولعل ذلك ماجعل دوائر كثيرة تصاب بالدهشة.

والسبب فى هذه الدهشة يرجع إلى ان هناك اعتقادا بان التجارب الديمقراطية فى العالم الثالث بصفة عامة وفى الدول العربية بصفة خاصة تتعثر فى معظم الاحيان.

وهذا الاعتقاد الخاطىء يرجع إلى ان ظروف هذه الدول وتركيباتها الاجتماعية والاقتصادية لاتسمح عادة بحماية التجارب الوليدة ولهذا كان مصيرها ان تنتهى قبل ان تبدأ. والواقع ان التجارب الديمقراطية فى دول كثيرة فى العالم الثالث حققت نتائج طيبة.

مازالت تجربة الهند حتى الان تحقق نتائج طيبة حتى فى ظل أصعب الظروف الاقتصادية والاجتماعية. والهند مجتمع خليط من الجنسيات واللغات والاقليات.. ورغم هذا استطاعت التجربة الديمقراطية فيها ان تحافظ على كل مقوماتها.. وفى الوقت الذى تشابهت فيه الهند مع دولة مثل الصين فى حجم السكان وخطورة المشاكل وجدنا الهند تجتاز الاختبار بنجاح مع الديمقراطية بينما سقطت الصين فى ظل الحكم الشمولى.

ومن بين تجارب الدول النامية ايضا فى افريقيا تجربة نيجيريا قبل الاستقلال فى الستينات.. فقد كانت وهى فى ظل الاستعمار تتمتع بأحزاب سياسية واعية ومؤثرة.

ورغم كل التحفظات التى يمكن ان تقال عن التجربة المصرية مع الديمقراطية قبل ثورة يوليو الا أنها تضع مصر كنموذج لنجاح هذه التجربة حيث كانت الاحزاب السياسية قد أكملت صورتها وتأثيرها.

ولعل ذلك ما دفع العالم لان يتابع الان مايجرى على أرض اليمن خاصة وان اليمن منذ سنوات قليلة قد حققت شكلا من أشكال الوحدة بين شطريها كانت مثار اعجاب وتقدير فقد استطاعت ان تجمع شطريها فى وحدة حقيقية رغم اختلاف الاوضاع والظروف السياسية والاقتصادية فى شطرى اليمن.

وكل مانرجوه ان تستكمل اليمن رحلة البداية مع الديمقراطية الحقيقية فى ظل أحزاب تمثل الارادة الشعبية وانتخابات لاتعرف التزوير..

وماحدث حتى الان يستحق التقدير.. المهم ان تكمل اليمن مشوارها مع الديمقراطية.

فاروق جويدة

٠٦٠٠٠٤٦



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم القاهرة

التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٤

وزير خارجية اليمن فى حوار مع « العالم اليوم »

إنفراج فى علاقتنا مع دول الخليج والولايات المتحدة

الانتقال الى الممارسة الديمقراطية يقضي على سلبيات المرحلة الانتقالية



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٣

اجرى الحوار: محمد على الديلمى

اكد الدكتور عبدالعزيز الدالى وزير الدولة اليمني للشئون الخارجية ان العلاقات اليمنية الأمريكية تشهد تحسنا وازدهارا بعد ان شهدت مرحلة من الفتور بسبب أزمة الخليج استمرت قرابة العامين مشيرا الى ان نجاح الانتخابات باليمن يعد مدخلا جديدا للعلاقات اليمنية الأمريكية، وكذلك العلاقات اليمنية الخليجية التى تشهد هي الأخرى انفراجا بعد ان مسها نوع من الفتور إثر حرب الخليج الثانية.. وتوقع وزير الدولة اليمني للشئون الخارجية ان تضم الحكومة اليمنية القادمة ائتلافا يستند على قاعدة عريضة مكونة من الأحزاب الرئيسية الثلاثة «المؤتمر، الاشتراكى، الاصلاح» لتوجد حالة من الاستقرار اليمن فى مسيس الحاجة اليها. واشار الى ان العاصمة اليمنية ستشهد اجتماعا للجنة الخبراء اليمنية السعودية بعد تشكيل الحكومة القادمة..

جاء ذلك فى الحوار الذى أجرته «العالم اليوم» مع الدكتور الدالى فى مكتبه بوزارة الخارجية بصنعاء وفيما يلى نص الحوار:

● العلاقات اليمنية الأمريكية تشهد تذبذبا فى مسارها فكيف تعللون الاهتمام الأمريكى باليمن فى هذه المرحلة؟

ـــ العلاقات هى الآن علاقات طيبة وجيدة، ولكنها بدون شك تأثرت الى حد ما من موقفنا الذى ناله كثير من «التشويه» أثناء أزمة الخليج من قبل جهات معروفة، وقد التقينا مع ديفيد ماك وكيل وزارة الخارجية المساعد الذى قام بتقديم التهنئة الى القيادة السياسية فى اليمن بمناسبة نجاح الانتخابات اليمنية.

وهذا يدل على وجود الرغبة الاكيدة بين البلدين الصديقين لتطوير هذه العلاقات نحو آفاق جديدة، ونحن فى الحقيقة نهتم كثيرا بتطوير العلاقات اليمنية ـ الأمريكية من منطلق اقامة تعاون مشترك فى المجالات الاقتصادية والتنموية فى بلادنا.. ونحن متاكدون ان الأصدقاء الأمريكان يقابلوننا بنفس الرغبة.

والاهتمام الأمريكى وكذلك الغربى منصب الآن على تطوير العلاقات فى هذه المرحلة خاصة بعد نجاح الانتخابات اليمنية وانتقال اليمن الى الحالة الديمقراطية ومعايشة المرحلة الديمقراطية من الشعار الى الممارسة عبر التعددية الحزبية وهذه الحالة فتحت الأمل والاهتمام من قبلنا ومن قبل الدول الصديقة وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية لمزيد من التعاون المشترك.

● تأثرت العلاقات اليمنية بدول الخليج بأزمة الخليج، ولكنها الآن تتحسن فإلى أى مدى وصلت العلاقات اليمنية الخليجية؟

ـــ علاقات اليمن فى الوقت الحاضر أفضل مما كانت عليه أثناء الأزمة ونحن متفائلون بتحسن العلاقات اليمنية الخليجية بسبب الثوابت القائمة بيننا وبين الخليج، وبرغم الأثر السيىء والسلبى الذى مس هذه العلاقات أثناء أزمة

٠٤٠٠٤٨٠٤٨



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٣

الدكتور عبدالعزيز الدالى مع مراسل «العالم اليوم»

الخليج.. واننا نشعر بثقة بان المصالح المشتركة والمصير المشترك لأبناء الجزيرة العربية والخليج هو مصير واحد، وبالتالى مهما طرأت خلافات آنية فالاختلاف لا يدوم، ويجب ألا يدوم لأن المصالح المشتركة هى الأبقى والأهم وبالتالى، فنحن بدأنا خطوات التواصل مع الأشقاء فى المملكة العربية السعودية والامارات وقطر، وسيتم التوصل مع الأخوة فى البحرين الى جانب علاقاتنا المستقرة والمتنامية والممتازة مع سلطنة عمان الشقيقة.

● **بعد نجاح تجربة الانتخابات التشريعية على أساس التعددية السياسية.. ما هى توقعاتكم بشأن تشكيل الحكومة اليمنية القادمة؟**

ـ الاتجاه العام يشير الى انها ستكون حكومة ائتلافية ذات قاعدة عريضة بالطبع من حزب المؤتمر والحزب الاشتراكى اليمنى، وأيضا حسب ما سمعت من حزب الاصلاح واذا شكلت حكومة بهذا المستوى ستخلق حالة من الاستقرار نحن بأمس الحاجة اليه لكي نتفرغ لبرامج التنمية المعطلة ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ومشاكل التطور، والتى لا يمكن حلها إلا عبر حكومة تكون أولى مهامها إيجاد حالة من الاستقرار. وقد تكون الحكومة القادمة المشكلة من ائتلاف عريض من الأحزاب الثلاثة، وكذلك بقية القوى السياسية الفاعلة فى الساحة اليمنية هي المدخل الصحيح للاستقرار وهى الشرط لهذا الاستقرار الذى نريده ونبتغيه حتى تعمل الحكومة القادمة على دفع مسيرة العمل التنموية التى هى القضية الأساسية.

● **شهدت المرحلة الانتقالية أزمة سياسية انعكست سلبا على الوضع الاقتصادى فكيف يمكن الخروج من تبعات المرحلة الانتقالية بعد أن شهدت اليمن اجراء أول انتخابات نيابية بعد توحيد الوطن اليمنى؟**

ـ بعد الوحدة اليمنية خطا الشعب اليمنى خطوته التاريخيه المتمثلة فى اجراء أول انتخابات في الوطن الموحد بتعددية حزبية وحرية الرأى والتعبير والاجتماع والتظاهر وحرية الصحافة.

هذا الانتقال التاريخي من الحكم الشمولى الذى كان فى الدولتين اليمنيتين السابقتين الى طابع الديمقراطية وخاصة بعد اجراء انتخابات نزيهة شهد لها الكثير من المراقبين المحليين والعالميين، كل هذا لم يكن تحقيقه سهلا بل لقد واجه الشعب اليمنى الكثير من المصاعب والأزمات، وما عانيناه فى فترة المرحلة الانتقالية بعد تحقيق الوحدة لا يمثل الا الشىء البسيط من الأزمات التى مر بها شعبنا طيلة الـ ٣٠ عاما الماضية من عمر الثورة اليمنية، واعتقد أن معاناة المرحلة الانتقالية جاءت من جراء الولادة الجديدة التى شهدها الشعب اليمنى والخروج من وضع الى آخر.. وبحمد الله فان الانتقال الى مرحلة الممارسة الديمقراطية جاء ليتخطى بعض السلبيات التى عانيناها أثناء تلك المرحلة، لأنه كان من مهام تلك المرحلة دمج كل المؤسسات بين الدولتين السابقتين وكان طبيعيا ان نرى بعض الاختلاف فى كيفية تسيير الأمور فى تلك المرحلة الصعبة والتى استطاع الشعب اليمنى ان يتجاوزها وان يصل الى بر الأمان.

ومن ضمن ما ورثناه عن الدولتين السابقتين وضع اقتصادى صعب، ومسألة تردى الأوضاع الاقتصادية فى اليمن مسألة صعبة ومعقدة الى حد ما كبلد متخلف.. ولكن هذا لا يعنى ان الحلول غير متوافرة بل على العكس. لكنها بحاجة الى كثير من الجهد والقرارات السياسية الاقتصادية وأيضا شىء من التضحية بتقليص الانفاق والحد من الاستيراد العشوائى للكماليات حتى نستطيع الخروج من هذا الوضع الاقتصادى الصعب.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠٣ مايو ١٩٩٣

في حديث أجرته معه "الحياة" في واشنطن ورفض فيه وصف "المتشدد"

جارالله عمر: مطلوب "حوار طويل" قبل توحيد الحزبين في اليمن

□ واشنطن - «الحياة»:

■ اعتبر السيد جارالله عمر عضو المكتب السياسي ورئيس الدائرة السياسية في الحزب الاشتراكي اليمني ان التوحيد بين حزبي المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي اللذين حكما اليمن خلال الفترة الانتقالية التي استمرت حتى ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي هو «قضية فكرية وسياسية في الدرجة الاولى، وهو قضية برنامج ومشروع سياسي، ولذلك يجب مناقشة هذا الموضوع من زوايا مختلفة، وان يتم حوله حوار طويل». (نص الحديث ص ٥)

ورفض جارالله الذي يزور حالياً الولايات المتحدة بدعوة من حكومتها اطلاق وصف «المتشددين» على اعضاء المجموعة التي تدعو الى «حوار طويل» داخل الحزب الاشتراكي قبل الوصول الى توحيد الحزبين. وقال في هذا المجال «ممكن استعمال كلمة المعارض، وعلى اي حال ان طرح الفكرة عملية مشروعة. ومن المشروع ايضاً ان يطرح راي آخر. والقضية متروكة للجنة المركزية ولمؤتمر الحزب».



واعرب عن تفاؤله بان الحزب الاشتراكي سيحافظ على وحدته. وقال انه لا يتفق مع الذين يقولون ان الحزب الاشتراكي صار حزبين «لانه لا يوجد برنامجان، بل هناك قيادة واحدة للحزب وهناك امين عام واحد (السيد علي سالم البيض) لا ينازعه احد على هذه المكانة».

واعتبر جارالله الذي اجري معه الحديث في العاصمة الاميركية اول من امس قبل ان ينتقل الى ولاية جورجيا لزيارة مركز كارتر في اتلانتا ان «من الافضل من الزاوية الوطنية العامة ومن زاوية الظرف الذي تمرّ به البلاد، تشكيل حكومة وفاق وطني يشارك فيها ممثلون لكل الاحزاب والقوى السياسية بما فيها الاحزاب والتيارات الصغيرة».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

اعتبر ان الحاجة الى وزراء خبراء اكثر من وزراء سياسيين

جار الله عمر لـ"الحياة": نتائج الانتخابات ستنعكس ايجاباً على الاشتراكي اليمني

□ واشنطن - «الحياة»:

■ قال رئيس الدائرة السياسية في الحزب الاشتراكي اليمني السيد جار الله عمر في مقابلة اجرتها معه «الحياة» في واشنطن ان قضية توحيد حزبه مع حزب المؤتمر الشعبي العام ينبغي ان تناقش مناقشة واسعة وان امام اللجنة المركزية لحزبه قضايا مستعجلة كتشكيل الحكومة وتعديلات الدستور «وموضوع التوحيد يمكن ان يناقش في المستقبل ولا اعتقد انه ملح الى هذه الدرجة».

وراى عمر الذي يقوم حالياً بزيارة للولايات المتحدة بدعوة من حكومتها ان من الاوفق تشكيل حكومة وفاق وطني في اليمن «للشروع في بناء الدولة ومؤسساتها ولاقامة الامن والاستقرار والبدء في عملية التنمية».

وفي ما يأتي نص المقابلة:

● ما هو في اعتقادكم انعكاس الانتخابات اليمنية على مستقبل الحزب الاشتراكي؟

- اعتقد بكل ثقة ان انعكاس الانتخابات على مستقبل الحزب هو انعكاس ايجابي لسبب بديهي هو ان الحزب الاشتراكي اختبر نفسه في هذه الانتخابات واختبره الناس وخرج من الامتحان بنجاح معقول. ولكن الاهم من ذلك ان الحزب نجح تاريخياً وقدم نفسه للمستقبل بمعنى انه تعهد الالتزام بنتائج الانتخابات وبانه تبنى العملية الديموقراطية والتعددية وآمن بهما من موقع القول ثم التزم ذلك. ان الحزب الاشتراكي، لانه غادر الشمولية نظرياً من قبل ثم غادرها عملياً بانخراطه في العملية الانتخابية والتنافس السلمي مع الآخرين وتقبله النتائج، احرز نجاحاً تاريخياً. واني على يقين بانه سيكون من ضمن الاحزاب المهمة في المستقبل، علماً ان الحزب يمثل مصالح ورؤى قوى عريضة فكرياً واجتماعياً في الوسط واليسار كما انه يمثل قوى التحديث والعصرنة والديموقراطية. ونفوذ هذه القوى سيتزايد في المستقبل اذ انها تشكل اهم عناصر المجتمع المدني والقطاعات الاكثر نشاطاً. وعلى هذا الاساس فانني متفائل بالنسبة الى مستقبل الحزب.

● هل صحيح انكم تنتمون الى الجناح المتشدد الذي لا يحبذ حصول



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

اندماج فوري بين الحزب الاشتراكي وحزب المؤتمر الشعبي العام؟

– اولاً اريد ان اسأل من ناحية المصطلح لماذا الذي يناقش او عنده راي في امر يوصف بانه متشدد، خصوصاً ان التعبير ورد من قبل. الا يخشى ان تكون «الحياة» وقعت في المصطلحات الشمولية في العالم العربي.

اما في ما يتعلق بالموضوع ذاته اي مناقشة قضية التوحيد بين المؤتمر والحزب الاشتراكي فاعتقد ان هذه القضية هي فكرية وسياسية بالدرجة الاولى، وهي قضية برنامج ومشروع سياسي. ولذلك يجب مناقشة هذا المشروع من زوايا مختلفة وان يتم حوله حوار طويل، خصوصاً في شأن مدى تأثيره في عملية التقدم في المستقبل ومدى تأثيره لصالح او لغير صالح عملية التحديث، ومدى خدمته للعملية الديموقراطية. وفي النهاية مدى تلاؤمه مع درجة التطور التي تمر بها البلاد حالياً. وعمل كهذا هو من نوع الاتحاد الطوعي وينبغي ان يكون المدخل اليه ديموقراطياً وان يناقش مناقشة واسعة. واستعمال عبارات مثل التطرف والتشدد يحول دون هذه المناقشات.

● تعترضون على كلمة متشدد. ما تفضلون عليها؟

– ممكن استعمال كلمة المعارض، وعلى اي حال ان طرح الفكرة عملية مشروعة. ومن المشروع ايضاً ان يطرح راي آخر. والقضية متروكة للجنة المركزية ولمؤتمر الحزب. وما ستقرره المؤسسات سيكون...

● في حال لم يتم التوصل الى اتفاق بين ممثلي وجهتي النظر داخل الحزب الاشتراكي، كيف تتصورون تعامل الحزب مع هذه المسألة. وهل يمكن ان يذهب المعترضون على الدمج الفوري الى حد المعارضة؟

– كلا. اعتقد ان ما يجري في الحزب الاشتراكي حالياً، هو نوع من انواع العمل المؤسسي غير المألوف عند الناس. ولذلك يمكن النظر اليه بتضخيم كبير.

وما يجري في الحزب الآن هو انه عندما يختلف حول امر من الامور يعلن هذا الاختلاف ويناقش علناً ويجري الحوار حوله وفي النهاية يحسم الامر عن طريق التصويت في اللجنة المركزية وفي المؤسسات المختلفة والذي تراه الغالبية ممكن ان يمشي، خصوصاً اننا في هذه المسارات كل يتفهم وجهة نظر الطرف الآخر. اي كما قال الامين العام في مقابلة سابقة مع «الحياة» ان لدى الذين يرون الاسراع في عملية الدمج حجتهم التي تتصل بخدمة الاستقرار، ولدى الذين يرون التمهل في الامر ايضاً حجتهم، فليس هناك تسفيه من اي طرف لرأي الطرف الآخر. وهناك تفهم ونريد التدرب على التعايش مع الاختلاف وانا متفائل بان الحزب الاشتراكي اليمني سيحافظ على وحدته. وكما قال الامين العام: سنذهب معاً او نبقى معاً.

● البعض يقول ان الحزب الاشتراكي بات عملياً حزبين؟

– لا اوافق على ذلك. لانه لا يوجد برنامجان. فهناك قيادة واحدة للحزب وهناك امين عام واحد لا ينازعه احد على هذه المكانة. ويجتمع المكتب السياسي بصورة دائمة وستدعى اللجنة المركزية الى الاجتماع يوم ٢٥ ايار (مايو) الحالي. وستعرض امامها كل القضايا للنظر فيها ولاتخاذ القرار المناسب. وبطبيعة الحال هناك امام اللجنة قضايا مستعجلة كتشكيل الحكومة وتعديلات الدستور. اما موضوع التوحيد فهو موضوع للمستقبل ويمكن ان يناقش في اي وقت ولا اعتقد انه ملح الى هذه الدرجة.

● متى سيعقد مؤتمر الحزب؟

– أجّل مؤتمر الحزب طبعاً بسبب الانتخابات الى موعد غير محدد. ولكنني اعتقد ان اللجنة المركزية هي التي ستنظر في تحديد موعد لعقد المؤتمر وانه بعد الانتهاء من الترتيبات الحكومية سيبدأ التحضير لعقد المؤتمر المقبل.

● ما هي في تصوركم افضل صيغة للعمل السياسي في اليمن بعد الانتخابات، خصوصاً انه سبق أن فضلتم انتقال الحزب الاشتراكي الى المعارضة؟

– اعتقد ان من الأوفق من الزاوية الوطنية العامة ومن زاوية الظرف الذي تمرّ به البلاد، تشكيل حكومة وفاق وطني يشارك فيها ممثلون لكل الاحزاب والقوى السياسية بما فيها الاحزاب والتيارات الصغيرة لان مثل هذه الحكومة يمكن ان تكون مناسبة، للشروع في بناء الدولة ومؤسساتها ولاقامة الامن والاستقرار والبدء في عملية التنمية في توافق وطني عام. هذا من الناحية الوطنية العامة. لكن من زاوية اخرى فانني كعضو في الحزب الاشتراكي اليمني وكقيادي في الحزب كنت آمل وأتمنى ان يتجه الحزب الى المعارضة .لان ذلك سيساعده على تطوير نفسه كحزب سياسي جماهيري. لانه في هذه الحالة سيتعلم الحزب المعارضة خصوصاً انه كان في السنوات الماضية اما حزباً مكافحاً يمارس العمل السري ويكافح ضد الامامة وضد الانكليز او في السلطة وبقي فيها طوال العقدين الماضيين. والشيء الذي لم يختبره هو المعارضة والبقاء في الشارع بشكل شرعي. وأعتقد انه في حاجة الى هذا النوع من العمل. وكنت اتمنى ذلك لكن الكثير من الاخوان يعترضون على رأيي هذا ويرون ان من الانسب للحزب ان يساهم في عملية البناء، خصوصاً ان الجماهير في كثير من المناطق قد اختارت ممثلي الحزب بمعنى انها كلفتهم تحمل مسؤولية معينة تجاهها خصوصاً في ما صار يعرف بالمحافظات الجنوبية والشرقية التي ارادت ان تعطي شهادة علنية للحزب الاشتراكي اليمني.

● هل صحيح انكم مرشحون لتولي منصب حكومي؟

– استطيع ان اقول انني لا أميل شخصياً – وليس هذا تواضعاً مفتعلاً – الى اي منصب اداري او حكومي. وبطبيعة الحال اعتقد ان اليمن الآن بحاجة الى حكومة خبراء في اغلبها والى عدد اقلّ من السياسيين لاننا تكلمنا كثيراً في السياسة ونظّرنا كثيراً وبعد الانتخابات صار لدينا برلمان وخلال اسبوع او اكثر ستكون لدينا حكومة جديدة. اعتقد ان المهم الآن هو ان نفكر بما نستطيع عمله للناس. وكيف نبدأ التنمية ونحقق الاستقرار ونشرع في بناء الهياكل الاساسية لعملية التطور ونلحق بالدول التي سبقتنا. وهذه الامور تحتاج الى حكومة خبراء واختصاصيين اكثر من احتياجها الى سياسيين. وبالطبع ان حكومة الخبراء تحتاج لان تكون حكومة فعّالة وآمرة لديها سلطة واختصاصات واضحة تستطيع ان تتخذ القرار وتنفذه.

التصاميم الفنية للطريق اليمني العماني تنتهي خلال عشرة أشهر

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ يتواصل العمل في عدة مواقع في اليمن لتنفيذ مشاريع خاصة بمد الطرق وتزفيتها لربط مناطق النشاط الاستثماري بالمناطق السكنية وخلق شبكات مواصلات سريعة تزداد الحاجة اليها في المرحلة الراهنة.

وتستمر حالياً، في هذا الاطار، التشطيبات النهائية من قبل عمال الصيانة لمشروع طريق لودد - مكيراس - مادن - البيضاء، في المحافظات الجنوبية، بطول ٥٢ كلم وبتكلفة قدرها ٧.٢ مليون دينار.

وذكر السيد انيس ناصر السماوي، وكيل فرع وزارة الانشاءات في عدن، ان تمويل هذا المشروع الذي تم انجازه بالكامل قدمه الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنك الاسلامي اضافة الى تمويل محلي قدمته الدولة، على ان يجري افتتاحه قريباً بمناسبة العيد الثالث للوحدة اليمنية.

وقال السيد السماوي «ان من ابرز المشاريع التي سيتم افتتاحها هي ايضاً المبنى الجديد للمؤسسة العامة لتجارة وبيع مواد البناء بالمعلا، في محافظة عدن ومشروع طريق واسط - عتق - نصاب - بيجان، ومشروع طريق الوهط - طور الباحة، الى جانب بعض المشاريع الانشائية التي سيقوم فرع الوزارة ببنائها لحساب بعض المستثمرين في محافظة عدن.

واشار الى المشاريع المؤجلة التي يتوقع انجازها في مطلع العام ١٩٩٤ كمشروع طريق الراهدة في حيفان - المفاليس، الذي انجز بنسبة ٨٠ في المئة واسهمت فيه الدولة بعملية تمويل تزفيت المشروع وبنسبة بلغت ٧٠ في المئة مشيراً الى ان مجموعة المرحوم هائل سعيد انعم التزمت بتقديم ٣٠ في المئة من تمويل ردم المشروع بالزفت.

وتطرق ايضاً الى المشاريع المستقبلية الفرع الوزارة ومنها مشروع الطريق اليمني - العماني، الذي وقعت بشانه اخيراً اتفاقية في مسقط بين اليمن وسلطنة عمان والممتد من تمريت الى الغيظة بطول ٤٥٠ كلم. وقال انه سيتم تنفيذه عبر شركة استشارية مسؤولة عن وضع الرسومات والتصاميم الهندسية والفنية خلال مهلة عشرة اشهر.

ووصف السيد السماوي بناء الطريق اليمني العماني بانه «مكسب كبير باعتباره شرياناً هاماً لن يربط اليمن وعمان فحسب بل كل الدول في الجزيرة والخليج وبلاد الشام».



المصدر : الخليج القطرية

التاريخ : ٢٤ / ٥ / ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكمة اليمانية تستعيد اعتبارها

احتفل اليمنيون هذا الاسبوع داخل البلاد وخارجها بمناسبة انقضاء ثلاث سنوات على تحقيق وحدة شطري اليمن الجديد.

وعلى الرغم من نشوة فرح الذكرى في مثل هذه المناسبة من كل عام التي تحققت فيها الوحدة لليمنيين وخلدت لديهم ذكرى الثاني والعشرين من شهر مايو عام ٩٠ الا ان الشعور العام خلال الفترة الماضية كان قد شابه بعض الشكوك واختلط الامل بالاحباط بين قطاعات واسعة لمختلف التوجهات اليمنية.

وكانت مؤشرات الاحباط تنطلق من ان تحقيق هذه الوحدة لم يؤد الى تخفيف المعاناة من تفاقم المشاكل الاقتصادية او امكانية الحد من الاختراقات الخطيرة التي تعرضت لها الاجهزة الامنية وادت الى اغتيال العديد من الشخصيات الحزبية والمسؤولة خاصة بين كوادر الحزب الاشتراكي اليمني.

ولسوء حظ الوحدة اليمنية انها واجهت خلال الفترة الزمنية التي صادفت قيامها عقبات اقتصادية طاحنة نتيجة لتغيرات سياسية اقليمية انعكست عليها سلبا هذا بالاضافة الى عدة ازمات داخلية حادة تمثلت في تباين توجهات التيارات ذات الثقل المؤثر على الساحة السياسية في اليمن الموحد مما ادى الى تراكم المشاكل وتعقيدها بين المواطنين.

ومع ذلك نستطيع اليوم ان نرجح كفة الامل على كفة الاحباط بعد نجاح الانتخابات بفضل اصرار اليمنيين على مواصلة السير باتجاه ما يرونه محققا لهم الامن والاستقرار والتعاون المثمر محليا واقليميا ودوليا بهدف تحسين اوضاعهم المعيشية والصحية والاجتماعية.

من قبيل الصدف قابلت احد السفراء اليمنيين في دولة اوروبية قبل الانتخابات بحوالي اسبوعين وكانت الانظار وقتها مشدودة الى اليمن وما يجري من عمليات الاغتيالات والاحداث الدامية والاضطرابات بين فترة واخرى. فقلت للسفير يومها اذا كانت الاوضاع على هذه الحالة قبل الانتخابات فماذا سيكون عليه الحال اثناء هذه الانتخابات.. فرد ببرودة عجيبة قائلا ماذا تتوقع انت..

قلت له اتوقع الكثير من المفاجآت خاصة في المناطق القبلية.

فقال وانا اتوقع العكس وعليك ان تتابع ماذا سيحدث.. وارجو ان تعلم بان القبائل في اليمن او غيرها لا تتمرد او ترفع السلاح الا في وجه ما تراه ظلما بل وتستميت احيانا في دفاعها عن العدل والامن والاستقرار خاصة اذا علمنا ان الكثير من مصالح مثل هذه القبائل قد انتقلت مع الزمن من الارياف الى المدن واصبحت مرتبطة الى حد كبير بالامن والاستقرار الجماعي الذي ينشده انسان العصر المتحضر في اليمن او غيرها.

وانهى السفير حديثه قائلا: لا تستغرب اذا سمعت ان الانتخابات جرت في مناطق القبائل بشكل افضل منه في المدن.



صالح الاشقر

*

والحق يقال انه برغم وقوع سلسلة طويلة من الاحداث التي تزامنت مع الوحدة الا ان سلطة الحكم في اليمن استطاعت ان تصمد وان تواجه احداثا خطيرة باعصاب هادئة وبطول نفس قل نظيره في العالم الثالث بل ان طول هذا النفس في مواجهة الكثير من الاحداث كان يرقى احيانا في معالجة الامور الهامة الى مستوى الدول المتطورة اجتماعيا وسياسيا.

وخلال سياسة النفس الطويل استطاعت السلطة اليمنية ان تحقق في غضون ثلاث سنوات عدة انجازات اهمها الوحدة والتراضي على صيغة الدستور والسلطة الجديدة للمرحلة القادمة.

وقد يتساءل الكثيرون بدهشة حول القفزة اليمنية السريعة من مستوى دولة فقيرة في العالم الثالث الى مستوى دولة في العالم الاول من حيث ادارة نظام الحكم فيها خاصة وانها لا تزال تعاني الكثير من التاخر الاجتماعي والعلمي والاقتصادي والخدماتي.

صحيح ان التغيرات الجذرية التي اجتاحت العالم بعد انهيار وتمزق الاتحاد السوفييتي مع نظريته الماركسية ونهاية ما سمي بالحرب الباردة.. كل ذلك احدث نوعا من الاضطراب العالمي غير المتزن نتج عن هذا الاضطراب ما يشبه الثورة او التمرد على اوضاع سياسية كانت قد فرضت فرضا على عدد من الشعوب اثناء الحربين العالميتين الاولى والثانية من قبل الدول الكبرى.

وكان من الطبيعي بعد هذه التغيرات ان تتبلور اتجاهات عالمية مختلفة منها على سبيل المثال الاتجاه الاول ويمثل النموذج الالماني.. فاليمنيون لم ينسوا ان سبب تشطير وطنهم ترسخ بعد الحرب العالمية الاولى حيث سيطرت بريطانيا على مناطق في جنوب اليمن لاسباب جغرافية استراتيجية.

ومعروف ان تقسيم المانيا الى شرقية وغربية بين الحلفاء المنتصرين كان نتيجة هزيمة المانيا في الحرب العالمية الثانية.

اما الاتجاه الثاني فيمثل نموذج النزعة الحادة الى احياء الكيان الطائفي والقومي والعرقي والذي تشهده الكتلة الشرقية وغيرها والذي يعتبر رد فعل رافضا لواقع مرفوض على مجتمعات هذه البلدان وهو ما ارغمت عليه في عصر الامبراطورية السوفييتية على الانضواء تحت لواء تلك الامبراطورية بوسائل قهرية بحتة وكذلك الحال بالنسبة الى ارتيريا التي ضمت الى اثيوبيا قهرا في نهاية



المصدر : الخليج

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/٥/١٩٩٣

الحرب العالمية الثانية.

وحتى لا نذهب بعيدا عن البحث نستطيع القول ان القيادة اليمنية سواء في صنعاء او في عدن كانت ولا تزال ترصد اتجاه الرياح الدولية بيقظة تستحق الاشادة مما مكنها من ان تقود السفينة اليمنية بحذر شديد عبر عواصف كاسحة وامواج عاتية املا في الوصول بهذه السفينة الى بر الامان.

وقد رأينا ولا نزال نرى مدى فداحة الخسائر وغزارة الدماء التي تهدر في انحاء متفرقة من العالم نتيجة الاحتكام لسيطرة الايدولوجيات المتضادة بهدف الوصول الى تحقيق المصالح الذاتية في معالجة مشاكل الشعوب.

تطرح اليوم مثل هذه الافكار المعروفة طبعا للكثيرين في الوقت الذي لا نزال نترقب التوجه اليمني عبر مسيرته الطويلة نحو الاهداف الاكثر اهمية وحساسية وعلى رأسها احترام الدستور وتطبيقه الذي ارتضته الاغلبية والالتفاف حول القيادة الجديدة التي سوف تختار من ذوي الحل والعقد داخل البرلمان اليمني الجديد.

ومما لا شك فيه ان الكثير من الغيوم قد انقشعت عن الاجواء اليمنية بعد الانتخابات الاخيرة وعلى ذلك نستطيع القول بثقة اكثر واقعية ان الحكمة اليمانية اخذت تستعيد اعتبارها وتفرض نفسها بعيدا عن الاهواء والامزجة على مختلف المستويات ليتجه الجميع للعمل واستغلال الثروات المعدنية المتفجرة الى جانب الثروات الزراعية من اجل رفاهية وخير الشعب اليمني وصولا الى بناء علاقات اخوية على اساس التعاون والاحترام المتبادل مع اخوانهم العرب في كل مكان ومع جميع الدول المحبة للسلام والعدل.

* صحافي وكاتب من قطر



المصدر : الشرق الاوسط
الشرقية

التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٣

الخلاف حول الدفاع والتموين يؤخر إعلان الحكومة اليمنية

عدن: من لطفي شطارة

كلف مجلس الرئاسة اليمني اثر اجتماع عقده برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح امس، المهندس حيدر أبو بكر العطاس بتشكيل الحكومة اليمنية الجديدة بحيث تكون حكومة ائتلاف وطني. الا ان مصادر حزبية مطلعة ابلغت «الشرق الأوسط» ان المشاورات لتشكيل الحكومة قد تطول الى ما بعد عطلة عيد الأضحى المبارك وذلك بسبب الخلاف بين احزاب الائتلاف الحكومي حول وزارتي الدفاع والتموين ومن سيشغلهما.

وقالت المصادر ان هناك اعتراضاً على اعادة ترشيح هيثم قاسم طاهر عضو المكتب السياسي للاشتراكي وزير الدفاع السابق لنفس المنصب في الحكومة الجديدة. واشارت المصادر الى ان بعض الدوائر الحزبية تقول انها تخشى من ان يحول استمرار هيثم قاسم في منصبه خلال الفترة المقبلة، دون اندماج القوات المسلحة اليمنية خلال المرحلة المقبلة.

وأوضحت المصادر ان تلك الاعتراضات قد صدرت من معظم اطراف الائتلاف التي لم تمانع في ان تسند حقيبة وزارة الدفاع الى شخصية في الحزب الاشتراكي اليمني شريطة الاّ تكون تلك الشخصية، وزير الدفاع السابق.

من ناحية اخرى علمت «الشرق الأوسط» ان منصب وزير التموين ما يزال هو الآخر موضع خلاف حيث ان كل اطراف الائتلاف لا تحبذ ان يكون هذا المنصب من نصيبها نظراً لارتباطه بقوت الشعب . وتخشى الاحزاب ان تكون الصعوبات التي تواجه هذا الجانب سبباً لخسارة الحزب الذي تسند اليه الحقيبة في الانتخابات المقبلة.

اليمن: تكليف العطاس رسمياً والحكومة متوقعة هذا الأسبوع

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ استمرت المشاورات بين الفاعليات اليمنية لتاليف الحكومة الجديدة التي أعلن رسمياً ان المهندس حيدر ابو بكر العطاس كُلّف تشكيلها. وأعلن المؤتمر الشعبي العام الذي حقق فوزاً كبيراً في الانتخابات الاشتراعية الشهر الماضي، انه ينظر الى تاليفها المتوقع قبل عطلة عيد الأضحى المبارك من «زاوية الترفع فوق الاعتبارات الحزبية الانانية وعدم الاصرار على الاحتفاظ بمواقع حكومية معيّنة». اما الحزب الاشتراكي الذي ستعقد لجنته المركزية دورة استثنائية غداً الثلثاء في العاصمة صنعاء، فيبدو ان قيادته توصلت الى صيغة اتفاق بين المؤيدين والمعارضين «وثيقة التنسيق على طريق التوحد» مع المؤتمر.

واقر مجلس الرئاسة اليمني في اجتماع عقده صباح امس، تكليف العطاس تشكيل الحكومة الائتلافية، وفقاً للمادة ٩٤ من الدستور، وفي ضوء نتائج المشاورات بين الاحزاب التي ستشارك فيها.

وكان العطاس قدم استقالة حكومته الخميس الماضي، اثر اقرار مجلس النواب الجديد تمديد صلاحية مجلس الرئاسة وممارسته مهماته الدستورية.

وتزامنت المشاورات لتشكيل الحكومة مع احتفالات عمت المدن اليمنية في الذكرى الثالثة لتوحيد الجمهورية في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٩٠. واقتصرت الاحتفالات على رفع الاعلام الوطنية في الشوارع الرئيسية واقيمت حفلات موسيقية في عدد من المراكز الثقافية.

وقال السيد عبدالله احمد غانم، عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) في المؤتمر الشعبي، ان حزبه ينظر الى تشكيل الحكومة الجديدة «من زاوية السمو فوق الاعتبارات الحزبية الانانية والتمسك بمصالح الوطن العليا، وذلك من خلال عدم الاصرار على الاستحواذ او الاحتفاظ بمواقع حكومية معيّنة على رغم ان هذا حق مشروع وفقاً لقواعد الممارسة الديموقراطية الصحيحة التي تعطي الحزب الفائز بالغالبية النيابية الحق في تشكيل الحكومة والاستحواذ على الغالبية الساحقة من الحقائب، كما هو الحال في التنظيمات السياسية الديموقراطية».

وأضاف في افتتاحية «الميثاق» صحيفة المؤتمر المركزية، ان «المؤتمر الشعبي يعبّر عن استعداده لتوسيع المشاركة في حكومة الائتلاف الوطني المرتقبة ولا تهمه كثافة وجود ممثليه في عضويتها او رئاستها بقدر ما يهمه التزام الحكومة تنفيذ برنامج عملي تستند خطواته واهدافه واجراءاته الى البرنامج الانتخابي للمؤتمر والى ما هو مشترك في هذا البرنامج مع برامج الاحزاب والتنظيمات السياسية التي ترغب وتقبل

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٣

اليمن : تكليف العطاس رسمياً

تتمة الصفحة الاولى

بالمشاركة في هذه الحكومة».

ويعتبر غانم من القياديين البارزين في المؤتمر الشعبي الذي انضم اليه بعد وحدة البلاد في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠. وكان وزيراً لشؤون مجلس الوزراء وقيادياً في الحزب الاشتراكي إبان زعامة الرئيس علي ناصر محمد الدولة والحزب قبل احداث كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ والتي ابعدت الرئيس وانصاره عما كان يعرف بالمحافظات الجنوبية والشرقية قبل الوحدة.

وعلمت «الحياة» من مصادر مسؤولة ان الحزب الاشتراكي ارجا مناقشة قائمة مرشحيه للحقائب الوزارية السبع التي آلت اليه مع حزبي المؤتمر وتجمع الاصلاح حتى انعقاد دورة لجنته المركزية غداً الثلثاء والتي ستناقش فيها قائمة المرشحين (خصوصاً للداخلية والخارجية) وكذلك «وثيقة التنسيق التحالفي على طريق التوحد» بين الحزب والمؤتمر.

واكدت مصادر مسؤولة في الاشتراكي لـ «الحياة» ان «قيادة الحزب توصلت الى صيغة أتفق عليها مؤيدو قرار التوحد مع المؤتمر ومعارضوه». وقالت ان الاتفاق يقضي بان تناقش وثيقة التوحيد «هيئات الحزب ذات الصلاحية التي ستحدد موقف الاشتراكي النهائي منها». واشارت الى لقاءات مكثفة بين قيادة الحزب شهدها الاسبوع الماضي في محاولة لتقريب وجهتي النظر في شان التوحد مع المؤتمر.

واوضحت ان الاختلاف داخل صفوف الاشتراكي على وثيقة التوحد «ياتي في تقدير طبيعة الظروف التي سيعمل الحزب في إطارها لتحقيق اهدافه ومهماته وليس في تحديد الاهداف والمهمات نفسها (...) ويرتبط التباين في هذه التقديرات بتقويم نتائج الانتخابات وتاثيرها في مضمون المشاركة في ادارة السياسات العامة وتنفيذها، في حين ان نتائج الانتخابات خلقت وضعاً مريحاً للمؤتمر الشعبي ووفرت له فرصة اختيار شركائه في الحكومة الجديدة».

واضافت ان قياديين في الاشتراكي يرون «ان اذابة كيان الحزب سيضعف من امكانات تحقيق توجهاته، وان تحالف المؤتمر مع التجمع اليمني للاصلاح في الحكومة لا يمكن ان يدوم طويلاً ولا يمكن ان يلغي مشاركة الاشتراكي وتاثيره».

معارك قبلية

على صعيد اخر، ذكرت مصادر موثوق بها في محافظة ابين (٨٠ كيلومتراً شرق عدن) ان «المعارك المسلحة بين قبيلتي «الاقموش» و«اللحاق» في منطقة المحضر تجددت الجمعة واسفرت عن مقتل عدد من أفراد القبيلتين».

واضافت المصادر في اتصال اجرته معها «الحياة» من عدن، ان «اسباب المعارك تعود الى خلافات قبلية قديمة عجزت السلطات المحلية في المحافظة عن حلها بالطرق السلمية واسلوب التراضي».

وكانت انباء ذكرت الاسبوع الماضي ان المعارك بين افراد القبيلتين استخدمت فيها اسلحة ثقيلة ورشاشات وقذائف هاون يملكها زعماء القبيلتين الذين عاد معظمهم الى البلاد بعد الوحدة.

وقالت مصادر مسؤولة في السلطة المحلية في المحافظة ان اوامر صدرت الى افراد القوات المسلحة بالتدخل لحسم الموقف وسحب الاسلحة من المتقاتلين.

وتعتبر قبيلتا الاقموش واللحاق من اكبر القبائل في المناطق الجنوبية والشرقية وتعود الخلافات بينهما الى عهد حكم السلاطين قبل استقلال ما كان يسمى المحافظات الجنوبية والشرقية في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام القاهرة

التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٣

تكليف العطاس بتشكيل الحكومة اليمنية الجديدة

صنعاء - ر - ذكر راديو صنعاء امس أن مجلس الرئاسة اليمنى كلف السيد حيدر أبوبكر العطاس بتشكيل الحكومة اليمنية الجديدة.

وكان العطاس، احد قادة الحزب الاشتراكى اليمنى، قد قدم استقالته الاسبوع الماضى من رئاسة الحكومة اليمنية، بعد ان اجريت أول انتخابات ديمقراطية فى ابريل الماضى منذ قيام دولة الوحدة فى مايو ١٩٩٠.



المصدر : الخليج - الامارات
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ / ٥ / ١٩٩٣

تكليف العطاس بتشكيل حكومة ائتلاف
الدالي: العلاقات مع واشنطن تتحسن

كلف المجلس الرئاسي اليمني امس رئيس الوزراء السابق حيدر ابوبكر العطاس تشكيل حكومة جديدة وفقا للمشاورات الجارية بين الاحزاب التي ستدخل في حكومة تحالف وطني.

وقالت تقارير غير مؤكدة ان حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه صالح سيتولى ١٢ وزارة وان كلا من الاشتراكيين والاسلاميين سيمثلون باربعة وزراء في الحكومة، وان منصبا وزاريا واحدا سيعرض على كل من الناصريين وحزب البعث المؤيد للعراق.

والعطاس الذي استقال من منصبه يوم الخميس في اعقاب اول انتخابات متعددة الاحزاب في البلاد هو احد زعماء الحزب الاشتراكي اليمني الذي حكم الجنوب قبل الوحدة.

وشارك الحزب الاشتراكي حزب المؤتمر الشعبي العام في حكم اليمن منذ توحيد شطري البلاد في عام ١٩٩٠.

ويحظى الحزبان باغلبية في البرلمان المؤلف من ٣٠١ مقعد واتفقا على تشكيل ائتلاف مع اكبر احزاب المعارضة الاسلامية وهو حزب التجمع اليمني للاصلاح الذي جاء في المركز الثالث في الانتخابات البرلمانية.

من جهته توقع عبدالعزيز الدالي وزير الدولة اليمني للشؤون الخارجية ان تضم الحكومة اليمنية المقبلة ائتلافا يستند على قاعدة عريضة مكونة من الاحزاب الرئيسية الثلاثة المؤتمر والاشتراكي والاصلاح لتوفير حالة من الاستقرار، اليمن في امس الحاجة اليها.

واكد الدالي في حديث لصحيفة «العالم اليوم» ان العلاقات اليمنية - الامريكية تشهد تحسنا وازدهارا بعد ان شملت مرحلة من الفتور بسبب ازمة الخليج استمرت قرابة العامين مشيرا الى ان نجاح الانتخابات باليمن يعد مدخلا جديدا للعلاقات بين البلدين.

وقال ان العلاقات اليمنية - الخليجية في الوقت الحاضر افضل مما كانت عليه اثناء ازمة الخليج ونحن متفائلون بتحسن هذه العلاقات بسبب الثوابت القائمة بيننا وبين دول الخليج.

من جانب آخر دعا علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني الى اجراء بعض الاصلاحات ذات الطابع الديمقراطي بما يتناسب والتوجه الجديد في البلاد.

وقال في تصريح للتلفزيون اليمني الليلة قبل الماضية ان التطورات الحاصلة في البلاد «تعكس تطلعاتنا لتطورات اكبر في المستقبل».

على صعيد آخر شهدت مدينة صنعاء خلال اليومين الماضيين انتشارا واسعا للجراد الاصفر المنقط بالاسود الذي غزا منازل وشوارع العاصمة اليمنية في ما يبدو انه امتداد لاسراب التي اجتاحت اجزاء من البلاد في وقت سابق واخذت بالتوالد.

وقالت تقارير اولية ان اسراب الجراد الاصفر بدأت بمهاجمة مناطق زراعية في محافظة شبوة (٢٥٠ كلم جنوب شرق صنعاء) والاطراف الشمالية للمحافظة وان مصدرها ربما كان الصحراء (عند الحدود السعودية في الشرق). (وكالات)



المصدر : القبس الكويتية

التاريخ : ٢٤/٥/١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صنعاء: «العطاس» رئيسا لحكومة ائتلاف وطني

صنعاء ـ ١.ف.ب ـ رويتر ـ قالت اذاعة صنعاء امس الاحد انه طلب من رئيس وزراء اليمن السابق حيدر ابو بكر العطاس امس الاحد تشكيل حكومة «ائتلاف وطني» جديدة.

وقالت الاذاعة ان المجلس الرئاسي الذي يراسه الرئيس علي عبد الله صالح وجه هذا الطلب عقب اجتماع عقده المجلس صباح امس.

والعطاس الذي استقال من منصبه يوم الخميس في اعقاب اول انتخابات متعددة الاحزاب في البلاد هو احد زعماء الحزب الاشتراكي اليمني الذي حكم الجنوب الماركسي قبل الوحدة.

وشارك الحزب الاشتراكي حزب المؤتمر الشعبي العام في حكم اليمن منذ توحيد شطري البلاد في عام ١٩٩٠.

ويحظى الحزبان باغلبية في البرلمان المؤلف من ٣٠١ مقعد.

واتفق الحزبان على تشكيل ائتلاف مع اكبر احزاب المعارضة الاسلامية وهو حزب التجمع اليمني للاصلاح الذي جاء في المركز الثالث في الانتخابات البرلمانية.

وقالت الاذاعة ان المجلس الرئاسي كلف العطاس بتشكيل الحكومة وفقا للمشاورات الجارية بين الاحزاب التي ستدخل في حكومة تحالف وطني.

وقالت تقارير غير مؤكدة ان حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه صالح سيتولى ١٢ وزارة وان كلا من الاشتراكيين والاسلاميين سيمثلون باربعة وزراء في الحكومة.

واضافت التقارير ان منصبا وزاريا واحدا سيعرض على كل من الناصريين وحزب البعث المؤيد للعراق.



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥-٢ مايو ١٩٩٣

استعدادا لانشاء مصنع شرق عدن

«بتايس» اليمنية للأسمنت تطرح أسهما بـ ٤٥ مليون دولار

□ صنعاء- محمد الديلمي:

أكد فؤاد محمد عبد الكريم مدير عام شركة «بتايس» اليمنية للأسمنت أن الشركة ستطرح أسهما تقدر بحوالي ٤٥ مليون دولار. للمستثمرين الأجانب، في محاولة لإنشاء أول مصنع للأسنت جنوب اليمن. وقال عبد الكريم في تصريحات صحفية إن الشركة تلتزم بسياسة الحكومة اليمنية التي تركز على إعطاء القطاع الخاص دورا أكبر في الصناعة.

وأشار مدير عام شركة «بتايس» إلى أن الأسهم سيتم طرحها أولا للمستثمرين الأجانب، في حين يتم طرح مجموعات أخرى من الأسهم في حالة بيع الصفقة الأولى، والتي تمثل ٤٥٪ من أسهم الشركة بالكامل.

في الوقت نفسه، قال عبد الكريم إن الشركة انفقت ٢٥٠ ألف دولار لإعداد دراسة الجدوى الخاصة بالمصنع، فضلا عن ٣,٢٥ مليون دولار على الدراسات الخاصة بالمواد الخام.

وأشار عبد الكريم إلى أن الشركة عملت على تأمين الكهرباء اللازمة لتشغيل المصنع، بالإضافة إلى حفر ٧ ابار للمياه، فضلا عن انشاء ورصف طريق يصل إلى الموقع.

يذكر أن شركة بتايس، ومقرها عدن تأسست عام ١٩٨٤، وكانت حكومة اليمن الجنوبي - قبل الوحدة - تملك ٧٠٪ من أسهمها، في حين كانت منظمة التحرير الفلسطينية تمتلك النسبة الباقية من الأسهم ٣٠٪.

ومن المقرر أن يتم إنشاء المصنع في مدينة «بتايس» على بعد ٩٠ كيلومترا شرق عدن بطاقة إنتاجية قدرها ٥٠٠ ألف طن سنويا من الأسمنت. ■



اليمن: الدستور الجديد مشروعه جاهز لتقديمه الى مجلس النواب

□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ افاد مصدر مسؤول في وزارة الشؤون القانونية ان مشروع الدستور الجديد للجمهورية اليمنية اعدته الوزارة ومجموعة من القانونيين والمتخصصين وسيقدمه مجلس الرئاسة الى مجلس النواب المنتخب في الثلاثة الاشهر المقبلة لمناقشته وإقراره ليحل محل الدستور الحالي الذي بدأ العمل بموجبه منذ توحيد البلاد في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٩٠.

واوضح المصدر لـ «الحياة» ان «الدستور الجديد يتضمن ١٧٤ مادة، بزيادة ٤٣ مادة على الدستور الحالي الذي يتضمن ١٣١ مادة فقط مشيراً الى ان ٤٦ مادة جديدة مضافة قد احتواها الدستور الجديد لم تكن موجودة في الحالي، تضمنت الكثير من القضايا الوطنية والسياسية المستجدة خصوصاً التعددية الحزبية التي جرت الانتخابات الاشتراعية في ظلها يوم ٢٧ نيسان (ابريل) المنصرم، وكذلك شكل سلطات الدولة ومهماتها التي استجدت ومنها شكل مجلس الرئاسة المحدد برئيس للدولة ونائبه بدلاً من خمسة أعضاء».

وأوضح المصدر نفسه أن ٥٨ مادة في الدستور الحالي عدلت، وان ٣ الغيت و٧٠ بقيت كما هي حيث لم يطرأ عليها اي تغيير.

وتجدر الاشارة الى ان الدستور الحالي والمعلن بعد وحدة البلاد في أيار ٩٠، سيظل معمولاً به حتى مناقشة الدستور الجديد المقترح وإقراره في مجلس النواب الذي يرأسه الشيخ عبدالله بن حسين بن الاحمر رئيس اللجنة التحضيرية العليا للتجمع اليمني للاصلاح، باعتبار المجلس الجديد صاحب الحق في اي تعديلات دستورية تفرضها الظروف، إشارة الى ما ستشهده البلاد من متغيرات سياسية واقتصادية وفق معطيات نتائج الانتخابات، وهو حق لم يكن يملكه المجلس السابق الذي رأسه الدكتور ياسين سعيد نعمان، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، والمؤلف من السلطتين الاشتراعيتين في ما كان يعرف بشطري اليمن قبل الوحدة.



المصدر : الشرق الأوسط المتحفة

التاريخ : ٢٥ مايو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العطاس يواصل مشاوراته المكثفة لاستكمال الحكومة اليمنية

جهود لإنهاء اعتراضات «الإصلاح» وإقناعه بـ 3 وزارات خدمية

صنعاء : من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

سادت العاصمة اليمنية امس حالة من الغموض والتكهنات، وسط انباء عن اعلان تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة المهندس حيدر ابو بكر العطاس خلال يومين على الأكثر، وان كانت بعض التوقعات أشارت الى صدور الاعلان الرسمي اليوم، بعد إقناع التجمع اليمني للاصلاح بقبول 3 حقائب وزارية قيل إنها: التموين والتجارة، والصحة، والأوقاف. اضافة الى سحب اعتراضه على تعيين وزير الدفاع.

وقالت مصادر مطلعة إن الراي استقر على حقائب وزارية على الاقل، هي الادارة المحلية التي سيتولاها العميد مجاهد ابو شوارب (من حزب البعث الموالي للعراق)، ووزارة الطاقة (التي تشمل وزارتي النفط والثروة المعدنية والكهرباء السابقتين) للدكتور عبد الكريم الارياني، كما سيتولى اسماعيل الوزير وزارة الخدمة المدنية والشؤون القانونية، والدكتور عبد العزيز المقالح وزارة التعليم.

واشارت التكهنات الى احتمال تعيين الدكتور عبد العزيز الدالي وزيرا للخارجية، وحسن احمد اللوزي وزيرا للإعلام (في مواجهة ترشيح يحيى العرشي والدكتور حسين العمري لتولي نفس المنصب)، ومطهر تقي - وكيل وزارة الاعلام الحالي - وزيرا للثقافة والسياحة والطيران.

وذكرت مصادر مقربة من الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر - رئيس مجلس النواب ورئيس الهيئة العليا للإصلاح - أن اجتماعا للجنة الائتلاف عقد في

التتمة .... ص 4

جهود لانهاء

منزله بعد ظهر امس، رد خلاله المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي على مطالبة الاصلاح بـ4 وزارات منها التربية والتعليم او الاعلام او الثقافة، اضافة الى وزارة خدمات، واخرى اقتصادية، وثالثة سيادية، بان عرضا عليه وزارات التموين والتجارة، والصحة، والأوقاف.

ويبدو أن الشعبي والاشتراكي اتفقا على أن الوزارات السيادية هي: الدفاع، والداخلية، والخارجية، والمالية، والطاقة، والاعلام، والتربية والتعليم، وقررا اقتسامها في ما بينهما، وطرح الوزارات الاخرى للمشاركة في اطار الائتلاف. ويتمسك الحزب الاشتراكي بوزارات الدفاع، والاسكان، والثروة السمكية، والثقافة.

وتؤكد المصادر انه بينما يعترض تجمع الاصلاح على اسناد وزارة الدفاع للحزب الاشتراكي، ليتولاها العميد الركن هيثم قاسم طاهر، يتمسك الاشتراكي بوزارة الاسكان، لأنه يخشى ان يشجع وزير من حزب اخر «المضاربة بالاراضي الواسعة ذات الكثافة السكانية الأقل نسبيا» في المحافظات الجنوبية والشرقية وخاصة في حضرموت.

ويتمسك الاصلاح بتقسيم الوزارات الى: سيادية، وتوجيهية، وخدمية، وانتاجية. ويطالب بواحدة من كل قسم منها. واضافت المصادر ان اقتصار نصيب الاصلاح على وزارات الخدمات سيكون عبئا عليه، كما انه يخشى من تولي وزارة التموين والتجارة بشكل خاص.

وفي حالة قبول الاصلاح العرض المطروح أمامه فمن المتوقع أن يرشح عبد الوهاب جباري وزيرا للتموين والتجارة، وعبد الوهاب الأنسي وزيراً للأوقاف. ولكن الانسي اكد أنه لم يتقرر شيء بهذا الشأن حتى مساء امس.

اما بالنسبة لمشكلة البحث عن مواقع جديدة لأعضاء مجلس الرئاسة الثلاثة، الذين سيفقدون مناصبهم بسبب التعديلات الدستورية المقترحة، فمن المتوقع ان يتولى سالم صالح محمد رئاسة مجلس الشورى بعد تاسيسه، وكان رفض منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، لانه كان يرغب في تولي رئاسة الحكومة، ولكن اعتراضات اطراف الائتلاف اعاقت ذلك.

وبينما تشير أنباء الى احتمال تفرغ عبد العزيز عبد الغني للأمانة العامة للمؤتمر الشعبي، ترى المصادر ان القاضي عبد الكريم العرشي سيتولى مجددا رئاسة اللجنة العليا للانتخابات في تشكيل جديد لها بصفة دائمة، اذا استقر الرأي على ذلك مستقبلا.

شركة يمنية للاسمنت تطرح اسهماً على مستثمرين اجانب

● عدن – رويتر– اعلنت شركة تسعى الى بناء اول مصنع للاسمنت في جنوب اليمن عن طرح اسهم قيمتها ٤٥ مليون دولار على مستثمرين اجانب.

وقال فؤاد محمد عبدالكريم المدير العام لشركة «باطيس» لصناعة الاسمنت امس ان طرح تلك الاسهم للاكتتاب يتماشى مع سياسة الحكومة في اعطاء القطاع الخاص دوراً اكبر في الصناعة.

واضاف قوله ان الاسهم ستطرح اولاً على المستثمرين الاجانب وانه سيتم طرح اسهم اخرى اذا جرى الاكتتاب بالكامل في المجموعة الاولى التي تمثل ٤٥ في المئة من رأسمال الشركة. وقد انشئت الشركة التي يوجد مقرها في عدن في عام ١٩٨٤ برأسمال اسهمت فيه حكومة اليمن الجنوبي السابقة بنسبة ٧٠ في المئة واسهمت منظمة التحرير الفلسطينية بنسبة ٣٠ في المئة.

وقد انشئت الشركة لبناء مصنع للاسمنت بطاقة انتاجية قدرها ٥٠٠ الف طن سنوياً في باطيس على مسافة ٩٠ كيلومتراً شرقي عدن.

وقال عبدالكريم ان الشركة انفقت ٢٥٠ الف دولار على دراسات الجدوى و٣,٢٥ مليون دولار على دراسات المواد الخام. وضمنت الشركة ايضاً قدراً كافياً من الطاقة الكهربائية لتشغيل المصنع وحفرت سبع آبار للمياه وبنت طريقاً الى موقع المصنع.



الشعبي «ضرب مثلاً» بالتخلي عن رئاسة الحكومة اليمنية

الأنسي يؤكد «تسامح» الإصلاح ونعمان ينفي «انشقاق» الاشتراكي

صنعاء: من حمود منصر

رفض الدكتور ياسين سعيد نعمان - رئيس مجلس النواب اليمني السابق - التعليق على الانباء التي ترددت في صنعاء بشان رفضه تشكيل الحكومة الجديدة، وقال - في تصريحات لـ «الشرق الاوسط» - ان «هذا الموضوع متروك للتاريخ والظروف الملائمة في المستقبل». واعرب عن تمنياته «للحكومة الجديدة بالتوفيق في تحقيق طموحات وتطلعات المواطنين».

وفي الوقت الذي تسود فيه التكهنات بشان تشكيل الحكومة - في ظل «التعتيم الاعلامي» على المشاورات - قال الدكتور نعمان ان «تباين الآراء داخل الحزب الاشتراكي ظاهرة طبيعية للممارسة الديمقراطية، وتعبير عن الخروج من آزمة المركزية داخل الحزب». واستبعد ان يكون لتباين الآراء «اي اثر او خطر على وحدة الحزب ومستقبله». واضاف ان «الروح القديمة التي مازالت تسيطر على عقول بعض الناس تجعلهم يرون ان اي اختلاف يؤدي بالنتيجة الى القطيعة».

وعلى صعيد تشكيل الحكومة الجديدة توقع عبد الوهاب الأنسي - الأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح، في تصريحات لـ «الشرق الأوسط» - اعلانه اليوم او غداً على الاكثر. وفي لهجة «تصالحية» قال ان «الاصلاح سيشارك في الائتلاف بغض النظر عن عدد الحقائب الوزارية التي سيحصل عليها، ولكن من منطلق الحرص على المشاركة في مرحلة البناء والاصلاح المقبلة، وتاكيد روح الوحدة الوطنية والتسامح».

وضرب مثلاً على اسلوب «التوفيق التصالحي» بتخلي المؤتمر الشعبي العام - وهو حزب الاكثرية في مجلس النواب - عن منصب رئيس الوزراء.

راجع .... ص 4



الوجوه الجديدة مفاجأة الحكومة اليمنية

توزيع الوزارات على أحزاب مجلس النواب

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

استمرت حالة «التعتيم» الاعلامي على استكمال مشاورات تشكيل الحكومة اليمنية، وانفسح المجال أمام تكهنات أطراف متعددة لجس نبض الشارع تجاه مختلف الشخصيات التي يتوقع توليها مناصب رئيسية في المرحلة المقبلة، ومع ذلك فإن المراقبين لا يستبعدون ان تكون هناك مفاجآت عند إعلان التشكيلة النهائية، تعبر عن «الشكل الواقعي لتوازن الوفاق الوطني، والنية لاحداث التغيير».

وفي هذا الاطار قال مصدر رفيع المستوى ان نسبة الوجوه الجديدة في تشكيل الحكومة المقبلة قد يتجاوز 50 في المائة، تحقيقاً لاعتبارات داخلية واقليمية ودولية متعددة.

وذكر مصادر وثيقة الاطلاع ان مشاورات اليومين الماضيين تمخضت عن احتمال زيادة عدد الحقائب الوزارية من 24 ـ كما كان متوقعاً ـ الى 28 حقيبة، تخصص 15 منها للمؤتمر الشعبي العام، و7 للحزب الاشتراكي، و3 للتجمع اليمني للاصلاح، وواحدة لحزب البعث (الموالي للعراق) هي الادارة المحلية المعروضة على العميد مجاهد أبو شوارب، واثنتان للمستقلين، وواحدة لاحدى الفصائل الناصرية.

ورشحت المصادر من الشخصيات المستقلة عبد الفتاح البصير ـ نقيب المحامين ـ لتولي وزارة العدل، وأحمد عبد الرحمن السماوي لتولي وزارة المالية، وهما عضوان في اللجنة العليا للانتخابات. واضافت انه سيتم الاستغناء عن 3 وزارات أخرى، هي وزارة الدولة للشؤون الخارجية ـ التي كان يتولاها الدكتور عبد العزيز الدالي ـ ووزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء ـ التي كان يشغلها يحيى العرشي ـ ووزارة الدولة لشؤون مجلس النواب ـ التي تولاها راشد محمد ثابت خلال الفترة الانتقالية، الى جانب التراجع عن دمج عدد من الوزارات الأخرى.

ونقلت انباء ان عدد نواب رئيس الوزراء ـ الذي كان 5 في الحكومة السابقة ـ سيخفض، وقالت انه من المتوقع الغاء وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي.

كما ان الخلاف حول منصب وزير الدفاع لم يحسم بعد، بسبب اعتراض «بعض أطراف الائتلاف» على ترشيح العميد هيثم قاسم طاهر، ومن ثم قد يرشح الحزب الاشتراكي العميد صالح عبيد ـ نائب رئيس الوزراء السابق ـ أو العميد صالح أبو بكر بن حسينون ـ وزير النفط السابق ـ لهذا المنصب، وكان الأول وزيراً للدفاع والثاني رئيساً لهيئة الاركان في اليمن الجنوبي قبل الوحدة.

وتبحث أحزاب «المؤتمر الوطني» اليمنية منذ اسبوعين تشكيل معارضة متماسكة، في ضوء نتائج الانتخابات النيابية التي جرت يوم 27 ابريل (نيسان) الماضي، وفاز بها كل من المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح، بينما لم تحصل أحزاب المؤتمر الوطني سوى على 4 مقاعد في البرلمان الجديد تمثلت في مقعدين لحزب الحق، ومقعد واحد لكل من الوحدوي الناصري والتصحيح الناصري. وذكرت مصادر «المؤتمر الوطني» ان هيئة التنسيق والمتابعة عقدت عدة اجتماعات بمشاركة 8 أحزاب وعدد من الشخصيات السياسية والاجتماعية، وتمخضت عن التوصل الى صياغة مشروع وثيقة تتضمن «الأسس الملزمة لأطراف المؤتمر الوطني» في عملها المشترك.

٨ أحزاب قررت انشاء "معارضة قوية"

تأجيل ثان لاجتماع الاشتراكي والحكومة اليمنية اليوم او غداً

□ عدن –
من اقبال علي عبدالله:

■ اعلن مصدر في الحزب الاشتراكي اليمني ان الدورة الاستثنائية التي كان مقرراً لها ان تبدأ اعمالها امس تاجلت للمرة الثانية منذ اجراء الانتخابات في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي، ومنذ توقيع «اتفاق التنسيق من اجل التوحيد» بين الاشتراكي وحزب المؤتمر الشعبي العام اكبر الاحزاب اليمنية. فيما بات متوقعاً ان تعلن الحكومة الجديدة اليوم او غداً.

واشار مسؤول قيادي في الحزب الى ان اسباب التاجيل الجديد «تعود الى الجوانب التنظيمية التي لم تستكمل بعد والى غياب عدد من قادة الحزب في مهمات خارج البلاد والاستعداد للاحتفال بعيد الاضحى المبارك». واكد ان «لا صحة اطلاقاً لما تردد عن وجود خلافات داخل الحزب ارجات عقد الدورة، فالتاجيل موضوعي ومنطقي اتفقت القيادة عليه».

وكانت اشاعات انتشرت في صنعاء امس ان اللجنة المركزية انعقدت وان خلافات حادة دارت بين اعضائها ولكن تبين ان ذلك ليس صحيحاً.

وأوضح المسؤول الاشتراكي ان «قائمة مرشحي الحزب الجديدة ستعرض على المكتب السياسي (اعلى هيئة قيادية في الحزب) لمناقشتها واقرارها»، مشيراً الى ان «الموضوع حسم»، ويتوقع اعلان التشكيلة اليوم او غداً.

على صعيد آخر افادت مصادر حزبية وسياسية مستقلة ان المشاورات النهائية لانشاء معارضة سياسية انتهت اول من امس الى صيغة مشروع «ورقة لتاسيس تكتل معارض» من ثمانية احزاب في اطار «المؤتمر الوطني» الذي شكل مطلع العام ١٩٩٢.

واشارت هذه المصادر الى ان مشروع الورقة او الوثيقة يتضمن مجموعة من الاسس الملزمة لاطراف «المؤتمر الوطني» في عملها المشترك



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٣

لتاسيس «معارضة حقيقية يكون من اهم اهدافها الدفاع عن الجمهورية والوحدة والتمسك بالنهج الديموقراطي والوقوف في وجه اي سلبيات او تجاوزت قد تحصل مستقبلاً والعمل على ان يكون الدستور متفقاً مع الثوابت المجمع عليها محققاً لكل طموحات الشعب ومستوعباً للعصر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وذلك في اشارة الى التعديلات الدستورية المقترحة والتي سيناقشها مجلس النواب المنتخب في الاشهر الثلاثة المقبلة.

وأضافت ان اجتماعاً عقد اول من امس في صنعاء ضم ممثلي ثمانية احزاب ابرزها حزب رابطة ابناء اليمن وحزب الحق وحزب الاحرار الدستوري والتجمع الوحدوي اليمني والاحزاب الناصرية الثلاثة (الديموقراطي والتصحيح والوحدوي). واتفق على اقرار الصيغة النهائية لمشروع «ورقة المعارضة» التي كلف السيدان عبدالرحمن الجفري رئيس حزب رابطة ابناء اليمن والدكتور محمد عبدالملك المتوكل احدى الشخصيات الاجتماعية في المؤتمر الوطني صياغتها.

واكد السيد عمر الجاوي رئيس حزب التجمع اليمني الوحدوي الذي سقط في الانتخابات «استحالة المعارضة من داخل البرلمان». داعياً الى «معارضة قوية من الشارع».

وقال الجاوي الذي خسر الانتخابات امام مرشح الحزب الاشتراكي السيد قاسم عبدالرب في الدائرة ٢٣ (مدينة خورمكسر في عدن) انه يرفض اي «تعيين قد يعرض عليه في مجلس الشورى» مشيراً الى ان «الوصول الى الديموقراطية يتطلب الاصرار عليها».



المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط الدولية

التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٣

اختطاف أمريكيين في اليمن

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

اختطف مسلحون يمنيون من قبائل الجوف ـ في منطقة مارب، التي تبعد 250 كيلومتراً شرق صنعاء ـ خبيرين امريكيين في شركة «هنت اويل» النفطية الامريكية، في اول حادث من نوعه بعد الانتخابات اليمنية.وقالت مصادر وثيقة الصلة بالشركة انه «ربما كان الاختطاف عملية انتقامية من الحكم القضائي الذي صدر اخيراً باعدام 4 من قطاع الطرق ومختطفي السيارات الاجنبية، الذين قبض عليهم في منطقة حجة ـ 70 كيلومتراً شرق صنعاء ـ قبل 3 اسابيع».

اضافت المصادر ان الحادث وقع بعد ظهر اول من امس في منطقة امتياز التنقيب عن النفط الخاصة بشركة «هنت». وأكدت ـ في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» ـ ان سيارة المسلحين اعترضت سيارة كان يستقلها الخبيران الامريكيان بصحبة سائق يمني، وانهال المسلحون على السائق بالضرب، ثم اختطفوا الخبيرين الى خارج محافظة مارب صوب محافظة الجوف.

وقالت مصادر الشركة انها لا تعرف مكان احتجاز الخبيرين، وانها ابلغت السلطات اليمنية بالحادث، واضافت انه يبدو ان «هدف الحادث هو الضغط على السلطات الرسمية لتخفيف الاحكام، ويلاحظ ان المسلحين اختاروا وقتا حرجا بالنسبة للسلطات اليمنية، قبل اعلان تشكيل الحكومة الجديدة، بينما البلاد تعيش في حالة من الفراغ».

واشارت مصادر اخرى ـ من الشركة ذاتها ـ الى ان بعض الدلائل الاولية تشير الى احتمال ان يكون الاختطاف احتجاجا على الاحكام التي اصدرتها المحكمة الدستورية العليا في دعاوى الطعون الانتخابية.

وبينما تحركت قوات الامن والشرطة اليمنية لتعقب الخاطفين واطلاق سراح الخبيرين الامريكيين، ذكرت مصادر شركة «هنت» ان قبائل «عبيدة» ـ في محافظة مارب ـ تعقبت الخاطفين ايضا، وتجري ـ في الوقت الحاضر ـ مفاوضات مع قبائل الجوف، لاطلاق سراح الخبيرين، «على اساس ان قبائل الجوف تجاوزت العرف القبلي، ودخلت الى اراضيها، حيث اختطفت الامريكيين». ولم يشر المصدر الى نتائج المفاوضات، ولكنه قال ان قادة عسكريين يشاركون فيها لمعرفة مطالب قبائل الجوف.
واضاف ان هذا هو اول حادث من نوعه في العام الحالي، واعرب عن امله في التوصل الى حل ينهي عملية الاختطاف. واكد ان الحادث لن يؤثر على عمليات الشركة في المنطقة.

اختطاف خبيرى بترول أمريكيين فى مأرب باليمن

صنعاء - ر - اختطف مجهولون امس خبيرى بترول أمريكيين يعملان فى شركة «هانت» للتنقيب عن البترول فى اقليم مارب اليمنى، وكان الخبيران الامريكيان يستقلان سيارة يقودها يمنى اختطف هو الآخر حينما فاجاهم مجهولون واقتادوهم بسيارتهم الى مكان مجهول، وقال متحدث باسم الشركة الأمريكية انه يرجح أن تكون احدى القبائل اليمنية فى المنطقة هى التى دبرت عملية الاختطاف احتجاجا على حكم بالاعدام صدر على أحد أفراد القبيلة بعد ادانته بالسلب وقطع الطريق.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧/٥/٩٣

الاصلاحات الدستورية هل تقوض الديموقراطية اليمنية؟

محمد علي السقاف *

■ الثورة السياسية سبقت تاريخياً الثورة الصناعية في جميع الاقطار باستثناء حالات نادرة. بدأت في بريطانيا في القرن السابع عشر الميلادي، وحديداً في العام ١٦٨٩، بينما تبعتها الثورة الصناعية في العام ١٧٦٠. وبفضل ما تعطيه الحرية الديموقراطية من حرية المبادرة واطلاق طاقة الافراد الابداعية والانتاجية، فإنها تساهم بشكل عملي في النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.

هذه الحقيقة دفعت القيادة السياسية في اليمن الى الايمان بانه من دون حياة ديموقراطية حرة يصعب على اليمن ان يعزز وحدته ويرسخها، كما يصعب عليه بناء دولة مستقرة والقيام بتنمية اقتصادية متقدمة. من هذا المنطلق فإن من المهم جداً بعدما خطت دولة الوحدة الخطوة الاولى في طريق الديموقراطية باجراء الانتخابات النيابية في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي على اساس الاقتراع المباشر الحر لأعضاء مجلس النواب، يتوجب الآن في الصيغ المطروحة لتعديل دستور الوحدة ان يتم هذا التعديل من منطلق توازن السلطات في علاقة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في ما بينها. وقد دعت الحاجة الى ذلك، وفقاً للرئيس اليمني علي عبدالله صالح في مقابلة له مع صحيفة «الحياة» في العام الماضي (٦/١٠/٩٢) اذ قال انه «لا يستبعد ان يقوم البرلمان باصلاحات دستورية خصوصاً في الدستور الذي وقع على عجل» والمقصود به هنا دستور الوحدة الحالي. ما هي التعديلات المقترحة لبنود الدستور؟ اجابت عن هذا التساؤل بشكل مفصل نسبياً «وثيقة التنسيق والتحالف على طريقة التوحد بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني» الصادرة بتاريخ ١٠ ايار (مايو) ١٩٩٣.

وحددت هذه الوثيقة المهمة نطاق التعديل الدستوري المقترح من جانب الحزبين الحاكمين في اليمن. اذ نصت على ضرورة «مراجعة وتدقيق واعادة صياغة الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الفصول الاول والثاني والثالث من الباب الاول وحقوق وواجبات المواطنين الاساسية في الباب الثاني من الدستور». كما تستهدف الاصلاحات الدستورية «اجراء تعديلات اساسية على الباب الثالث من الدستور الذي يضم سلطات الدولة». وكما يتضح فإن الاصلاحات الدستورية لن تقتصر على تعديلات محددة لبنود الدستور، وانما تشمل عملياً استبدال دستور الوحدة بدستور جديد. وعلى ضوء ذلك، اذا كان من الممكن تفهم الظروف التي ادت الى اعداد دستور الوحدة الحالي من جانب لجنة فنية والموافقة على مشروع الدستور من جانب الحزبين الحاكمين في شطري اليمن سابقاً وعدم مشاركة القوى السياسية الاخرى بسبب عدم شرعية التعددية الحزبية آنذاك، فهل يمكن الآن في اطار التعددية الحزبية ان تقتصر مبادرة مشروع التعديل على حزبي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني؟ قد يرد على هذا التساؤل بالقول ان الاحزاب الاخرى حرة في طرح ما تراه من تعديل. هذا التاكيد، وان كان صحيحاً، سيصعب عملياً تبنيه من جانب مجلس النواب، حيث للحزبين الحاكمين المؤتمر والاشتراكي الاكثرية المطلقة. ذلك ان بقية الاحزاب، خارج اطارهما، التي نجحت في الحصول على مقاعد في المجلس الجديد تبقى قوتها التصويتية ضعيفة، ثم ان هناك احزاباً لم تحظ بمقاعد في مجلس النواب.

من هنا يتبين انه يجب تفادي عيوب ما هو موجود في بعض دول افريقيا السوداء من دور تلعبه الاحزاب الحاكمة في المبادرة الى تعديل الدستور في بلادها، وتنافسها بذلك احيانا صلاحيات رئيس الدولة. فإذا كان هناك اتجاه الى تبني ما جاء في وثيقة الحزبين بشأن الاصلاحات الدستورية فهذا يعني اكثر من تعديل محدود، واستبدال الدستور الحالي بدستور جديد. في هذه الحال من الافضل البحث عن صيغة اخرى غير التي جاءت في المادة ١٢٩ من الدستور والتي اعطت مبادرة التعديل «الى مجلس الرئاسة ومجلس النواب لطلب تعديل مادة او اكثر من مواد الدستور» والتصويت على التعديل من جانب مجلس النواب.

وهناك طرق وتجارب عدة لاعداد الدساتير الجديدة، من وضع دستور عن طريق جمعية تاسيسية او عبر الاستفتاء الدستوري. هذا الحل الاخير طرحه رئيس مجلس الوزراء المهندس حيدر ابو بكر العطاس في حديثه مع صحيفة «الحياة» الذي اجرته معه في جاكرتا اثناء مشاركته في القمة العاشرة لحركة عدم الانحياز (اعيد نشره في صحيفة «الثورة» اليمنية بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٠). كان رده على سؤال يتعلق بالتعديلات الدستورية في مجلس النواب الذي سينتخب، قوله ان «اي تعديلات دستورية يقرها مجلس النواب اولاً. لكن لأن الاتجاه نحو تعديلات دستورية واسعة فلا بد ان يكون هناك استفتاء على الدستور الجديد الذي سيتم الاتفاق عليه وعلى اصلاحه». ولعل تجربة اعداد دستور عام ١٩٥٨ للجمهورية الخامسة الفرنسية والمعمول به حالياً قد يمثل مدخلاً توفيقياً بين فكرة اشراك الاحزاب الاخرى من خارج الحزبين



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٧-٥-٩٧

الحاكمين وفكرة تبني الاستفتاء، فقد اعد الدستور الفرنسي من جانب الحكومة، بالاستعانة بلجنة استشارية دستورية ثلثا اعضائها من البرلمان (مجلس النواب والشيوخ) وثلث معين مباشرة من الحكومة. ثم تم عرض مشروع الدستور للاستفتاء الشعبي.

والخلاصة ان المبادرة والتصويت المتعلقين بتعديل الدستور لا يدخلان في نظرنا ضمن ما جاء في المادة ١٢٩ من الدستور لانه اصلاح وتغيير دستوري شامل. فمثلما اقر دستور الوحدة باستفتاء شعبي، يجب اقرار الدستور الجديد باستفتاء شعبي، ولا بد من اشراك احزاب المعارضة في اعداده لئلا يتم تعديل آخر جوهري بعد نهاية مدة مجلس النواب الحالي متى جاءت اكثرية سياسية مختلفة في مجلس النواب المقبل بعد اربع سنوات من الآن.

ومن جهة اخرى تعرضت «وثيقة التنسيق والتحالف» بين الحزبين الحاكمين الى مبدأ ضرورة تحديد ملامح السلطات وحدود كل منها في اطار الفصل والتكامل بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية). ان طرح هذا المبدأ غريب على مفهوم القانون الدستوري الذي يفصل عادة بين السلطات الثلاث او يحكم التعاون في ما بينها. وبما ان عبارة «تعاون حر» بين السلطات كان الهدف المنشود ظاهريا من جانب واضعي الوثيقة المذكورة بدلا من عبارة «التكامل»، فإن رئيس مجلس الرئاسة كان اكثر دقة في هذا الصدد اذ اكد ضرورة ان تشمل الاصلاحات الدستورية «انهاء الازدواجية بين السلطات المختصة التنفيذية والقضائية والتشريعية» («الحياة» ٤/٥/٩٣).

في الواقع ان عبارة «التكامل» مقصودة من خلال الاقتراح الغريب الذي تضمنته الوثيقة عندما اشارت الى ان «الجمعية الوطنية» التي تتكون من الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى تنفذ اجتماعاتها برئاسة نائب رئيس الدولة. كيف يمكن الفصل بين السلطة التنفيذية والتشريعية بجعل نائب رئيس الدولة يترأس اجتماعاً مشتركاً للبرلمان! خصوصاً، كما سنرى، ان المهمات المقترحة للجمعية الوطنية مهمة في ما يتعلق بانتخاب الرئيس ونائب الرئيس ضمن مشروع الاصلاحات الدستورية.

والاغرب من ذلك ان الوثيقة اكدت من جهة ضرورة توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السيادية والاستراتيجية، وذلك بالاخذ بمبدأ المجلسين (مجلس النواب ومجلس الشورى)، ومن جهة اخرى اكدت ان السلطة التشريعية مكونة من ١- مجلس النواب، ٢- مجلس الشورى، ٣- الجمعية الوطنية! وكأن الجمعية جهاز ثالث. ومما يؤكد هذا الالتباس انها اوضحت مهمات عدة للجمعية الوطنية في الوقت الذي تركت مجلس الشورى من دون اشارة الى مهماته وصلاحياته. بينما يفترض ان مجلس الشورى هو الجهاز الثاني بعد مجلس النواب في الوقت الذي تنعقد الجمعية الوطنية في حالات استثنائية تستدعي عقد اجتماع مشترك لمجلس النواب والشورى لبت بعض القضايا المهمة كتعديل الدستور او التوصل الى صيغة توفيقية حول نص قانوني اختلف عليه المجلسان. وهذا النهج الدستوري معمول به في معظم الدول المتقدمة وبعض الدول النامية.

والنقطة الاخيرة في مشروع الاصلاح الدستوري التي جاءت في الوثيقة تتعلق باستبدال مجلس الرئاسة كما جاء في دستور الوحدة، بانتخاب رئيس ونائب رئيس من الشعب بدلا من مجلس للرئاسة يتم انتخابه عبر مجلس النواب. وكان كاتب هذا المقال دعا قبيل اجراء الاستفتاء على دستور الوحدة الى تبني فكرة انتخاب رئيس ونائب رئيس مباشرة من الشعب («الرأي العام» الكويتية ١/٣/١٩٩٠). ان ادخال هذا التوجه ضمن الاصلاح الدستوري الجديد فكرة ممتازة في مبدأها الا ان شروط الترشيحات والتصويت كما جاءت في وثيقة الحزبين الحاكمين، تبدو غريبة. فمن ناحية الترشيح تقدم الترشيحات لمنصب الرئيس ونائبه في قائمة واحدة الى مجلس النواب وتشكل هيئة لفحص الترشيحات من مكتبي مجلس النواب والشورى للتأكد من انطباق الشروط عن المرشحين، وتعلن الهيئة قوائم الترشيحات التي تتوفر فيها الشروط في اروقة مجلس النواب ويشترط للتصويت عليها تزكية ربع اعضاء مجلس النواب. تعرض قوائم الترشيحات على الجمعية الوطنية وتعتبر القائمة للرئيس والنائب التي تحوز على الاكثرية المطلقة الفائزة بالترشيح وتطرح للاستفتاء الشعبي. وتعتبر قائمة المرشحين لرئاسة الدولة (الرئيس والنائب) فائزة في الاستفتاء الشعبي اذا حصلت على اكثر من ٥٠ في المئة من عدد الناخبين الذين ادلوا باصواتهم، فان لم تحصل القائمة على هذه النسبة يرشح غيرهما وتتبع الاجراءات نفسها السابق ذكرها».

على ضوء هذا النص الذي كان من الضروري سرد تفاصيله، يجب التمييز بين مرحلة الترشيح والانتخاب. فعلى مستوى الترشيح ليس من مصلحة التوجه الديموقراطي لليمن ان تقدم الترشيحات لرئاسة الدولة امام هيئة مكونة من مكتبي مجلس النواب والشورى، وهما بدورهما مكونان من الرئيس ونائبين له في المجلسين، اي بمعنى آخر من ممثلي الاحزاب التي حازت على الاكثرية في مجلس النواب والشورى، مما قد يعرقل ترشيحات الاحزاب الاخرى والشخصيات المستقلة. وتتبع هذه المرحلة خطوة اخرى تتطلب تزكية ربع اعضاء مجلس النواب، ثم مرحلة ثالثة تعرض فيها قوائم الترشيحات على الجمعية الوطنية، وهي التي تصوت على الترشيح باكثرية مطلقة. ويفهم من صياغة هذه المرحلة الثالثة ان بقية الترشيحات التي لم تحظ بالاكثرية المطلقة تستبعد ليبقى ترشيح واحد لمنصب الرئيس ونائبه. وفي خطوة رابعة يطرح المرشح الفائز على الاستفتاء الشعبي. ان هذا النظام المقترح معقد واجراءاته طويلة ومخالف للتوجه الديموقراطي لليمن. فعملياً يتم التصويت الحقيقي على مستوى الجمعية الوطنية، لأن الشعب لن يصوت مباشرة الا على قائمة واحدة من رئيس ونائبه وليس على قوائم ترشيحات.

الى ذلك، لن يتم تصويت الشعب بمفهوم الانتخاب وانما بواسطة استفتاء اقرب منه من مفهوم التصويت على شخص Plebiscite منه على برنامج رئاسي Referendum. وحتى في هذا الاطار اذا لم تحصل قائمة الرئيس ونائبه على اكثر من ٥٠ في المئة سيؤدي ذلك الى تضارب واحراج بين الجمعية الوطنية التي صوتت لصالحهما والتي يفترض انها تمثل الارادة الشعبية وبين الشعب الذي صوت على عكس ذلك. ومن جهة اخرى فان هذا النظام لا يؤدي الغرض من ادخال التوازن في الشرعية الدستورية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، لأن الرئيس ونائبه لا ينتخبان مباشرة من جانب الشعب مثل مجلس النواب. بالاضافة الى انه يجب تكرار العملية كلها من جديد في حالة عدم حصول المرشح للقائمة الوحيدة على اكثر من ٥٠ في المئة من عدد الناخبين.

ولعل احد البدائل لهذا النظام الغريب ان يؤخذ بفكرة قبول الترشيحات للرئاسة بتزكية عدد معين من اعضاء مجلس النواب والشورى المنتخبين ثم يتقدم جميع المرشحين امام الشعب ليصوت للرئيس ونائبه الاصلحين لادارة البلاد. واخيراً تجدر ملاحظة نقطة ايجابية محددة في الوثيقة وهي تتعلق بتحديد فترة الرئاسة بدورتين فقط مدة كل منهما خمس سنوات فقط. ويبقى انه بمقدار ما ان الدستور الحالي في حاجة الى تعديل، بمقدار ما يجب توسيع نطاق مبادرة الاصلاح الدستوري الى معظم الفعاليات السياسية المؤثرة في البلاد على اسس تعزز التوجه الديموقراطي لليمن كي يتم التفرغ للتحديات الاقتصادية.

* أستاذ جامعي مقيم في باريس.



اليمن : الجراد يواصل هجماته

■ صنعاء - رويتر - قالت صحيفة «الثورة» الناطقة باسم الحكومة اليمنية امس ان اعداداً من الجراد دمرت اراضي زراعية في اجزاء من مديرية شبوة، واعلنت الحكومة المنطقة منطقة كوارث. ونقلت الصحيفة عن وزارة الزراعة ان نحو ٢٥ مليون جرادة اغارت على المديرية الغنية بالنفط الواقعة على بعد ٣٠٠ كيلومتر شرقي صنعاء. واضافت ان الجراد هاجم ايضاً مناطق اخرى في جنوب اليمن وغربه، لكن فرقاً من الوزارة قامت بتنظيفها.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ مايو ١٩٩٣

باسندوه أبرز المرشحين لوزارة الاعلام. . . والريال تابع ارتفاعه

اليمن: مناورات عشية الحكومة وقبائل أدهم تخطف أميركيين

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الخيدري:
□ عدن -
من اقبال علي عبدالله:

■ قالت مصادر سياسية في صنعاء لـ «الحياة» ان مناورات الساعات الاخيرة أخّرت اعلان الحكومة اليمنية بعدما طالب الحزب الاشتراكي وحزب التجمع اليمني للاصلاح بزيادة حصتهما في الحكومة. واوضحت هذه المصادر ان مطالب الحزبين يمكن ان تؤدي الى زيادة عدد اعضاء الحكومة الى نحو ٣٠ وزيراً.

الى ذلك كشف مصدر سياسي ان السيد محمد باسندوه يعتبر بين أبرز الشخصيات المرشحة لتولي وزارة الاعلام. وهو وزير سابق كما كان ممثلاً لما كان يسمى اليمن الجنوبي في الامم المتحدة. وهو شخصية مستقلة على علاقة طيبة بالاحزاب المختلفة خصوصاً المؤتمر الشعبي العام الذي حصل على حصة الأسد من مقاعد مجلس النواب الجديد.

على صعيد آخر علم ان مهندسين نفطيين اميركيين خُطفا في الثانية والنصف بعد ظهر اول من امس الثلثاء وهما يعملان في الحفارة الرقم ٢١٤ التابعة لشركة «هنت» في حقل وادي بنا في منطقة مارب، وكانا في طريق عودتهما مع سائقهما من مارب الى المجمع المركزي للانتاج ومحل سكنهما.

وقال مصدر لـ «الحياة» في مارب ان الخاطفين اعتدوا بالضرب على السائق واخرجوه من السيارة واستولوا عليها واحتجزوا المهندسين الاميركيين. وتولت قوات الامن والجيش ومجموعة كبيرة من مقاتلي قبائل عبيدة في منطقة مارب مطاردة الخاطفين.

ويعتقد بان الخاطفين ينتمون الى قبائل ادهم وهم من قبيلة المجموعة التي حوكمت امام محكمة البداية في مدينة عمران شمال صنعاء. واصدرت المحكمة حكماً باعدام اربعة من افراد المجموعة بعد ادانتهم بتهمة قتل الرائد داحش يحيى الجبري وقطع الطرق والاستيلاء على سيارات بقوة السلاح.

وكانت محكمة الاستئناف في صنعاء ايدت اول من امس حكم محكمة البداية في عمران.

وافادت مصادر مطلعة ان قوات الامن تحاصر الآن القرية التي يعتقد بان الخاطفين موجودون فيها مع المهندسين الاميركيين في منطقة الجوف. والاربعة الذين ايدت محكمة الاستئناف الحكم باعدامهم هم فيصل محسن الهداد وناصر علي ناصر

التتمة في الصفحة (٤)

اليمن : مناورات عشية الحكومة

تتمة الصفحة الاولى

الفريخ وشايف صالح شائف الحنشي وناصر صالح محمد الحنشي.

وفي عدن علم ان بعض المحافظات اليمنية خصوصاً الجنوبية والشرقية ما زال يعاني من ازمة السيولة النقدية التي تسببت في تاخير دفع رواتب العاملين في المرافق الحكومية وفي عجز المصارف الحكومية عن توفير المبالغ النقدية للمتعاملين معها من مستثمرين وتجار. واوجد ذلك حالاً من عدم الثقة وحمل الناس على الامتناع عن ايداع الاوراق النقدية في المصارف.

واشار السيد محمد علي عماية رئيس مجلس الادارة والمدير العام للبنك الاهلي اليمني الى ان «هناك عوامل تقف وراء شحة السيولة النقدية التي يعاني منها عدد من محافظات الجمهورية اليمنية، اهمها عدم وجود سياسة نقدية واضحة في البلاد (...)، وعدم كفاءة الرقابة على نشاط البنوك واسلوب التعامل باسعار الفائدة المالية وانعدام التنسيق المسؤول بين نشاط الجهاز المصرفي والسوق، الى جانب عدم معالجة ندرة السيولة النقدية من العملة المحلية في وقت مبكر، والروتين والبيروقراطية وعدم متابعة المعالجات والتي تعتبر سبباً رئيسياً لهذا التدهور». وقال: «ان السيولة النقدية تعتبر احد العناصر الاساسية للسياسة النقدية التي تعد بدورها عنصراً اساسياً ومكملاً للسياسة المالية».

على صعيد آخر شهدت محلات بيع العملات الاجنبية في الاسواق اليمنية خلال الاسبوع الجاري ارتفاعاً ملحوظاً في سعر الريال اليمني في مقابل العملات الاجنبية الاخرى، اذ انخفض سعر الدولار من ٤٦ الى ٤٠ ريالاً والريال السعودي من ١٢ ريالاً الى ٩ ريالات. وقال احد الاقتصاديين امس «ان انخفاض الدولار في اسواق الصرف اليمنية الخاصة لا يرجع الى اسباب اقتصادية، اذ لم يطرأ اي تغيير على الاقتصاد بل ان الانخفاض جاء نتيجة الاستقرار السياسي ودخول البلاد مرحلة الشرعية الدستورية بعد نجاح الانتخابات التي جرت في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي».

«الاشتراكي» يرفض اتهامات التأخير و«الشعبي» يتفهم

تعطل توقيع وثيقة التحالف والبرنامج يعوق اعلان تشكيل الحكومة اليمنية

لندن: من عبد الله حموده
صنعاء: من حمود منصر

توقع الدكتور ياسين سعيد نعمان ـ رئيس مجلس النواب السابق وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني اعلان تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة المهندس حيدر ابو بكر العطاس، مع حلول عيد الاضحى المبارك. واكد ان الحزب لا يريد الا تنفيذ الارادة الشعبية التي افرزتها الانتخابات، واوضح ان عدم اعلان تشكيل الحكومة ـ حتى الآن ـ يرجع الى تاخر التوقيع على وثيقة الائتلاف، وهي مسؤولية لا تقع على عاتق الحزب.

وكانت بعض المصادر الحزبية قد قالت ان التاخر يرجع الى خلاف داخل الحزب الاشتراكي بشان الاسماء المرشحة لتولي مناصب وزارية، ورغبة البعض في طرح اسماء «اشتراكية» لم تتول الوزارة من قبل. ولكن الدكتور نعمان اكد ان توقيع وثيقة الائتلاف يضع اساس المشاركة في الحكومة، كما انه حدث تاخير في صياغة برنامج عمل الحكومة، الذي يعتبر ضروريا لتنظيم عملها، وهي امور يتحملها الجميع وليس الحزب الاشتراكي وحده.

واضاف ان برنامج عمل الحكومة سياخذ بنقاط الاتفاق في البرامج الانتخابية للاحزاب الثلاثة الفائزة (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح)، وسيتضمن بعض هذه النقاط في حدها الادنى والبعض الآخر في حدها الاقصى. واكد ان «الحزب ليست لديه مشكلة في هذا الشان».

ورد على الهجوم الذي يتعرض له الاشتراكي بقوله ان «الذين يذهبون الى تفسير الامور بهذا التسطيح، انما يحلقون بعيدا عن جوهر المشكلة».

واتفق عبد السلام العنسي ـ رئيس الدائرة العامة في اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام ـ مع الرأي الذي يحرص على ان تكون الحكومة الجديدة تعبيرا عن الوفاق الوطني بين احزاب الائتلاف ـ الشعبي والاشتراكي والاصلاح والبعث وانعكاسا لتمثيلها في البرلمان.

وقال: «ان التاخير في تشكيل الحكومة يرجع الى انها تجربة الائتلاف الاولى في اليمن، والامر يحتاج الى مزيد من التشاور، كما ان كل طرف يحاول تاكيد وضعيته».

ويعتقد العنسي ان هناك خلافا حول عدد الحقائب الوزارية (24 ـ 28 حقيبة) وقال ان هناك رؤية لتخفيض عدد الوزارات حتى تكون الحكومة الجديدة اكثر فعالية، وأخرى تقول بالابقاء على الحقائب الوزارية كما كانت عليه في الحكومة المستقيلة.

واستبعد ان يعطي المؤتمر الشعبي العام بعض الحقائب الوزارية من نصيبه للمستقلين او لقوى سياسية اخرى غير موجودة في البرلمان، «الا اذا اقتضت الظروف ذلك». واشار الى ضرورة «وجود معارضة خارج الحكومة» ولكنه عاد يقول ان «تركيب وطبيعة الائتلاف لا تلغي وجود المعارضة داخل البرلمان، وربما في الحكومة نفسها».

وعلى صعيد آخر تاجل اجتماع احزاب «المؤتمر الوطني» ـ الذي كان مقررا امس ـ الى ما بعد عطلة عيد الاضحى المبارك، وقالت مصادر رئاسة المؤتمر ـ وهو تكتل لاحزاب معارضة غير ممثلة في مجلس النواب الجديد ـ ان الاجتماع سيركز على مناقشة وثيقتين تحددان الاسس والقواعد التي سيتم على ضوئها تشكيل كتلة معارضة من الاحزاب المتحالفة في اطار المؤتمر الوطني خارج البرلمان.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ مايو ١٩٩٤

٢٥ مليون جرادة تجتاح اليمن وحملة المكافحة مستمرة

● صنعاء - «الحياة» - قال الدكتور محمد يحيى القشم، المدير العام لادارة وقاية النباتات في وزارة الزراعة والموارد المائية والسيد نبيل محمد معجم مدير مكافحة ومراقبة الجراد ان حملة مكافحة الجراد في اليمن تسير وفق المخطط لها وتحقق نجاحات طيبة. فقد تم حتى الآن مكافحة الجراد في مساحة تقدر بحوالي ٥٥ الف هكتار منها ٣٥ الف هكتار في منطقة تهامة الساحلية. وتم في هذه المنطقة السيطرة على آفة الجراد على رغم وجود مناطق موبوءة بالبيض يمكن ان تشكل خطراً على المزروعات اذا ما هطلت الامطار في هذه المناطق.

وقال الدكتور القشم انه تم ايضاً مكافحة الجراد في مساحة تقدر بحوالي عشرين الف هكتار في محافظتي لحج وعدن وما جاورهما والشريط الساحلي الغربي لمدينة عدن وحتى باب المندب. وتعتبر هذه المنطقة منطقة تكاثر الجراد ومحطة ترانزيت للجراد المهاجر. كما تجري حالياً المسوحات اللازمة لآفة الجراد في محافظة ابين ٧٥ كلم شرق عدن.

واضاف ان اكثر المناطق تضطرراً في البلاد من آفة الجراد هي محافظة شبوه (٢٥٠ كلم جنوب شرق صنعاء) التي تعتبر منطقة منكوبة حيث دخلتها من البلدان المجاورة سبعة اسراب من الجراد الاصفر الناضج الممتلئ بالبيض تقدر اعدادها بـ ٢٥ مليون جرادة. وقد تحرك لمكافحة هذه الآفة الخطيرة فريق المكافحة للسيطرة عليها.



احتياطي اليمن من النفط يتجاوز المليار برميل

ابو ظبي - ق.ن.ا - صرح الدكتور محمد سعيد العطار نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة في اليمن بان احتياطي بلاده من النفط يصل إلى اكثر من مليارى برميل حتى الان إلى جانب حوالي ٢٠ تريليون قدم مكعب من الغاز من حقل واحد.

وتوقع العطار في تصريحات لصحيفة ظبيانية أمس ان يصل الانتاج النفطي في اليمن إلى نحو مليون برميل يوميا في اواخر عام ٢٠٠٠.. مشيرا إلى ان بلاده تصدر حاليا ٢٠٠ الف برميل في اليوم وينتظر ان ترتفع إلى ٣٥٠ الف برميل في سبتمبر القادم بعد بدء التصدير من حقل المسيلة بحضرموت.

وقال ان جهود الحكومة الجديدة ستتركز في المرحلة القادمة على التنمية وبناء المقومات الاساسية ووضع حد للازمات الاقتصادية التى لازمت المرحلة الماضية منذ الوحدة وحتى الان.

واشار إلى المزايا التي يتضمنها قانون الاستثمار الجديد في اليمن وقال ان في مقدمتها معاملة جميع المستثمرين دون تمييز بين المستثمر الوطني او العربى او الاجنبي.. وان للمستثمر الاجنبى الحق في اختيار معظم المشاريع ماعدا المشاريع الاستراتيجية والتى يشترط ان يساهم فيها العنصر اليمنى بنحو ٣٠ في المائة.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشرق الأوسط اللندنية
التاريخ : ٢٨ مايو ١٩٩٣

بسبب عدم توفر السيولة لصرف الرواتب والمعاشات

إضراب المحاربين القدامى وعمال «14 أكتوبر» يغلق شوارع عدن ويهدد احتفالات العيد



صنعاء: «الشرق الأوسط»
عدن: من لطفي شطارة

اغلق عدد من العسكريين القدامى والمتقاعدين واسر الشهداء جميع الشوارع المؤدية الى مدينة كريتر في عدن - لليوم الثاني على التوالي - وافترشوا الطرقات، احتجاجاً على عدم صرف معاشات التقاعد الشهرية لمواجهة متطلبات العيد.

وقالوا - في تصريحات صحافية - انهم اضطروا الى هذه الخطوة، في محاولة للحصول على مستحقاتهم، قبل ان تغلق البنوك في مطلع الأسبوع المقبل بمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك.

واضافوا انهم كانوا يقبلون تأخر صرف معاشاتهم في الأشهر الماضية، الا انهم لا يستطيعون مواجهة الغلاء، واحتياجات العيد اثناء العطلة، التي تستمر قرابة اسبوع كامل.

وعلى هذا الصعيد اغلق عمال مؤسسة «14 اكتوبر» للنشر والتوزيع والاستيراد الشوارع الرئيسية في منطقة المعلا، ومنعوا قوات الأمن من التدخل لتفريقهم وفتح المنافذ. وطالب عمال المؤسسة وزارة الثقافة والسياحة - التي تتبعها مؤسستهم - بصرف رواتبهم عن الاشهر الثلاثة الماضية.

ويقول بعض العمال المضربين ان الوزارة ترفض استيعابهم مالياً وصرف رواتبهم المتاخرة، بعد ان واجهت المؤسسة عجزاً كبيراً في ميزانيتها، جعلتها تفقد القدرة على صرف رواتب عمالها.

وقال مسؤولون في المؤسسة ان فرض ضريبة عالية على اثمان الكتب التي تستوردها وتوزعها المؤسسة، جعلها تعزف عن استيراد الكتب، لعدم مقدرتها على تمويل نفقات دفع الضرائب، وحملوا وزارة الثقافة مسؤولية صرف رواتب العاملين في المؤسسة، وكذلك الضرائب الباهظة المفروضة على الكتب.

وتعتبر هذه اول اضرابات من نوعها بعد استقالة حكومة الفترة الانتقالية، التي واجهت مصاعب اقتصادية اسهمت في استفحال ظاهرة الاضرابات، حتى باتت تشكل خطراً على الانشطة الاستثمارية التي تنوي الحكومة المقبلة فتح مجالاتها امام راس المال العربي والاجنبي والمحلي.

ويتوقع المراقبون تزايد الاضرابات خلال الايام القليلة المقبلة، مع ارتفاع الاسعار قبيل عيد الاضحى المبارك، وخاصة غلاء ملابس الاطفال، والمبالغة الشديدة في اسعار اللحوم، فقد زاد سعر الكيلوجرام الواحد من اللحم الى اكثر من 300 ريال يمني- في ظل تردد انباء عن عدم قدرة البنك المركزي على صرف رواتب العاملين في القطاعين العام والمختلط قبل العيد، لعدم توفر السيولة الكافية لذلك=

وفي صنعاء تجمهر عشرات من المواطنين والموظفين امس امام نوافذ الصرف داخل المبنى المركزي، وانضمت اليهم اعداد اخرى مع مرور الوقت، احتجاجاً على عدم صرف رواتبهم الشهرية، بسبب عدم توفر السيولة النقدية لدى البنك.

وذكر شهود عيان ان سلطات البنك استدعت شرطة الأمن لتفريق المواطنين واخراجهم من قاعة البنك الرئيسية في الطابق الأرضي، الا انهم استمروا في التظاهر امام المدخل الرئيسي في شارع علي عبد المغني حتى بعد الظهر، رافعين شعارات تطالب بصرف الرواتب المتاخرة، كما تجمع عدد آخر من المتظاهرين



المصدر : الشرق الاوسط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ مايو ١٩٩٣

امام مبنى وزارة المالية في حي الصافية. وافاد شهود عيان ان الشرطة تدخلت وفرقت المتظاهرين امام مبنى البنك، مستخدمة القنابل المسيلة للدموع، وذكروا ان ثلاثة جرحى سقطوا، ولكن المصادر الرسمية في البنك، وفي اجهزة الامن اليمنية نفت حدوث اية اصابات.

وأكد مصدر مسؤول في البنك المركزي انه سيبدأ اليوم صرف رواتب الموظفين في بعض المصالح والمؤسسات الحكومية، واكد ان كميات جديدة من النقود وصلت الى البنك امس، تقدر بنصف مليار ريال للصرف قبل عيد الاضحى.

وجدير بالذكر ان الموظفين في غالبية المصالح والمؤسسات الحكومية لم يتسلموا راتب شهر مايو (ايار) الجاري بعد، في حين اعلنت وزارة الخدمة المدنية اول من امس ان العطلة الرسمية لعيد الأضحى المبارك ستبدأ من غد وحتى يوم الجمعة المقبل، وقد احدث هذا الاعلان ردود فعل غاضبة لدى الموظفين الذين لم يتسلموا رواتبهم، واعتبروه حيلة رسمية للتهرب من دفع الرواتب قبل حلول العيد.

وكذلك ترددت انباء عن اعتصام عدد من العمال داخل بعض المرافق الحكومية في محافظة ابين، بسبب عدم حصولهم على رواتب للشهر الماضي.

وقال نقابي في مؤسسة الخضار والفواكه في عدن ان الاحتجاج داخل هذا المرفق - الذي شلت حركته نهائيا بعد قيام الوحدة، والغاء نظام التعاونيات الزراعية التي كانت تمون السوق في المحافظات الجنوبية بالخضار والفواكه خلافاً للنظام الحر الحالي - اخذ بعداً جنائياً، عندما قتل عيدروس محمد العوسجي ضابط المواصلات في المؤسسة بقتل المدير العام عوض عبد الله، عمر قرب منزله، بسبب الأوضاع التي وصلت اليها المؤسسة، وعدم تسلم العمال رواتب الأشهر الثلاثة الماضية.

غير ان مصادر اخرى تقول ان سبب القتل يعود الى شجار سياسي قديم بين الجاني والضحية.

وقد قبضت اجهزة الامن على الجاني، وتجري معه تحقيقات واسعة، لمعرفة الدوافع الحقيقية للجريمة والاسراع بتقديمه للعدالة.

اليمن: اعلان "شبوة" منطقة منكوبة بالجراد

■ صنعاء - ا ف ب - صرح مدير ادارة مكافحة ومراقبة الجراد في وزارة الزراعة اليمنية محمد معجم انه تمت حتى الآن معالجة حوالي ٥٥ الف هكتار من الاراضي اليمنية اجتاحها الجراد، منها ٣٥ الف هكتار في منطقة تهامة الساحلية (غرب).

واوضح معجم ان «حملة المكافحة تسير وفق الخطة الموضوعة لها وتحقق نجاحات طيبة وانه تمت السيطرة على آفة الجراد في هذه المنطقة على رغم وجود مناطق موبوءة بالبيوض يمكن ان تشكل خطراً على المزروعات اذا ما هطلت الامطار».

وكانت صنعاء شهدت خلال الايام الماضية انتشاراً واسعاً للجراد الاصفر الذي غزا منازل وشوارع العاصمة اليمنية بعدما انتشر في محافظة شبوة (٤٩٠ كلم جنوب شرق صنعاء).

وقال المدير العام لادارة وقاية النباتات في الوزارة محمد الغشم ان «اكثر مناطق البلاد تضرراً هي محافظة شبوة التي تعتبر منكوبة بعد ان دخلتها من الصحراء المجاورة سبعة اسراب من الجراد الاصفر البالغ الممتلئ بالبيض».

وقال ان فرق المكافحة التابعة للوزارة تعمل بجهد كبير في المنطقة، مشيراً الى انه تمت ايضاً مكافحة الجراد في مساحة تقدر بحوالي ٢٠ الف هكتار في محافظتي لحج وعدن وما جاورهما والشريط الساحلي الغربي لمدينة عدن حتى باب المندب. وتعتبر هذه المنطقة منطقة تكاثر الجراد المقيم ومحطة عبور الجراد المهاجر.

المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ مايو ١٩٩٣

هل يحل علي ناصر محل العطاس في رئاسة الوزارة اليمنية؟

خلافات على توزيع الحقائب: ١٧ للمؤتمر الشعبي و٧ للاشتراكي و٤ للاصلاح

□ صنعاء – من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن – من اقبال علي عبدالله:

■ صرح مصدر مطلع الى «الحياة» في صنعاء امس بان تشكيل الحكومة اليمنية الجديدة تاخر قليلاً واوضح ان توزيع الحقائب سيستند الى حجم الكتل البرلمانية في مجلس النواب.

ورجح ان تكون للحزب الاشتراكي سبع حقائب، الى جانب رئاسة الحكومة، واربع حقائب للتجمع اليمني للاصلاح و١٧ حقيبة للمؤتمر الشعبي العام وحقيبة لحزب البعث العربي الاشتراكي واخرى للمستقلين.

وذكر ان المشكلة التي يواجهها المهندس حيدر ابو بكر العطاس، رئيس الوزراء المكلف تنحصر في اطار الحزب الاشتراكي وتتعلق باختيار ممثلي الحزب في الحكومة، موضحاً انه يفضل الاستعانة بشخصيات ذات خبرات في حقول معينة لتسليمها الحقائب وذلك لكي يغلب الطابع التكنوقراطي على الوزارة الجديدة.

لكن مصادر مطلعة في صنعاء افادت ان المشاورات لتاليف الحكومة تواجه بعض المصاعب نتيجة اصرار بعض اطراف الائتلاف على الحصول على مزيد من الحقائب ولا سيما منها الحساسة.

واوضحت المصادر نفسها ان الاشتراكي يصر على اضافة حقيبتين اليه في مجموع الحقائب التي خصصت له وهي سبع من بينها وزارتا الدفاع والنفط. ويصر التجمع على الحصول على حقائب اضافية هو الآخر الى مجموع ما حصل عليه حتى الآن وهو اربع.

ورأت ان خيارات الحوار التي يقودها الرئيس علي عبد الله صالح «تبدو صعبة ومحرجة». ورجحت احتمال التراجع عن التكليف السابق للعطاس تاليف الحكومة واسناد هذه المهمة الى الرئيس اليمني الجنوبي السابق السيد علي ناصر محمد الموجود في دمشق. واعتبرت ان تكليفه قد يحسم الخلاف بين الاشتراكي والاصلاح على حق كل منهما في النصيب الاوفر من الحقائب، كما «انه يحقق التوازن السياسي المطلوب بين القوى المختلفة وهو ما يريده الرئيس علي عبد الله صالح في محاولة لخلق المزيد من الاستقرار في البلاد خلال المرحلة المقبلة».

المخطوفون

من جهة اخرى ارتفع امس عدد الاجانب الذين يحتجزهم مقاتلو قبائل دَهَمْ في منطقة الجوف الى سبعة، اذ خطف خمسة سياح اضافة الى المهندسين الاميركيين اللذين يعملان مع شركة «هنت» النفطية.

وتوقعت مصادر مطلعة في صنعاء امس الافراج عن المخطوفين في غضون ساعات. وافادت وكالة «رويتر» ان



احد المهندسين اتصل بمقر شركته في الولايات المتحدة واكد انه في خير.

واكدت هذه المصادر ان لخطف الاجانب علاقة باحكام الاعدام التي صدرت على اربعة ينتمون الى قبيلة دهم دينوا بقتل ضابط هو الرائد داحش الجبري.

وابلغت مصادر اخرى «الحياة» ان قائد لواء الجيش في المنطقة يحيى معصار تسلم اوامر واضحة من السلطات اليمنية بضرب المنطقة التي يحتمي فيها، الا ان القائد العسكري فضل البدء بمفاوضات مستعيناً ببعض الشخصيات القبلية البارزة في المنطقة لحل الموضوع والافراج عن المخطوفين، قبل ان يتخذ خيار استخدام القوة.

وذكرت ان عدداً كبيراً من السيارات المسروقة ومن بينها سيارة سفير دولة قطر في صنعاء وسيارات لشركات النفط ولمواطنين موجودة في منطقة دَهَمْ، وان السفارة القطرية والسفارات الاخرى ابلغت بوجود السيارات المسروقة وان مفاوضات تجري في سبيل استعادتها.

وفي عدن أعربت شخصيات حزبية واخرى مستقلة عن «ارتياحها الى نشر اجهزة الاعلام الرسمية في البلاد أول من أمس برقية بعث بها الرئيس السابق علي ناصر محمد من مقر اقامته في دمشق الى الرئيس علي عبدالله صالح والقيادة السياسية يهنئ فيها بنجاح الانتخابات الاشتراعية».

واشارت هذه الشخصيات الى ان «نشر البرقية يعتبر مؤشراً طيباً الى احتمال عودة علي ناصر الى البلاد قريباً ومشاركته في الحياة السياسية».

ويأتي ذكر الرئيس اليمني السابق في أجهزة الاعلام الرسمية للمرة الثانية منذ اعادة توحيد اليمن، وكانت الأولى في ايار (مايو) من العام الماضي عندما اصدرت الرئاسة عفواً رسمياً عنه بعد زهاء خمسة أعوام من اصدار حكم الاعدام عليه وعلى خمسة من انصاره في الشطر الجنوبي سابقاً.

وشوهدت للمرة الاولى منذ احداث كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ صور علي ناصر تتصدر واجهات بعض المحلات التجارية وبعض الشوارع العامة في عدن، الامر الذي يرى فيه السياسيون «نقطة تحول في السياسة العقائدية للحزب الاشتراكي الذي ما زال مهيمناً في المحافظات الجنوبية والشرقية».

١

٠٤٠٠٨٦



المصدر : الشرق الاوسط
[illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ مايو ١٩٩٢

صنعاء: «الاشتراكي» مسؤول عن تأخر الحكومة

صنعاء: من حمود منصر

حمل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، الامين العام للمؤتمر الشعبي العام، نائبه علي سالم البيض وحزبه الاشتراكي مسؤولية تاخر تشكيل الحكومة الجديدة.

وعبر في رسالة وجهها اليه عن اسفه لأن الجهود المبذولة «تواجه الكثير من التلكؤ، رغم مرور فترة غير قصيرة على تكليف العطاس تشكيل الحكومة الجديدة».

وقال الرئيس علي عبد الله صالح ان البلاد «تسير بدون حكومة، وتواجه اجهزة الدولة والمؤسسات كثيرا من الارباكات نتيجة لذلك».

واضاف «انطلاقا من الحرص على المصلحة الوطنية العليا، التي توجب تشكيل الحكومة الجديدة من احزاب الائتلاف، فقد تم الاتصال هاتفيا بالاخ سالم صالح محمد - عضو مجلس الرئاسة والامين العام المساعد للحزب الاشتراكي - بعد ان تعذر الاتصال بالاخ علي سالم البيض حتى مساء امس (الثلاثاء 24 مايو /ايار الجاري). وتم الاتفاق على اجتماع لمجلس الرئاسة في الساعة العاشرة من صباح اليوم 25 مايو (وهو تاريخ الرسالة) بحضره الاخ المهندس حيدر ابو بكر العطاس للتفاهم حول تشكيل الحكومة».

وبينما تعثرت جهود تشكيل الحكومة بسبب الخلافات حول توزيع الحقائب الوزارية بين احزاب الائتلاف (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح) قالت رسالة الرئيس علي عبد الله صالح «حيث اننا التزمنا جميعا بالنهج الديمقراطي التعددي، وبمبدأ التداول السلمي للسلطة على اساس احترام ارادة الشعب من خلال صناديق الاقتراع، وخدمة المصلحة الوطنية العليا، وترسيخ الديمقراطية، فان الواجب الوطني يفرض على الجميع الاحتكام دوما الى الديمقراطية، واتباع اسسها الصحيحة في الحوار وانجاز المهام الوطنية المطلوبة».

وأكد الرئيس اليمني ان المنطق يفرض توزيع الحقائب الوزارية على الاحزاب وفقا لنسب تمثيلها في البرلمان الجديد (المؤتمر الشعبي العام 51 في المائة، التجمع اليمني للاصلاح 25 في المائة، والحزب الاشتراكي اليمني 24 في المائة). ثم قال «اننا نضعكم امام مسؤولياتكم الوطنية لتجسيد الالتزام بالاسس الديمقراطية الصحيحة في تشكيل الحكومة، واثقين من انكم تدركون اهمية ذلك في هذه المرحلة المهمة من تاريخ شعبنا ووطننا».

وأكد مصدر برلماني وثيق الاطلاع ان الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام طالبت الرئيس بالحد من التنازلات التي يمكن ان يقدمها المؤتمر في اطار الائتلاف. وأشار المصدر - في تصريح لـ«الشرق الأوسط» - الى ان الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي تتجه الى الموافقة المشروطة على التعديلات البرلمانية، حتى يتم اخراج جميع العناصر الفاسدة - بمن فيها الوزراء - من الحكومة، ومحاسبتهم على الاتهامات التي وجهت اليهم خلال الفترة الانتقالية.

وتوقعت المصادر ان يقدم العطاس اعتذاره عن تأخر تشكيل الحكومة، حسب ما وعد اذا ما تعذر التوصل الى موقف مقبول في الحزب الاشتراكي. وكان الدكتور ياسين سعيد نعمان - رئيس مجلس النواب السابق وعضو المكتب السياسي للحزب - رفض الاتهامات الموجهة الى الحزب في هذا الشأن، وقال في تصريح خاص لـ«الشرق الأوسط» ان جميع الاطراف تتحمل المسؤولية.

وعلى نفس الصعيد عقد المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اجتماعا صباح امس في تكتم شديد، ورفض يحيى الشامي - عضو المكتب - الافصاح عمن ترأس الاجتماع، وقال ان ذلك لا يعد قضية في حد ذاته. ولكنه قال ان الاجتماع بحث قضية مشاركة الحزب في الحكومة، وشدد على انها يجب أن تعكس الوزن الحقيقي لكل حزب حسب نتائج الانتخابات. وأوضح ان الحزب الاشتراكي لديه وجهة نظر ولكنه رفض الافصاح عنها. ونفى مجددا مسؤولية الحزب في تأخير تشكيل الحكومة.

وذكرت مصادر وثيقة الاطلاع ان الحزب يرفض الحصول على 7 حقائب وزارية فقط، ويطالب بزيادتها الى 12 حقيبة لكن الشامي نفى هذا الادعاء، وقال انه «غير صحيح». في حين ذكر مصدر في تجمع الاصلاح ان عدد وزارات التجمع سيرفع الى 5، واعطاء وزارتين لحزب البعث ووزارتين للمستقلين. واصبح من المؤكد تأجيل اعلان التشكيل الحكومي الى ما بعد عطلة عيد الاضحى المبارك.



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ / ٥ / ١٩٩٧

مظاهرات في اليمن احتجاجاً على تأخر صرف المرتبات

صنعاء ــ عدن ــ رويتر (ا . ف . ب) ـ قالت مصادر نقابية ان حركات اضراب جرت يومي الأربعاء والخميس احتجاجا على عدم قبض الموظفين رواتبهم قبل بضعة ايام من عيد الأضحى الذي يصادف الاثنين المقبل .

وأضافت المصادر ان المصارف المرتبطة بالمصرف المركزي في عدن لم تدفع الرواتب لبعض شرائح الموظفين بسبب «نقص السيولة» .

وأمس الأول بدأ الآلاف من عمال البلدية ومؤسسة الطرقات تحركهم فاضربوا عن العمل بضع ساعات . ثم اقاموا حواجز في الطرقات بقيت حتى أمس الخميس في الشوارع الرئيسية لمدينة عدن مما عطل تماما حركة السير . واكدت المصادر نفسها ان بعض هؤلاء لم يقبضوا رواتبهم منذ اكثر من ثمانية اشهر .

واشارت المصادر النقابية إلى ان التحركات تضاعفت أمس مع توقف العمل في مقر وزارة الخارجية فرع عدن (٢٤٠ موظفا) وفي مؤسسة «١٤ اكتوبر» الصحافية الحكومية والتي تستخدم ٣٠٠ موظف لم يقبضوا سوى نصف رواتبهم .

وقال شهود عيان ان الشرطة اطلقت الغاز المسيل للدموع لتفريق مدرسين كانوا يتظاهرون أمام البنك المركزي اليمني أمس الخميس احتجاجا على تاجيل المرتبات .

وقام أكثر من ١٠٠ مدرس ومعهم بعض المارة بايقاف سيارات حكومية أمام مبنى البنك في قلب صنعاء مما أحدث فوضى في حركة المرور .

من جانب آخر ــ قالت مصادر سياسية أمس الخميس ان رئيس



المصدر : الحرية
التاريخ : ٢٨/٥/١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الوزراء اليمني المعين حيدر ابو بكر العطاس يواجه مشاكل حادة في تشكيل مجلس وزراء جديد مع تجدد أحداث انعدام القانون والمظاهرات في الشوارع .

وقالت المصادر السياسية انه رغم توقعات بان العطاس سيشكل حكومة جديدة فانه لم يتمكن حتى الآن من تلبية مطالب حزبين يميني ويساري متنافسين على المناصب العليا والنفوذ الأكبر .

وتأكدت الحاجة إلى حكومة قوية تعالج المشكلة المزدوجة لانعدام القانون والنظام والكساد الإقتصادي بحادث اختطاف رهائن جدد في الجبال النائية شرقي صنعاء ومظاهرات للمطالبة بدفع الأجور في صنعاء وعدن .

وقالت المصادر ان الخلاف السياسي تركز اساسا بين حزبي الأقلية في الائتلاف المقترح وهما الحزب الاشتراكي اليمني الذي ينتمي اليه العطاس وحزب التجمع اليمني للاصلاح وهو حزب اسلامي ومعروف على نطاق واسع باسم حزب الاصلاح .

وقالت المصادر ان حزب المؤتمر الشعبي العام الذي ينتمي إليه الرئيس علي عبد الله صالح يضمن نصيب الأسد في الحكومة المقترحة بعد ان فاز بنحو نصف مقاعد البرلمان الجديد وعددها ٣٠١ مقعد .

وعين صالح العطاس رئيسا للوزراء لانه يريد أن يشارك الحزب الاشتراكي مشاركة كاملة في الحكومة .

وكان الحزب الاشتراكي قد حكم الشطر الجنوبي بقبضة حديدية طوال ٢٥ عاما ولكنه احتفظ بشعبيته هناك بعد تخليه عن النظام الماركسي . وحصل الحزب في الانتخابات على ٥٢ مقعدا من ٥٦ مقعدا جرى التنافس عليها في الجنوب فضلا عن بعض المقاعد في الشمال .

ويريد صالح ايضا أن يزيد حزب اصلاح من شعبية حكومته كما أن الحزب يحظى بولاء قبائل محافظة مهمة تريد الحكومة أن تفرض سيطرتها عليها في محاولة لاستعادة القانون والنظام .

ويجب أن تعالج الحكومة الجديدة مشكلة التضخم الذي وصل معدله إلى ١٠٠ في المئة سنويا وعجز الميزانية البالغ ٢٦ مليار ريال ـ ٢،١٦ مليار دولار ـ والديون الأجنبية معدله التي تصل إلى سبعة مليارات دولار .

وقالت المصادر ان حزب اصلاح الذي يريد تحويل البلاد إلى مزيد من الأصولية الاسلامية يصر على توليه مناصب حساسة مثل وزارتي التعليم والتجارة اللتين ستساعدانه في نشر رسالته .

ويعارض الحزب الاشتراكي بشدة هذه المطالب .

وتقول أنباء اعلامية ان العطاس قد يضم سيدة إلى مجلس الوزراء لأول مرة في تاريخ اليمن .

-●●●-

المصدر : العالم اليوم القاهرة

التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٣



بقلم يمنى

«التضخم».. قضية لا تحتمل التأجيل

د. محمد عبد الواحد الميتمى

ينتصب شبح التضخم اليوم فى اليمن كالغول، ويمد ظلاله على طول البلاد وعرضها بشكل لا سابق له. وما من سلعة فى السوق إلا ودفعت أمواج التضخم بأسعارها نحو القمة وما من مواطن إلا ويجثم على صدره هذا الكابوس.

والازمة الاقتصادية التى يمر بها اليمن - والتضخم أبرز مظاهرة - بدأت فيما قبل توحيد اليمن فى ٢٢ مايو ١٩٩٠، بينما انجلت ازمة الخليج عن طرد مليون يمنى فى السعودية والخليج لتتوقف تحويلاتهم التي كانت تفوق المليار ونصف المليار دولار من ناحية أخرى، ضخت أزمة الخليج - بعودة عمالنا — نحو ٣٥٠ ألف مشتغل إلى قنوات سوق العمل المختنقة أصلا الامر الذى ارتفع بعدد العاطلين إلى ما يزيد على ٧٠٠ ألف عاطل بحلول منتصف ١٩٩٩، أى نحو ٣٠٪ من قوة العمل المحلية. وهؤلاء - كما نعلم - لا يتلقون أية معونات أو ضمانات اجتماعية، ويصبحون عرضة للانحراف الاجتماعى وارتكاب الجرائم، ثم يضاعف التضخم من شقاء العاطلين وبؤسهم ويزودهم باستعداد قوى للعنف والانتقام لاحوالهم المتردية.

وتمتد قائمة ضحايا التضخم لتشمل كل الشرائح ذات الدخول الثابتة أو شبه الثابتة كالعمال والموظفين والاجراء ومن خلفهم ينتظم المنتجون الصغار الذين يتضررون ضررا بالغا ولو بعد حين.

على الطرف الاخر تقف شرائح أخرى من التجار تجنى أكبر المكاسب من العملية التضخمية، بما لديهم من مخزون سلعى. ومعهم أيضا كبار المزاعين وحملة الأسهم وأصحاب المهن الحرة.

وبوصول معامل التضخم عام ١٩٩١ إلى رقم فلكى يشارف ١٠٠٠٪، ارتفعت الاسعار على نحو جنونى، فيما تدهورت القوة الشرائية للعملة المحلية بشكل لا مثيل له من قبل، فانخفضت أمام الدولار — مثلا بنسبة ١٠٣٠٪ خلال عشرة أعوام. وفى العامين الاخيرين ارتفعت أسعار المواد الغذائية بما يزيد على ٣٠٪ وارتفعت سلع أخرى بنسبة ٥٠٠٪ وطال حجم الاسعار - وبحدة أكثر - خاصة بندى السكن والملابس. واليوم يحاصر التخضم مئات الالاف من الأسر اليمنية، ويصل بالكثير منها إلى هاوية الفقر.

ويبدو واضحا أن الاقتصاد اليمنى مشدود بقوة إلى تضخم يصعب السيطرة عليه إلا ببذل جهود كبيرة ووجود ادارة سياسة صلبة. ولم تعد الارقام الاحصائية الجامدة قادرة على تصوير الاوضاع المتدهورة لمعظم اليمنيين من شعور بانعدام الأمن وفقدان الأمل إلى الاحساس بالهزيمة الشخصية تجاه الحياة.

هنا: تصبح محاصرة التضخم وتطويقه - دون إبطاء — أمر لا مفر بدلا من الدعوة للتعايش معه.

باحث اقتصادى ورئيس دائرة البحوث والدراسات الاقتصادية بمركز الدراسات والبحوث اليمنى - صنعاء



المصدر : الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ / [illegible] / ١٩٩٣

رئاسة الاحمر للبرلمان تسهل تسويق «الديمقراطية اليمنية»

شبح «الحالة الصومالية» دفن في صناديق الاقتراع!

طارق الفضلي خطط لتشكيل جيش قبلي ومحاولات الاستقطاب امتدت الى حضرموت

صنعاء استوعبت التطورات الدولية وتحركت للاستفادة منها الى الحد الاقصى؟

صنعاء ـ «الخليج»:

يتوقع مراقبون يمنيون ومسؤولون غربيون من مراكز صنع القرار ان يسهل انتخاب الشيخ عبدالله الاحمر رئيساً للبرلمان اليمني عودة العلاقات بين صنعاء وعواصم دول مجلس التعاون الخليجي كافة الى عهدها السابق على حرب الخليج الثانية.

ويرى هؤلاء ان الاحمر سيكون ايضا قادرا على تسويق الديمقراطية اليمنية اقليميا، بمعنى التطمين من اية مخاوف قد تترتب عليها، والتأكيد على انها سبيل اليمن الى الاستقرار الذي يهم المنطقة برمتها.

والواقع ان اليمنيين يتحركون على اكثر من صعيد، ويطرقون غير باب لتطبيع علاقاتهم مع دول الخليج العربية.

٠٤٠٠٩١



رئيس مجلس ادارة، ومدير عام هيئة دعم الجنوب العربي الكويتية التي نفذت العديد من المشاريع الحيوية في شطري اليمن قبل الوحدة.

واحمد السقاف هو من اصل يمني كان قد تلقى علومه واتم دراسته الجامعية في بغداد قبل ان ينتقل للكويت ويحصل على جنسيتها ويتولى وظائف رفيعة فيها منها منصب وكيل وزارة الاعلام.

ولا شك ان افضل مدخل لاصلاح العلاقات مع الدول الخليجية هو البداية الكويتية ذاتها.

غير انه، مع ذلك، يجب ان نلاحظ ان صنعاء لا تعتزم الاخلال بتوازن مواقفها وعلاقاتها خاصة وانها ترى دولا خليجية مثل قطر وعمان تقيم علاقات طبيعية مع بغداد. كما وان اي تغير صارخ في السياسة الخارجية لابد ان تكون له انعكاسات واضحة داخليا.

مهمة الاحمر

ويتوقع المراقبون ان تؤدي التعددية اليمنية في العهد البرلماني الجديد الى الاسراع في تحقيق الانفتاح خليجيا دون الاخلال بالتوازنات الخارجية والداخلية، فالشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، الذي انتخب رئيسا بشكل شبه اجماعي لمجلس النواب اليمني، تربطه علاقات وطيدة مع الرياض والقادة السعوديين، وقد ادى الرجل مناسك العمرة قبل الانتخابات بفترة قصيرة. ومع انه ينفي ان يكون قد التقى اي مسؤول سعودي خلال تلك الزيارة للاراضي المقدسة وبحث معه علاقات البلدين، الا انه لا يوجد احد من المراقبين يمكنه تصديق ذلك، لما عرف عن علاقات الاحمر الحميمة مع المسؤولين في المملكة العربية السعودية.

الى ذلك، فان انتخاب الشيخ الاحمر رئيسا لمجلس النواب من شأنه ان يحقق فوائد منها:

١ ـ تسويق التجربة البرلمانية اليمنية اقليميا.. او لنقل تطمين اي طرف قلق من هذه التجربة.

٢ ـ اظهار قدوة النظام البرلماني على احتواء «خطر الاصولية» فها هو رئيس التجمع اليمني للاصلاح «تحالف القبائل والاخوان المسلمين» قد اصبح رئيسا لمجلس النواب.. وبالتالي فانه قد اصبح معنيا بضمان وتحقيق الاستقرار للبلاد بعد ان كان حزبه متهما بانه يقف وراء موجة الاغتيالات والتفجيرات.

والواقع ان تسويق التجربة البرلمانية اليمنية في المنطقة غدا امرا ملحا بالنسبة للحكومة اليمنية التي تعتقد ان الهدف الاول لكل حوادث التفجير ومحاولات الاغتيال التي شهدتها اليمن، على مدى عام منصرم، هو الحيلولة دون اجراء الانتخابات في موعدها، وذلك كحد ادنى، واجهاض الوحدة اليمنية ذاتها كحد اقصى.

واليمنيون مدركون انهم سيجدون دعما دوليا لتجربتهم وهذا ما مسه الرئيس علي عبدالله صالح بشكل مباشر حين قال لـ «الخليج» ان الانتخابات اليمنية هي مفتاح للعلاقات مع النظام الجديد.

فواشنطن تريد ان تحصن الاقليم الاستراتيجي لمصالحها الحيوية عبر تحقيق الاستقرار الداخلي باعتباره ايضا احد العوامل الناجعة لمواجهة الاخطار الخارجية بجبهة داخلية رصينة. وهذا ما يفسر الاهتمام الامريكي اللافت للنظر بالانتخابات اليمنية.

والوثيقة التي قدمها مارتن انديك مدير الشرق الاوسط في مجلس الامن القومي الامريكي على شكل خطاب قبل اسبوع تشير بوضوح الى ان احد عناصر الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط هو «التنمية السياسية الديمقراطية».

ويراقب اليمنيون في حديثهم عن النظام العالمي والديمقراطية التطورات الراهنة في كل من ارتيريا والصومال واثيوبيا.. ويشعر اليمنيون انهم امام خيارين.. اما الديمقراطية واما النموذج الصومالي، ويقولون ان هذا هو ما سعى الى فعله الشيخ طارق الفضلي الذي نظم تمردا في جبال المراقشة بمحافظة ابين، واراد استرداد عرش ابيه برفع شعارات اصولية وتجنيد عدد ممن قاتلوا في افغانستان.

كما ان الفضلي سعى ايضا الى توظيف القبلية لصالحه، فأشاع ان المراقشة قد اختاروه شيخا لهم، وهو الامر الذي لم تثبت صحته وجرى نفيه حيث نظر اليه باعتباره يلحق العار بالمراقشة ذلك ان الفضلي نفسه ليس مرقشيا. وفي حالة اختياره شيخا للمراقشة فان من شأن ذلك ان يحط من قدر القبيلة في نظر بقية القبائل.

ومع ذلك فان مجموعة «وادي الصنيف» من المراقشة قد قبلت بمشيخة طارق الفضلي في ظل تعقيدات غير مفهومة حتى الآن، قد تكون على صلة بالاصولية، مما دعا المراقشة الى اتخاذ اجراء تاديبي بحق احد رموز هذه المجموعة.. وتحديدا من قبل عشيرة بيت آل منصور وقبيلة آل بلعيد التي ينتمي اليها عبدالله سعيد الذي قام بدور الداعية للفضلي.

وقد تصاعدت محاولات الاستقطاب وتركزت ايضا على قبائل حضرموت دون ان تفلح.

وهكذا اذن.. فاما ان تنتقل عدوى الانتخابات والديمقراطية والتعددية من اليمن الى الصومال وارتيريا واثيوبيا واما ان تنتقل التجربة الصومالية

٠٢٠٠٩٣



وفي شهر ابريل الماضي استضافت صنعاء مؤتمرا لنصرة الكويت، ولوحظ ان وسائل الاعلام المختلفة لم تنقل الشيء الكثير عن هذا المؤتمر الذي شاركت فيه شخصيات يمنية غير تقليدية.

فالمؤتمر لم يعقده عدد من شيوخ القبائل والعشائر والوجهاء، بل شخصيات سياسية لها وزنها واعتبارها في مقدمتها عمر الجاوي الامين العام للتجمع الوحدوي اليمني الذي كان محسوبا لوقت طويل على الحزب الاشتراكي اليمني، وكان يقيم في عدن قبل الوحدة باعتباره احد رموز اليسار.

وللتذكير فان عمر الجاوي، الذي يرئس ايضا الاتحاد العام للكتاب والادباء اليمنيين، كان اول من استهدفه رصاص الاغتيال قبل اكثر من عام، مفتتحا به تلك الموجة الشهيرة من محاولات الاغتيال وتفجير منازل قادة بارزين في الحزب الاشتراكي اليمني ورموز يسارية اخرى.. يومها قتل جراء الحادث حسن العريبي واصيب الجاوي بجراح غير قاتلة.

وقد شاركت في المؤتمر قوى يمنية غير تقليدية اخرى اعلنت تأييدها وانتصارها للكويت، وطالبت باطلاق الاسرى الذين تقول الكويت انهم لا يزالون محتجزين في العراق.

كان مؤتمرا لافتا للنظر بكل المقاييس، فهو عقد في دولة عرف انها كانت قد ناصرت العراق وبذلت كل جهدها لعدم اتخاذ قرارات ... ية بمعاقبته، بما في ذلك قرار استخدام القوة لاخراج القوات العراقية من الكويت.. كما ان المشاركين فيه، والذين اعدوا له هم رموز يسارية معروفة.. وقد نظم هذا المؤتمر في الوقت الذي كانت كل الاحزاب اليمنية منهمكة في خوض معركتها الانتخابية، ولم تكن في وارد الانشغال عنها ببذل اي جهد اضافي في هذا الاتجاه او ذاك، خاصة ان كان جهدا يبدو في ظاهره انه يعاكس اتجاه الرأي العام اليمني.

فما الذي حدث..؟

ابتداء ينفي المراقبون في صنعاء ان تكون لهذا المؤتمر اية علاقة بفشل عمر الجاوي في الانتخابات، ويقولون ان فشل الجاوي يعود لكونه خاض الانتخابات امام مرشح الحزب الاشتراكي القوي قاسم عبدالرب في دائرة خور مكسر بمحافظة عدن.

ثم ان هذا المؤتمر عقد في ظل:

اولا: توجه يمني لاصلاح العلاقات مع كافة الدول الخليجية، والتي كانت قد تأزمت في اعقاب ازمة الخليج، فمنذ اكثر من عام اخذ الرئيس علي عبدالله صالح يفكر في اصدار كتاب ابيض يشرح فيه وجهة نظر وموقف اليمن من الازمة ليبين ان اليمن لم تؤيد ابدا احتلال العراق للكويت، لكنها عارضت اللجوء الى القوة من اجل اخراج القوات العراقية، لاعتقادها بامكانية التوصل الى حل سياسي لهذه الازمة في الاطار العربي.

ووفقا لمعلومات «الخليج» فان الرئيس اليمني استمزج ذات مرة واحدا من كبار الصحفيين العرب حول ما اذا كان مستعدا لاعداد هذا الكتاب بعد ان توفر له مواده ووثائقه الاساسية. وقد وافق الصحفي العربي على ذلك، غير ان الدولة اليمنية كلها انشغلت منذ ذلك الوقت بالاستعداد للانتخابات العامة التي نقلت اليمن من شرعية الاتفاقات الثنائية، في الفترة الانتقالية، الى الشرعية البرلمانية والتعددية الحزبية.

ومع ذلك، وانسجاما مع هذا التوجه، قام الدكتور عبدالكريم الارياني بزيارة ناجحة لدولة الامارات العربية المتحدة قبيل اجراء الانتخابات، وقد اريد لهذه الزيارة ان تكون فاتحة لصفحة جديدة في ملف العلاقات اليمنية ـ الخليجية.

ويقول العارفون ببواطن الامور ان اختيار الامارات لتكون المحطة الاولى في هذا الطريق يعود للعلاقات التاريخية الوطيدة بين البلدين، ولكون صاحب السمو الشيخ زايد هو اول زعيم خليجي أيد وحدة شطري اليمن وقام بزيارة تاريخية في هذا الاطار لكل من صنعاء وعدن في السبعينات.. وكان بذلك اول رئيس دولة خليجي يزور عدن على الاطلاق، قبل ان يزورها فيما بعد امير الكويت الشيخ جابر الاحمد.

الى ذلك فان دعوة صاحب السمو الشيخ زايد لتجاوز الانقسام في العالم العربي الذي اعقب ازمة الكويت تلقى تقديرا عاليا في صنعاء.. وهو الامر الذي من شانه ان يسهل نجاح التوجه اليمني الجديد.

التحرك الكويتي

ثانيا: كذلك فان مؤتمر نصرة الكويت عقد في اعقاب تبلور اتجاه جديد في السياسة الكويتية يقول بانطلاق الدبلوماسية الكويتية، التي كانت نشطة قبل الازمة، للعمل في الدول التي بدا انها ناصرت العراق من اجل فك عرى علاقات بغداد مع هذه الدول، سعيا الى اطالة امد العزلة العراقية واحكامها.

لقد نوقشت هذه السياسة مؤخرا في حلقة دراسية عقدت في الكويت وتم تبنيها بشكل رسمي من قبل الخارجية الكويتية، وفقا لما نشرته صحيفة «القبس» الكويتية.

وهنا يلفت احد المراقبين في صنعاء النظر الى ان عمر الجاوي السقاف هو قريب لاحمد السقاف



الى اليمن!

لا شك ان الخيار الاول هو الذي يجد الدعم والتأييد من قبل النظام العالمي الجديد.. ومن اجل تحقيقه تمارس كل الضغوط التي تدعم الخيار الثاني، لان اليمن والساحل الشرقي للبحر الاحمر هو معبر النفط واحد محددات الاستقرار في اقليمه.

ويقول سياسيون يمنيون ان التجربة اليمنية تصلح ايضا من وجهة النظر الامريكية لان تقدم نموذجا مقابلا للتجربتين الايرانية في الشمال الشرقي والسودانية في الشمال الغربي. ولهذا أيد الرئيس علي عبدالله صالح التوقعات التي قالت ان الاستثمارات الغربية والامريكية ستتدفق على اليمن بعد الانتخابات.

ان واشنطن تريد ان تقدم نموذجا يسمح بالتعددية السياسية من خلال تجربة برلمانية حقيقية تكون قادرة ايضا على تحقيق انجازات اقتصادية مفقودة لدى الانظمة الشمولية المعنية، ان لم نقل رخاء وبحبوحة في السنوات المقبلة.

الديون الروسية

ويتوقع مسؤولون يمنيون ان واشنطن التي تقدم مساعدات مالية واقتصادية كبيرة لروسيا، قد تتدخل في لحظة ما لتطلب من موسكو وقف الضغط الذي تمارسه على صنعاء لتسديد ديونها للاتحاد السوفييتي السابق.

ولا يوجد هناك رقم متفق عليه لحجم الديون السوفييتية على اليمن وذلك لعاملين:

الاول: عدم الاتفاق بين الجانبين حتى الآن على سعر الصرف الذي يجب ان يعتمد لتقدير قيمة هذه الديون التي تم التعاقد عليها بالروبل. فسعر الصرف الرسمي للروبل يوم الاقتراض هو غير سعر صرفه الآن. كما ان سعر صرف الروبل في السوق الحرة الآن هو غير السعر الرسمي الذي تحدده الحكومة الروسية.

ويرى اليمنيون ان الاصل هو في تسديد القروض بالعملة التي تم الاقتراض بها فيما ترى موسكو ان التسديد يجب ان يكون بالدولار.

الثاني: ان صنعاء تريد ان تناقش تفاصيل هذه الديون، فهي ترى ان القسم الاكبر من هذه الديون كان ثمنا لاسلحة تقليدية قديمة لا تحتاجها البلاد وقد تم شراؤها - خاصة في الجنوب - بفضل نصائح سوفييتية، وجرى تحديد قيمتها من قبل السوفييت، بل وتضاعفت هذه القيمة بسبب ايفاد موسكو خبراء سوفييت لتشغيل هذه الاسلحة وتدريب اليمنيين عليها، وقد كان الطرف السوفييتي هو الذي يقدر رواتب واجور الخبراء ومدة اقامتهم مما ادى الى مضاعفة هذه الديون التي كان اليمنيون، من واقع مديونيتهم، مضطرين لقبول الارقام السوفييتية التي تضاف اليها باستمرار..!

موسكو تقترح منذ عام احد حلين:

الاول: ان تبيع الديون اليمنية في السوق الحرة، ومن شان ذلك ان يلزم اليمن بما يلي:

١ ـ حجم الديون كما تحدده موسكو.

٢ ـ السداد في تواريخ محددة غير قابلة للتأجيل.

٣ ـ زيادة حجم خدمات الديون في حالة عدم السداد في المواعيد المحددة حيث ان القطاع الخاص الدولي سيفرض في هذه الحالة نسبة ارباح بنكية مرتفعة على اليمن.

الثاني: اقامة مشاريع اقتصادية مشتركة بين البلدين مثل اقامة ميناء تجاري حر في الحديدة تتولى تنفيذه الشركات الروسية وتوفر له اليمن المواد الخام والايدي العاملة وتسترد موسكو ديونها من عائداته.

ولا تزال صنعاء ترفض كلا الاقتراحين وتجري المباحثات مع الروس للتوصل الى خيار ثالث، غير ان احدا في صنعاء لا يقول لك شيئا عن هذا الخيار والاقتراحات التي يعرضها اليمنيون.

فهل تتدخل واشنطن لدى موسكو من اجل التخفيف عن كاهل التجربة اليمنية التي كانت موضع ترحيبها الشديد؟!

ترشيح علي ناصر جدي وليس مناورة سياسية

مجلس الرئاسة اليمني يجتمع لتذليل المصاعب امام الحكومة

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ افادت مصادر سياسية في صنعاء ان مجلس الرئاسة اليمني انعقد امس برئاسة الفريق علي عبدالله صالح وحضور الاعضاء الآخرين على رغم ان يوم الجمعة هو يوم العطلة الاسبوعية، في مسعى الى تجاوز المصاعب التي تعترض تشكيل الحكومة الجديدة.

وكشفت هذه المصادر ان الاجتماع جاء بعد تبادل رسالتين بين رئيس مجلس الرئاسة ونائب الرئيس السيد علي سالم البيض في شأن الطرف الذي يتحمل مسؤولية التأخير في تشكيل الحكومة. واوضحت انه بعد تبادل الرسالتين بين علي صالح بصفته الامين العام للمؤتمر الشعبي العام، وهو الحزب الذي فاز باكبر عدد من المقاعد في الانتخابات الاخيرة، وعلي البيض الامين العام للاشتراكي الذي حل ثانياً، اتفق الجانبان على عقد اجتماع لمجلس الرئاسة في حضور رئيس الوزراء المكلف السيد حيدر ابو بكر العطاس.

واشارت الى ان الحديث عن تكليف الرئيس السابق علي ناصر محمد تشكيل الحكومة الجديدة بدل العطاس هو حديث جدي وليس مجرد مناورة سياسية، وذلك لاسباب عدة منها ان علي ناصر كان حتى العام ١٩٨٦ الامين العام للحزب الاشتراكي، كما انه على علاقة طيبة بمعظم الفئات السياسية في البلد، بما في ذلك بعض قيادات الاشتراكي نفسه.

وقالت في هذا المجال ان في الامكان تشكيل حكومة برئاسة علي ناصر تستند الى اصوات المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للاصلاح الذي يتزعمه رئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر. ويذكر في هذا المجال ان اتصالاً تم اخيراً بين الشيخ عبدالله الاحمر وعلي ناصر الذي هنأ زعيم الاصلاح بانتخابه رئيساً لمجلس النواب.

واعتبرت هذه المصادر انه في حال التوصل الى صفقة من هذا النوع بين المؤتمر والاصلاح مع علي ناصر

التتمة في الصفحة (٤)



مجلس الرئاسة اليمني يجتمع

تتمة الصفحة الاولى

رئيساً للوزراء، فإن الحزب الاشتراكي سينتقل عندئذ الى المعارضة، وهو ما يفضله رئيس الدائرة السياسية في الحزب السيد جارالله عمر.

على صعيد آخر ارسل الجيش اليمني امس تعزيزات الى منطقة الجوف حيث يحتجز رجال قبيلة دهم اثنين من المهندسين الاميركيين العاملين مع شركة «هنت» النفطية منذ خمسة ايام. والمهندسان هما هارفل بينيت (٣٧ عاما) وبوب هيكس (٥٧ عاما). والاخير يحمل الجنسية الاميركية لكنه يقيم في ابردين (اسكوتلندا).

وكشف مصدر مطلع ان الاميركيين يحتجزان في جبال يام الواقعة بين محافظتي مارب والجوف على بعد حوالي ٢٠٠ كلم شرق صنعاء. وقال ان زعماء القبائل في المنطقة يشتركون مع المسؤولين المحليين في المفاوضات من اجل التوصل الى اطلاق الاميركيين، لكن ذلك لم يحل دون ارسال مزيد من التعزيزات العسكرية تحسباً لاحتمال اللجوء الى القوة للافراج عن المهندسين.

وكان رجال دهم خطفوا الاميركيين احتجاجاً على صدور احكام بالاعدام على اربعة من ابناء القبيلة دينوا بتهمة قتل ضابط هو الرائد داحش الجبري. كذلك يشارك في الاتصالات مع دهم قائد لواء الجيش في المنطقة يحيى معصار الذي تسلم اوامر واضحة من السلطات اليمنية تقضي بضرب المنطقة التي يحتمي فيها الخاطفون، لكنه فضل حتى الآن حل القضية عبر المفاوضات.



استمرار المناورات الحزبية في اليمن

مشاورات وضغوط لحث «الاشتراكي» على «التعاون» في تشكيل الحكومة

عدن: من لطفي شطارة

أكدت مصادر سياسية ان مجلس الرئاسة اليمني عقد اجتماعاً في صنعاء أمس، حضره قادة بعض التنظيمات السياسية، أبرزهم الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب ورئيس التجمع اليمني للاصلاح، وشارك فيه المهندس حيدر ابو بكر العطاس المكلف بتشكيل الحكومة اليمنية الجديدة، لمعالجة الصعوبات التي تواجه التشكيل الحكومي في الوقت الحاضر.

وكانت القيادة اليمنية قد عقدت سلسلة من الاتصالات المكثفة خلال اليومين الماضيين لاستكمال تحديد أسماء المشاركين في الحكومة، وتوزيع نسب الحقائب على الأحزاب حسب الوزن البرلماني لكل منها، فيما استمرت المناورات السياسية بين الأحزاب المختلفة.

- وأكدت المصادر ان أهم أسباب عرقلة التشكيل الوزاري، مطالبة الاشتراكي بزيادة عدد الحقائب المخصصة له الى عشر - بدلاً من سبع - اضافة الى منصب رئيس الوزراء، في مواجهة رفض عناصر الائتلاف الأخرى، التي تصر على ان تكون نسب الحقائب حسب مقاعد البرلمان، مما يعني حصول الاصلاح على حقائب أكثر من الاشتراكي.

وشهدت صنعاء خلال اليومين الماضيين عملية ضغط على الحزب الاشتراكي لتعديل موقفه، تمثلت في «تسريب» رسالة الرئيس علي عبد الله صالح الى نائبه علي سالم البيض، التي حمل فيها الحزب الاشتراكي مسؤولية تأخر تشكيل الحكومة واضافة الى ذلك أذاعت القيادة البرقية التي أرسلها الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد الى الرئيس علي عبد الله صالح للتهنئة بنجاح تجربة الانتخابات في «توقيت مناسب» بعد شهر من وصولها الى صنعاء، مما أثار تكهنات باحتمال تكليفه برئاسة الحكومة «باعتباره قاسماً مشتركاً بين الأحزاب».

واستبعدت المصادر ان يستجيب اجتماع مجلس الرئاسة الموسع لمطالب الحزب الاشتراكي، وأعربت عن أملها في انتهاء الأزمة التي يفتعلها. وأكدت ان التشكيل الوزاري تقرر ان يشمل 28 وزارة، على أساس دمج بعض الوزارات وتقليص عدد نواب رئيس الوزراء.

وكشفت ان اجتماع المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني - الذي عقد قبل يومين - اعترض على بعض أسماء الذين رشحهم الحزب للحصول على حقائب وزارية في وقت سابق، لأنهم من الذين شاركوا في حكومات سابقة، مثل محمد سعيد عبد الله (محسن) وفضل محسن عبد الله وهيثم قاسم طاهر، وأصر المكتب السياسي على الحصول على حقيبة وزارية اضافية لكل من أنيس حسن يحيى وسيف صائل خالد - عضوي المكتب السياسي.



المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٢/ مايو/ ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

على رغم الصعوبات التي تواجه جهود العطاس

الاحزاب اليمنية الـ٣ تتوصل الى اتفاق الحكومة الائتلافية

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن -
من اقبال علي عبدالله:

■ خطت الاحزاب اليمنية الثلاثة الكبيرة امس خطوة كبيرة على طريق تشكيل حكومة ائتلافية، اذ اصبح التجمع اليمني للاصلاح، الذي يتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب، طرفاً في وثيقة الائتلاف الحكومي والتنسيق البرلماني التي كان توصل اليها حزبا المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي. ووقع الوثيقة الرئيس علي عبدالله صالح ونائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض والشيخ عبدالله.

في غضون ذلك استمرت المحاولات لتشكيل الحكومة الجديدة، وقالت مصادر قريبة من رئيس الوزراء المكلف السيد حيدر ابو بكر العطاس ان «اسباب تاخر اعلان اسماء الحكومة الجديدة يعود الى الخلافات داخل قيادة الاشتراكي الذي آلت اليه سبع حقائب وزارية منها الخارجية والامن. وقد برز الخلاف بعد اصرار عدد من اعضاء المكتب السياسي (اعلى هيئة قيادية في الحزب) على دخول الحكومة الجديدة في الوقت الذي طالب العطاس بعناصر تتمتع بكفاءة وذات خبرات وامكانيات عالية لأن مهمة الحكومة الجديدة صعبة لاخراج البلاد من الاوضاع الاقتصادية المتردية التي تعيشها منذ ازمة الخليج وكذلك الاوضاع الادارية والمالية الفاسدة التي عجزت الحكومة المستقيلة عن اصلاحها خلال الفترة من ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ حتى الانتخابات الاشتراعية التي جرت في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي. ونفت هذه المصادر في اتصال اجرته معها «الحياة» مساء اول من امس «وجود خلافات بين الاحزاب الرئيسية الثلاثة حول تشكيل الحكومة».

واشارت الى ان «العطاس الذي كلفه رسمياً في ٢٠ ايار (مايو) الجاري مجلس الرئاسة تشكيل الحكومة الائتلافية الجديدة، يواجه الآن صعوبات كبيرة في تنفيذ مهمته وانه ابلغ الرئيس اليمني ونائبه بهذه الصعوبات».

وكشفت المصادر القريبة من العطاس انه «اذا استمر الخلاف قائماً في الاشتراكي حول عناصره المرشحة لتولي الحقائب الوزارية فإن العطاس سيطلب رسمياً من مجلس الرئاسة اعفاءه من تشكيل الحكومة».

وتضمّن الاتفاق الذي وقعته الاحزاب الثلاثة الكبيرة:

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٧

الاحزاب اليمنية الـ٣

تتمة الصفحة الاولى

١٠- تشكيل حكومة ائتلافية يشترك فيها اعضاء الائتلاف تراعي في تشكيلها مقتضيات المصلحة الوطنية العليا ومقدرة اعضائها على تنفيذ السياسات المقررة وسرعة العمل على حل القضايا الاساسية العاجلة ذات الصلة بحياة المواطنين ووضع الخطط والبرامج لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة على ان يؤخذ بعين الاعتبار ثقل كل طرف في الائتلاف حسب نسبته الى مجموع الاطراف المؤتلفة.

٢- التزام المسؤولية الجماعية للحكومة امام مجلس الرئاسة ومجلس النواب في اداء مهامها وتنفيذ سياساتها على ان يتحمل كل وزير المسؤولية الشخصية في ادارة شؤون وزارته وفقاً للانظمة والقوانين النافذة وعلى ان يتمكن من ممارسة صلاحياته القانونية.

٣- التقيد بنصوص قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية فلا يجوز لأي عضو في الحكومة ان يخضع الجهاز الاداري التابع له لأي اعتبارات حزبية أو سياسية أو ان يسخر المال العام لمصلحة التنظيم الذي ينتمي اليه.

٤- في حالة عدم توفر الانسجام والتعاون بين الوزير المختص والمسؤولين القياديين في الوزارة فعلى الوزير رفع الحالة الى رئيس الحكومة الذي يقوم بدوره باجراء المشاورات اللازمة والتوجيه باتخاذ الاجراء المناسب.

٥- حرصاً على انسجام وتعاون اعضاء الحكومة يعمل رئيس مجلس الوزراء على التوصل الى وفاق واتفاق حول المسائل السيادية والقضايا الأساسية الهامة المرتبطة بالسياسة والتوجهات العامة للدولة وعند تعذر الوصول الى اجماع حول موضوع معين فان من حق عضو الحكومة ان يسجل موقفاً باعتراضه شفاها او كتابة مع الالتزام بالسياسة الاعلامية المقرة وان لا يؤدي ذلك الى تعطيل القرار.

٦- على اعضاء مجلس الوزراء التقيد بتوجيهات رئيس الحكومة في اطار القوانين والأنظمة واللوائح النافذة.

٧- تشكيل لجنة تتولى التنسيق بين كتلة المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني وبين كتلة التجمع اليمني للاصلاح على مستوى مجلس النواب وفقاً للائحة تنظم ذلك بما يعزز التعاون والتكامل بين المؤسسات الدستورية في اطار مبدأ الفصل بين السلطات وبما لا يخلّ بصلاحيات مجلس النواب المنصوص عليها في الدستور.

٨- تلتزم الأطراف المؤتلفة بعلنية جميع الاتفاقيات والوثائق التي تتوصل اليها.

٩- تلتزم الاطراف المؤتلفة بعدم تبني مواقف معارضة للسياسات المتفق عليها.

١٠- تتقيد الاحزاب والتنظيمات الموقعة على هذا الاتفاق بالسياسة الخارجية للدولة ويقتصر نشاطها الخارجي على العلاقات التنظيمية مع الاحزاب الأخرى.

ولوضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ يتم تشكيل اللجان الآتية:

١- لجنة لوضع لائحة نظام عمل المؤتلفين في مجلس الوزراء.

٢- لجنة لوضع لائحة للتعاون والتنسيق بين الأطراف المؤتلفة على مستوى مجلس النواب.

٣- لجنة من اعضاء الحكومة الائتلافية لوضع برنامج الحكومة على ضوء الموجهات الأساسية المقرّة.

ختاماً فإن من حق اي طرف موقع على هذا الاتفاق اذا وجد انه لا يستطيع مواصلة المشاركة في الحكومة ان يقدم الأسباب الموجبة لذلك الى رئيس مجلس الوزراء الذي يقوم بدوره باجراء الحوار مع الطرف المعني وصولا الى إزالة تلك الأسباب فإن تعذر الوصول الى اتفاق جاز للطرف الراغب في الانسحاب من الائتلاف اعلان انسحابه موضحا الأسباب والمبررات وتعلن في وسائل الاعلام بنفس الطريقة التي يعامل بها هذا الاتفاق، وفي اطار محتوياته وفي جميع الأحوال لا يجوز الانسحاب قبل مرور عام على تشكيل الحكومة كما لا يجوز الانسحاب قبل موعد الانتخابات النيابية بستة أشهر».



المصدر : الحياة – لندن

التاريخ : ٢٠ - ٦ - ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجيش اليمني حرر امريكيين ارتهنتهما قبيلة للضغط على الحكومة

اعلن المتحدث باسم شركة النفط الامريكية «هنت» ان رجال قبيلة دهم اليمنية في محافظة مارب شرقي صنعاء العاصمة اطلقوا سراح المهندسين الامريكيين وسائقهما الذين قاموا بخطفهم يوم الثلاثاء الماضي.

واوضح المتحدث ان الافراج عن المخطوفين الثلاثة تم اثر مفاوضات اجراها القائد العسكري لمنطقة مارب العقيد يحيى معصار مع الخاطفين بعد ان حاصرهم.

واضاف ان المهندسين هارفل بنيت (٣٧ عاما) وبوب هيكس (٥٧ عاما) وسائقهما وصلوا سالمين الى مقر الشركة في صنعاء.

ولكن لم يكن بوسع المتحدث ان يوضح ما اذا كانت السلطات اليمنية استجابت لمطالب الخاطفين الذين كانوا يريدون ممارسة ضغوط عليها من اجل النظر مجددا في احكام الاعدام الصادرة في ١٢ مايو (ايار) بحق اربعة من افراد القبيلة لقتلهم ضابط شرطة شمالي العاصمة اليمنية. وكانت محكمة الاستئناف في صنعاء قد رفضت الطعون بالاحكام التي رفعها المحكوم عليهم.

ونقلت «رويتر» عن مصادر موثوقة بها في مارب قولها ان الخاطفين افرجوا عن رهائنهم الثلاثة بعد ان طوقت قوة من الجيش المنطقة الجبلية التي كانوا يختبئون فيها وهددت بقصفها.

وقال احد المصادر: «بعد قليل من الوقت، شوهد الرهائن وهم ينزلون من الجبل باتجاه وحدات الجيش».

واضافت المصادر ان قوة الجيش لاتزال تحاصر المنطقة وهي مصممة على اعتقال الخاطفين.

ويذكر ان حوالي ٢٥ من رجال قبيلة «دهم» نصبوا كمينا للمهندسين الامريكيين والسائق على بعد ٣٥ ميلا شمالي قرية الجوف التي يقيمون فيها، واختطفوهم بعد ان اشبعوا السائق ضربا.

من جهة اخرى نفى المتحدث باسم شركة «هنت» نبأ خطف ٣ سياح غربيين في الوقت نفسه الذي خطف فيه المهندسان الامريكيان وسائقهما كما اورد ذلك بعض عمال شركة «هنت».

وقد شهدت اليمن في الاشهر الاخيرة موجة خطف للاجانب وسرقات سيارات تابعة لشركات نفطية اجنبية تعمل في مختلف ارجاء البلاد.

من جانب آخر قال الرئيس اليمني علي عبدالله صالح: انه لا توجد اي

غضاضة في اتاحة الفرصة للاسلاميين في بلاده كي يحكموا ويمروا بتجربة السلطة.. وتساءل قائلا: «لماذا لا نقبل بالتجربة الاسلامية لنرى الى اين تصل؟».

وتوقع الرئيس اليمني في حديث نشر في لندن الاعلان قريبا عن الحكومة اليمنية الجديدة.. وقال ان الحوار بشأنها جار مع الحزب الاشتراكي.

واكد ان الحكومة ستضم وجوها جديدة من حزب المؤتمر الشعبي العام والاصلاح الاسلامي، بينما سيحتفظ الحزب الاشتراكي ببعض الوجوه التي كانت في الحكومة السابقة.

وقال ان تجربة الديمقراطية التي وصلت ذروتها في الانتخابات البرلمانية الاخيرة ذات خصوصية يمنية ولا يمكن ان تكون ملائمة لكل المجتمعات.

وقد تم امس التوقيع على وثيقة للائتلاف الحكومي والتنسيق البرلماني بين حزب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني وحزب التجمع اليمني للاصلاح وذلك لتحديد الاسس والمنطلقات للعمل من اجل اصلاح الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والادارية في اليمن.

وقد وقع عن حزب المؤتمر الرئيس صالح وعن الحزب الاشتراكي علي سالم البيض نائب الرئيس والامين العام للحزب وعن حزب التجمع الشيخ عبدالله حسن الاحمر رئيس مجلس النواب ورئيس الحزب.

وتنص الوثيقة على تشكيل لجنة تتولى التنسيق بين الاحزاب الثلاثة على مستوى مجلس النواب وفقا للائحة تنظم ذلك بما يعزز التكامل بين المؤسسات الدستورية في اطار مبدأ الفصل بين السلطات وبما لا يخل بصلاحيات مجلس النواب.

واشارت الوثيقة الى ضرورة تشكيل حكومة ائتلافية يشترك فيها اعضاء الائتلاف على ان يراعي في تشكيلها مقتضيات المصلحة الوطنية العليا.

(وكالات)

انذار للجيش اليمني يطلق الاميركيين المخطوفين

□ صنعاء - «الحياة»:

■ أطلق رجال قبيلة دهم اليمنية أمس المهندسين الاميركيين العاملين مع شركة «هنت» النفطية بعدما احتجزا في قرية رغوان في منطقة الجوف منذ الثلثاء الماضي.

وعلمت «الحياة» من مصادر شركة «هنت» في مأرب ان الخاطفين سمحوا للمهندسين وهما هارفل بينيث (٣٧ عاماً) وبوب هيكس (٥٧ عاماً) بالنزول من جبل يام في الجوف بعدما أنذرتهم القوات المسلحة المحاصرة للجبل بنسف القرى المحيطة به عبر مكبرات الصوت وطائرات الهليكوبتر التي كانت تحلق على علو مخفوض فوق المكان الذي كان يحتجز فيه الاميركيان.

وأفادت مصادر أخرى ان القوات المسلحة المتمركزة بأعداد كبيرة في منطقتي الجوف ومأرب والمدعمة بالاسلحة الثقيلة لا تزال تحاصر جبل يام الذي يحتمي فيه الخاطفون.

وكان الخاطفون يريدون الضغط على الحكومة لاطلاق اربعة من رجال القبيلة صدر في حقهم حكم بالاعدام لقتلهم احد الضباط. وذكرت مصادر قبلية ان الافراج عن الاميركيين جاء ثمرة للمفاوضات التي اجراها قائد اللواء العسكري في منطقة مأرب يحيى معصار.



المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٣

إطلاق سراح خبيري النفط الأمريكيين

توقيع اتفاقية تشكيل الحكومة اليمنية ولجنة لتوزيع الحقائب الوزارية

عدن: من لطفي شطارة

أسفرت اجتماعات مجلس الرئاسة اليمني الموسعة، التي استمرت أمس لليوم الثاني على التوالي، عن التوقيع على اتفاقية الائتلاف الحكومي بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح، وتشكيل لجنة تضم ممثلين اثنين عن كل حزب، تعد تصورات عن تشكيل الحكومة الجديدة خلال الساعات المقبلة. وتحدد نصيب كل حزب من الحقائب الوزارية في ضوء وزنه البرلماني، وترفع تقريرها الى مجلس الرئاسة لاقرار الصيغة النهائية للتشكيل الحكومي.

وتتكون اللجنة من سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي. والدكتور ياسين سعيد نعمان عضو المكتب السياسي (عن الحزب الاشتراكي)، وعبد العزيز عبد الغني الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي، والدكتور عبد الكريم الارياني وعضو اللجنة العامة للمؤتمر (عن المؤتمر الشعبي)، وعبد الوهاب الأنسي الأمين العام للاصلاح، وياسين المقطري (عن التجمع اليمني للاصلاح).

وتشير المصادر الى ان الرأي استقر على تشكيل الحكومة من 24 حقيبة وزارية، 13 منها للمؤتمر الشعبي، و6 للاشتراكي و5 لتجمع الاصلاح، مع اسناد رئاسة الوزراء للحزب الاشتراكي ومنصب نائب رئيس الوزراء للمؤتمر الشعبي، مع استبعاد منح أي حقائب وزارية للاحزاب الأخرى.

وتقول تكهنات ان حقائب المؤتمر الشعبي ستتضمن وزارات الخارجية، والداخلية، والمالية، والاعلام، والتعليم والادارة المحلية، مع حصول الاشتراكي على وزارات الاسكان والدفاع والنقل والثروات النفطية، وتخصيص وزارات التجارة والتموين، والصحة، والاوقاف للتجمع اليمني للاصلاح.

وأكدت المصادر ان توصل مجلس الرئاسة الى تقسيم الحقائب الوزارية بين الاحزاب الثلاثة يحسم الأمر ويقطع الطريق على التكهنات والمناورات الحزبية، ويعتبر محاولة اخيرة للخروج من الأزمة، بعد ان تعهد كل جانب بتنفيذ القرار. ومن المتوقع حالياً تسمية أعضاء الحكومة بعد عطلة عيد الأضحى المبارك مباشرة.

على صعيد اخر قالت مصادر في اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي - في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» - ان لجنة مشتركة تضم كلا من عبد السلام العنسي ويحيى المتوكل - عضوي اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي - وأبو بكر باذيب والدكتور سيف صائل خالد - عضوي المكتب السياسي للحزب الاشتراكي - ستبدا فور تشكيل الحكومة في مناقشة وثائق التنظيمين تمهيداً لدمجها في وثيقة واحدة،

التتمة .... ص 4



توقيع اتفاقية

وتقديمها الى قيادتيهما، تنفيذاً لما جاء في «وثيقة التنسيق التحالفي نحو التوحيد»، التي وقع عليها في 27 مارس (اذار) الماضي.

ولم تكشف المصادر أسباب استبعاد جار الله عمر ـ عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ورئيس الدائرة السياسية ـ من تشكيل اللجنة، ولكن يبدو ان قيادتي التنظيمين قررت استبعاد العناصر المعارضة لمبدأ التوحيد من اللجنة المشتركة، للاسراع بعملية التوحيد، بينما يصر جار الله عمر على ترك قرار التوحيد للقواعد، واقراره في المؤتمر العام الرابع للحزب، المتوقع عقده أواخر العام الحالي أو أوائل العام المقبل.

من جهة أخرى اطلق سراح خبيري النفط الامريكيين هارفيل بنيت (37 عاماً) وبوب هيكس (57 عاماً) العاملين في شركة «هنت» النفطية وسائقهما اليمني أحمد حسين الشيواني، بعد 3 أيام من اختطافهما بواسطة 26 رجلاً من قبائل دهم ـ الذين ينتمون الى الجوف ـ في محافظة مارب ـ على مسافة 200 كيلومتر شرق صنعاء ـ بعد مفاوضات أجرتها قبائل عبيدة، والعقيد يحيى معصار القائد العسكري لمنطقة مأرب.

وقالت مصادر شركة «هنت» ان الرهائن الثلاثة وصلوا الى مقر الشركة في منطقة «صافر»، ثم توجهوا الى صنعاء، وانهم كانوا في صحة جيدة، وتلقوا معاملة حسنة خلال فترة احتجازهم.

وكانت السفارة الامريكية قد رفضت التعليق على الحادث، وأحالت المراسلين الصحافيين الى الاتصال بأجهزة الأمن اليمنية.

وقالت المصادر ان الخبيرين الامريكيين سيغادران اليمن لقضاء عطلة في الولايات المتحدة، وان اختطافهما كان محاولة للضغط على الحكومة اليمنية لتخفيف الاحكام بالاعدم على 4 من قطاع الطرق، القي القبض عليهم على طريق عمران ـ حجة قبل شهر تقريباً، ولكن المحاولة لم تنجح.



توقع الاعلان قريباً عن الحكومة اليمنية الجديدة

صالح: لن نمنع الاسلاميين من تولي السلطة

لندن ـ ق.ن.ا ـ راى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح انه لا توجد اي غضاضة في اتاحة الفرصة للاسلاميين في بلاده كي يحكموا ويمروا بتجربة السلطة.. وتساؤل قالا : «لماذا لا نقبل بالتجربة الاسلامية لنرى إلى اين تصل.»

وتوقع الرئيس اليمني في حديث لصحيفة (القدس العربي) التي تصدر في لندن الاعلان قريبا عن الحكومة اليمنية الجديدة.. وقال ان الحوار بشأنها جار مع الحزب الاشتراكي.

واكد ان الحكومة ستضم وجوها من حزب المؤتمر الشعبي العام والاصلاح الاسلامي سيحتفظ الحزب الاشتراكي ببعض الوجوه التى كانت في الحكومة السابقة.

وقال ان تجربة الديمقراطية التى وصلت ذروتها في الانتخابات البرلمانية الاخيرة ذات خصوصية يمنية ولا يمكن ان تكون ملائمة لكل المجتمعات.



وفد مؤتمر الشعب العربي أنهى زيارته لليمن

□ صنعاء - «الحياة»:

■ غادر وفد «مؤتمر الشعب العربي» المؤيد للعراق صنعاء امس في ختام جولة شملت مصر والسودان واليمن. وقابل اعضاء الوفد اول من امس رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح وعرضوا معه التطورات العربية والحصار المفروض على العراق. كذلك التقى اعضاء الوفد الذي بين اعضائه شخصيات من دول عربية عدة بينها السادة سعد قاسم حمودي ونقولا الفرزلي ومشهور حديثة وامين شقير ورئيس مجلس النواب اليمني الشيخ عبدالله بن جسين الاحمر وشخصيات سياسية وحزبية أخرى.

وكان الوفد التقى في القاهرة الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية وفي الخرطوم كبار المسؤولين على راسهم الرئيس عمر حسن البشير.



المصدر : الوسط

الشرق

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٢

اتفاق حزبي المؤتمر والاشتراكي في اليمن: تشكيل كتلة برلمانية واحدة يسبق التوحيد

■ صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

تعتبر وثيقة «التنسيق التحالفي» التي اعلنها المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، حدثاً جديداً ومتقدماً على صعيد العلاقة بينهما وصولاً الى التوحيد بحسب تعبير الوثيقة. وشكلت هذه الوثيقة بداية مرحلة جديدة في العلاقة بين الحزبين اللذين يتمتعان باغلبية المقاعد النيابية في البرلمان الجديد. وتم اعلان الوثيقة في العاشر من ايار (مايو) الجاري بعد اجتماع مشترك عقدته الهيئتان القياديتان للحزبين برئاسة الأمينين العامين الرئيس علي عبدالله صالح (المؤتمر) ونائب الرئيس علي سالم البيض (الاشتراكي)، وبعد توقيع زعيمي الحزبين عليها.

عنوان هذه الوثيقة «وثيقة التنسيق التحالفي على طريق التوحد بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني». وواضح من التسمية أنها مصممة بعناية لترضي كل الأطراف، ففيها التنسيق والتحالف وسيلة للتوحيد، وفيها تركيب الكلمات الثلاث بصيغة تحاول التهرب من تكرار المصطلحات بالصيغ الماضية نفسها. ويتلخص مضمون الوثيقة في اربعة محاور:

● اولاً، تمهيد... تناول مهمة الحزبين في تحقيق الوحدة ماضياً والعمل على ترسيخها حاضراً ومستقبلاً في إطار الديموقراطية والتعددية الحزبية، وما يترتب عليهما من التزامهما لمبدأ التداول السلمي للسلطة... وبالتالي، «فانهما يقران إقامة تنسيق بينهما وثيق وراسخ وصولاً الى قيام تنظيم سياسي واحد، بدءاً بتشكيل كتلة برلمانية واحدة».

● ثانياً، الخطوات التي سيعمل الحزبان على تحقيقها بالتنسيق بينهما، وهي، تشكيل كتلة برلمانية واحدة في البرلمان الجديد واستكمال بناء الدولة من خلال اصلاحات دستورية تستهدف تحديد معالم النظام السياسي في «صيغة تأخذ من النظامين الرئاسي والبرلماني بما يتوافق مع الظروف الراهنة والواقع اليمني»، وتحديد ملامح السلطات الثلاث، و«تأكيد استقلالية القضاء وحياد المؤسسات الأمنية والعسكرية». وحددت الوثيقة هنا، مجالات الاصلاحات الدستورية في الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق وواجبات المواطنين، واوضحت مواقع هذه المجالات في الابواب الثلاثة الأولى من الدستور، لاعادة صياغتها بما يحقق الوضوح والاختصار «وإزالة اي لبس او غموض يفتح مجالاً للجدل».

● ثالثاً، أهداف التعديلات الدستورية، وحددتها الوثيقة بثلاثة أهداف، هي: ١- توسيع المشاركة الشعبية بانشاء مجلس الشورى الى جانب مجلس النواب. ٢- تعزيز السلطة التنفيذية بانتخاب رئيس الدولة ونائبه، «واعتبار الحكومة ميدان التداول السلمي للسلطة». ٣- استقلالية القضاء من حيث تعيين القضاة ونقلهم ومحاسبتهم، وخلصت الوثيقة الى تحديد السلطة التشريعية (ضمن الحديث عن السلطات الثلاث) في مجلس النواب ومجلس الشورى والجمعية الوطنية التي تتكون من مجموعهما برئاسة نائب رئيس الدولة، وحددت طريقة تشكل كل منها.

ويجدر التوقف عند تحديد الوثيقة ثلاثة جوانب في التعديلات الدستورية المتعلقة بالسلطات الثلاث. وهذه الجوانب هي:

الأول: مهام البرلمان. وحددتها في خمس نقاط: ١- اتفاقيات الحدود ومعاهدات الصلح والتحالف. ٢- تعديل الدستور. ٣- إقرار الترشيحات لرئاسة الدولة. ٤- النظر في أي خلاف حاد ينشأ بين مجلس النواب والحكومة. ٥- اية قضايا اخرى يتفق عليها وينص عليها الدستور.

الثاني: طريقة انتخاب رئيس الدولة ونائبه. وحددت خطواتها في: ١- تقديم الترشيحات لرئيس مجلس النواب في قائمة واحدة. ٢- فحصها من قبل مكتبي المجلسين: النواب والشورى. ٣- تقديم الترشيحات الى مجلس النواب لتزكية قوائمها من ربع اعضائه على



الأقل؛ ٤- ثم تطرح القوائم على الجمعية الوطنية لحصول الفائزة منها بالترشيح على الأغلبية المطلقة من الأعضاء. ٥- تطرح للاستفتاء الشعبي، وتصبح قائمة الرئيس ونائبه فائزة إذا حصلت على أكثرية من نصف أصوات الناخبين، والا جرى ترشيح غيرهما، وهكذا. كما حددت فترة الرئاسة بدورتين انتخابيتين مدة كل منهما خمس سنوات.

الثالث؛ المهام العاجلة التي يلتزم الحزبان العمل على تنفيذها. ومنها، تحسين الوضع المعيشي وصيانة الأمن وحقوق المواطنين ومحاربة الفساد وتطوير الخدمات العامة وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد واستكمال التقسيم الاداري والتحضير لانتخابات المجالس المحلية.

رابعاً، اللجان المشتركة لتنفيذ ما تضمنته الوثيقة، وهي اربع لجان، ١- لجنة الأسس الدستورية والديموقراطية. ٢- لجنة المهام العاجلة المحددة آنفاً. ٣- لجنة أنظمة الكتلة البرلمانية. ٤- لجنة لوضع اسس ووثائق توحيد الحزبين في تنظيم سياسي واحد. وانتهت الوثيقة بتخويل الاجتماع الأمينين العامين تشكيل اللجان بعد المشاورات التي يريانها مناسبة.

وعلمت «الوسط» من مصدر مطلع في اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام ان الوثيقة جاءت في معظمها استجابة لطلب الاشتراكي، لتكون ضمانة لمشاركته في السلطة مع المؤتمر، وأن وضعها تم قبل الانتخابات بفترة قصيرة نسبياً، في مواجهة أسوا الاحتمالات حينها لنتائج الانتخابات. وكانت «الوسط» اشارت في عدد سابق من شهر نيسان (ابريل) الى أن أجواء العلاقة بين الحزبين، توحي بوجود اتفاق بينهما لم يعلن عنه بعد.

ويظهر من ردود الفعل على هذه الوثيقة ان احزاباً من المعارضة وبالذات التجمع اليمني للاصلاح، شريك الحزبين في ائتلاف الحكومة والذي تم انتخاب رئيسه الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيساً لمجلس النواب، ستعارض كثيراً من نصوص الوثيقة إن لم تعارضها جملة وتفصيلاً، وقد ظهرت بعض بوادرها حتى بعد اعلان الوثيقة مباشرة.

الملاحظ ان الوثيقة على رغم تكريسها عبارة «التنسيق التحالفي وصولاً الى التوحيد» لم تتضمن عناصر مقنعة وعملية لتحقيق التوحيد. والأكثر احتمالاً الآن، هو ما سبق أن توقعته «الوسط»، بان صيغة التوحيد قد تتمثل في إطار تنظيمي يوحد قيادة الحزبين ■



المصدر : الشرق الأوسط
الشرقية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣١ مايو ١٩٩٣

القمش رئيساً للأمن السياسي والسبلي محافظاً لعدن

المشاورات الطويلة انتهت بإعلان الحكومة اليمنية الجديدة

14 وزارة للمؤتمر الشعبي و7 للاشتراكي و4 للإصلاح

صنعاء: من حمود منصر

ضمت الحكومة اليمنية التي اعلن تشكيلها امس برئاسة المهندس حيدر ابو بكر العطاس 25 حقيبة وزارية، إذ تم تخفيض عدد الوزارات عن الحكومة السابقة بالغاء 6 وزارات هي وزارة الدولة للشؤون الخارجية ووزارة الدولة لشؤون مجلس النواب، ووزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء، وأدمجت وزارة العمل بوزارة التامينات والشؤون الاجتماعية واعطيت لـ (محمد علي هيثم) من المؤتمر الشعبي العام، كما تم الغاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث يتوقع ان يتم تشكيل مجلس أعلى للتعليم العالي والبحث العلمي لاحقاً، والغيت وزارة المغتربين ايضاً.

وجاء اعلان الحكومة بعد مشاورات طويلة اعقبت الانتخابات. وتوزعت الوزارات بين احزاب الائتلاف الثلاثة على النحو التالي:4 للاصلاح - الادارة المحلية، التموين والتجارة، الصحة، والاوقاف والارشاد. واعطي الحزب الاشتراكي 7 وزارات وهي: النقل، النفط، الثروة السمكية، الاسكان والتخطيط الحضري، الدفاع، الثقافة، والكهرباء والمياه. وبقية الوزارات وعددها 14 كانت من نصيب حزب المؤتمر الشعبي العام باعتباره حزب الاغلبية.

وكان مجلس الرئاسة اليمني قد عقد اجتماعاً له امس برئاسة الفريق علي عبد الله صالح رئيس المجلس وبحضور المهندس حيدر ابو بكر العطاس أقر فيه تشكيل الحكومة الجديدة. كما صدر قرار جمهوري رقم 69 لسنة 1993م قضى بتعيين العقيد غالب مطهر القمش رئيساً للجهاز المركزي للأمن السياسي، وقرار آخر قضى بتعيين صالح منصر السبلي محافظاً لمحافظة عدن، وكان السبلي يشغل منصب وزير لشؤون المغتربين خلال الفترة الماضية.

وقد جاء التشكيل بناء على اتفاق تم الاعلان عنه امس عرف باتفاق الائتلاف بين المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، والتجمع اليمني للاصلاح



المصدر : الوسط
الدولية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ مايو ١٩٩٣

اليمن: تعديلات كبيرة وأساسية في الدستور وحكومة تضم ممثلي الأحزاب الكبرى الثلاثة

صنعاء – عبدالوهاب المؤيد

قرار مجلس النواب اليمني تكليف مجلس الرئاسة الاستمرار في ممارسة صلاحياته ومهماته الدستورية كاملة بناء على المادتين ٨٨ و٨٩ من الدستور، يتيح لمجلس الرئاسة تشكيل الحكومة الجديدة كما يتيح لمجلس النواب اجراء التعديلات الدستورية. ووفقاً لهاتين المادتين يتم التمديد لمجلس الرئاسة حتى ١٥ تشرين الأول (اكتوبر) المقبل. ويرئس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح ويضم اربعة اعضاء آخرين هم نائب الرئيس علي سالم البيض والقاضي عبدالكريم العرشي وسالم صالح محمد وعبدالعزيز عبدالغني.

وبالنسبة الى موضوع المشروع الموحد للتعديلات الدستورية فقد تم اخيراً، بحسب اتفاق مسبق بين احزاب الائتلاف الثلاثة (المؤتمر والاشتراكي والاصلاح) التي تمثل غالبية نواب المجلس (حوالي ٢٨٠ نائباً)، توحيد التعديلات في مشروع واحد متكامل، قدمته اللجنة عبر مجلس الرئاسة الى مجلس النواب. تضمن مقترحات الاحزاب الثلاثة، والمقترحات الواردة «في البرامج الانتخابية لمعظم الاحزاب وبعض الشخصيات الوطنية» كما جاء في حيثيات القرار، على ان يتم طرح المقترحات دستورياً من قبل مجلس النواب. وكما افاد لـ «الوسط» النائب عبدالوهاب الروحاني: «تبنى المشروع اكثر من ١٤٠ نائباً، وقدموه الى رئاسة مجلس النواب موقعاً من قبل مجموعهم»، ليبت في اقراره من حيث المبدأ، في اولى جلسات دورته المقبلة (١٢ حزيران – يونيو).

ولاتساع موضوع التعديلات وعلاقاته وآثاره وابعاده السياسية والدستورية والقانونية، بما فيها قرار مجلس النواب، اجرت «الوسط» حواراً لتوضيح مداخلات الموضوع، مع السيد اسماعيل الوزير، وزير الدولة للشؤون القانونية، بوصفه المختص بتصميم المشروع واسس القرار، والذي حضر جلسات التشاور بين مجلس الرئاسة ورئيسي مجلسي النواب والوزراء. وكانت حصيلته الحوار في الآتي:

● لماذا لم يحدد قرار مجلس النواب، مدة تكليف مجلس الرئاسة بالاستمرار بزمن معين، بل اكتفى بعبارة: «... حتى يبت مجلس النواب في موضوع الطلبات المتعلقة بالدستور...». الا يعني هذا، ان مدة التكليف مطلقة؟

– نص القرار محكوم بالمادتين ٨٨ و٨٩ من الدستور اللتين استند اليهما، وهما تحددان مدة التكليف. ففي الأولى، ينتخب مجلس النواب الجديد مجلس الرئاسة خلال ٦٠ يوماً من انعقاد اولى جلساته. وفي الثانية، حق مجلس النواب في تكليف مجلس الرئاسة بالاستمرار لمدة لا تتجاوز ٩٠ يوماً، اذا انتهت مدته من دون ان تتم انتخابات المجلس الجديد لأي سبب من الأسباب. وهذا يعني تحديداً لمدة التكليف بستين يوماً زائدة تسعين يوماً، تبدا من اول اجتماع لمجلس النواب. اي لمدة خمسة اشهر وان لم يذكرها القرار فان ذلك لا يعني انها مطلقة، بل اصبحت محددة بهذه المدة.

● ولماذا لم يتم الانتقال مباشرة الى الوضع الطبيعي بانتخاب مجلس الرئاسة طبقاً للدستور، او يتاخر قرار مجلس النواب الى نهاية الـ ٦٠ يوماً؟

– طبعاً... لان انتخاب مجلس الرئاسة، كان سيتم لفترة انتخابية كاملة مدتها خمس سنوات، وهو في الواقع لن يستمر اكثر من شهور ليعاد انتخابه طبقاً للتعديلات مرة اخرى. اذاً فتكليفه بالاستمرار اقرب واكثر تناسباً مع قصر الفترة. اما تاخير القرار الى نهاية الستين يوماً فقد اصبح معروفاً من الآن انها لن تكفي لتشكيل الحكومة وصياغة بيان الحكومة وتقديمه الى مجلس النواب ليبت في مسالة الثقة الخ. فالعملية تتعلق باشياء فرضت نفسها في الطريق، ولا مجال من معالجتها دستورياً. فهناك مقترحات للتعديلات والكل يطالب بالاصلاحات الدستورية.

● هل تعتقدون ان بامكان مجلس النواب، انجاز التعديلات في فترة الاشهر الخمسة، او بالاصح، الشهرين الاخيرين، باعتبار ان مجلس النواب لن يستانف جلساته الا بعد مرور الشهر الأول منها (في ١٢ حزيران – يونيو)، وشهران سيذهبان ما بين الاقرار المبدئي للتعديلات والمناقشات التفصيلية، اضافة الى ان انتخاب الرئيس ونائبه، مرتبط بانتخاب مجلس الشورى؟

– نعم يمكن ذلك لاعتبارات عدة. اولاً، ان الجميع شارك في طرح التعديلات ومناقشتها، كما بحثتها اللجنة الرباعية ولجنة الاحزاب، واصبحت صورتها واضحة باعتبارها تمثل شبه مطلب عام. وثانياً، في صيغة التعديلات احكام



المصدر : الوسط

التاريخ : ٣١ مايو ١٩٩٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انتقالية تتيح في المرة الأولى، انتخاب الرئيس ونائبه من قبل مجلس النواب، وبالتالي لن يكون انتخابهما مرتبطاً بانشاء مجلس الشورى.

● وهل اقر مجلس النواب قبل اجازته، التعديلات من حيث المبدأ؟

– لا، لم يقرها بعد. ولكنها لن تاخذ منه لاقرارها المبدئي، الا اياماً قليلة. وستكون فترة الاجازة، فرصة تتيح للكتل والاحزاب دراسته اكثر. والمتوقع ان يصل النواب الى نتيجة سريعة، خصوصاً بعد تكوّن الائتلاف (في الكتلة البرلمانية والحكومة).

● الا ترون ان التعديلات تجاوزت مدلول كلمة «تعديل» الى «اعادة صياغة الدستور»، باعتبارها تشمل معظم ابواب الدستور؟

– هذا صحيح، لكن تظل التسمية تعديلاً، في اطار الاصلاح الدستوري. فالتعديل فعلاً، يشكل حوالي ٥٥ مادة من مواد الدستور (مجموعها ١٣١ مادة). الى جانب ان هناك مواد اضافية واضافات الى المواد المعدلة.

● وكيف تصنفون مجمل التعديلات بصفة عامة؟

– اعتبرها في مجملها وتفاصيلها، تشكل مكاسب لكل الناس، سواء ما يتعلق بسلطات الدولة او بعلاقاتها مع المواطنين عامة.

على صعيد تشكيل الحكومة الجديدة التي سيرئسها مجدداً المهندس حيدر ابو بكر العطاس عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، فقد علمت «الوسط» ان ابرز سماتها ومميزاتها هي الآتية:

– اختصار الحقائب الوزارية عن طريق دمج عدد من الوزارات، كل وزارتين في وزارة واحدة، بحسب تقارب الاختصاص.

– يشارك فيها ممثلو الاحزاب الثلاثة الكبيرة بصفة رئيسية، اضافة الى احزاب اخرى ومستقلين. ويشكو قياديون في المؤتمر الشعبي العام من ان نصيب المؤتمر في هذه الحكومة هو الاقل بالنسبة الى عدد اعضائه في البرلمان. والاحزاب الثلاثة الرئيسية المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح.

– انها تضم وجوهاً جديدة من ناحية، ومن ناحية اخرى، يغلب عليها طابع التخصص الفني.

– الغاء كثير من مناصب نواب الوزراء التي استحدثت في الفترة الماضية وعمت كل الوزارات، بحكم التقاسم بين الحزبين حينها.

– كما تضم تشكيلتها مقايضة في بعض الوزارات بين حزبي المؤتمر والاشتراكي.

واخيراً، فان السمة المميزة للمرحلة الدستورية الجديدة في اليمن، هي التعديلات في مختلف سلطات الدولة ومجالات عملها، للتخلص من بقايا المرحلة الانتقالية التي تميزت بحالات الاستثناء في كل شيء تقريباً. لذا فان التعديلات تبدأ من الدستور ولكنها لن تظل مقصورة عليه ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 
القاهرة

التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٣

بمشاركة حزب الاصلاح

تشكيل الحكومة اليمنية الجديدة

صنعاء ـ وكالات الانباء ـ أدت الحكومة اليمنية الجديدة برئاسة المهندس حيدر ابو بكر العطاس اليمين الدستورية أمس امام الرئيس علي عبد الله صالح

وحصل الحزب الاشتراكي في التشكيل الوزاري على تسعة مناصب وزارية بينها منصب رئيس الحكومة وحصل المؤتمر الشعبي على ١٦ منصبا وزاريا بينما حصل حزب التجمع اليمني للاصلاح الاسلامي على ٤ وزارات .

حكومة ائتلافية جديدة في اليمن

صنعاء - ر - انتهى حيدر ابوبكر العطاس رئيس الوزراء اليمنى امس من تشكيل حكومة ائتلافية جديدة بعد اجراء أول انتخابات عامة شاركت فيها عدة احزاب. وقد ضم التشكيل الوزارى ممثلين من القوى الحزبية السياسية الرئيسية الثلاث، حيث يتضمن ١٥ وزيرا من حزب المؤتمر الشعبى العام و٨ وزراء من الحزب الاشتراكى اليمنى و٤ وزراء من حزب الاصلاح الاسلامى ووزيرا من حزب البعث بصفته الشخصية.

وذكر راديو صنعاء ان الحكومة الجديدة التى تضم ٢٨ وزيرا من بينهم ١١ وزيرا جديدا، وهى وزارة الخارجية والداخلية والتربية والتعليم والصحة والتموين والتجارة والأوقاف والارشاد والثقافة والعدل والادارة المحلية والتامينات والكهرباء والماء.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حكومة العطاس

صنعاء: «الشرق الأوسط»

في ما يلي اسماء اعضاء الحكومة اليمنية الجديدة التي اعلنت امس:

- المهندس حيدر العطاس - رئيساً لمجلس الوزراء
- الدكتور حسن محمد مكي - نائباً اول لرئيس مجلس الوزراء
- العميد مجاهد ابو شوارب - نائباً لرئيس مجلس الوزراء
- محمد حيدر مسدوس - نائباً لرئيس مجلس الوزراء
- محمد سالم باسندوه وزيرا للخارجية
- محمد علي هيثم - وزيراً للتامينات والشؤون الاجتماعية والعمل
- المهندس عبد الله حسين الكرشمي - وزيراً للانشاءات والتعمير
- الدكتور عبد الكريم علي الارياني - وزيراً للتخطيط والتنمية
- يحيى محمد المتوكل - وزيراً للداخلية
- صالح عبيد احمد - وزيراً للنقل
- الدكتور محمد سعيد العطار - وزيراً للصناعة
- صالح ابو بكر بن حسينون - وزيراً للنفط والثروات المعدنية
- فضل محسن عبد الله - وزيراً للثروة السمكية
- محمد سعيد عبد الله - وزيراً للاسكان والتخطيط الحضري
- يحيى حسين العرشي - وزيراً للخدمة المدنية والاصلاح الاداري
- عبد الله حمد غانم - وزيراً للعدل
- احمد محمد الانسي - وزيراً للمواصلات
- حسن احمد اللوزي - وزيراً للاعلام
- محمد احمد الكباب - وزيراً للشباب والرياضة
- علوي صالح السلامي - وزيراً للمالية
- صادق امين ابو راس - وزيراً للزراعة والموارد المائية
- هيثم قاسم طاهر - وزيراً للدفاع
- محمد حسن دماج - وزيراً للادارة المحلية
- جار الله عمر الكهالي - وزيراً للثقافة
- الدكتور ابو بكر القربي - وزيراً للتربية والتعليم
- احمد علي الشلامي - وزيراً للكهرباء والمياه
- الدكتور عبد الرحمن عبد القادر بافضل - وزيراً للتموين والتجارة
- الدكتور نجيب غانم - وزيراً للصحة
- الدكتور غالب عبد الكافي القرشي - وزيراً للاوقاف والارشاد

محمد حيدرة مسدوس: عضو مكتب سياسي في الحزب الاشتراكي، ومن القيادات البارزة للحزب وهو من محافظة ابين، وتولى سكرتير منظمة الحزب في ابين، وبدأ دوره يبرز اكثر بعد احداث 13 يناير (كانون الثاني) 1986 حيث تولى بعدها منصب سكرتير اول منظمة الحزب في ابين.

● محمد علي هيثم: وزير التامينات والشؤون الاجتماعية والعمل. من الشخصيات الوطنية البارزة التي ساهمت في النضال الوطني ضد الاستعمار منذ وقت مبكر. تولى في اول حكومة بعد استقلال جنوب اليمن وزارة الداخلية، وشغل منصب رئيس حكومة عقب اطاحة الرئيس قحطان الشعبي عام 1969 في عدن ثم اعفي من منصبه، ونفي للدراسة في موسكو لكنه هرب من هناك، واقام في القاهرة كلاجئ سياسي.

تعرض لاكثر من محاولة اغتيال وهو من الشخصيات الادارية الكفؤة ويحظى باحترام مختلف التيارات السياسية في البلاد، واحد ستة يشكلون اللجنة السداسية التي تدير الحوار بين الحزب الاشتراكي، والمؤتمر الشعبي.

● يحيى المتوكل: وزير الداخلية، من القيادات البارزة في



باسندوه للخارجية والارياني للتنمية وهيثم يعتذر

حكومة يمنية إئتلافية جديدة من «٢٩» وزيرا

«١٥» حقيبة لـ «المؤتمر و «٩» لـ «الاشتراكي» و «٤» لـ «التجمع»

صنعاء ـ وكالات ـ افادت وكالة الانباء اليمنية ان رئيس الوزراء اليمنى المعين حيدر ابو بكر العطاس اعلن امس تشكيلة حكومته التى تالفت من ٢٩ عضوا وينتمي معظم اعضائها الى حزب المؤتمر الشعبي العام وحليفه الحزب الاشتراكى اليمنى.

وحصل المؤتمر الشعبى العام الذى يرأسه الرئيس اليمني على عبد الله صالح على ١٥ حقيبة والحزب الاشتراكى على تسع حقائب والتجمع اليمنى للاصلاح (اسلامى) على اربع حقائب وعهد لحزب البعث بحقيبة واحدة.

لكن حزب البعث قال ان مجاهد ابو شوارب الذي عين نائبا لرئيس الوزراء لايمثل الحزب في الحكومة وان تعيينه جاء لدوره في البلاد.

وكانت الاحزاب الثلاثة التى تصدرت الانتخابات التشريعية اليمنية في ٢٧ ابريل الماضي اعلنت امس الاول عزمها على تشكيل حكومة ائتلاف.

كذلك قررت تشكيل ائتلاف برلمانى يتمتع باغلبية واسعة في المجلس تصل الى ٢٤١ نائبا.

وقال ان الحزب سيتزعم المعارضة في البرلمان الجديد المؤلف من ٣٠١ عضو.

وعين وزير الخارجية اليمنى السابق عبد الكريم الاريانى وزيرا للتخطيط والتنمية في الحكومة الجديدة . وحل مكانه في وزارة الخارجية محمد سالم باسندوه ، العضو في حزب الرئيس اليمني والذي يتولى منصبا وزاريا للمرة الاولى.

وتضم الحكومة الجديدة ١٢ شخصية جديدة وهي تحل مكان الحكومة الكبيرة العدد المؤلفة من ٤٨ عضوا التى تشكلت من حكومتي شطري اليمن بعد توحيدهما في العام ١٩٩٠.

وكلفت الحكومة السابقة التى كانت ايضا برئاسة العطاس وهو عضو في الحزب الاشتراكى اليمنى ادارة المرحلة الانتقالية التى استمرت قرابة ثلاث سنوات بين توحيد الشطرين وحتى اجراء الانتخابات التشريعية.

هذا وقرر محمد على هيثم الذى عين امس وزيرا للتامينات والشئون الاجتماعية والعمل بالحكومة اليمنية والموجود حاليا بالقاهرة عدم الاشتراك في هذه الحكومة.

وصرح محمد على هيثم لمراسل وكالة الانباء القطرية بالقاهرة بانه بعث برسالة الى الرئيس اليمنى على عبد الله صالح تتضمن قراره متمنيا للحكومة الجديدة التوفيق في مهامها.

وقال انه فوجىء بعد وصوله الى القاهرة قادما من اريتريا باختياره وزيرا في الحكومة الجديدة دون استشارته.

وتضم الحكومة اليمنية الجديدة كلا من الدكتور حسن محمد مكى ، نائبا اول لرئيس مجلس الوزراء ومجاهد يحى ابو شوارب نائبا لرئيس مجلس الوزراء ، ومحمد حيدر مسدوس نائبا لرئيس مجلس الوزراء ، ومحمد على هيثم وزيرا للتامينات والشئون الاجتماعية والعمل ، وعبد الله حسين الكرشيمى وزيرا للانشاءات والتعمير، والدكتور عبد الكريم الارياني وزيرا للتخطيط والتنمية ، ويحيى محمد المتوكل وزيرا للداخلية ، وصالح عبيد احمد وزيرا للنقل ، والدكتور محمد سعيد العطار وزيرا للصناعة ، وصالح ابو بكر بن حسينون وزيرا للنفط والثروات المعدنية ، وفضل محسن عبد الله وزيرا للثروة السمكية ، ومحمد سعيد عبد الله وزيرا للاسكان والتخطيط الحضرى ، ومحمد سالم باسندوه وزيرا للخارجية ، ويحيى حسين العرشي وزيرا للخدمة المدنية والاصلاح الادارى، وعبد الله احمد الغانم وزيرا للعدل ، واحمد محمد الانسى وزيرا للمواصلات ، وحسن احمد اللوزى وزيرا للاعلام ، ومحمد احمد الكباب وزيرا للشباب والرياضة ، وعلوى صالح السلامى ، وزيرا للمالية ، وصادق امين ابو راس وزيرا



المصدر : العرب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ / ٥ / ١٩٩٣

للزراعة، وهيثم قاسم طاهر وزيرا للدفاع ، ومحمد حسن دماج وزيرا للادارة المحلية ، وجار الله عمر الكهالي وزيرا للثقافة ، والدكتور ابو بكر القربي وزيرا للتربية والتعليم ، واحمد على السلامي وزيرا للكهرباء والمياه ، والدكتور عبد الرحمن عبد القادر وزيرا للتموين والتجارة والدكتور نجيب غانم وزيرا للصحة، وغالب عبد الكافي القرشي وزيرا للاوقاف والارشاد.

من جهة اخرى اصدر الرئيس على عبد الله صالح قرارا بتعيين العقيد غالب مطهر القمشى وزير الداخلية السابق رئيسا للجهاز المركزى للامن السياسي.

كما اصدر الرئيس اليمنى قرار اخر بتعيين صالح منصر السيلى محافظا لعدن ..وكان السيلى يشغل منصب وزير المغتربين في الوزارة السابقة.



المصدر : الشرق الاوسط
اللندنية

التاريخ : ٣١ مايو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

باسندوه وزيراً للخارجية والمتوكل للداخلية

حكومة يمنية جديدة والأولوية للأمن والاقتصاد

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

اصدر الرئيس علي عبد الله صالح، رئيس مجلس الرئاسة اليمني أمس، قراراً بتشكيل الحكومة الائتلافية من «المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح» برئاسة المهندس حيدر ابو بكر العطاس عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، وذلك بعد ان اقر مجلس الرئاسة في اجتماع له عقده امس التشكيل النهائي للحكومة الجديدة من 25 وزارة بالاضافة الى ثلاثة نواب لرئيس الوزراء. وقالت مصادر سياسية ان المهمة الأولى للحكومة الجديدة تدعيم الأمن ومعالجة الوضع الاقتصادي.

وقد وزعت الحقائب الوزارية في الحكومة الجديدة على احزاب الائتلاف على النحو التالي:

● التجمع اليمني للاصلاح وحصل على 4 وزارات هي التموين والتجارة، والصحة، والأوقاف والادارة المحلية.

● الحزب الاشتراكي اليمني وحصل على 7 وزارات هي النقل، النفط والثروات المعدنية، الثروة السمكية، الاسكان والتخطيط الحضري، الدفاع، الثقافة، الكهرباء، والمياه.

● المؤتمر الشعبي العام وحصل على باقي الوزارات، وعددها 14 وزارة وهي الخارجية، الداخلية، الاعلام، التربية والتعليم، التخطيط والتنمية، الخدمة المدنية والاصلاح الاداري، الصناعة، التامينات والشؤون الاجتماعية والعمل، الشباب والرياضة، الانشاءات والتعمير، والمواصلات.

وابرز التغييرات في الحكومة الجديدة الغاء او دمج بعض الوزارات، وهي التعليم العالي والبحث العلمي، والشؤون القانونية، والعمل، والشؤون الخارجية، ووزارة الدولة للشؤون مجلس النواب، ووزارة الدولة لشؤون مجلس الوزراء، ووزارة شؤون المغتربين.

ويتوقع ان يعين اسماعيل الوزير وزير الشؤون القانونية سابقاً في منصب النائب العام للجمهورية، وقد عين العقيد غالب مظهر القمش وزير الداخلية والأمن رئيساً للجهاز المركزي للأمن السياسي.

والوزراء الذين غادروا الحكومة في التشكيل الجديد وهم من الحزب الاشتراكي : عبد العزيز



المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٣

الذالي وزير الدولة للشؤون الخارجية، وراشد محمد ثابت وزير الدولة لشؤون مجلس النواب، ومحمد احمد جرهوم وزير الإعلام، وصالح عبد الله مثنى وزير النقل، ومحمد احمد سلمان وزير الاسكان والتخطيط الحضري، واحمد سالم القاضي وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وصالح منصر السيلي وزير شؤون المغتربين، وعبد الواسع سلام وزير العدل، وعبد الرحمن زيبان وزير العمل والتدريب المهني والدكتور فرج بن غانم وزير التخطيط والتنمية.

وأما التنقلات التي شملت بعض الوزراء، فتتمثل بنقل الدكتور عبد الكريم الارياني من وزارة الخارجية الى وزارة التخطيط والتنمية، وحسن احمد اللوزي من الثقافة الى الاعلام، ومحمد سعيد عبد الله من الادارة المحلية الى الاسكان والتخطيط الحضري، وفضل محسن عبد الله من التموين والتجارة الى الثروة السمكية.

وابرز الوجوه التي دخلت في تشكيلة الحكومة الجديدة هي محمد سالم باسندوه وزير الخارجية، ويحيى المتوكل وزير الداخلية، وجاد الله عمر وزيراً للثقافة، وابو بكر القربي وزيراً للتربية والتعليم، ومحمد علي هيثم وزيراً للتامينات والشؤون الاجتماعية والعمل.

وبينما تضمنت الحكومة الجديدة العديد من الوجوه الجديدة بالنسبة للحكومة السابقة على الرغم من احتفاظ رئيس الوزراء ونوابه الثلاثة بمواقعهم، الا ان جل الوجوه الجديدة تعد من القيادات السياسية والتاريخية اليمنية كمحمد سالم باسندوه، ومحمد علي هيثم، ويحيى المتوكل، وجار الله عمر، وهم سياسيون بالدرجة الأولى، حيث لم يحتل التكنوقراط سوى نسبة محدودة.

ويعلق اليمنيون اٰمالاً كبيرة على الحكومة الجديدة في إحداث تغييرات تشمل عملية اصلاح الجهاز الاداري والمالي للدولة، وتحقيق الأمن والاستقرار وإحداث نهوض اقتصادي من خلال البدء بمعالجة مختلف القضايا المتصلة بحياة المواطنين ومعيشتهم واستقرارهم.

وعلقت بعض المصادر السياسية على التشكيلة الجديدة بأنها قصيرة العمر، حيث تستمر حتى اجراء التعديلات الدستورية، وانتخاب رئيس ونائب رئيس الجمهورية في غضون الأشهر الخمسة المقبلة حيث يتحتم بعد ذلك ان تقدم الحكومة الجديدة استقالتها، ليتم تشكيل حكومة اخرى في ضوء انتخابات الرئاسة.

تجدر الاشارة الى ان الاعلان عن الحكومة الجديدة جاء بعد مشاورات مكثفة استمرت زهاء اسبوعين توصلت في نهايتها الاحزاب المؤتلفة (الشعبي والاشتراكي والاصلاح) الى التوقيع على اتفاق ائتلافي تضمن الأسس والالتزامات والقواعد المنظمة للائتلاف وللتعامل بين اطرافه في اطار الحكومة، وفي نطاق عمل مجلس النواب.



الحكومة اليمنية الجديدة ٢٩ وزيراً وتعيين رئيس لجهاز الأمن ومحافظ لعدن

صنعاء: ١٥ للمؤتمر و٤ للاصلاح و٩ للاشتراكي بينها الدفاع والنفط

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:

■ اعلنت الحكومة الجديدة رسمياً امس في صنعاء برئاسة المهندس حيدر ابو بكر العطاس وعضوية ٢٨ وزيراً. وتوزعت الحقائب على الاحزاب الرئيسية الثلاثة استناداً الى الاتفاق الذي ابرم بينها بعد تاخير نحو عشرة ايام، وراعى نسبة تمثيل كل طرف في مجلس النواب.

وهكذا حصل المؤتمر الشعبي على ١٥ حقيبة، اي حصة الاسد وتشمل الخارجية والداخلية والمال، والحزب الاشتراكي على ٨ اضافة الى رئاسة مجلس الوزراء وابرزها النفط والدفاع، والتجمع اليمني للاصلاح على ٤ أبرزها الادارة المحلية والتموين والتجارة والاوقاف. فيما اعتبر السيد مجاهد ابو شوارب احدى الشخصيات الوطنية، وأسندت اليه حقيبة نيابة رئاسة مجلس الوزراء وخلت التشكيلة من المستقلين او الاحزاب الاخرى.

وعقد مجلس الرئاسة اجتماعاً امس برئاسة الفريق علي عبدالله صالح وحضور العطاس. وناقش القضايا والتطورات المحلية وفي مقدمها نتائج المشاورات لتشكيل حكومة الائتلاف الوطني، فاقر التشكيلة النهائية، وتعيين رئيس للجهاز المركزي للأمن السياسي ومحافظ لمحافظة عدن.

وكذلك ناقش المجلس التطورات الاقليمية والدولية، واطلع المجلس على نتائج الزيارة التي قام بها السيد عبدالعزيز عبدالغني عضو مجلس الرئاسة لاسمرا وشارك فيها على رأس وفد يمني في احتفالات الشعب الاريتري باستقلال اريتريا. وعبر مجلس الرئاسة عن تهانيه لليمنيين والعرب والمسلمين بعيد الاضحى المبارك.

وصدر على الاثر قرار جمهوري رقمه ٢٨ لعام ١٩٩٣، يقضي بتشكيل مجلس الوزراء كالآتي:

١- حيدر ابو بكر العطاس رئيساً لمجلس الوزراء (الاشتراكي).
٢- حسن محمد مكي نائباً اول لرئيس مجلس الوزراء (المؤتمر).
٣- مجاهد يحيى ابو شوارب نائباً لرئيس مجلس الوزراء.
٤- محمد حيدره مسدوس نائباً لرئيس مجلس الوزراء (الاشتراكي).
٥- محمد علي هيثم وزيراً للتامينات والشؤون الاجتماعية والعمل (المؤتمر).
٦- عبدالله حسين الكرشمي وزيرا للانشاءات والتعمير (المؤتمر).
٧- عبدالكريم علي الارياني وزيراً للتخطيط والتنمية (المؤتمر).
٨- يحيى محمد المتوكل وزيراً للداخلية (المؤتمر).
٩- صالح عبيد احمد وزيراً للنقل (الاشتراكي).
١٠- محمد سعيد العطار وزيراً للصناعة (المؤتمر).
١١- صالح ابو بكر حسينون وزيراً للنفط والثروات المعدنية (الاشتراكي).
١٢- فضل محسن عبدالله وزيراً للثروة السمكية (الاشتراكي).
١٣- محمد سعيد عبدالله وزيراً للاسكان والتخطيط الحضري (الاشتراكي).
١٤- محمد سالم باسندوه وزيراً للخارجية (المؤتمر).
١٥- يحيى حسين العرشي وزيرا للخدمة المدنية والاصلاح الاداري (المؤتمر).
١٦- عبدالله احمد غانم وزيراً للعدل (المؤتمر).
١٧- احمد محمد الآنسي وزيرا للمواصلات (المؤتمر).
١٨- حسن احمد اللوزي وزيرا للاعلام (المؤتمر).
١٩- محمد احمد الكباب وزيرا للشباب والرياضة (المؤتمر).
٢٠- علوي صالح السلامي وزيرا للمال (المؤتمر).
٢١- صادق امين ابو راس وزيرا للزراعة (المؤتمر).
٢٢- هيثم قاسم طاهر وزيرا للدفاع (الاشتراكي).
٢٣- محمد حسن دماج وزيرا للادارة المحلية (الاصلاح).

٢٤- جار الله عمر الكهالي وزيرا للثقافة (الاشتراكي).
٢٥- ابو بكر القربي وزيراً للتربية والتعليم (المؤتمر).
٢٦- احمد علي السلامي وزيراً للكهرباء والمياه (الاشتراكي).
٢٧- عبدالرحمن عبدالقادر بافضل وزيراً للتموين والتجارة (الاصلاح).
٢٨- نجيب غانم وزيراً للصحة (الاصلاح).
٢٩- غالب عبدالكافي القرشي وزيراً للاوقاف والارشاد (الاصلاح).

وصدر قرار جمهوري رقمه ٦٩ لسنة ١٩٩٣ وقضى بتعيين العقيد غالب مطهر القمش (من المؤتمر) رئيساً للجهاز المركزي للأمن السياسي.

وصدر قرار جمهوري آخر رقمه ٧٠ لسنة ١٩٩٣ قضى بتعيين صالح منصر السيلي (من الاشتراكي) محافظاً لمحافظة عدن.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٢

وجوه جديدة في الحكومة

المؤتمر الشعبي العام حيث يشغل منصب رئيس الدائرة السياسية في اللجنة العامة «المكتب السياسي» للمؤتمر الشعبي. كان سابقا ينتمي الى قيادة حزب البعث العربي «جناح العراق» بيد انه انفصل عنه منذ سنوات عديدة.

وهو خريج الكلية الحربية ويحمل رتبة عقيد ولعب ادوارا رئيسية خلال الفترات السابقة بعد الثورة، وشغل عدة مناصب وكان دوره اكثر بروزا بعد حركة 13 يونيو التي قادها الرئيس الاسبق ابراهيم الحمدي، وكان احد قادتها الرئيسيين، وشغل فيها منصب عضو مجلس القيادة ووزير الداخلية، ثم عمل في السلك الدبلوماسي اثر خلاف مع الرئيس الحمدي وسائر القيادات البعثية، وهو مشهود له بالكفاءة والمقدرة الفائقة على التنظيم والادارة والحزم.

● محمد حسن دماج وزير الادارة المحلية احد القيادات المؤسسة لحزب الاخوان المسلمين في اليمن. تولى عددا من المناصب منها محافظ لمحافظتي صنعاء، ذمار، واخيرا كان محافظا للمهرة ويتسلم لأول مرة منصب وزير.

ينحدر من قبيلة ذو محمد «البكيلية» من حيث الاصل الا انه من مواليد منطقة السبناني «نخلان» محافظة اب. وهو من ذوي الخبرات الحزبية.

● جار الله عمر الكهالي من ابرز القيادات الحالية للحزب الاشتراكي واكثرهم ثقافة وحنكة، ويعتبر رجل حوار من الطراز الاول تخرج في كلية الشرطة بصنعاء الدفعة الاولى بعد الثورة، تلقى تعليمه الاولي التقليدي في المدرسة العلمية «الشمسية» بمدينة ذمار.

وكان احد قادة الجبهة الوطنية الديمقراطية سابقا والتي كانت تخوض معارضة مسلحة ضد السلطة في صنعاء ما بين 1976 و1983. وكان المسؤول الاول عن حزب الوحدة الشعبية الذي كان بمثابة فرع للحزب الاشتراكي في المحافظات الشمالية، ويشغل حاليا منصب رئيس الدائرة السياسية في الحزب الاشتراكي. واحد ستة يشكلون اللجنة السداسية التي تتولى الحوار بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام.

● محمد سالم باسندوه وزير الخارجية يشغل عضو لجنة دائمة في المؤتمر الشعبي العام، وهو من القيادات النقابية والسياسية في اثناء حرب التحرير في الجنوب وكان من قيادات جبهة التحرير في الجنوب. انتقل الى الشمال اثناء تشكيل جبهة التحرير، وكان يشكل ثنائيا مع عبد الله الاصنج ولعبا دورا بارزا على الصعيد السياسي والدبلوماسي العربي والدولي في سبيل الجنوب اليمني. وبعد استقلال الجنوب وانفراد الجبهة القومية بالحكم انضم هو وزميله عبدالله الاصنج الى تركيبة الحكومة في صنعاء سنة 1973 حيث تولى منصب رئيس الجهاز المركزي للتخطيط، ووزير للتنمية ووزير للاعلام ومستشار سياسي لرئيس الجمهورية وسفير لليمن في الامم المتحدة، ثم عضو في مجلس الشورى والمجلس الاستشاري، واخيرا كان عضوا في اخر مجلس نواب قبل الانتخابات.

● عبد الله احمد غانم وزيرا للعدل هو من المجموعة التي نزحت مع علي ناصر محمد الى الشمال عقب احداث 13 يناير 86 حيث كان يشغل قبل هذه الأحداث منصب وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء وعضو في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي. وهو من ابناء عدن. بعد الوحدة اختار هو ومجموعة من اتباع علي ناصر محمد الانضمام الى المؤتمر الشعبي العام وعين عضوا في اللجنة العامة «المكتب السياسي» للمؤتمر الشعبي، ويرأس تحرير صحيفة «الميثاق» ومسؤول الدائرة الاعلامية.

● ابو بكر القربي وزير التربية والتعليم من الشخصيات العلمية البارزة، خريج كلية الطب



في كندا، ويشغل منصب نائب رئيس جامعة صنعاء، وعضو في اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، وهو من الشخصيات العلمية والادارية الكفؤة والمؤهلة وذو اتجاه ليبرالي.

● أحمد علي السلامي وزير الكهرباء عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، وعضو مجلس النواب وينتمي الى محافظة البيضا في الشمال، وخريج الكلية الحربية «سلاح الدروع» في صنعاء وساهم في الدفاع عن الثورة ثم تحول الى المعارضة بعد حركة «5 نوفمبر 67» وكان من القيادات البارزة للجبهة الوطنية الديمقراطية وجيش الشعب الثوري التابع لها والتي خاضت معارضة مسلحة ضد نظام صنعاء قبل «الوحدة».

● د. غالب القرشي وزير الاوقاف والارشاد عضو قيادي في تجمع الاصلاح واستاذ قانون في كلية الشريعة بجامعة صنعاء. تخرج في احدى الجامعات السعودية وشغل خلال الآونة الاخيرة مدير الدائرة الاعلامية والثقافية في التجمع اليمني للاصلاح وفي مؤتمر الوحدة والسلام.

● الدكتور نجيب غانم وزير الصحة، وهو طبيب، وعضو في تجمع الاصلاح ودوره محدود في مجال العمل السياسي.



المصدر : الشرق الأوسط
اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٣

وزير الخارجية لـ «الشرق الأوسط»
سنتحرك لدعم العلاقات العربية

«الإصلاح» يهدد بمقاطعة الحكومة اليمنية

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

هدد حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبد الله الاحمر (رئيس البرلمان) امس بمقاطعة الحكومة اليمنية الجديدة، واتهم حليفيه في الحكومة «المؤتمر» و«الاشتراكي» بمخالفة اتفاقات تشكيلها.
وامتنع وزراء الاصلاح عن تأدية اليمين الدستورية مساء اول من امس، في حين رفض محمد علي هيثم تعيينه في الحكومة وزيراً للتأمينات والشؤون الاجتماعية لعدم مشاورته مسبقاً في الأمر، رغم انه محسوب على حزب «المؤتمر» الذي يتمتع بالاكثرية في البرلمان.
وتحدث وزير الخارجية الجديد محمد سالم باسندوه لـ «الشرق الأوسط» في اول تصريح له عقب تسلمه الوزارة فقال انه يرحب باية دعوة لزيارة الدول الخليجية، وانه سيقوم بكل ما من شأنه ان يدعم التضامن العربي، ويوثق العلاقات العربية ـ العربية، وبالتالي ازالة اية شوائب في علاقات اليمن مع شقيقاتها.
وعلى صعيد موقف حزب التجمع اليمني للإصلاح من الحكومة، ذكرت مصادره لـ«الشرق الأوسط» أن قيادة الحزب وجهت رسالة الى قيادتي الحزبين «المؤتمر الشعبي العام» و«الاشتراكي» هدد فيها بعدم المشاركة في الحكومة الائتلافية الجديدة.
واشارت تلك المصادر الى ان «الاصلاح» اتهم حليفيه بمخالفة ما تم الاتفاق عليه بين قيادات احزاب الائتلاف خلال الاجتماع الذي عقدته يوم الجمعة الماضي في دار الرئاسة، لاستكمال المشاورات حول التشكيلة النهائية للحكومة. وقالت ان المخالفة تجسدت بزيادة عدد الحقائب الوزارية الى 25 وزارة، في حين كان الاتفاق على 24، منها 5 وزارات للإصلاح، و6 للاشتراكي، و13 وزارة للمؤتمر الشعبي. كما نص الاتفاق على تعيين نائب واحد فقط لرئيس الوزراء، الا ان قرار التشكيل تضمن تعيين اربعة نواب وزراء، واحد من الحزب الاشتراكي واثنان من المؤتمر الشعبي العام، بالاضافة الى العميد مجاهد ابو شوارب.
وأكدت مصادر «الاصلاح» كذلك ان وزارة العدل كانت من نصيبه، وكان مرشحاً لها الدكتور عبد الوهاب الديلمي، الا انه جرى تغييره، واعطاء الوزارة لعبد الله احمد غانم من المؤتمر الشعبي العام، وجرى ايضا تاجيل احدى الوزارات التي ادرجت ضمن نصيب «الاصلاح» حيث لم يتم الاعلان عنها، واصدار قرار بها ضمن قرار تشكيل الحكومة، وهي



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ يونيو ١٩٩٣

وزارة الدولة للشؤون القانونية ومجلس النواب.

وتخلف وزراء «الاصلاح» المعينون في الحكومة الجديدة عن اداء اليمين الدستورية لوجود بعضهم خارج البلاد، ولامتناع الآخرين ايضا عن المشاركة استجابة لموقف حزب الاصلاح وملاحظاته على تشكيل الحكومة.

وفسرت دوائر الاصلاح ما وصفته بمخالفة الاتفاقات المبرمة بين اطراف الائتلاف «الشعبي، الاشتراكي، الاصلاح» بأن محاولته لتيئيس «الاصلاح» من القدرة على التكيف والمشاركة في أطار الائتلاف، وايضا محاولة لدفعه للامتناع او رفض المشاركة.

وقالت تلك الدوائر ان الرسالة التي وجهت، عقب الاعلان عن تشكيل الحكومة وادائها اليمين الدستورية، تشترط للمشاركة معالجة المخالفات التي وقعت بالرغم من انها تنم عن نوايا مبيتة، مع ان «الاصلاح» قبل ان يشارك في معظم الوزارات الخدمية ايماناً منه بأهمية العمل في قطاع الخدمات، ومحاولة اصلاح العمل في هذا القطاع قدر المستطاع لخدمة المواطنين مباشرة.

وفيما ذكرت وكالة الانباء اليمينة «سبا» اول من امس ان الوزراء الذين لم يتمكنوا من اداء اليمين الدستورية سوف يؤدونها عقب اجازة عيد الاضحى المبارك، قالت مصادر موثوقة في تجمع الاصلاح ان ذلك لن يتم بالنسبة للوزراء المعينين من التجمع ما لم يتم الالتزام باتفاقات الائتلاف، وتنفيذها دون مخالفة، حيث يطالب «الاصلاح» بالاعلان عن الوزارة التي تم تاجيلها، وايضاً الالتزام بوزارة العدل التي اعتبرت سابقاً من نصيبه.

راجع............................ ص 4



المصدر : الشرق الأوسط الشرقية

التاريخ : ١ يونيو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الوزير محمد علي هيثم يرفض الوزارة

الحكومة اليمنية تسرع بأداء اليمين الدستورية لملء الفراغ في الدولة وأجهزتها

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

بررت وكالة الانباء اليمنية الرسمية نبأ الاسراع في تأدية الحكومة اليمنية الجديدة اليمين الدستورية بعد ساعات من تشكيلها بضرورة ملء الفراغ في اجهزة الدولة ومؤسساتها منذ استقالة الحكومة السابقة، وتبين ان الحكومة لم تؤد كلها اليمين الدستورية وان بعض الوزراء تخلفوا عن ذلك بحجة عطلة عيد الاضحى المبارك في حين اعلن حزب «الاصلاح» عن تخلف بعض وزرائه احتجاجا على خرق حزبي «المؤتمر» و«الاشتراكي» للاتفاقات، كذلك اعلن وزير التامينات والشؤون الاجتماعية محمد علي هيثم رفضه المشاركة في الحكومة لانه لم يتم التشاور معه.

وتحدث وزير الخارجية اليمني الجديد محمد سالم باسندوه في اول تصريح له امس لـ«الشرق الاوسط» فقال ان بلاده ستقوم بكل ما من شانه تحقيق التضامن العربي، ورحب باية دعوة لزيارة الدول الخليجية، مؤكدا العمل لتنقية علاقات بلاده مع سائر الدول العربية الشقيقة من جميع الشوائب. ففي صنعاء ادى رئيس الحكومة حيدر العطاس ونوابه الثلاثة واربعة عشر وزيرا اليمين الدستورية امام رئيس مجلس الرئاسة علي عبد الله صالح في حين اعلن ان الوزراء الباقين سيؤدون اليمين الدستورية بعد انقضاء اجازة عيد الاضحى المبارك، لانهم لم يتمكنوا من ذلك بسبب ضيق الوقت كما قالت وكالة الانباء اليمنية «سبأ».

كما أدى العقيد غالب مطهر القمش رئيس الجهاز المركزي للامن السياسي اليمين الدستورية امام الرئيس صالح وذلك بحضور رئيس الوزراء، بعد تعيين العقيد القمش في هذا المنصب الجديد في سياق التشكيل الحكومي.

ورأى المراقبون ان الاسراع في تأدية اليمين الدستورية بعد تشكيل الحكومة، جاء في اطار تسارع الاجراءات لملء الفراغ الذي شهدته اجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة خلال الفترة منذ ان قدمت الحكومة السابقة استقالتها في 20 مايو (ايار) الماضي.

وفي دبي قالت وكالة الانباء القطرية ان رئيس الوزراء اليمني الجنوبي السابق محمد علي هيثم رفض الانضمام الى الحكومة الجديدة في اليمن. وقال هيثم الذي كان في القاهرة مساء الاحد انه بعث برسالة الى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح تتضمن رفضه تولي منصب وزير التامينات والشؤون الاجتماعية.

ونقلت الوكالة عنه قوله ان تعيينه جاء مفاجأة له لانه لم يتم التشاور معه. ولم يذكر سبب عدم انضمامه الى الحكومة التي شكلت الاحد الماضي. ولم يتسن لمصادر رسمية في اليمن ان تؤكد هذا التقرير ولم يتسن الاتصال على الفور بهيثم في القاهرة.

وكان هيثم وزيرا للداخلية في اليمن الجنوبي في ظل النظام الاشتراكي قبل ان يصبح رئيسا للوزراء. وغادر هيثم بلاده في اواسط السبعينات بعد ان انسحب من الحزب الحاكم وانضم الى جماعة معارضة تتخذ من القاهرة مقرا لها. وعاد هيثم الى اليمن بعد توحيد شطري البلاد في مايو (ايار) عام 1990 وانضم الى حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه صالح وكان يتولى السلطة في اليمن الشمالي المحافظ ولم يشارك هيثم في اول انتخابات في ظل تعدد الاحزاب. وادلى وزير الخارجية

الجديد باسندوه في اول تصريح له عقب توليه الوزارة لـ«الشرق الاوسط» امس فاكد فيه انه سيعمل على تجسيد سياسة القيادة اليمنية برئاسة علي عبد الله صالح في تنقية علاقات بلاده مع سائر الدول العربية الشقيقة من جميع الشوائب وتعزيزها بما يخدم مصالح الامة العربية.

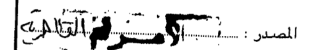
وباسندوه مستقل سياسيا الا ان تكليفه بحقيبة الخارجية كان لاسباب اهمها انه مثل اليمن الشمالي سابقا لدى الهيئة الدولية للامم المتحدة، ثم لاتاحة الفرصة لابناء عدن للمشاركة في الحكومة لاول مرة منذ استقلال الجنوب عام 1967م، واكد في تصريحه ان اليمن حريص كل الحرص على ان تسود العلاقات العربية العربية المحبة والود والاحترام.

وقال ان بلاده لن تتردد في عمل كل ما من شانه تحقيق التضامن العربي في اطار من الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. واضاف ان الحكومة ستعكس سياستها الخارجية في بيانها الذي ستقدمه الى البرلمان خلال الاسابيع الثلاثة المقبلة، وفقا لما نص عليه دستور البلاد.

وعبر باسندوه عن امله في ان تقابل الروح اليمنية الطيبة هذه بالتجاوب والتفاعل من الجميع ورحب باية دعوة لزيارة الدول الخليجية وقال: «ان علاقات قديمة تربطني بعدد من السياسيين فيها».

ويذكر ان محمد سالم باسندوه قد عمل في بداية حياته العملية كصحافي في صحيفة «النور والحقيقة» في عدن التي ولد فيها، كما تولى منصب نائب رئيس حزب الشعب الاشتراكي الذي كان يتراسه عبد الله الاصنج، ثم اصبح عضواً في جبهة التحرير في جنوب اليمن، وبعد الاستقلال مباشرة نزح الى الشمال وتولى فيها عدة مناصب حكومية منها منصب وزير دولة ومستشار سياسي لرئيس الجمهورية الاسبق عبد الله الحمدي، ووزير للعمل ووزير للاعلام والثقافة، ثم عضو في المجلس الاستشاري. وتولى خلال الفترة من 1985 ـ 1988 منصب مندوب اليمن الدائم في الامم المتحدة، وعاد الى صنعاء عام 88 ليصبح عضوا في المجلس الاستشاري وعضوا في مجلس الشورى (البرلمان)، وبعد الوحدة كان عضوا في المجلس الاستشاري وعضوا في مجلس النواب.





المصدر : الأهرام القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ يونيو ١٩٩٣

العطاس يزور مقابر الشهداء المصريين باليمن

قام المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمنى امس والسيد يحيى محمد المتوكل وزير الداخلية وعلى محمد صلاح نائب رئيس هيئة الاركان العامة لشئون العمليات بزيارة مقبرة الشهداء المصريين وكان فى استقباله فى المقبرة القائم باعمال السفارة المصرية فى صنعاء.

وقام رئيس الوزراء اليمنى بوضع اكليل من الزهور وقرأ الفاتحة على ارواح الشهداء المصريين الذين وقفوا الى جانب اخوانهم اليمنيين فى الدفاع عن الثورة اليمنية.



تنتخب بالرمز في الجولة القادمة

اليمن: مسؤول كبير ادار عملية الانتخابات هاتفياً بالتهديد والترغيب

هل سترقى السلطة الى مستوى تحقيق الطموحات والامل؟

افرزت الانتخابات اليمنية شرعية الامر الواقع في صنعاء، ولكنها حدثت في ظروف هادئة رغم كل التوقعات التي كانت تتخوف من انفجار الموقف الامني، ورغم تجاوزات عديدة اعترف المسؤولون ببعضها، ونشرت الصحف اليمنية انباء البعض الآخر.

وتحول التحالف الثنائي من اقتسام للسلطة بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي، الى ائتلاف ثلاثي - بانضمام التجمع اليمني للاصلاح اليهما - وتولي رئيسه الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئاسة مجلس النواب الجديد. ولكن هل يرقى الائتلاف الجديد الى مستوى مسؤوليات المرحلة المقبلة، أم ستتجدد الخلافات على نطاق اوسع؟

لقد جاءت نتيجة الانتخابات اليمنية انعكاسا حقيقيا لتوازن القوى الموجود بعد الوحدة. فقد حقق الحزبان الحاكمان (المؤتمر الشعبي والاشتراكي) فوزا كبيرا في قواعدهما الاساسية، ولم تكن مفاجأة أن يحتل التجمع اليمني للاصلاح نحو ٢١٪ من مقاعد مجلس النواب، لانه يعبر عن جزء من الواقع الشعبي، وان تحقق الفوز للجناح التقليدي (القبلي) من التجمع، بينما مني الجناح الأصولي الآخر منه بخسارة فادحة، حددت حجمه الطبيعي على الساحة السياسية.

وقد اوضحت النتائج الاولية حصول المؤتمر الشعبي على اكثر من ٤٠٪ من المقاعد البرلمانية، وفوز الاشتراكي بأقل من ٢٠٪ ولكن الحساب الختامي للعبة «المقاعد البرلمانية» بعد تحديد المستقلين لمواقفهم - رفع نسبة مقاعد المؤتمر الى اكثر من ٥٠٪ ونسبة مقاعد الاشتراكي الى نحو ٢٧٪ وتوزعت نسبة ٣٪ بين حزب البعث (الموالي للعراق) والناصريين.

قضية الأمن

وحتى مرور يوم ٢٧ ابريل (نيسان) الماضي - تاريخ الاقتراع - بسلام، كانت قضية الامن هي الاكثر الحاحا في اذهان الشعب والسلطة على حد سواء، ولكنها - وفي نفس الوقت - كانت القضية الابعد عن حديثهم جميعا. فقد كانوا يخشون تحول المنافسة الديموقراطية الى صراع مسلح، وتخوف بعضهم من احتمال انقضاض الآخر على التجربة الوليدة فجأة في اللحظة الاخيرة.

اتخذت الاحتياطات لتفادي او احتواء الخطر الامني في صورتين، الاولى: في تكثيف نشاط وحدات الامن المركزي والقوات المسلحة في الشوارع لمراقبة التحركات ليلاً، وفي مواقع محددة نهاراً. وبلغ من شدة تلك الاجراءات ان محمد علي هيثم رئيس اللجنة الامنية وعضو اللجنة العليا للانتخابات صرح لـ «المجلة» ان «بعض الذين قرروا هذه الاجراءات انفسهم اصابتهم الدهشة عند تنفيذها». وبلغ الترقب والتوتر درجة عالية عندما ظن البعض انها جزء من تحرك لاجهاض الانتخابات.

وتمثلت الصورة الثانية: في تفادي المسؤولين واجهزة الاعلام اليمنية الحديث عن اي خطر او احتياطات امنية. ووصل بهم الحال الى اتهام اي مراقب او صحافي يطرح القضية بانه يزعم امرا غير واقع، او يثير مخاوف لا اساس لها. وقد رأوا ان افضل اسلوب لمصاحبة الاحتياطات، التي تمثلت في وضع اكثر من ٣٧ الف جندي، على رأسهم العقيد الركن علي محمد صلاح، شقيق الرئيس اليمني وقائد سلاح المدرعات تحت تصرف اللجنة الامنية، هو التعتيم الاعلامي على الموضوع كلية، ونجحوا في ذلك.

وفي ما عدا اولئك الذين اضطرتهم الظروف الى السهر خارج منازلهم، والعودة في ساعة متأخرة من الليل، او اولئك الذين كانوا في دوائر شهدت اضطرابات قبيل وايام الانتخابات، مثل الدائرة ١٩٢ في الحديدة، والدائرة ٢٦٠ في حجة، او الدائرة ٢٣١ في سحب بمحافظة صنعاء - لم يلاحظ احد كثافة العملية الامنية. ولكن العائد من فندق شيراتون الى فندق تاج سبأ في صنعاء ليلا كان عليه ان يتوقف في اكثر من عشر نقاط للتفتيش، وإن كانت معاملة الجنود «ودية».

ولعل «الهاجس» الامني كان هو التفسير الوحيد والمنطقي لضخامة عدد المرشحين، ولا سيما عدد المرشحين المستقلين. فقد كان مثيرا للدهشة ان يتقدم نحو ٣ آلاف و٧٠٠ مرشح للحصول على ثقة الناخبين في ٣٠١ دائرة، كان منهم حوالي ١٢٠٠ حزبي، اما الباقون فمستقلون.

وقد اكدت مناورات الاحزاب - لـ «المجلة» هذه الظاهرة في ما بعد، وقالت ان كل حزب

تقدم بمرشح «مستقل» الى جانب اي مرشح حزبي، تخوفا من احتمال اثارة مشكلة، او تعرض المرشح الرسمي للاغتيال، مما قد يترك الحزب دون مرشح في الدائرة.

وبعد ان اطمأن الجميع الى التزام الاطراف الاخرى بالقواعد، انسحب اكثر من ١٥٠٠ مرشح في الايام الاخيرة قبل الاقتراع، وبقي المرشحون «الحقيقيون». ولكن «لغز» المستقلين ما كان ليحل تماما الا بعد اتمام عملية الانتخاب واعلان النتائج، حين اقر ٣٠ منهم بولائه للمؤتمر الشعبي العام. واوضح ٣ تأييدهم للحزب الاشتراكي. وظهر ان ٥ آخرين هم من اعضاء الاشتراكي ولكنهم دخلوا الانتخابات كمستقلين، واضطروا الى التخلي عن صفتهم الحزبية، لانهم اما من ضباط القوات المسلحة، او اعضاء السلك الديبلوماسي، الذين يحرم عليهم قانون الأحزاب الحالي، الانضواء تحت لواء اي حزب.

وبينما جرت الاحتياطات الامنية بعيداً عن العيون، وحدثت المناورات الحزبية داخل كواليس الدوائر السياسية، كان المشهد العلني الوحيد - الذي علق بالاذهان - صفوفاً طويلة من الرجال بلباسهم الوطني والجنبية التقليدية امام مراكز الاقتراع صباح يوم ٢٧ ابريل (نيسان) الماضي. انتظروا - بصبر وهدوء - دورهم للادلاء بأصواتهم في حرص وطني متميز. كما ازدحمت قاعات لجان النساء ايضاً، وكلهن مبرقعات على النحو الذي تقضي به التقاليد ولكن متمسكات بحقهن في المشاركة في اختيار اولئك الذين سيحكمون اليمن في المرحلة المقبلة.

دهش المراقبون الاجانب لانهم رأوا بأعينهم دليلا على امكانية تطبيق الديموقراطية في بلد كانوا يتوقعون استحالتها فيه. ودهش كثير من اليمنيين أنفسهم لانهم في كثير من المناطق القبلية، كانوا يحملون أسلحة مختلفة، ولكنهم تركوها امام مراكز وغرف لجان الاقتراع، ثم استعادوها بعد ان ادلوا باصواتهم، وكأنهم تعبوا من الماضي وارادوا ان يثبتوا انهم يتطلعون الى مستقبل من نوع افضل، او ارادوا تفويت الفرصة على القوى التي كانت تترقب فرصة لتفجير الموقف وقلبه لصالحها على حساب الديموقراطية.

نشرت صحيفة «صوت العمال» اليمنية قبل الانتخابات «تسجيلا لاتصال هاتفي» بين عبد الوهاب الآنسي - الامين العام للتجمع اليمني للاصلاح - وعبد السلام العفسي - عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام - يعكس تنسيقا بين الحزبين لمواجهة البعث، والناصريين والتجمع اليمني والحزب الاشتراكي. وكذلك نشرت احدى صحف المعارضة الأخرى ان مسؤولا كبيرا في الدولة كان يدير عملية الانتخابات بالهاتف. فقد طلب من بعض رجال الاعمال ترشيح انفسهم ووعدهم بالدعم، وحذر آخرين «من اجل مستقبل اولادهم» وضغط عليهم للانسحاب من الانتخابات.

ورأى مراقبون محايدون ان التنسيق بين بعض الاحزاب - وان كان مصدر خطر على احزاب اخرى ويمكنها من استغلاله دعائيا وسياسيا اذا اكتشفته - امر طبيعي - يحدث في جميع البلدان التي تتبنى الديموقراطية منذ وقت طويل.

وظلت علامة الاستفهام حول موقف «المسؤول الكبير»، وان كانت المصادر المحايدة لم تستطع تأكيده. ولكن مجرد نشر اخبار هذه الاتهامات في الصحف يعتبر احد مكاسب التجربة اليمنية.

وبعد ان انتهت الانتخابات بدأت قضية تقديم الطعون وموقف المحكمة الدستورية من قبولها، وتركز موضوع الطعون بوجه عام حول تضليل الأميين - تحت ستار مساعدتهم - وتزوير اصواتهم لصالح مرشح معين. واشارت الاتهامات في هذا الشأن الى شباب «الاصلاح» الذين تقدموا «لمساعدة» كبار السن. بينما كانت هناك اتهامات للحزب الاشتراكي باستغلال نفوذه وممارسة ضغوط في الدوائر الجنوبية والشرقية، وللمؤتمر الشعبي في المناطق الشمالية، وهي قضية وجهات نظر، منبعها التوجهات السياسية والمصالح الحزبية، وغيبة «الروح الرياضية» لدى بعض الذين عجزوا عن الحصول على ثقة ا لناخبين.

اتهم بعض المرشحين ومؤيديهم المحكمة الدستورية برفض قبول الطعون، وقالوا انها تلقت اوامر بذلك من «جهات عليا» ولكن مصدرا رفيعا في المحكمة قال لـ «المجلة» ان «قبول الطعون يقتصر على تلك التي تتسم بالموضوعية وتبتعد عن الكيدية». وأضاف ان«فتح الباب امام الطعون بلا حدود يشوه التجربة اليمنية».



المصدر : المجلة

التاريخ : ١ يونيو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الابواب المفتوحة

وكان حراس ابواب المحكمة الدستورية في صنعاء حريصين على «مبدأ فتح الباب» فحدثت بينهم وبين بعض المحامين - من ممثلي المرشحين - مشادات حادة، حاول البعض استخدامها دعائيا امام عدد من المراسلين الاجانب، وعلق احدهم على ذلك بانه ربما كانت هناك حاجة لتخصيص مكتب لتلقي الطعون ودراستها، ثم رفض تلك التي لا تتوافر فيها شروط الموضوعية او الجدية، وعلل السبب بانه قد يعود الى عدم الخبرة السابقة في اجراء انتخابات.

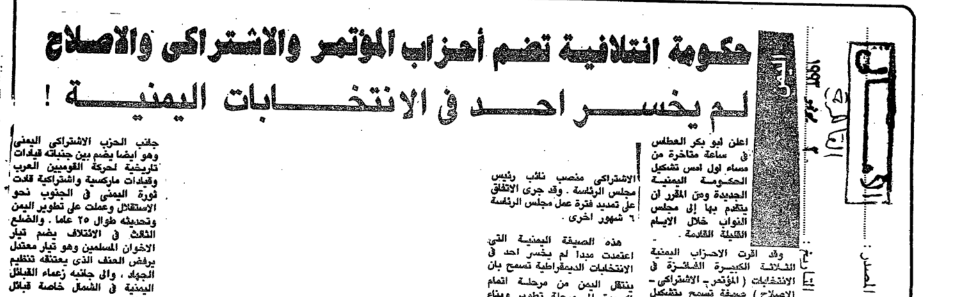
وقال مسؤول في اللجنة العليا للانتخابات لـ «المجلة» ان عملية تقييم كامل ستجري لما حدث، بهدف اتخاذ اجراءات لمعالجة السلبيات. واوضح انه من الاقتراحات المطروحة تبني نظام الرمز الانتخابي للمرشح في المستقبل، على النحو المستخدم في جمهورية مصر العربية، بحيث يضع الناخب الامي علامة بجوار رمز المرشح الذي يختاره، دون حاجة لمساعدة احد في كتابة الاسم بالكامل.

وعلى الرغم من الاضطرابات التي وقعت في ٤ دوائر انتخابية، فإن مصادر اللجنة العليا للانتخابات تهنئ نفسها على الانجاز الذي تحقق، لأن مواقع الاضطراب لا تزيد على اكثر من واحد في المئة، وهو اقل من المتوقع بكثير.

والسؤال الذي يطرحه اليمنيون في الوقت الحاضر هو: هل تكون السلطة في المرحلة الجديدة على مستوى المسؤولية والاعباء؟ وهل سترقى هذه السلطة الى مستوى تحقيق الطموحات والآمال التي يعلقها الشعب عليها ويتوقعها منها؟ ■

اليمن. عبد الله حموده

المصدر : الأهالي
القاهرة
التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٣



اليمن

حكومة ائتلافية تضم أحزاب المؤتمر والاشتراكى والاصلاح لم يخسر احد فى الانتخابات اليمنية !

اعلن ابو بكر العطاس في ساعة متأخرة من مساء اول امس تشكيل الحكومة اليمنية الجديدة ومن المقرر ان يتقدم بها الى مجلس النواب خلال الايام القليلة القادمة.

وقد اقرت الاحزاب اليمنية الثلاثة الكبيرة الفائزة في الانتخابات (المؤتمر ـ الاشتراكي ـ الاصلاح) صيغة تسمح بتشكيل حكومة ائتلافية بين الاحزاب الثلاثة. وتم توزيع الحقائب الوزارية على اساس اعطاء حزب المؤتمر ١٧ حقيبة، والاشتراكي ٧ حقائب والاصلاح ٤ حقائب وتم اعطاء حقيبة لحزب البعث العربي الاشتراكي واخرى للمستقلين.

وبالاضافة الى هذا الاتفاق الوزاري، اصبح الشيخ عبد الله الاحمر زعيم حزب الاصلاح وهو تحالف بين الاخوان المسلمين وزعماء القبائل رئيسا لمجلس النواب. بينما تم اسناد رئاسة الوزارة للدكتور ابو بكر العطاس عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، وفي نفس الوقت فان الرئيس علي عبد الله زعيم حزب المؤتمر الشعبي يشغل منصب رئيس مجلس الرئاسة ويشغل علي سالم البيض رئيس الحزب الاشتراكي منصب نائب رئيس مجلس الرئاسة. وقد جرى الاتفاق على تمديد فترة عمل مجلس الرئاسة ٦ شهور اخرى.

هذه الصيغة اليمنية التي اعتمدت مبدأ لم يخسر احد في الانتخابات الديمقراطية تسمح بان ينتقل اليمن من مرحلة اتمام الوحدة الى مرحلة تطوير وبناء

أحمد سيد حسن

مؤسسات اليمن الموحد. فالفترة الانتقالية التي استمرت ٣ سنوات لم تشهد انجازات وحدوية كثيرة. بل على العكس تهددت الوحدة بممارسات سلبية كثيرة كادت تفجرها، لولا اصرار الحزبين الكبيرين المؤتمر والاشتراكي على ضرورة اجراء الانتخابات البرلمانية لكي تصبح هنك مرجعية دستورية امام الشعب والمؤسسات اليمنية.

وتؤكد حصيلة المشاورات بين زعماء الاحزاب الى وجود رغبة مشتركة في ان تكون الحكومة الائتلافية حكومة فنية وليست حكومة سياسية، خاصة ان مهام كثيرة تنتظر تلك الحكومة وفي مقدمتها اصلاح الاوضاع الاجتماعيه والاقتصادية والامنية والسياسية وكلها تأثرت نتيجة الفترة الانتقالية، ونتيجة تطورات السياسة العربية التي انعكست سلبا على اليمن، وخاصة حرب الخليج حيث عاد ٣ ملايين يمني كانوا يعملون في السعودية ودول الخليج واصبحوا بدون عمل.

ومن المؤكدات صيغة الحكومة الائتلافية سوف تساهم في ان يعمل مجلس النواب كقوة دستورية واحدة، وان لايتحول الى سلحة لتعطيل القوانين، وخاصة ان التفاهم والتنسيق سيحدث اول باول بين قادة الاحزاب الكبيرة الثلاثة.

ومن المؤكد ايضا ان اتفاق الائتلاف اليمني الجديد لن يترك ايا من التيارات السياسية التي اثبتت عبر الانتخابات تواجدها، بعيدة عن المشاركة في الحكم. فالائتلاف يضم كافة الاتجاهات السياسية المؤتمر الشعبي وهو اصلا صيغة ائتلافية بين القوى الوطنية اليمنية التي تكونت في الشمال الى جانب الحزب الاشتراكي اليمني وهو ايضا يضم بين جنباته قيادات تاريخية لحركة القوميين العرب وقيادات ماركسية واشتراكية قادت ثورة اليمني في الجنوب نحو الاستقلال وعملت على تطوير اليمن وتحديثه طوال ٢٥ عاما. والضلع الثالث في الائتلاف يضم تيار الاخوان المسلمين وهو تيار معتدل يرفض العنف الذي يعتنقه تنظيم الجهاد، والى جانبه زعماء القبائل اليمنية في الشمال خاصة قبائل « حاشد ».

واذا كان حزب البعث قد تم تمثيله بمقعد وزاري، وكذلك المستقلون. فان ذلك لايعني ان كافة التيارات والاحزاب تشارك في الحكم. ذلك ان اليمن شهد اكثر من ٤٠ حزبا وتنظيما قبل الانتخابات ولكن النتيجة اثبتت ان الاحزاب الفائزة هي التي لها قواعد. وعلى تلك الاحزاب بعد ان شكلت حكومة ائتلافية ان تعتمد سياسيا عدم استبعاد اى تيار او فصيل خصوصا جماعة حقوق الانسان (الحق) والمنظمات المهنية والنقابية ذلك ان حماية الوحدة اليمنية وتطويرها تستلزم الحفاظ على صياغة لا احد يخسر في الديمقراطية !



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خلافات داخل الاشتراكي بسبب الحقائب

اليمن: اتجاه لإرضاء الاصلاح باعطائه حقيبة وزارية خامسة

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن -
من اقبال علي عبدالله:

■ أفاد مصدر في حزب التجمع اليمني للاصلاح ان وزراء الاصلاح في الحكومة اليمنية الجديدة ارجاوا «أداء اليمين الدستورية بحجة ان الاتفاق الذي توصل اليه زعماء الأحزاب الرئيسية الثلاثة، المؤتمر والاشتراكي والاصلاح، لم ينفذ بدقة».

وقال المصدر ان حزبه سيعقد اجتماعاً ليعلن موقفه من تشكيل الحكومة اليوم. وذكرت مصادر أخرى لـ «الحياة» ان حقائب وزارية جديدة بينها حقيبة الشؤون القانونية ستنشا قريباً وستكون من نصيب الاصلاح الذي كان توقع ان يشغل أحد ممثليه منصب نائب رئيس الوزراء.

ويشغل الاصلاح الذي يتزعمه رئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر أربع حقائب هي الصحة والأوقاف والتجارة والتموين والادارة المحلية.

على صعيد الحزب الاشتراكي، كشفت مصادر قريبة من قيادة الحزب ان «خلافاً نشا بين رئيس الحكومة المهندس حيدر ابو بكر العطاس وعدد من اعضاء المكتب السياسي الذين آلت اليهم حقائب وزارية في التشكيلة الحكومية التي اعلنت الأحد الماضي». واضافت ان «جوهر الخلاف تركز على توزيع الحقائب اذ رفض السيد محمد سعيد عبدالله (محسن) حقيبة الاسكان، مشيراً الى أن الاتفاق في المكتب السياسي (اعلى هيئة في الحزب) اعطاه حقيبة النقل وأسند الاسكان الى السيد صالح عبيد احمد الذي تسلم النقل».

واوضح مقربون من القيادة الاشتراكية ان السيد صالح منصر السييلي وهو عضو في المكتب السياسي للحزب اشترط لقبول منصب محافظ عدن منحه صلاحيات كبيرة تمكنه من التغلب على المصاعب التي واجهت المحافظ السابق السيد محمود عراسي وارغمته على الاستقالة. وطالب السييلي القيادة السياسية ورئيس الحكومة «بتفهم واقع عدن وخصوصيتها كعاصمة اقتصادية وتجارية للبلاد تستعد للتحول الى منطقة حرة». وأكد «ان الواقع الحالي الموجود في المحافظة لا يشجعه على تحمل مهمة محافظ وهي مسؤولية كبيرة تتطلب صلاحيات واسعة له تشبه صلاحيات رئيس

التتمة في الصفحة (٤)

المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٣

اليمن : اتجاه لإرضاء الاصلاح

تتمة الصفحة الاولى

الحكومة في صنعاء».

وعلمت «الحياة» من مصادر مسؤولة ان «قيادة الاشتراكي تجري الآن مشاورات مكثفة لاقناع الوزراء الرافضين الحقائب الوزارية بقبول التشكيلة الحالية للحكومة والذهاب الى صنعاء بعد إجازة عيد الأضحى المبارك لتادية اليمين الدستورية امام رئيس مجلس الرئاسة». ومعروف ان معظم قادة الاشتراكي موجودون الآن في عدن.



المصدر : الشرق الاوسط
اللندنية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٣

تشكيل الحكومة اليمنية انعكاس للتوازن الحزبي

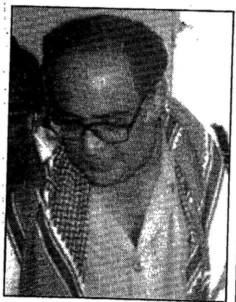
خيارات المؤتمر الاشتراكي تؤكد «الدهاء السياسي»

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

توقعت مصادر حكومية وبرلمانية يمنية ان يكون التشكيل الحكومي الجديد موضوعاً لمناقشات حادة في الجلسة المقبلة لمجلس النواب يوم 12 يونيو (حزيران) الجاري ولكنها اشارت الى ان الامر سينتهي الى صيغة توفيقية لتحديد برنامج الحكومة خلال الاشهر الستة المقبلة، حتى الانتهاء من التعديلات الدستورية المقترحة، ثم تتحول الانظار الى اعادة النظر في هذا التشكيل، وصولاً الى صيغة انسب للاستمرارية.

وقالت ان الاعلان عن شغل منصب وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب سيحدث قريباً، ومن المتوقع اسنادها الى التجمع اليمني للإصلاح، استجابة لمذكرة الاغراض التي رفعها الى الرئيس علي عبد الله صالح والمهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء.

واعتبرت ان ترشيح صالح منصر السيلي ـ عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ووزير شؤون المغتربين السابق ـ محافظاً لعدن امراً مؤقتاً، حتى يصادق مجلس النواب على الاصلاحات الدستورية



حكومة العطاس ستواجه مناقشة برلمانية حادة في جلسة

المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٣



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بشان انتخابات حرة للمحافظين ومديري المديريات، وقالت ان الحزب الاشتراكي رفض تعيين درهم نعمان عضو اللجنة الدائمة (اللجنة المركزية) للمؤتمر الشعبي العام محافظاً لعدن - ولو بصفة مؤقتة.

ولكن مصادر سياسية اخرى اكدت توفر عنصر التوازن في التشكيل الحكومي الجديد بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح. وقالت ان اختيار الوزراء «عبر عن قدر كبير من الدهاء السياسي، خاصة بالنسبة للمعينين عن المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي»، إذ تضمنت 5 شخصيات من اعضاء اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي، و8 من اعضاء اللجنة الدائمة، كما تضمنت 7 من اعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي وعضوين في اللجنة المركزية، ولم يدخلها احد من «التكنوقراط» سوى شخصين، هما: محمد سالم باسندة وزير الخارجية، والدكتور ابو بكر القربي وزير التربية والتعليم.ولوحظ ايضا ان وزراء التجمع اليمني للإصلاح ليسوا من قياداته السياسية المعروفة، فجاء بـ 4 وزراء متخصصين من ذوي الخبرة العالمية في مجال عملهم، هم الدكتور نجيب غانم وزير الصحة، وهو طبيب مختبرات الثلاثينات من عمره (مواليد عدن) يحمل درجة في الكيمياء الحيوية، ويعمل مدرساً في كلية الطب بجامعة صنعاء، والدكتور عبد الرحمن عبد القادر بافضل (وهو من مواليد حضرموت) عضو الحركة الاسلامية في اليمن، الذي هاجر في وقت مبكر للدراسة في الخارج، وحصل على شهادة الدكتوراة في الاقتصاد من فرنسا، الذي عين وزيراً للتموين والتجارة، بعد ان عمل في البنك الاسلامي في المملكة العربية السعودية وهو في العقد الرابع من العمر.

وكذلك الدكتور غالب عبد الكافي القرشي - في الثلاثينات من عمره تقريبا - من مواليد محافظ تعز تخرج من جامعة المدينة، حيث حصل على شهادة الدكتوراة في السياسة الشرعية، ويعمل مدرساً لهذه المادة في كلية الشريعة والقانون في جامعة صنعاء،

12 يونيو

ويعتبر من قيادات الصف الثاني في تجمع الاصلاح حيث يشغل مسؤول الدائرة الاعلامية.

اضافة الى محمد حسن دماح - وزير الادارة المحلية - وهو الوزير الوحيد في الحكومة الجديدة من اعضاء الهيئة العليا لتجمع الاصلاح، وهو من مواليد محافظة إب. وقد تقلد عددا من المناصب الحكومية الرسمية، حيث كان محافظاً لصنعاء، وذمار، واخيرا محافظاً للمهرة قبل تعيينه وزيراً للإدارة المحلية.

وفيما بدت بعض الوجوه الجديدة في حكومة العطاس الائتلافية وهي تحتل مناصب وزارية لأول مرة الا انها جميعاً لسياسيين معروفين عبر العقود الثلاثة الماضية، مثل احمد علي السلامي وزير الكهرباء، وجار الله عمر وزير الثقافة، وهما عضوان في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، وباستثناء الدكتور او بكر الغربي وزير التربية والتعليم «عن المؤتمر الشعبي العام»، ووزراء «الاصلاح» فإن بقية الوجوه التي عينت في الحكومة الجديدة سواء عن المؤتمر الشعبي، او الحزب الاشتراكي تعتبر مالوفة ومجربة، شغل أصحابها مناصب وزارية في حكومات ما بعد الثورة في الشمال منذ اوائل الستينات، او بعد الاستقلال في الجنوب اواخر الستينات، قبل محمد علي هيثم الذي كان اول وزير داخلية في حكومة ما بعد الاستقلال في عدن، ثم رئيس وزراء اواخر الستينات، ومحمد سالم باسندة وزير الخارجية الذي شغل عدة مناصب وزارية في الشمال، ويحيى المتوكل وزير الداخلية.

وبينما ذهبت العديد من تاكيدات القيادة اليمنية الى ان الحكومة ستعكس روح التجديد والتغيير الى الأفضل، والاتيان بوجوه جديدة شابة معظمها من الفنيين «التكنوقراط»، قال محللون سياسيون في صنعاء انها «لم تعكس التطلعات والتوقعات التي كان يراهن عليها الناس في ضوء تصريحات القيادة اليمنية».



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٣

بعد تعيين السيبلي محافظاً لعدن

«الإصلاح» يخشى احتمالات الصدام مع «الاشتراكي»

عدن: من لطفي شطارة

يسود تخوف في عدن من ان يكون تعيين المحافظ الجديد صالح منصر السيبلي، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، محاولة جديدة لكي يحكم الحزب سيطرته على عدن، الأمر الذي قد يتسبب في الصدام مع احزاب اخرى وخاصة الحزبين الحليفين له في الائتلاف الحكومي الجديد، اي التجمع اليمني للاصلاح والمؤتمر الشعبي العام.

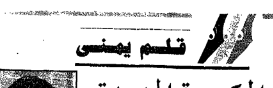
فقد اعرب اعضاء في التجمع اليمني للاصلاح في عدن عن تخوفهم في ان يؤدي تعيين السيبلي محافظاً جديداً الى صدام معهم، لما هو عليه من تشدد حزبي، خاصة أنه عضو في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني.

وقال مراقبون في عدن انها المرة الاولى التي يعين فيها محافظ لعدن يشغل منصباً حزبياً رفيعاً. وإلى جانب ذلك فان السيبلي كان وزيراً للداخلية قبل الوحدة، وطالب بفرض تصاريح دخول بين شطري اليمن بدل الاكتفاء بالهوية للتنقل بينهما.

كذلك تردد ان حزب المؤتمر العام رشح احد اعضاء لجنته الدائمة لمنصب محافظ عدن، إلا أن الاشتراكي اصر على ان يكون المنصب له بالذات، مستنداً في ذلك الى انه حقق الفوز في الانتخابات الاخيرة في معظم دوائر محافظة عدن الاحدى عشرة.

وحسب المراقبين، فان السيبلي عين محافظاً ولكن في رتبة وزير، خاصة انه كان وزيراً لشؤون المغتربين في الحكومة اليمنية المستقيلة، وهذا يجعله يتمتع بصلاحيات تتعدى الحدود المسموح بها للمحافظ.

راجع .... ص 4



الحكومة الجديدة وأسباب للتفاؤل



فؤاد عبد الجليل الصلاحى *

من الأمور المهمة لتحديد أبعاد الأزمة الاقتصادية التى برزت بشكل كبير فى دولة الوحدة، أن جذور هذه الازمة ترجع إلى كلا النظامين السياسيين اللذين كانا يحكمان شطرى اليمن سابقا، ثم جرى «ترحيل» لهذه الأزمة إلى دولة الوحدة مما جعلها تعكس «ظاهريا» أن النظام السياسى الجديد هو الذى أحدث مشكلات اقتصادية.

ويمكن أن تحدد فى هذا السياق أسباب أزمة الاقتصاد اليمنى الذى برزت مؤثراته على سطح المجتمع وأدت بدورها إلى أعمال عنف سادت معظم المدن اليمنية، وإذا كانت الوحدة اليمنية تعتبر أهم تغير سياسى فى إطار المجتمع اليمنى فإن نوعية العلاقة بين شريكى السلطة «فى دولة الوحدة»، وهى علاقات متوترة يكتنفها كثير من عدم الثقة، ألقت بظلالها على الاقتصاد وتزايدت بذلك الأزمة الاقتصادية التى كان أهم مظاهرها: ـ تدهور سعر العملة المحلية أمام الدولار، حيث وصل سعر الدولار الواحد إلى ٥٥ ريالا فى ديسمبر الماضى فى حين كان يساوى عام ١٩٩٠م، ٢٥ ريالا إضافة إلى ذلك فإن ارتفاع سعر الدولار رافقه ارتفاع أسعار كثير من السلع الأساسية مع تزايد الإنفاق فى القطاع الحكومى. وخلال عام ١٩٩٠م وصل العجز فى الموازنة العامة للحكومة إلى أكثر من ١٢ مليار ريال مقابل ما يقرب من ٢٠ مليارا عام ١٩٩٢م. وبلغت جملة النفقات الحكومية خلال عام ١٩٩٠م، ٤٦ مليارا و٢٦٢ مليون ريال بينما كانت الإيرادات ٣٠ مليارا و٥٠٤ ملايين ريال فقط، أى بعجز يساوى ١٥ مليارا و٧٦٠ مليون ريال. يضاف إلى ما سبق من أسباب الأزمة الاقتصادية ضعف معدلات النمو الاقتصادى، وتقلص فرص الاقتراض الخارجى بعد أزمة الخليج، وما ترتب عليها علاوة على البطالة، وهى أهم مشكلة برزت فى المجتمع اليمنى وأفضت إلى اثار اجتماعية ترتبط بالأسرة وبالقرية الفلاحية. وتبدو هذه الظاهرة جلية فى أوساط العمالة الماهرة العادية «غير الماهرة» وفى أوساط العمال الزراعيين الموسميين. ومع كل ذلك فإن بوادر الأمل كثيرة ومتعددة منها ما يرتبط بالنظام السياسى الذى بدأ يتجه إلى الاستقرار بعد نجاح العملية الانتخابية، إضافة إلى الانتاج المتزايد للنفط وما يمثله من مخرج يمكنه الدفع بعجلة التطور الاقتصادى إلى الامام إضافة إلى عمليات الاستثمار التى بدأت تشع فعاليتها نتيجة دعم الحكومة للقطاع الخاص واعطائه مميزات وتسهيلات كبيرة. من جانب آخر يمكن القول إن على الحكومة الجديدة أن تقدم حلولا سريعة وشاملة للمسألة الاقتصادية، لما لها من اهمية قصوى فى استعادة ثقة المواطن بالدولة وفى استقرار العملية الاقتصادية عن طريق تنظيم سوق الصرف للعملات وإعادة الثقة بالمصارف الوطنية إضافة إلى النظر للمؤثرات السياسية والاجتماعية على الحياة الاقتصادية، والاتجاه نحو تقديم «روشتة» علاجية علمية تاخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات التى حصلت فى المجتمع. فهل ستوفق الحكومة الجديدة إلى تقديم حلول عملية أم أن الاوضاع السابقة ستعيد إنتاج نفسها؟

---

* باحث يمنى بالقاهرة، متخصص فى الاجتماع السياسى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم العالمى

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٣

الخطوة الأولى .. بـــدأت
عدن.. منطقة حرة
تطوير المطار والميناء وإنشاء مجمع صناعى تجارى كبير

□ صنعاء ـ محمد على الديلمى:

تطوير مطار عدن.. هو الخطوة العملية الأولى، لوضع مشروع المنطقة الحرة فى عدن فى حيز التنفيذ.

عبد القادر باجمال، رئيس الهيئة العامة للمناطق الحرة، صرح لـ «أسواق اليمن» بأن أعمال التطوير تشمل إنشاء ممر هبوط جديد، يسمح باستقبال الطائرات الكبيرة الخاصة بنقل البضائع.

عدد من مهندسى الهيئة ينطلقون ـ فى نفس الوقت ـ لوضع العلامات اللازمة على المساحات المحددة فى قرار إنشاء المنطقة الحرة، ويبلغ إجماليها ٣٧,٧٦٣ هكتارا مربعا.. وتقوم شركة أجنبية متخصصة فى حماية المناطق الاقتصادية والإنتاجية بتقديم خبرتها إلى الهيئة، فى صدد حماية هذه المساحات.

عدد كبير من الشركات العالمية ورجال الأعمال العرب والأجانب، حضروا الندوة الثانية للمنطقة الحرة فى الأسبوع الماضى.

وتمت مناقشة الدراسات الفنية والتفصيلية التى أعدتها شركة «المهندسون المتحدون» العالمية الأمريكية «UEI»، بغرض تحويل عدن إلى منطقة حرة ناجحة فى منطقة الشرق الأوسط.. وقام أحد مهندسى الشركة بشرح الخطط والتصميمات



عبد القادر باجمال
رئيس هيئة المناطق الحرة

الهندسية، التى استغرق إعدادها نحو العام، لكل الأنشطة والمنشآت فى مختلف مراحل المشروع، التى تمتد إلى ٢٥ عاما.

المراحل الأربع التى ينقسم إليها البرنامج التنفيذى للمشروع، تم عرضها من خلال فيلم تسجيلى شاهده جمهور الندوة، وهى:

المرحلة الأولى: مدتها عامان، وتبدأ فى موقع الميناء الحالى، بإضافة المطار إليه، مع تطويرهما وتجهيزهما لأعمال الشحن والتفريغ على مستوى عال.

المرحلة الثانية: ومدتها خمس سنوات، وتشمل كافة التجهيزات الخاصة بأعمال تخزين البضائع وحركة الاستيراد والتصدير.

المرحلتان الثالثة والرابعة: وتمتدان إلى نحو ١٤ عاما، وتختصان بإرساء الأنشطة الصناعية الخفيفة والثقيلة، وإنشاء ميناء خاص بالمنطقة الحرة، بالقرب من منطقة مصافى البترول التى ستنضم للمشروع، بالإضافة لإنشاء مطار جديد خاص بالمنطقة.

أوضحت التصميمات أيضا أن منطقة «كالتكس» داخل نطاق المنطقة الحرة، ستخصص للأغراض الصناعية والتجارية، وأعمال استيراد وتصدير البضائع، ونشاطات الشحن والتفريغ، إضافة إلى أعمال تخزين النفط وتموين البواخر.

كل هذا النشاط الترويجى ـ كما يقول عبد القادر باجمال ـ يهدف إلى إبراز الموقع الاستراتيجى لميناء عدن، وإمكانياته التى تتيح له خدمة الملاحة والتجارة، وربط الشرق بالغرب.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : 6 يونيو 1993

هل يعود محمد علي أحمد محافظاً لأبين؟

اليمن: الاصلاح ينتظر من الحكومة رداً على طلبه زيادة عدد وزرائه

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الجيدري:
□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ افاد مصدر مطلع في صنعاء امس ان قيادة حزب التجمع اليمني للاصلاح الذي يتزعمه رئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر عقدت اجتماعاً ليل الخميس - الجمعة رفعت على اثره وجهة نظرها الى الحكومة. وعلم ان قيادة الاصلاح غير راضية عن طريقة توزيع الحقائب في الحكومة الجديدة اذ ان التوزيع يلتزم النسبة التي اذيعت في الاعلان الرسمي لنتائج الانتخابات النيابية العامة التي جرت في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي.

وقال المصدر ان التجمع اليمني للاصلاح سيحدد موقفه بعد تسلم رد الحكومة على وجهة نظره وربما كان ذلك خلال اليومين المقبلين اي بعد انتهاء عطلة عيد الاضحى.

وتردد مجدداً امس ان الحكومة ستعرض على الاصلاح حقيبة اخرى على مستوى وزير دولة لشؤون مجلس النواب او رئاسة الوزارة. وفي هذا المجال قالت مصادر سياسية في عدن ان الشخص المرشح لتولي هذه الحقيبة هو السيد عبدالوهاب الانسي الامين العام للتجمع اليمني للاصلاح الذي سقط في الانتخابات امام مرشح المؤتمر الشعبي العام العقيد علي غريب في الدائرة ١٤ في امانة العاصمة. واعربت هذه المصادر عن اعتقادها بان الحقيبة الجديدة التي ستسند الى الاصلاح والتي سترفع عدد وزراء الحكومة الجديدة من ٢٩ الى ٣٠، ستسمى وزارة الشؤون القانونية ومجلس النواب. وتعني التسمية دمج حقيبتين كانتا في الوزارة السابقة هما وزارة الشؤون القانونية ووزارة الدولة لشؤون مجلس النواب. وكان السيد اسماعيل الوزير يتولى الاولى والسيد محمد راشد ثابت الثانية. ويتوقع ان يعين الاخير سفيراً في وقت قريب.

واوضحت المصادر نفسها ان «طلب الاصلاح حقيبة جديدة جاء في اطار الاحتجاج الى الرئيس علي عبدالله صالح في شان عدم التزام الاتفاق الذي تم بين الاحزاب الثلاثة الرئيسية (المؤتمر والاشتراكي والاصلاح) والخاص بتوزيع الحقائب الوزارية، وكان الاصلاح طالب بحقيبة العدل التي الت الى المؤتمر في شخص السيد عبدالله احمد غانم المعروف بكفاءاته في هذا المجال.

وكانت مصادر مسؤولة في الاصلاح اكدت في وقت سابق ان الوزراء الاربعة من الحزب سيؤدون اليمين الدستورية امام الرئيس علي صالح خلال اليومين المقبلين بعد امتناعهم عن ذلك مساء ٣٠ ايار (مايو) الماضي.

على صعيد آخر علم ان «الترتيبات جارية الآن لتعيين ثلاثة محافظين لمحافظات حجة وصعدة

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٤ يونيو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن : الاصلاح ينتظر من الحكومة

تتمة الصفحة الاولى

وابين نظراً الى ان المحافظين السابقين انتخبوا في مجلس النواب الجديد وهم السادة محمد علي باشماخ (حجة) علي القيرحي (صعدة) محمد الراعي (ابين).

وقالت مصادر قريبة من الحكومة الجديدة ان «اتفاقاً تم بين احزاب الائتلاف الحكومي على تعيين السيد محمد علي احمد (عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي) محافظاً لابين (٨٠ كلم شرق عدن). ومحمد علي احمد من ابناء المحافظة ويعتبر من انصار الرئيس السابق السيد علي ناصر محمد».

وبقي محمد علي احمد محافظاً لابين حتى احداث كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ التي انتهت باخراج علي ناصر من السلطة. وصدر بعد ذلك حكم بالاعدام على محمد علي احمد بقي سارياً حتى صدور العفو الرئاسي في ايار (مايو) الماضي.


المحروسة


الحكومة: السياحة استثمار المستقبل.. والتسهيلات ضخمة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ يوليو ١٩٩٢

حالة من التفاؤل تسود الأوساط السياحية اليمنية، التى تتوقع زيادة عدد السياح الأجانب بنهاية هذا العام، إلى نحو ١٠٠ ألف سائح، بدلا من ٤٣ ألفا فى العام الماضى.

الهيئة العامة للسياحة اليمنية، تدرس من جانبها خطوات تنفيذ الخطة التى أعدتها وزارة الثقافة والسياحة للنهوض بالقطاع، وذلك فور تصديق مجلس الوزراء عليها، بالإضافة إلى المقترحات التى قدمها قطاع السياحة، ووردت فى البرنامج الوطنى للبناء والإصلاح الاقتصادى.

الخطة تدعو لمزيد من الاستثمار السياحى وتشييد المنشآت الفندقية والخدمات فى جميع أنحاء البلاد، وخاصة الجهات النائية والجزر السياحية، إضافة إلى الجهود الدعائية فى الخارج، لجذب الحركة السياحية لليمن.

قوائم بالمشروعات الاستثمارية فى مجال السياحة، أعدتها الهيئة العامة للاستثمار، بالتنسيق مع وزارة الثقافة والسياحة. وتقوم الهيئة بارشاد رجال الأعمال إلى أفضل طرق الاستثمار، حسب إمكانيات رأس المال. وصرح مسئولو هيئة الاستثمار لـ «أسواق اليمن» بأن قطاع السياحة قد سجل رقما قياسيا فى إنجاز المشروعات فى العام الماضى، بلغ ٩٠٪ من الخطة، بعد أن أصبح المجال الاستثمارى الأمثل، الذى يتناسب مع كل أحجام رأس المال.

وأضاف المسئولون بهيئة الاستثمار أن تسهيلات ومزايا إضافية، تجرى الان دراستها، لجذب المغتربين ورجال الأعمال العرب، علاوة على الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الائتمانية التى يضمنها القانون الحالى للمشروعات الاستثمارية.

الألمان فى المقدمة

التقرير الإحصائى السنوى لهيئة السياحة، دعا إلى الاهتمام بالسياحة، التى تشكل مستقبل التنمية فى اليمن، بعد انخفاض عدد السياح فى العام الماضى بنسبة ١٥٪ مقارنة بعام ١٩٨٩.

السياح الألمان كما يقول التقرير احتلوا المرتبة الأولى فى الجنسيات التى تصل إلى اليمن، بنسبة ١٢,٤٪ يليهم البريطانيون بنسبة ٩,٣٪ ثم السياح من فرنسا وإيطاليا بعدذلك.

السياحة العربية، سجلت نسبة ١٩,١٪ من مجموع السياحة إلى اليمن، جاء ١٨,٧٪ منهم من الأردن، و١٠,٤٪ من السودان، ثم ٩,١٪ من مصر. وبلغ عدد السياح السعوديين خلال العام ٨٥٦ سائحا بنسبة ٧,٣٪.

ورغم تناقص عدد السياح، إلا أن الانفاق السياحى قد بلغ ٢١ مليون دولار (٢٥٢ مليون ر يال يمنى) بمتوسط ١٢٠ دولارا للسائح، مسجلا ٦,٤٪ زيادة فى الانفاق، مقارنة بعام ١٩٩٠.

صنعاء احتلت الترتيب الأول بين مناطق الجذب السياحى، ونالت ٢٩,٥٪ من حركة السياحة الداخلية، تليها عدن بنسبة ٢٣,٥٪، ثم الحديدة بنسبة ٢٠,٩٪.

وتبلغ الطاقة الكلية لفنادق اليمن ٤٠٤٠ غرفة، تسع ٨٥٢٣ شخصا، تتوزع على ١١ مدينة يمنية.

الساحل الغربى والجزر

الموسم السياحى اليمنى، يبلغ ذروته بين ٢٠ ديسمبر إلى ١٠ يناير من كل عام، وتنصح وكالات السفر السائحين الأوروبيين بالحجز قبل السفر بعدة شهور، خاصة لهذه الفترة من العام. أما الموسم السياحى العادى فيبدأ فى نهاية سبتمبر حتى نهاية أبريل. وتصل الحركة السياحية إلى أقل معدلاتها بين شهرى مايو وسبتمبر.

ويعد الساحل الغربى على البحر الأحمر أهم مناطق الجذب السياحى، بمدنه الثلاث صنعاء وعدن والحديدة، بالإضافة إلى رحلات «السفارى» على الأقدام فى صحراء حضرموت.

وتشكل مجموعة الجزر اليمنية المنتشرة



المصدر : العالم اليوم

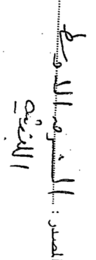
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٣

فى البحر الأحمر والبحر العربى طبيعة فريدة فى مجال السياحة. وتعد كمران أهم جزر الأرخبيل اليمنى فى البحر الأحمر، وتوجد بها بعض الحيوانات البرية النادرة.

أما جزر البحر العربى، فتعتبر سقطرى أشهرها، و تتميز بأشجار العندم وأشجار دم الأخوين التى يستخرج منها اللبان والبخور.



المصدر : 

التاريخ : ١٩٩٣ يونيو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعيين محافظ عدن الجديد يثير الاهتمام بعد أن حاول «المؤتمر» الاحتفاظ بالمنصب

عدن: من لطفي شطارة

أعلن مراقبون سياسيون في عدن أمس ان تعيين صالح منصر السييلي محافظاً لعدن يعتبر خطوة من جانب الحزب الاشتراكي لتشديد قبضته على محافظة عدن التي تتهيأ لتكون عاصمة اقتصادية ومنطقة حرة.

وقد اعرب بعض أعضاء التجمع اليمني للاصلاح - فرع عدن عن قلقهم من ان يتسبب توجه «الاشتراكي» هذا في الصدام معهم مجدداً.

ويقول المراقبون ان السييلي هو عضو في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، وكان وزير شؤون المغتربين في الحكومة المستقيلة، وهو سياسي مخضرم في صفوف الاشتراكي، منذ قيام الجبهة القومية قبل استقلال الجنوب عام 1967م.

ويعتبره المواطنون رجلاً متشدداً ويتذكرون حديثه داخل البرلمان (مجلس الشعب الأعلى) قبل الوحدة بأشهر قليلة، عندما كان وزيراً للداخلية ودعا لعدم تنقل المواطنين بين شطري اليمن سابقاً، إلا بعد الحصول على إذن مسبق من السلطات الامنية، في حين كانت الاصوات تتعالى مطالبة بالغاء استمارات التنقل بين شطري اليمن، والاكتفاء بابراز بطاقة الهوية الشخصية فقط عند نقاط العبور.

ويعتبر آخرون ان تعيين السييلي وهو في منصبه الحزبي الكبير (عضو مكتب سياسي) محافظاً لعدن وهو اول محافظ في اليمن بمنصب حزبي كبير، هو تاكيد لرفض الاشتراكي ومنعه لاي اختراق للمحافظة من قبل المؤتمر الشعبي العام، أو خصمه اللدود «التجمع اليمني للاصلاح»، واصراره على ان عدن هي منطقة مغلقة له.

وكانت انباء قد ترددت عن تعيين درهم نعمان عضو اللجنة الدائمة لحزب المؤتمر الشعبي العام محافظاً لعدن إلا ان الاشتراكي رفض ذلك، مستنداً الى ان نتائج الانتخابات الأخيرة اكدت شعبيته عندما اكتسح جميع الدوائر فيها (11) دائرة، وبفارق كبير في الاصوات مع بقية منافسيه.

ولكن يظل السؤال الذي يتداوله الراي العام في عدن هو هل يستطيع السييلي أو الحزب الاشتراكي اليمني ان يعملا شيئاً لعدن التي ظلت وما زالت تشكو الاهمال وتردي الأوضاع فيها من سيئ الى اسوأ؟ أم ان المماحكات السياسية المتوقع حدوثها بين «الاشتراكي» و«المؤتمر» في حال رفض التوحيد بينهما ستعيد الأزمة التي عاشتها المحافظة (التي كانت حتى وقت قريب عاصمة سياسية للجنوب) العام الماضي عند استقالة المحافظ السابق محمود عبد الله عراسي بسبب التدخلات الحزبية في شؤونه التنفيذية.

ويرى المراقبون ان الاشتراكي يراهن على انه يستطيع ان يحقق خطوات ملموسة على صعيد تطوير المدينة والاهتمام باهلها الذين شعروا بالغبن خلال السنوات الماضية بسبب تهميشهم وعدم حصول الكثير منهم على مساكن في المشاريع السكنية التي وزعتها الحكومة، والتي تذهب الحصة الكبرى منها الى أبناء الريف الذين يستمرون في نزوحهم للمدينة بسبب اهمال الحكومات السابقة في الجنوب للريف.

غير ان الاشتراكي ما يزال يراهن على انه الحزب الوحيد الذي يستطيع ان يحدث نقلة على صعيد تحويل عدن الى منطقة حرة، وحل جميع قضاياها منها قضية البناء العشوائي التي استفحلت وما زالت تهدد قيام المنطقة الحرة بعد ان جرى البسط على أراض تدخل في اطار المناطق التي أعلنتها الحكومة قبل أسابيع مضت بأنها محمية، وتدخل في مخطط المرحلة الأولى للمنطقة الحرة. وكذلك تحسين الخدمات فيها بالاضافة الى معالجة أوضاع الآلاف من عمال مؤسسات ومصانع القطاع العام التي لم تستطع مواكبة التحول الاقتصادي بعد الوحدة من النظام الاقتصادي المركزي الى نظام السوق الحرة والتنافس مع القطاع الخاص الذي شل نشاط مؤسسات ومصانع القطاع العام في الجنوب.

ويرى البعض ان السييلي بحيويته ونشاطه المعروف، الى جانب مواقفه السياسية الواضحة وموقعه السياسي والحزبي، يمكن ان يكون له تأثير ايجابي على صعيد التقليل من سيطرة المركز (العاصمة صنعاء) في تسيير أمور المحافظة، وحل مشاكلها خاصة قضية العقارات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٣

واعادتها الى ملاكها، والتي لا تزال موضع جدل سياسي واجتماعي، بالاضافة الى تاخر صرف المرتبات لأشهر في كثير من المرافق بسبب ما يسمى بدعدم وجود السيولة، لدى فرع البنك المركزي في عدن.

إلا ان الخوف يسيطر على اعضاء التجمع اليمني للاصلاح - فرع عدن - في ان يحد المحافظ الجديد من نشاطهم، معيدين الى الاذهان تجربة السيلي عندما كان مسؤولاً في السبعينات عن محافظة حضرموت، ومقارعته للاسلاميين في ظل النظام الماركسي السابق لجنوب اليمن.

ورغم ما ورد عن المحافظ الجديد، فإن نجاحه في تحقيق قفزات في المدينة يظل مرهوناً بالوفاق السياسي الكامل بين الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام الذي يسيطر على أهم مفاصل السلطة التنفيذية، ويستطيع من خلالها ان يكبح طموح الاشتراكي داخل المحافظة ويضع امامه عقبات قد تخسره نفوذه وتقلص من شعبيته التي اكدتها نتائج الانتخابات الاخيرة.



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٣

هل تريد إقامة مشروع في المنطقة الحرة؟

.. هذه هي الضمانات والمزايا

الباب الخامس من قانون المناطق الحرة اليمنية، مخصص لشرح «المزايا والضمانات» للاستثمار داخل المنطقة الحرة في عدن.

أولى هذه المزايا، هي إعفاء البضائع الداخلة أو الخارجة من المنطقة لغير السوق المحلية من أية ضرائب أو رسوم للاستيراد والتصدير والإنتاج، تكون سارية في اليمن.

ضرائب الأرباح الصناعية والتجارية، وضرائب الدخل، يقدم مشروع المنطقة الحرة إعفاء منها لمدة ١٥ عاما من تاريخ منح التصريح، يجوز لمجلس الوزراء أن يمده ١٠ سنوات أخرى باقتراح من هيئة المناطق الحرة.

علاوة على ذلك، يقدم المشروع تسهيلات لحرية التحويل والتعامل في النقد إلى داخل المنطقة وخارجها. إضافة إلى عدم جواز تأميم أو مصادرة المشروعات العاملة بالمنطقة ولا الحجز على أموالها إلا بحكم قضائي.

وفي ختام فصل «المزايا والضمانات» تقول المادة ١٨ من قانون المناطق الحرة: «يجوز أن يكون المشروع ملكية أجنبية خالصة، ويتمتع بكامل المزايا والضمانات التي يمنحها هذا القانون.

ملامح المنطقة الحرة

أما المادة الثامنة من قانون المناطق الحرة، فتقدم ملامح الأنشطة الصناعية والتجارية المختلفة، التي يسعى مشروع المنطقة الحرة في عدن إلى خلق فرص سانحة لها، وتشجيع وجودها في اليمن.

تشمل هذه الأنشطة كل أنواع المشروعات الصناعية، وأية أنشطة لمنتجات مصنعة وشبه مصنعة. يسمح القانون أيضا بإدخال البضاعة الأجنبية والوطنية، وتخزينها وإعادة إخراجها، كما يسمح بجميع العمليات والخدمات المالية والبنكية والتأمينية والتجارية.

وتشير المادة إلى أعمال أخرى مثل أعمال فرز وتنظيف وخلط وتغليف وإعادة تعبئة المنتجات المختلفة، وأعمال الصيانة وتموين السفن والطائرات بالوقود والبضائع المختلفة، وإنشاء الفنادق والمرافق وأعمال التشييد، وكل الحرف التي تتطلبها النشاطات في المناطق الحرة.



وزير الشؤون اليمني يطالب بالداخلية

الحكومة مهددة بفقد الثقة ما لم تسو مطالب «الإصلاح»

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

أبدت مصادر سياسية شبه رسمية في اليمن امس تخوفها من ان لا تنال الحكومة الجديدة ثقة مجلس النواب (البرلمان) الجديد اذا لم تسو مشكلة الوزراء المتنعين وخاصة مطالب حزب التجمع اليمني للاصلاح. ورغم توقع المصادر ان يشهد الأسبوع الجديد مثل تلك التسوية، فإن مشكلات تشكيل الحكومة ما زالت مستمرة، اضافة الى تبادل الاتهامات بين الاحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومية.

وتعمل الحكومة لوضع برنامج عمل تطلب على اساسه الثقة من البرلمان ويقوم على نقاط عدة اهمها الدعوة لتحييد الجيش واتباع سياسة خارجية جديدة تجاه الدول العربية الخليجية واصلاح الوضع الاقتصادي.

وذكرت مصادر مقربة من رئيس الحكومة اليمنية حيدر ابو بكر العطاس انه بدأ مشاوراته لمعالجة المشكلات العالقة بشأن تشكيل الحكومة، تمهيداً لوضع برنامجها الذي ستمثل على اساسه امام البرلمان الذي سيبدأ جلساته يوم السبت المقبل.

واشارت المصادر الى ان مقتضيات عمل الحكومة، كما يحددها الدستور، ان تقدم برنامجها الى مجلس النواب لتنال ثقته في غضون اسبوعين او ثلاثة اسابيع من تاريخ الاعلان عن تشكيلها. وتوقعت ان يتم ذلك خلال الجلسات الأولى من عمل المجلس في غضون الأسبوع المقبل بعد ان ينتخب المجلس لجانه.

وسيناقش المجلس بعد ذلك برنامج الحكومة ويطرح الثقة فيها، ثم يناقش الاصلاحات الدستورية المقترحة.

ونفى مسؤول في حزب المؤتمر توحيد الكتلتين البرلمانيتين لحزبي المؤتمر والاشتراكي قبل توحيد الحزبين، الأمر الذي يضعف الثقة بالحكومة، حسب قول المراقبين، خاصة ان الحزب الثالث في الائتلاف (الاصلاح) ما زال رافضاً التشكيلة الوزارية.

وذكر المراقبون ان الاتهامات ما زالت مستمرة بشأن توزيع الحقائب الوزارية، وخاصة الاصلاح الذي يلح على ضرورة الالتزام بما اتفق عليه ومنحه وزارة خامسة مع تعديل في توزيع الحقائب.

وايضاً بشأن اعتذار محمد علي هيثم عن عدم المشاركة في الحكومة، حيث عين وزيراً للتامينات والشؤون الاجتماعية والعمل، وهو عضو في اللجنة العامة «المكتب السياسي» للمؤتمر الشعبي العام. واكد المراقبون ان هيثم اعتذر عن عدم المشاركة حيث كان يتوقع ان تسند اليه حقيبة الداخلية التي اسندت لزميله في قيادة المؤتمر الشعبي العقيد يحيى المتوكل.



المصدر : العالم اليوم القاهرة

التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٣

إنعاش الاقتصاد وإحلال الأمن.. المهمة الرئيسية الأولى لحكومة العطاس

المعارضة تبحث عن دور بعد الإنتخابات اليمنية



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٣

□ صنعاء ـ محمد على الديلمى:

ذكرت مصادر سياسية فى صنعاء ان المهمة الرئيسية الأولى للحكومة اليمنية الجديدة برئاسة حيدر ابوبكر العطاس ستكون انعاش الاقتصاد وإحلال الامن. وفى هذا الصدد ستحظى عملية دمج الجيشين فى الشمال والجنوب باولوية قصوى. ويعتبر نشر الأمن ذا اهمية بالغة نظرا لأن اليمن يعول على زيادة انتاجه البترولى لمواجهة ازمته الاقتصادية. وقالت مصادر بوزارة البترول ان اليمن ينتج حاليا حوالى ١٨٠ الف برميل يوميا ويعتزم مضاعفة انتاجه فى نهاية هذا العام.

وكانت موجة من الاغتيالات السياسية وحوادث خطف الأجانب قد سادت البلاد طوال الأشهر السابقة على الانتخابات التشريعية التى أجريت فى ٢٧ ابريل الماضى. وفى آخر مايو الماضى وقع أول حادث من نوعه بعد الانتخابات عندما خطف رجال من قبيلة تسكن منطقة مأرب شرقى صنعاء مهندسين أمريكيين يعملان لحساب شركة البترول الأمريكية «هنت» ولم يطلق سراحهما إلا بعد أن وجه الجيش انذارا الى الخاطفين.

وكمؤشر على تفاقم الأزمة الاقتصادية نفذ الموظفون فى عدن سلسلة اضرابات فى الشهور الماضية احتجاجا على عدم دفع رواتبهم لذلك فان حكومة العطاس الجديدة تضع نصب أعينها ـ كما تقول المصادر ـ العمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية التى مازالت متضررة من مضاعفات أزمة الخليج. وجدير بالذكر ان اليمن يصنف من بين الدول الأكثر فقرا فى العالم حيث تبلغ ديونه الخارجية ٧ مليارات دولار ويقدر نصيب الفرد من اجمالى الناتج القومى بحوالى ٧٠٠ دولار سنويا.

ولم يكن تشكيل حكومة العطاس «٢٨ وزيرا» مفاجئا بل كان متوقعا بحسابات القوة النسبية للاحزاب الثلاثة الكبرى «المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى والتجمع اليمنى للاصلاح»، فقد حصل حزب المؤتمر الذى يتزعمه الرئيس على عبدالله صالح على ١٥ وزارة بينما حصل حليفه الحزب الاشتراكى على ٩ وزارات أهمها وزارة الدفاع الى جانب رئاسة الوزارة. أما التجمع «اتجاه اسلامى» الذى يعد الشريك الجديد فى الائتلاف الثلاثى ويشارك لأول مرة فى حكومة يمنية فقد حصل على ٤ وزارات فقط.

ويذكر ان هذه الأحزاب الثلاثة كانت قد فازت على التوالى بـ١٢٣ و٥٦ و٦٢ مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان «٣٠١ مقعد» وبالتالى فانها تشكل كتلة نيابية كبيرة تضمن لها بمقاعدها الـ ٢٤١ أغلبية ساحقة فى البرلمان.


حيدر أبوبكر العطاس

ولعل التقليص الواضح فى الائتلاف الحكومى لحزب التجمع يؤكد ما ذهب اليه «العالم اليوم» فى عدد سابق من ان الأصوليين فى صنعاء لن يكون لهم سوى دور هامشى فى الحكومة الجديدة يتناسب مع حجم قاعدتهم الجماهيرية.

ولكن يبقى السؤال الذى يطرح نفسه: ما هو موقف المعارضة من التطورات السياسية التى تشهدها الساحة اليمنية؟

الواضح أن المعارضة فى العمل السياسى لم تكتمل بعد ولم تتبلور منطلقاتها وحركتها السياسية فهى لم تبدأ فى ممارسة المعارضة العلنية الا مع قيام الوحدة اليمنية فى ٢٢ مايو ١٩٩٠. اما عملها السابق

فكان في الخفاء. ولعل إسراع الحزبين الحاكمين في قيام تلك الوحدة قد فاجأ جميع قوى المعارضة التي كان يقتصر عملها على إصدار بيانات متلاحقة يتم ترديدها في المجالس الخاصة وكانت تفتقد للعمل الحزبي المنظم الذي يعتمد على النمط العلني المقنن.

ولعل سقوط المعارضة المروع في الانتخابات اليمنية قد جعلها تقوم خلال الأسبوع الماضي بعقد ما يسمى: اجتماع هيئة التنسيق والتابعة للمؤتمر الوطني، والذي يضم عددا من القوى السياسية في اليمن كحزب رابطة أبناء اليمن والتجمع الوحدوي اليمني وحزب الحق والشتات الناصري.

وخصص الاجتماع لمناقشة الأسباب التي أدت الى عدم إحراز المعارضة أي نتائج تذكر في الانتخابات عدا مقعدين لحزب الحق ومقعد واحد لكل من الاحزاب الناصرية الثلاثة.

ومهما أبدت تلك القوى من سخط واضح على موقعها في الساحة اليمنية إلا انه مما يجب ذكره ان المعارضة يجب ان تحدد موقفها وألا تترك تفوق الائتلاف الأخير الذي وقع مؤخرا بين الاحزاب الثلاثة «المؤتمر والاشتراكي والاصلاح» بمثابة حاجز يمنعها عن أداء دورها المفترض. فالفساد والعبث والطغيان وكل التشوهات والانحرافات التي مارسها الحزبان الحاكمان خلال الفترة الانتقالية تجعل للمعارضة المبادرة في أن تعد نفسها كبديل للسلطة، وان تغتنم المناخ الديمقراطي لتعمل في أجوائه لأنها فرصة لن تتكرر.

ويقول عدد من قادة أحزاب المؤتمر الوطني في حديثهم لـ «العالم اليوم»: أمام المعارضة اليمنية فرصة ذهبية لتقديم نفسها وبقوة خاصة أن الصراع الذي استمر على مدى ٣ أعوام قد حسم بعد ان وقع الحزبان الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام على وثيقة التنسيق التحالفي من أجل التوحيد.. وهي خطوة أولى في طريقهما الى الدمج، مؤكدين انه لم يعد أمام المعارضة في ظل هذا الاتفاق سوى الممارسة العلنية في الشارع اليمني، وألا تنساق لإغراءات السلطة التي ستعمل لاستمالتها للمشاركة في السلطة حتى تتمكن من احتواء المعارضة مشيرين انه لن يكون أمام المعارضة إلا أن تناضل من أجل الدفاع عن حقوق الشعب اليمني وتبني الاف القضايا التي يمكن ان تتبناها وآلاف من الحقوق المهدرة التي تنتظر من يدافع عنها.

ويظل السؤال قائما هل ستسعى الأحزاب اليمنية التي منيت بهزيمة قاسية في أول انتخابات ان تعيد ترتيب أوضاعها من جديد؟ وهل ستعمل على أن تصبح قوى فاعلة؟

قد تكون الاجابة غير واردة الآن إلا أن الواضح أن هناك دعوة قوية من قبل الرئيس الأسبق لما كان يسمى باليمن الديمقراطي علي ناصر محمد إلى وجود معارضة قوية على ضوء نتائج الانتخابات.



المصدر : الحيـــاة المصريـــة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٢

اليمن .. يصبح اليمن السعيد ؟!

من الآن فصاعدا يجب متابعة ما يجرى في اليمن .. القطر العربى الشقيق .. إذ ان ما حدث في الاسبوعين الأخيرين سيكون له مردود سياسى واقتصادى واجتماعى لن يؤثر في ذلك البلد وحدة .. بل في المنطقة كلها .. الخليج .. والساحل الغربى للبحر الأحمر حيث ولدت دولة جديدة هى ارتيريا .. وسقطت الديكتاتورية في بلد آخر عريق هو الحبشة أو اثيوبيا ..

بقلم : عبدالستار الطويلة

فليس في تلك المنطقة نظام سياسى يقوم على تعدد الأحزاب .. اجرى انتخابات حرة تحت رقابة دولية واسعة .. وجاءت النتائج تؤكد انها كانت حرة فعلا إذ ان الحزب الرئيسى الحاكم لم يظفر إلا بمائة وثلاثة وعشرين مقعداً اى أقل من ٥٠ ٪ من عدد مقاعد المجلس النيابى .. كما حصل الحزب المعارض الأول على مقاعد اكثر من الحزب الثانى الشريك في الحكم والذى كان يحكم الشطر الجنوبى من اليمن . وهذا الحزب المعارض يمثل السلفيين الاسلاميين اللذين تحالفوا مع الاتجاه القبلى هناك ضد الجبهة الحاكمة ..

وليس هناك في تلك المنطقة صحافة حزبية حرة تنطق بلسان احزاب كما في اليمن ..

ورغم كل عمليات الارهاب التى استمرت شهورا طويلة وطالت عناصر سياسية بارزة خصوصا من الحزب الاشتراكى الحليف لحزب الرئيس على عبدالله صالح مما كاد يوقع بين الحليفين اذ بدأ كما لو كان حزب الرئيس يشجع على تصفية شريكه قبل الانتخابات .. نقول رغم كل تلك العمليات الارهابية فإن العملية الانتخابية استمرت وتم انجازها .. بل كان تأجيل بضعة شهور قرارا حكيما إذ اتاح الفرصة لسائر القوى السياسية ان تشكل تنظيماتها بطريقة افضل وترسخ علاقتها بالشعب اليمنى .. كما ان الشعب نفسه قد حصل على فترة تربية وتدريب سياسى فترة أطول ..

ليس في الخليج العربى إلا دولة واحدة فيها حرية نسبية غير الكويت .. وتتمثل تلك الحرية في صحافة تتمتع بقدر كبير من حرية التعبير .. كما ان الانتخابات تجرى من حين لآخر بشكل حر .. لكن لا توجد احزاب سياسية .. والنزعات القبلية لها تأثير وجذور عميقة .. ومع ذلك فإن الوضع هناك افضل بكثير من أى بلد في الخليج .. حتى جاءت التطورات الأخيرة في اليمن فتفوقت على الجميع .. وتبشر بإقامة دولة ديمقراطية في تلك المنطقة الحساسة . في وقت ترفض فيه بعض الدول السماح بتشكيل مجرد لجنة للدفاع عن حقوق الانسان وتلاحق اعضاءها ..

ماذا يمكن أن يكون تأثير ذلك وانعكاسه على المنطقة خلال الخمس سنوات القادمة ؟

من المؤكد انه ستحدث تطورات هامة وخطيرة خلال تلك الفترة وقد يكون من بينها الانقضاض على النظام الديمقراطى نفسه في اليمن .. لا أحد يدرى ! .

على أن من أهم دروس التجربة في اليمن .. هو نجاح الوحدة اليمنية بين شطرى اليمن السعيد في الشمال والجنوب .. فالكثيرون جدا كانوا يخشون من فشلها باعتبار ان النظام في كلا الشطرين كانا مختلفين جذرياً .. من الناحية الأيدولوجية والناحية التطبيقية للنظام السياسى والاجتماعى ..

واكثر من هذا فإن التاريخ قد برهن على فشل كل أنواع الوحدة التى جرت في العالم العربى منذ مارس المرحوم جمال عبدالناصر تطبيق الوحدة مع سوريا عام ١٩٥٨ فقد فشلت وسقطت سقوطا مروعا وفشلت كل محاولات الوحدة بين مصر وليبيا .. وبين ليبيا والمغرب وتونس .. حتى أصبح اليوم من اقصى امانى العالم العربى أن يحدث نوع من التضامن .. مجرد تضامن وليس وحدة أو اتحاد ..



على أن المغزى الأساسى لنجاح الوحدة اليمنية .. هو عدة أمور :

الأمر الأول أن القومية فوق كل الاعتبارات الأيدولوجية فشعب اليمن فى الجنوب والشمال هو شعب واحد .. اى قومية واحدة لم تنجح العقبات أو الحواجز أو التقسيمات الاستعمارية فى تحطيمها ...

الأمر الثانى وهو مهم جدا أن الديمقراطية هى الطريقة الوحيدة لتحقيق اى تقارب أو وحدة واندماج .. فالوحدة اليمنية تمت بالتدريج .. وعلى نار هادئة .. وباعتماد على ارادة الناس .. واعتمدت على الحوار بين طرفين يقفان على قدم المساواة ويؤكد فى الحقيقة للرئيس على عبدالله صالح انه لم يحاول قط فرض سيطرة أو هيمنة على القطاع الشمالى من اليمن وهو الذى يمثل الاغلبية بين الشعب .. على أهل الجنوب .. وبالتالى حدث التفاعل فى هدوء بين الطرفين .. حتى تم الانصهار وكانت تلك الانتخابات تأكيدا له .. وهو انصهار ليس كاملا طبعا .. ولكنه خطوة واسعة جدا نحو الكمال المنشود .. ويكفى أن نغمة التهديد بالانفصال من جديد التى كانت ترددها بعض الشخصيات والجماعات من حين لآخر عندما كان لا يعجبها سياسة أو قرار ما قد اختفت واصبح التعامل مع الواقع .. اى اليمن الموحد هو السائد الآن ولم يبق أمام النظام اليمنى الجديد المؤيد من الشعب سوى أن يشكل ويثبت أركان دولة عصرية موحدة .. وأن يتجه الى محاربة الفساد وهو قضية كانت مثارة طوال الحركة الانتخابية واستثمرها التيار السلفى الاسلامى استثمارا جيدا ..

ماذا سيكون عليه الموقف بين اليمن وجاراتها خاصة السعودية .. من الافضل طبعا لليمن أن يركز على عملية البناء الداخلى ولا يسقط فى صراعات حول مناطق حدودية .. حتى لا يخلق عداء هو فى غنى عنه فى تلك المرحلة التى يتوجس الكثيرون شرا من تلك الديمقراطية الوافدة .. والرابضة على حدودهم .. وحولت القبائل الرحل الى ناخبين مشتغلين بالسياسة ولايقبلون ان يحكموا بنفس الطريقة التى كان يحكم بها اجدادهم منذ اكثر من الف عام ..

وسيحدث تطور هائل فى اليمن اذا ما اكتشفت منابع البترول التى طال الحديث عنها وعن أسرارها .. واذا ما تم استثمار تلك المنابع .. فيصبح اليمن يمنا سعيدا فعلا ..

والمتوقع أن تبادر الولايات المتحدة بإقامة علاقات طيبة مع اليمن الذى لا يرفض زعماؤه هذه العلاقة .. بل يتوقون إليها وسيكون بوسع الرئيس كلينتون وهو يرفع شعار حقوق الانسان والديمقراطية أن يقيم علاقة جيدة مع النظام اليمنى بصرف النظر عن الخلافات فى الماضى ..

وهذا سيخلق أوضاعا جديدة للتوازن فى منطقة الخليج .. والعالم العربى وافريقيا أيضا ..

ضعوا عيونكم على اليمن خلال السنوات القادمة .



يعقد جلسته الأولى السبت المقبل

ثلاث قضايا أمام البرلمان اليمني الجديد أبرزها الثقة بالحكومة والتعديلات الدستورية

عدن: من لطفي شطارة

يعقد مجلس النواب اليمني (البرلمان) السبت المقبل جلسته الاولى بعد انتخابه وامامه ثلاث قضايا مهمة هي استكمال تشكيل لجان المجلس، والبدء بمناقشة برنامج الحكومة الجديدة عند الانتهاء من اعداده وتسليمه للمجلس، وبعد ذلك الخوض في تفاصيل التعديلات الدستورية المطلوبة والتي تتلخص في الغاء مجلس الرئاسة الحالي المكون من خمسة اعضاء، وابقاء منصب الرئيس ونائبه، وتحديد فترة الرئاسة بحيث لا تتجاوز فترتين رئاسيتين مدة كل فترة خمس سنوات.

17 لجنة

وقال عبد الرحمن الاكوع عضو اللجنة الدائمة لحزب المؤتمر الشعبي العام نائب رئيس الكتلة البرلمانية للحزب في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» ان البرلمان سيشكل لجانه التي يبلغ عددها سبع عشرة لجنة منها اللجنة الدستورية، الاقتصادية، الدفاع والامن، الادارة المحلية، العلاقات الخارجية، الدفاع عن الحريات وحقوق الانسان، العدل، الاوقاف، التربية والتعليم، الخدمات العامة، المالية ولجنة الرعاية الاجتماعية والعمل والشباب.

وأضاف الاكوع ان اعضاء المجلس سيقومون بتعبئة استمارات خاصة يحدد فيها العضو اللجنة التي يريد الانخراط فيها، موضحاً ان كل لجنة ستتكون من 15 عضواً كحد اقصى و7 اعضاء كحد ادنى.

الثقة او عدمها

واكد الاكوع ان الحكومة ملزمة بتقديم برنامجها خلال 25 يوماً من اعلان تشكيلها، اي انها يجب ان تضع برنامجها للمجلس قبل نهاية الشهر الجاري، لتتم مناقشته بشكل مفصل.

وفي ضوء النتائج التي سيتوصل اليها البرلمان، سيتم اما منح الثقة للحكومة والموافقة على البرنامج، وإما سحب الثقة منها في حال رفض المجلس للبرنامج، وهو الامر الذي سيتعين على مجلس الرئاسة، عند ذلك، اصدار قرار بتشكيل حكومة اخرى.

الا ان مصادر سياسية استبعدت ان يرفض البرلمان البرنامج الذي ستقدمه الحكومة الائتلافية المشكلة من احزاب المؤتمر والاشتراكي والاصلاح، وهي الاحزاب الرئيسية الثلاثة التي تتمتع باكثر من ثلثي اعضاء المجلس للمصادقة على اي قرار او تعديل في بنود الدستور.

ومن المتوقع ان يصاغ برنامج ما ستنكب عليه الاحزاب الثلاثة خلال الايام القليلة المقبلة بعد الانتهاء من حل الازمة الحكومية والاعتراضات المقدمة لها من التجمع اليمني للاصلاح.

ويرى المراقبون ان ابرز خطوط البرنامج الذي ستقدمه الحكومة ستكون: وضع آلية سريعة لدمج الجيش وابعاده عن الولاءات الحزبية خاصة من الحزبين الحاكمين الاشتراكي والمؤتمر، بالاضافة الى وضع سياسة اقتصادية واضحة تقوم على الحد من تدهور العملة الوطنية (الريال)، ووضع سياسة ثابتة لاسعار السلع الاساسية، وتحسين مستوى معيشة المواطن، وفتح الباب امام الاستثمارات الوطنية والعربية والاجنبية في مختلف المجالات التي حددها قانون الاستثمار، والعمل على تنفيذ قيام المنطقة الحرة في عدن، ووضع خطة متكاملة للاستفادة من الثروات النفطية والغاز المكتشفة في عملية التصدير لتحسين عائدات الدولة من العملات الصعبة وتشجيع الاستكشافات عن الثروات النفطية والمعادن الأخرى.

نقاط في السياسة الخارجية

وعلى صعيد السياسة الخارجية يتوقع ان تفتح الحكومة اليمنية صفحة جديدة في علاقاتها مع الدول الخليجية المجاورة التي تأثرت بفعل أزمة الخليج، والعمل على حل قضايا الحدود مع جيرانها من منطلق مبدأ «لا ضرر ولا ضرار».

على صعيد آخر نفى الاكوع نائب رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر توحيد كتلتي الحزبين الاشتراكي والمؤتمر في كتلة برلمانية واحدة. وقال انه لتحقيق ذلك لا بد من توحيد الحزبين اولاً، اذ لا يجوز ان تكون هناك كتلة برلمانية موحدة لحزبين مستقلين.

وتوقع الاكوع ان تنشأ هيئة مشتركة من كتلتي الحزبين تقوم بالاشراف على مجالات التنسيق بين الكتلتين داخل البرلمان.



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ يونيو ١٩٩٢

تحليل إخباري

اللعب على المتناقضات وراء الاستقرار اليمنى

يوسف الشريف:

جاء تشكيل الحكومة اليمنية انعكاسا أمينا للواقع السياسي اليمني وخصائصه وتوازناته، فهو قد راعى نسبة فوز الأحزاب الثلاثة الكبيرة من الدوائر الانتخابية، ومدى شعبيتها على صعيد تمثيل مناطق اليمن وقبائله تكريسا للوحدة الوطنية والاستقرار الأمني والحرص على استيعاب القوى السياسية المؤهلة لمواجهة التيارات الأصولية من جهة واتاحة المزيد من فرص تنمية العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي التي ساءت إلى حد التدهور إثر موقف اليمن من أزمة الخليج!

والشاهد أن العقبات التي أخرت تشكيل الحكومة اليمنية كانت تتسم أيضا بالموضوعية كونها نتاج وافرازات الواقع السياسي، ومن هنا كان تنازل حزب المؤتمر الشعبي العام- الذي نال أكبر عدد من مقاعد البرلمان- عن منصب رئاسة الحكومة للحزب الاشتراكي الثاني في قائمة الفوز في الدوائر الانتخابية، وكذا التنازل عن منصب رئيس البرلمان لحزب الاصلاح الذي كان ترتيبه الثالث في القائمة، إدراكا واعيا لضرورات التوازن السياسي ومراعاة خيار التعددية والحرص علي التضامن الوطني عبر توزيع مسئوليات الحكم في هذه المرحلة السياسية المهمة التي تحتاج إلى تضافر كل القوى الوطنية!

الرئيس علي عبد الله صالح الأمين العام لحزب المؤتمر أدار معركة تشكيل الحكومة بمهارة وحنكة سياسية، حين لعب على المتناقضات والطموحات السياسية في الحزب الاشتراكي وحزب الاصلاح، فعلى صعيد الاشتراكي طرح اسم علي ناصر محمد كبديل للمهندس ابو بكر العطاس رئيسا للحكومة للتغلب على الخلافات الداخلية في الحزب التي أدت إلى تعطيل تشكيل الحكومة، بدعوى أن علي ناصر الذي تم عزله عن منصب الرئاسة في اليمن الجنوبية إثر احداث عدن الدامية عام ١٩٨٦ كان يحتل منصب الأمين العام للحزب الاشتراكي وما زال هناك خلاف حول شرعية الأمين العام اللاحق علي سالم البيض، خاصة وان علي ناصر تربطه علاقات طيبة بالاحزاب اليمنية المؤهلة لتشكيل الحكومة وفي مقدمتها حزب الاصلاح، الأمر الذي من شأنه أن ينتقل الحزب الاشتراكي إلى صف المعارضة..

الشيخ عبد الله الأحمر رئيس حزب الاصلاح القبلي الأصولي الذي كان يشعر بالمرارة خلال الفترة الانتقالية، حين استبعد من عضوية مجلس الرئاسة، استجاب في البداية لآراء مستشاريه وفضل أن يظل في المعارضة والرهان على المستقبل لتحقيق نصيب أكبر من مقاعد البرلمان في الانتخابات النيابية القادمة، خاصة وان الحكومة سوف تعاني الكثير من المتاعب والعقبات في ضبط الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والامنية، لكن الرئيس علي عبد الله صالح لم يعدم الوسيلة لإقناع الشيخ الأحمر في آخر لحظة بركوب قطار السلطة والتاريخ والمشاركة في الحكومة، باعتباره أحد الضمانات القوية لتحقيق الاستقرار والانفتاح على الجيران حيث يتزعم قبيلة حاشد أقوى قبائل اليمن عددا وتسليحا وتربطه أوثق العلاقات بدول الخليج..

التشكيلة الوزارية الجديدة إذن راعت الأوزان الانتخابية والسياسية بقدر مراعاتها لظروف اليمن وخصائصه ومشكلاته، حيث اسندت رئاسة الحكومة إلى المهندس حيدر ابو بكر العطاس الذي تولى رئاسة الحكومة الانتقالية التي اشرفت على الانتخابات بكفاءة واقتدار رغم كم وألوان العقبات والأنواء التي واجهتها، وبينما كان نصيب حزب المؤتمر ١٤ وزارة بينها وزارتان للسيادة هما الخارجية والداخلية، كان نصيب الاشتراكي ٧ وزارات بينها وزارة سيادية واحدة هي الدفاع، فيما كان نصيب حزب الاصلاح أربع وزارات لعل أهمها وزارات التموين والتجارة بالنظر إلى تدني الأوضاع المعيشية وركود الحركة الاقتصادية، وكذا وزارة الأوقاف التي تعني سحب البساط من تحت أقدام دعاة الإسلام السياسي الذي كان يتزعمه حزب الإصلاح في مواجهة الخطاب الإسلامي الرسمي!

على أنه بالرغم من الاطار السياسي والفكري الذي انبثقت عنه تشكيلة الحكومة اليمنية الجديدة والذي اطلقت عليه تسمية «اتفاق الائتلاف» بين الأحزاب الثلاث، إضافة إلى صيغة التحالف الرامية لاندماج حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي في المستقبل، إلا أن الرهان لا يزال قائما حول جدية ومصداقية هذه التحالفات في انجاز الأولويات السياسية المتعلقة بالأمن والاقتصاد والعلاقات الخارجية وتحديث المؤسسات واستكمال دمج القوات المسلحة منذ عهود تشطير اليمن تحت قيادة مركزية موحدة، وهو ما يستوقف المراقبين وهم يتابعون اسناد وزارة الدفاع إلى الحزب الاشتراكي ووزارة الداخلية إلى المؤتمر اضافة إلى منصب مدير المخابرات العامة الذي أسند إلى العقيد غالب القمش وزير الداخلية السابق.



تعطيل الحكومة اليمنية يؤخر دفع أجور الموظفين

عقدة "نائب رئيس الوزراء" تؤخر انضمام وزراء الاصلاح

□ عدن –
من إقبال علي عبدالله:

■ اكدت مصادر قريبة من الحكومة اليمنية الجديدة التي اعلنت في ٣٠ ايار (مايو) الماضي ان المهندس حيدر ابو بكر العطاس الذي يراس الحكومة يواجه صعوبات كبيرة في اقناع قيادة التجمع اليمني للاصلاح (احد الاحزاب الرئيسية المشاركة في الائتلاف الحكومي) بالعدول عن موقفها الرافض لتولي عناصرها الاربعة مهمات الحقائب الوزارية في الحكومة الجديدة، وهم السادة: محمد حسن دماج وزير الادارة المحلية، عبدالرحمن عبدالقادر بافضل وزير التموين والتجارة، الدكتور نجيب غانم وزير الصحة، غالب عبدالكافي القرشي وزير الاوقاف. واضافت ان قيادة الاصلاح، على رغم موافقة مجلس الرئاسة على اضافة حقيبة وزارية خامسة للحزب، لا تزال تصر على العودة الى وثيقة «الائتلاف الحكومي والبرلماني» التي وقعتها الاحزاب الثلاثة (المؤتمر الشعبي، الاشتراكي، الاصلاح) والتي حددت طبيعة التشكيلة الوزارية ومنها عدد نواب رئيس الوزراء، اذ جرى الاتفاق على نائب واحد لا ثلاثة كما أعلن عند تشكيل الحكومة.

و قالت المصادر ان هذه الاشكالية تعيق ممارسة الحكومة الجديدة مهماتها وابرزها معالجة قضايا الاجور والحوافز للموظفين التي تعذر صرفها الشهر الماضي بشكل كامل، وسيتعثر الشهر الجاري اذا استمرت الحكومة معطلة عن العمل.

وترى اوساط المعارضة التي اعلنت بعد الائتلاف البرلماني بين المؤتمر والاشتراكي والاصلاح نهاية الشهر الماضي، أن هذه الاشكالية التي برزت في اول تعامل عملي بين احزاب الائتلاف تعكس طبيعة تشكيل الحكومة ومستقبل نشاطها وقدرتها في مواجهة المعارضة.

على صعيد آخر قال مسؤولون في الحزب الاشتراكي لـ «الحياة» امس ان اللجان المكلفة اعداد وثائق الدورة الاستثنائية للجنة المركزية للحزب والتي ستعقد منتصف الشهر الجاري انهت عملها، موضحين ان الدورة ستناقش جملة من القضايا المهمة في حياة الحزب وأبرزها تحديد موعد عقد المؤتمر العام الرابع الذي تاخر كثيراً لظروف تتعلق بالسياسة العامة للبلاد، كذلك الاوضاع الداخلية للحزب التي كانت تعاني مشاكل جوهرية ارجئ حلها الى المؤتمر، فضلاً عن



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٣

تتمة الصفحة الاولى

بت اقتراح توسيع عدد اعضاء اللجنة المركزية (العدد الحالي ٩٠ عضواً والمكتب السياسي ٢٣ عضواً). وعلمت «الحياة» ان الوزراء من الاشتراكي الذين ابعدوا من التشكيلة الحكومية الجديدة يطالبون الحزب بضمان حقائب ديبلوماسية لهم تعويضاً عن الوزارات السابقة التي كانوا يتولونها قبل استقالة الحكومة السابقة في ١٦ ايار (مايو) الماضي، وأبرزهم السادة عبدالواسع سلام (وزير العدل)، صالح مثنى (وزير النقل)، الدكتور عبدالعزيز الدالي (وزير الدولة للشؤون الخارجية). اما السيد محمد احمد جرهوم (وزير الاعلام) فلا يزال مصراً على نقله الى جامعة عدن.



المصدر : الشرق الأوسط الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ يونيو ١٩٩٣

بحث تحديد موعد الاقتراع في الدائرة 192 باليمن

قرارات غامضة في حسم الطعون وتجاوزات من لجنة الانتخابات

صنعاء: من حمود منصر

اكد حمود هاشم الذارحي - عضو اللجنة العليا للانتخابات اليمنية، ونائب رئيس اللجنة الفنية - ان اللجنة العليا ستبحث في اجتماع تعقده اليوم قضية اجراء الانتخابات في الدائرة 292، التي تعذر الاقتراع فيها يوم 27 ابريل (نيسان) الماضي، بسبب مقتل يحيى الشعبي مرشح المؤتمر الشعبي العام، اثر تبادل اطلاق النار بين مجموعتين تابعتين لمرشحي المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للاصلاح قبل الانتخابات.

واشار الى ان المحكمة الجنوبية لمدينة صنعاء اصدرت حكمها اخيراً باجراء الانتخابات في هذه الدائرة الانتخابية، والتي تقع في منطقة الزهرة (60 كيلومتراً شمال مدينة الحديدة)، كما تمكن الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر - رئيس مجلس النواب اليمني، ورئيس التجمع اليمني للاصلاح - من عقد صلح بين آل الشعبي، والشيخ علي صغير شامي مرشح التجمع اليمني للاصلاح في الدائرة. وفي ضوء ذلك ستبحث اللجنة تحديد موعد اجراء الاقتراع في الدائرة، واعلان ذلك رسمياً.

ويأتي البت في وضع الدائرة 292 - وهي الدائرة الوحيدة التي اجلت حينها عملية الاقتراع - في اطار عملية اوسع تقوم بها اجهزة القضاء اليمنية التي تنظر في الطعون الانتخابية المقدمة في نحو 113 دائرة.

ويذكر ان حصيلة الطعون اثارت جدلاً واسعاً في الاوساط السياسية والحزبية اليمنية عقب اعلان نتائج الانتخابات مباشرة، بسبب تبادل الاتهامات بين الاحزاب بشأنها.

كما اتهمت بعض احزاب المعارضة المحكمة العليا - حينئذ - بالتواطؤ، عندما رفضت قبول بعض الطعون الانتخابية، واكتفت بـ 33 طعناً فقط، الا انها تراجعت عن موقفها، وقبلت بقية الطعون الأخرى. وفصلت في 34 طعناً قبيل انعقاد الجلسة الأولى لمجلس النواب الجديد في 15 مايو (ايار) الماضي، الذي افتتح اعماله بمشاركة 287 عضواً فقط وتاخر 14 عضواً، منهم 13 كانوا ينتظرون الفصل في الطعون ضد عضويتهم، والرابع عشر هو نائب الدائرة 292 الذي لم ينتخب بعد.

الا ان بعض النواب صرفت لهم شهادات فوز من اللجنة العليا للانتخابات، بينما كانت المحكمة العليا تنظر في طعون مقدمة ضدهم، وابرز مثال على ذلك 3 نواب من الحزب الاشتراكي، تسلموا شهادات الفوز في الدوائر 28 و83 و84، وشاركوا في حضور جلسات المجلس، فارتفع العدد الى 290 نائباً في قاعة البرلمان.

وفي 17 مايو (ايار) الماضي اصدرت الشعبة الدستورية بالمحكمة العليا حكمها في بقية الطعون الانتخابية التي كانت لديها، استقبلته الدوائر السياسية بدهشة كبيرة، ووصفته دوائر المؤتمر الشعبي العام بانه «فرمان» قضائي، بينما وصفته «دوائر الاصلاح» بالغموض.

فقد قضت المحكمة - بالنسبة للدائرة 252 في منطقة خولان محافظة صنعاء - بخروج لجنة نسائية لاتمام عملية الاقتراع في المركز الانتخابي النسائي «ج»، حيث يسمح للجنة متابعة اجراء عملية الاقتراع في هذا المركز، وعلى ضوء النتائج التي ستأتي بها هذه الانتخابات سيتحدد الفائز. ويتنافس في هذه الدائرة مرشحان: احدهما عن حزب البعث، والآخر عن المؤتمر الشعبي العام.

اما في الدائرتين رقم 13 و17 في امانة العاصمة

٥٨١٥٤

فقررت المحكمة اعادة فرز بطاقات الاقتراع، وتحديد الفائز، حيث تاكد بعد الفرز الذي قامت به لجنة من المحكمة ولجنة الانتخابات فوز حماد مرشح المؤتمر في الدائرة 13 - ،وفوز عبد الغني الرماح - مرشح الاصلاح في الدائرة 12.

كذلك قضى الحكم باعادة الفرز بالنسبة للدوائر 99 و200 و202، للتاكد من عدد البطاقات التي ابطلت على الفائز والمنافس، نظراً لضالة الفروق في عدد الاصوات بينهما، حيث وجد - من واقع تقارير اللجان الانتخابية - ان عدد البطاقات التي ابطلت اكبر من الفارق، الذي لم يكن يتجاوز 15 صوتاً في احدى الدوائر، و30 او 70 في الدائرتين الاخريين.

وفي ما يخص الدوائر 28 و83 و84 اعتمد الحكم تقارير من بعض اللجان تدل على أن الاقتراع والفرز لم يسيرا سيراً طبيعياً هناك، حيث فاز فيها مرشحو الاشتراكي وجاء في متن الحكم «ويقال ان المرشح في الدائرة 84 هو مدير المديرية المسيطر، ولم يقدم استقالته».

واقرت المحكمة - بالنسبة للدائرة 300 في محافظة مارب - ان التقرير المرسل من اللجان الانتخابية الى اللجنة العليا يتضمن ما يكفي ويغني في شان البطلان.

واختتم الحكم بالاشارة الى ان الناخبين في الدوائر 46 و187 و114 و205 و211 و235 و189 و261 و5 - 28، لهم حق ممارسة حق الطعن ان رغبوا» واستغربت اوساط قانونية صدور مثل هذا الحكم المبهم عن المحكمة العليا، حيث لم يوضح الحكم طريقة تنفيذه، كما ان معظم بنوده جاءت خالية من النتيجة المحددة والمقاطعة، الامر الذي ادى الى اختلاف الراي بين لجنة الانتخابات والمحكمة، خاصة ان هذا الحكم لم يوجه الى اللجنة العليا في رسالة رسمية، مما اضطر اللجنة الى رفع الامر الى رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبد الله صالح - بصفته رئيس مجلس القضاء الاعلى - وتقرر تكليف رئيس اللجنة العليا للانتخابات بالتفاهم مع رئيس المحكمة العليا لفتح الصناديق في الدوائر المذكورة.

وقد شكلت المحكمة لجنة من 10 اشخاص باشراف عضوين من اعضاء المحكمة يومياً، مهمتها اعادة الفرز والتحقق من النتائج، والاطلاع على محاضر اللجان الانتخابية، بمشاركة وحضور عضوين من اللجنة العليا للانتخابات.

واوضح مصدر مسؤول في لجنة الانتخابات ان ما تم مراجعته وفرزه من دوائر بعد قليلاً، مقارنة بما تضمنه حكم المحكمة، وفسر ذلك بان الحكم اكتنفه كثير من الغموض، فضلاً عن التجاوزات التي حدثت لقانون الانتخابات، في ما يتعلق بفترة قبول الطعون الانتخابية، والبت فيها.

واشارت مصادر قانونية الى انه في الوقت الذي خالفت المحكمة العليا قانون الانتخابات، من حيث عدم التزامها بالفترة الزمنية المحددة للبت في الطعون المقدمة اليها، فان لجنة الانتخابات بدورها اقترفت مخالفات اخرى للقانون، حينما صرفت بطاقات الفوز لنواب بينما كانت قضاياهم ما زالت امام المحكمة، وانعكس ذلك سلباً على قضية الطعون الانتخابية بصفة عامة، خاصة بعد دخول عملية المساومات السياسية على خط عمل المحكمة واللجنة العليا.

ووفقاً لاجراءات تنفيذ حكم المحكمة، فان البطلان الصريح لم يشمل سوى الدائرة رقم 300، بينما ابقي على بقية الدوائر معلقاً، مع الحسم الايجابي في طعون دوائر امانة العاصمة، المختلف عليها بين الاصلاح والمؤتمر الشعبي العام.

نفي تعديل الحكومة اليمنية وحسم الأزمة بمقعد للإصلاح

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

نفت مصادر مقربة من رئاسة الجمهورية اليمنية أمس أخباراً تناقلتها الدوائر السياسية عن احتمال اجراء تعديلات وزارية في حكومة المهندس حيدر أبو بكر العطاس، أو زيادة عدد الحقائب الوزارية الى 29 حقيبة. وأكدت ان التشكيل الحالي للحكومة جاء باتفاق أحزاب الائتلاف الثلاثة (المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح والحزب الاشتراكي).

وتوقعت المصادر ان تحسم الأزمة الحكومية الحالية خلال اليومين المقبلين، بتسمية وزير الدولة للشؤون القانونية ومجلس النواب، وهي الوزارة الوحيدة التي تأجل اعلان اسم شاغلها. وتشير المصادر الى ان سبب التأجيل يرجع الى عدم تسمية تجمع الاصلاح مرشحه لتولي حقيبتها. وقالت ان عبد الوهاب الأنسي - الأمين العام للتجمع اليمني للاصلاح، وهو قانوني بارز - أبرز المرشحين لهذه الوزارة حتى الآن. ومن المتوقع ان يتولى كذلك رئاسة لجنة الاحزاب والتنظيمات السياسية، وفقاً للقانون.

وقد عاشت العاصمة اليمنية أمس جولة من المشاورات المكثفة بين أطراف الائتلاف الحكومي لحسم الموقف، وسط تكهنات بأن التجمع اليمني للاصلاح يطالب بمنصب نائب رئيس للوزراء يتولاه الأنسي - الى جانب وزارة الدولة للشؤون القانونية ومجلس النواب.

وتنسب هذه التكهنات الى تجمع الاصلاح انه «يتهم المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي بنقض اتفاق الائتلاف الحكومي».

وتقول مصادر حزبية أن هذا الاتهام ينصب على تعيين 4 نواب لرئيس الوزراء بدلاً من نائب واحد نص عليه الاتفاق، اضافة الى تخصيص 7 حقائب وزارية للاشتراكي و4 فقط حتى الآن للاصلاح، على الرغم من ان الاصلاح جاء في المركز الثاني من حيث الوزن البرلماني - حسب نتائج الانتخابات - قبل اضافة المستقلين الى الكتل البرلمانية، مما رجح كفة الحزب الاشتراكي.

واكدت المصادر ان القول باضافة وزارات شؤون المغتربين والتعليم العالي والسياحة لا أساس له من الصحة، لأن وزارتي .

٠٠١٦٢٠٠٤٣



شؤون المغتربين والتعليم العالي الغيتا في التشكيل الجديد، كما انه لم تكن هناك وزارة للسياحة أصلاً، واستبعدت المصادر استحداث اي حقائب وزارية جديدة.

وتطرقت المصادر الى ان الزعم بأن العميد مجاهد أبو شوارب - نائب رئيس الوزراء - يضغط باتجاه تعيين عبد الرحمن مهيوب - أمين السر المساعد للقيادة القطرية لحزب البعث (الموالي للعراق) - في منصب وزاري، انطلاقاً من ان البعث كان يحتل مقعدين في الحكومة السابقة، يشغل أحدهما أبو شوارب نائباً لرئيس الوزراء، كما كان عبد الوهاب محمود - عضو البعث - وزيراً للمياه والكهرباء، ولكنه أصبح عضواً في هيئة رئاسة مجلس النواب الحالي.

ولكن المصادر أوضحت ان حزب البعث ليس عضواً في الائتلاف الحكومي، ولم يوقع على اتفاقيته مع الاحزاب الثلاثة الأخرى، ولذلك فإن مشاركة العميد مجاهد أبو شوارب كنائب لرئيس الوزراء ليست بصفته عضواً في قيادة حزب البعث اليمني، وانما باعتباره أحد الرموز الوطنية بصفته الشخصية. وكذلك لا يحق لحزب البعث ان يطالب بأي حقائب وزارية لأنه خسر الانتخابات، ولم يفز إلا بحفنة من المقاعد.

وجدير بالذكر ان حزب البعث كان يتوقع المشاركة في الائتلاف، ولكنه لم ينجح في تحقيق هدفه، ومن ثم قرر ان يتحول الى صفوف المعارضة التي ستضم - الى جانب نوابه - النواب الناصريين وبعض المستقلين.



اخبار عربية واسلامية

* قارب تشكيل الحكومة اليمنية الجديدة على الاكتمال واتضحت أغلب ملامحها بتحديد ٣٠ حقيبة وزارية موزعة على الأحزاب الثلاثة الفائزة بالمراكز الأولى فى انتخابات السابع والعشرين من ابريل الماضى.

وحصل حزب التجمع اليمنى للإصلاح على خمس حقائب وزارية، إلا أن قيادة الحزب أعربت عن عدم رضائها عن اسلوب توزيع الحقائب الذى لم يلتزم بالنسبة التى أذيعت فى الاعلان الرسمى لنتائج الانتخابات والتى حصل التجمع فيها على المركز الثانى.

وأعلنت قيادة الاصلاح أن الوزراء المنتمين إلى الحزب سيؤدون اليمين الدستورية بعد امتناعهم عن ذلك فى ٣٠ مايو الماضى.



اقتراح بمضاعفة أعضاء الهيئات القيادية للحزب الاشتراكي

الجدل الحزبي ومطالب الإصلاح واستنكار عدن تثير العقبات أمام استقرار الحكومة اليمنية

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

اكدت مصادر في الحزب الاشتراكي ان اللجنة المركزية تستعد لعقد دورتها الاستثنائية المقبلة منتصف الشهر الحالي، وان جدول الاعمال سيتضمن بحث توسيع عضوية المكتب السياسي من 23 حالياً الى ما يقارب 50 عضواً، وزيادة عدد اعضاء اللجنة المركزية من 90 حالياً الى ما يتراوح بين 150 - 200 عضواً، اضافة الى ادخال تعديلات على سكرتارية اللجنة، ومناقشة التحضيرات لعقد المؤتمر الرابع للحزب، استجابة لمطلب الاعضاء، خاصة ان مبررات تاخيره انتفت الآن، بعد اجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة الجديدة. وتجري ترتيبات عقد دورة اللجنة المركزية وسط اعتراضات أعضاء الاشتراكي على قصر تعيين وزراء الحزب في الحكومة - عدا وزير النفط صالح ابو بكر بن حسينون - على اعضاء المكتب السياسي فقط. ورفضت المصادر الافصاح عن هوية جناح داخل الحزب يعارض توسيع عضوية اللجنة المركزية قبل انعقاد المؤتمر الرابع، بحجة ان توسيع عضوية اللجنة من اختصاص المؤتمر، وان اجراءه الآن يبرر تاجيل عقد المؤتمر، بينما يصر عدد كبير من اعضاء الحزب على عقد المؤتمر، بينما يصر عدد كبير من اعضاء الحزب على عقد المؤتمر خلال الاشهر الثلاثة المقبلة.

ومن المقرر ان يقوم المؤتمر بتقييم عمل الحزب خلال فترة السنوات الثلاث الماضية، منذ قيام الوحدة في 22 مايو (ايار) عام 1990، وتقييم نتائج الانتخابات البرلمانية، وتحديد اتجاهات الحزب ومسار العمل الوطني خلال المرحلة المقبلة، خاصة في ما يتعلق بالتحالفات مع الاحزاب الاخرى، وعلى راسها المؤتمر الشعبي العام - الذي وقع الحزب الاشتراكي معه «وثيقة التحالف والتنسيق نحو التوحيد» - تمهيداً للتوحيد الكامل بينهما، على الرغم من معارضة الجناح المتشدد في الحزب الاشتراكي، وكذلك التجمع اليمني للاصلاح، الشريك الثالث في الائتلاف الحاكم حالياً.

وعلى صعيد الشارع العام في عدن فإن تشكيل الحكومة الجديدة ما يزال مصدراً للجدل والاستنكار. وتتهم اوساط عدن الحزب الاشتراكي بانه لم يكافئ مدينة عدن التي اعطته جميع مقاعدها البرلمانية في الانتخابات الاخيرة، ولم يعين احد ابنائها لتولي اي حقيبة وزارية من حصته، بينما عين المؤتمر الشعبي 3 وزراء من ابناء عدن هم الدكتور ابو بكر القربي - وزير التربية والتعليم - وعبد الله احمد غانم - وزير العدل - ومحمد سالم باسندوة - وزير الخارجية. كما منح التجمع اليمني للاصلاح حقيبة الصحة للدكتور نجيب غانم احد ابناء المدينة.

وتتوقع المصادر ان تؤدي اعادة فتح ملف الحكومة الى دفع المهندس حيدر ابو بكر العطاس الى ادخال تعديلات على تشكيلها، رغم المعارضة القوية لذلك من جانب المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي حتى الآن، وذلك لتمكين بقية الوزراء - وخاصة اعضاء تجمع الاصلاح - من اداء اليمين الدستورية، والشروع فى مزاولة مهامهم.

وما زالت المشاورات المكثفة جارية في صنعاء، في ظل ما يقوله تجمع الاصلاح من ان شريكيه في الائتلاف الحكومي خالفا الاتفاقية التي يقوم عليها قبل إعلان التشكيل الحكومي.

وقال مصدر في المؤتمر الشعبي ان وزير الدولة للشؤون القانونية ومجلس النواب سيعين قريباً من اعضاء تجمع الاصلاح، وكذلك نائب آخر لرئيس الوزراء. بينما اكدت مصادر في تجمع الاصلاح ان المشاورات ما زالت جارية في قيادة الاصلاح حول مبادئ وحجم المشاركة، واوضحت ان هناك رأيين، الاول يقول بالمشاركة كاملة او الانسحاب الى المعارضة، والثاني يقول بالمشاركة التدريجية وعدم التنازل عن الحقوق المخولة للإصلاح في الحكومة وفق النسبة التي حصل عليها في البرلمان.

ويطالب تجمع الاصلاح بتعيين نائب رئيس وزراء من بين اعضائه، واعطائه وزارة الشؤون القانونية ومجلس النواب، وايضاً نائب وزير التربية والتعليم للتعليم العالي والبحث العلمي، اضافة الى تعيين عضو منه رئيساً للهيئة العامة للمعاهد العلمية - ذات نظام التعليم الديني - مقابل تعيين صالح منصر السييلي عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، محافظاً لعدن، والعقيد غالب مطهر القمش، عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام رئيساً للجهاز المركزي للأمن السياسي.

وفي ضوء المستجدات المتصلة بتشكيلة الحكومة توقعت مصادر شبه رسمية احتمال العودة عن تخفيض الحقائب الوزارية، واعلان تعديلات تشمل اضافة وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة للمغتربين، وفصل وزارة الشؤون القانونية عن وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب، وإعطاءها للتجمع اليمني للاصلاح، بدلاً من اعطائه منصب نائب رئيس وزراء، حيث يوجد حتى الآن 4 نواب لرئيس الوزراء.

إلا ان «الاصلاح» يصر على منصب رئيس وزراء، باعتبار ان ما حدث يعد مخالفاً للاتفاق، حيث كان تم الاتفاق على تعيين نائب واحد لرئيس الوزراء.

وتتساءل الأوساط السياسية اليمنية عن الامكانية التي تستطيع بها الحكومة تقديم برنامج فعال للفترة المقبلة، خاصة ان مجرد اعلانها اثار ردود فعل مختلفة في اوساط احزاب الائتلاف ذاتها. واجمعت الاوساط المختلفة على ان الحكومة لم تتضمن اي تجديد يذكر. وقالت مصادر في المؤتمر الشعبي انها امتداد لما كانت عليه الحكومة السابقة قبل الانتخابات. واستبعدت ان يكون بمقدور الحكومة تقديم برنامج عمل ينال ثقة البرلمان، وتستطيع تنفيذه خلال الأشهر الخمسة المقبلة، وقالت ان الحكومة السابقة وضعت برنامج البناء والاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولم تتمكن من تنفيذ حتى 10 في المائة منه، ثم انها لم تتمكن من تنفيذ جميع القرارات والاجراءات التي اتخذتها في اعقاب احداث الشغب في شهر ديسمبر (كانون الأول) الماضي عدا ما كان فيه مصلحة لأعضاء الحكومة وبعض المقربين منهم فقط لبيع السيارات الحكومية.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٣

قيادة الاصلاح تعقد جلسات يومية

اليمن : استمرار الازمة بين الحكومة وحزب الاحمر

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن - «الحياة»:

■ ذكرت مصادر قريبة من حزب التجمع اليمني للاصلاح لـ «الحياة» امس ان قيادة الاصلاح لا تزال تعقد جلسات يومية وان موقفها لم يتغير من مسالة الحقائب الوزارية في الحكومة الجديدة. ويعتبر الاصلاح انه خلافاً لما تم الاتفاق عليه قبل تشكيل الوزارة الجديدة لم يحصل سوى على اربع حقائب فقط في حين ان حصته يجب ان تكون ست حقائب.

وذكرت المصادر نفسها ان حقيبتي وزارة الشؤون القانونية ووزير الدولة لشؤون مجلس النواب لا تزالان معروضتين على التجمع اليمني للاصلاح حتى الآن الا ان الاصلاح لم يعلن بعد قبولهما او رفضهما.

واكدت تلك المصادر ان القرار النهائي للاصلاح لا بد وان يعلن خلال اليومين المقبلين نظراً الى قرب انعقاد الدورة القانونية الثانية لمجلس النواب ابتداء من السبت المقبل في ١٢ حزيران (يونيو) الجاري.

ومعروف ان الوزراء الاربعة من حزب التجمع اليمني للاصلاح لم يؤدوا اليمين الدستورية بعد وذلك احتجاجاً على ما وصفوه بانه «مخالفة للاتفاق بين زعماء الائتلاف الثلاثة (المؤتمر والحزب الاشتراكي والاصلاح) قبيل تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة المهندس حيدر ابو بكر العطاس واعلانها.

من ناحية اخرى لم يؤد اليمين الدستورية عدد من الوزراء من اعضاء المؤتمر والحزب نظراً الى وجودهم خارج صنعاء او خارج اليمن عند اعلان تشكيل الحكومة عشية عيد الاضحى. ويتوقع ان يؤدي هؤلاء اليمين الدستورية خلال اليومين المقبلين قبيل انعقاد مجلس النواب السبت المقبل.

وفي عدن علم من مصادر موثوق بها ان «الازمة ما زالت قائمة بين العطاس وقيادة التجمع الوطني للاصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب الجديد اذ يصر الاخير على حصول حزبه على منصب نائب رئيس الوزراء اضافة الى حقيبة وزارية خامسة. واوضحت ان «الرئيس علي عبدالله صالح يبذل جهوداً كبيرة لاقناع الاصلاح بالاكتفاء بالحقيبة الخامسة».

التتمة في الصفحة (٤)

اليمن تمنح ترخيص فندق سياحي لمستثمر من القطاع الخاص

● عدن - رويتر - وافقت الهيئة العامة للاستثمار في اليمن (فرع عدن) امس على منح ترخيص لانشاء اول فندق سياحي لمستثمر من القطاع الخاص في منطقة مودية الريفية بمحافظة ابين التي تفتقر الى المنشآت السياحية.

وقال مصدر مسؤول في الهيئة لـ«رويتر» ان الترخيص بانشاء الفندق يأتي في اطار تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعين السياحي والفندقي وتشجيع السياحة الداخلية والخارجية.

وتوقع المصدر ان تصل تكاليف بناء الفندق في محافظة ابين التي تبعد ٧٠ كيلومترا الى الشرق من عدن الى ٦٧ مليون ريال يمني (حوالي ٦,٥ مليون دولار).

وقال صاحب الترخيص محمد صالح بازاقامة وهو من رجال الاعمال اليمنيين المغتربين ان الفندق الذي سيباشر العمل في تشييده فور صدور الترخيص سيتألف من اربعة ادوار تضم ١٥٠ غرفة الى جانب قاعات الاحتفالات ونادٍ صحي مجهز بحمام بخار.

وتوقع بازاقامة ان ينتهي العمل بالفندق في شهر ايلول (سبتمبر) عام ١٩٩٤.

الرئيس اليمني يدعو لإنجاح الحكومة الائتلافية ويتعهد بمحاربة الفساد في كل التنظيمات

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

اكد الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الامين العام لحزب المؤتمر الشعبي العام ان نجاح التجربة الديمقراطية في اليمن يضع امام الحكومة الائتلافية الجديدة مهمات عديدة، في طليعتها معالجة الوضع المعيشي للمواطنين، واعادة النظر في السياسات الاقتصادية، والتركيز على جانب الوضوح في المجال الاقتصادي ومواجهة الشعب بالحقائق.

وشدد الرئيس صالح لدى افتتاحه امس اجتماعات الدورة الثالثة عشرة الاستثنائية للجنة الدائمة «المركزية» للحزب على العمل لمواجهة الاختلالات الامنية والادارية واستكمال ازالة ما تبقى من آثار التشطير، واستكمال دمج الجيش، وانتهاج سياسة عقلانية تقوم على المصالح والتوازن بين اليمن واشقائه بما لا يضر بالسيادة الوطنية وتبادل المنافع والمصالح المشتركة، والعمل على محاربة الفساد والفاسدين من اي تنظيم سياسي كان يسيء لسمعة اليمن.

وعبر الرئيس اليمني عن ثقته بان حزبه، الذي فاز باغلبية مقاعد البرلمان الجديد، سيكون عند حسن ظن الجماهير وانه سوف يرفض رفضا قاطعا اي عضو من اعضائه يسيء الى او يتلاعب بالمال العام، او يسيء لسمعة الحزب في اي مرفق من مرافق العمل والانتاج.

وجدد صالح تاكيده على اهمية ان يتحمل الجميع في الحكومة الجديدة مسؤولياتهم بكفاءة وامانة واخلاص، وان يعملوا بروح الفريق الواحد من اجل تخفيف المعاناة المعيشية عن المواطنين ومعالجة الوضع الاقتصادي والاداري وكافة الاختلالات اينما كانت. واوضح ان الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجنة الدائمة للحزب تنعقد هذه الايام للتوقف امام اداء المؤتمر في الانتخابات الماضية وتقييم مختلف الجوانب الايجابية والسلبية لذلك الاداء، خلال الفترة الماضية ودوره المستقبلي، والكيفية المثلى التي يمكن بها تصحيح سلبيات قد تكون برزت خلال مسيرة عمل المؤتمر الشعبي، واعادة النظر في الهيكلية التنظيمية له بما يتناسب مع كل المتغيرات ويعزز من بنائه التنظيمي واقتداره على ترجمة اهدافه التي يسعى لتحقيقها عن طريق تجديد مبادئه المتضمنة في برنامجه السياسي والانتخابي.

وسوف تستانف اللجنة الدائمة عقد اجتماعات دورتها اليوم حيث وقفت في جلسة امس امام العديد من التطورات والمستجدات، على الساحة الوطنية اليمنية والاقليمية والدولية والقضايا المرتبطة بنشاط ودور المؤتمر الشعبي، والنتائج التي اسفرت عنها الانتخابات النيابية التي جرت في 27 ابريل (نيسان) الماضي، وفاز فيها المؤتمر الشعبي باكثرية الاصوات، وفوزه بالمركز الاول بمجموع المقاعد التي حصل عليها في البرلمان الحالي.

واقرت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي بالاجماع وثيقة ميثاق العمل السياسي بين الاحزاب والتنظيمات السياسية، ووثيقة التنسيق التحالفي على طريق توحيد الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، ووثيقة الائتلاف الحكومي، وسوف تستانف عقد اجتماعات دورتها اليوم لاستكمال مناقشة العديد من القضايا الداخلية التنظيمية والسياسية المستقبلية التي تهم المؤتمر الشعبي والقضايا العامة التي تهم البلاد خلال المرحلة المقبلة.

وعلى صعيد الحكومة اليمنية، فان عدم حسم الخلاف على تشكيلها وعدم قيام الوزراء الباقين باداء اليمين الدستورية، جعل الجلسة الأولى للبرلمان الجديد مهددة بعدم الانعقاد حتى لو كانت مخصصة لانتخاب اللجان. وعقدت لجنة من قيادات الاحزاب الائتلافية الثلاثة في الحكومة اجتماعاً امس لمعالجة الاشكالات حول الحكومة، لكنها لم تتوصل الى نتيجة امام اصرار حزب الاصلاح على اعطائه منصب نائب



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٣

رئيس الحكومة واعلان الوزارة المؤجلة من نصيبه وتاكيد التكافؤ وتناسب الحصص لكل حزب من احزاب الائتلاف، كما يصر على منصب وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمان والذي من المتوقع ان يتولاه عبد الوهاب الانسي، الأمين العام للاصلاح.

وتقول دوائر حكومية ان الاصلاح يطالب بالالتزام بنصوص المشاورات بين اطراف الائتلاف التي اقرت تشكيل الحكومة على ان تكون مقسمة على النحو التالي: منصب رئيس وزراء ونائب واحد لرئيس الوزراء، وثلاثة وعشرون وزيراً.

ولم تفصح الدوائر عما اذا كان الاصلاح ينوي الانسحاب من الائتلاف اذا رفضت مطالبه ولكنها اكدت ان الاصلاح لن يتراجع عن الحصول على مطالبه التي يرى أنها عادلة. ويصر وزراء الاصلاح على عدم تولي مناصبهم اذا لم تلب مطالب الاصلاح ككل. وقال مسؤولون في البرلمان اليمني ان هيئة رئاسة البرلمان ستعقد اليوم اجتماعاً لمناقشة جملة من القضايا، وكذا تحديد موعد انعقاد دورة المجلس المقبلة التي من المقرر لها ان تعقد يوم السبت المقبل الموافق 12 يونيو (حزيران) الجاري.

مخاوف من "عصيان مدني" في عدن

علي صالح يدعو الحكومة الى إعادة النظر في الاقتصاد

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ افتتح الفريق علي عبدالله صالح، رئيس مجلس الرئاسة اليمني والامين العام لحزب المؤتمر الشعبي العام امس اعمال الدورة الاستثنائية الـ ١٣ للحزب المخصصة لمناقشة التقرير السياسي المقدم عن الايجابيات والسلبيات في اداء المؤتمر في الانتخابات النيابية العامة الاخيرة.

وقال علي صالح في كلمة القاها في المناسبة «ان هذه التجربة الديموقراطية مثلت هدفاً من اهداف ثورتنا المجيدة وقد افشل نجاح الانتخابات مراهنات اعداء الوحدة والديموقراطية» مضيفاً «ان هناك عدداً من المهمات الاساسية امام المؤتمر وقياداته، وعلى وجه الخصوص الحكومة الائتلافية الجديدة التي تضم المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح. وفي طليعة تلك المهمات معالجة الوضع المعيشي للمواطنين واعادة النظر في السياسة الاقتصادية. والتركيز على جانب الوضوح في الجانب الاقتصادي ومواجهة الشعب بكل الحقائق والعمل على مواجهة الاختلالات الامنية والادارية واستكمال ازالة ما تبقى من آثار التشطير واستكمال دمج المؤسسة العسكرية وانتهاج سياسة عقلانية تقوم على المصالح والتوازن بيننا وبين الاشقاء بما لا يضر بسيادة الوطن وتبادل المنافع

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحيـــــاة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٣

علي صالح يدعو الحكومة

تتمة الصفحة الاولى

والمصالح المشتركة والعمل على محاربة الفساد والفاسدين من أي تنظيم سياسي كانوا». وتابع «نحن على ثقة بان المؤتمر الشعبي العام سيكون عند حسن ظن الجماهير، وان المؤتمر الشعبي العام سيرفض رفضا قاطعا اي عضو من اعضائه يتلاعب بالمال العام او يسيء لسمعة المؤتمر في أي مرفق من مرافق العمل والانتاج». واشار الى «ان المؤتمر الشعبي العام واجه، خلال الفترة الانتقالية، الكثير من الصعاب والتحديات اذ القيت على كاهله الكثير من المسؤوليات رغم انه كان شريكاً في السلطة وليس منفرداً بها... وان المؤتمر تحمل مسؤوليته دوماً ولم يتهرب منها، وهو ليس طامعاً او متشبثاً بالسلطة، لكنه يدرك حجم مسؤوليته الوطنية وحرصه على تحقيق المصلحة الوطنية العليا. وعلى رغم انه نال الاكثرية في الانتخابات، فانه لم يستأثر بالسلطة بل تخلى راضياً وحرصاً على المصلحة العامة عن رئاسة البرلمان والحكومة لكل من حزبي التجمع اليمني للاصلاح والحزب الاشتراكي اليمني شريكيه في الائتلاف الحكومي». واكد «اهمية ان يتحمل الجميع في الحكومة مسؤولياتهم بكفاءة وامانة واخلاص، وان يعملوا بروح الفريق الواحد من اجل تخفيف المعاناة المعيشية عن المواطنيو ومعالجة الوضع الاقتصادي والاداري، ومعالجة الاختلالات اينما كانت».

وفي عدن توقعت اوساط سياسية ونقابية وشخصيات اجتماعية دينية ان «تشهد المحافظة غلياناً شعبياً قد يتطور الى عصيان مدني». وقالت ان «المؤشرات في الشارع تدل على وجود تذمر كبير بين اوساط المواطنين نتيجة ما تعانيه المدينة من تدن خطير في مستوى الخدمات في مختلف المجالات خصوصاً الجوانب البيئية والصحية حيث يواصل عمال النظافة اضرابهم منذ اكثر من ثلاثة اسابيع احتجاجاً على عدم صرف رواتبهم الشهرية كاملة وعلاوات غلاء المعيشة والمواصلات ومخاطر المهنة».

وكانت مصادر صحية ذكرت في وقت سابق من الشهر الجاري ان «المدينة مقبلة على استقبال امراض خطيرة بسبب تراكم القمامات في الشوارع الرئيسية والعامة الى جانب استمرار طفح المجاري بشكل كبير في الاماكن العامة المزدحمة بالسكان مما يساعد في نقل الامراض بواسطة الحشرات والجراثيم الى المواطنين خصوصا الاطفال». ودعت هذه الاوساط الجهات السياسية المسؤولة في صنعاء الى «الاسراع في انقاذ عدن العاصمة الاقتصادية والتجارية للبلاد والتي تتهيا للتحول الى منطقة حرة» خلال الاعوام الثلاثة المقبلة. واكدت ان «استمرار تجاهل عدن وغياب السلطة المحلية فيها مع رفض العميد صالح منصر السييلي (عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي) قبول تعيينه محافظاً لها من دون منحه صلاحيات كاملة وواضحة اشبه بصلاحيات رئيس الوزراء في صنعاء، قد يؤدي الى كارثة تهدد بفقدان الثقة بين المواطنين والسلطة التنفيذية».

وعلمت «الحياة» من مصادر نقابية مسؤولة ان «اتجاهاً في النقابات يصر على الدعوة الى «عصيان مدني» الا ان اتجاهاً آخر يقترح الانتظار حتى تخرج الحكومة الائتلافية الجديدة من ازمتها الحالية».



مشاورات في صنعاء لاعادة وزارة المغتربين وتسليم حقيبتها لـ«الاصلاح»

صنعاء من مراسلة «العرب»

محاسن الحواني

تجرى حاليا في صنعاء مشاورات بين رئيس الوزراء ورئاسة الجمهورية اليمنية حول اعادة وزارة المغتربين التي جرى دمجها في الحكومة الائتلافية بوزارة اخرى.

مصادر مطلعة في العاصمة اليمنية ابلغت (العرب) ان الوزارة لو تم اعادتها سيتم تسليم حقيبتها الى حزب الاصلاح (اسلامي) الذى يرى ان حصته من الحقائب الوزارية ضئيلة وهو الحاصل على الترتيب



الثاني من حيث المقاعد البرلمانية بعد حزب المؤتمر الشعبي العام الفائز بالاغلبية.

وفي تصريح لـ «العرب» اكد السيد احمد الشبيبي نائب وزير المغتربين ضرورة وجود جهاز لرعاية المغتربين والاهتمام بهم وفاءً لما قدموه للحركة الوطنية والثورة اليمنية.

وقال لقد رفعنا وجهة نظرنا إلى رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبد الله صالح وضمنا ذلك ملاحظات هامة حول قطاع المغتربين ودوره الايجابي في عملية التنمية.

واضاف ان الحكومة اولت اهتمامها ورعايتها قبل الوحدة بالمغتربين عندمار بطت الامانة العامة لاتحاد المغتربين برئاسة الجمهورية في الشمال والادارة العامة للمغتربين برئاسة الوزراء في الجنوب مشيرا الى ان الجهازين استمرا حتى قيام دولة الوحدة فحظي المغتربين بحقيبة وزارية ساهمت بدور كبير في احتواء ازمة العائدين وخدمة المغتربين في مجالات العمل والتعليم والاستثمار وغيرها من المجالات وذلك بالتنسيق مع مختلف اجهزة الدولة.

واوضح السيد الشبيبي ان لليمن جاليات كبيرة في القرن الافريقي ودول الخليج وشرق اسيا وفي امريكا ودول اوروبا وهي بحاجة الى خدمات منظمة من خلال جهاز مستقل تتوفر له الامكانات اللازم لان تجربة الضم اى ضم الوزارة مع اخرى كانت غير مجدية معربا عن اعتقاده بان الايام القليلة القادمة ستحدد وضع الوزارة وشكلها.

ومما يذكر ان الحكومة اليمنية الجديدة اسقطت من تشكيلتها عددا من الوزارات ولم يحدد وضعها الشبيبي حتى الان مثل وزارة التعليم العالي ووزارة الشئون القانونية ووزارة المغتربين.



اليمن : اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي تواصل مناقشة تجربة الانتخابات

□ صنعاء —
من عبدالرحمن الحيدري:

■ واصلت اللجنة الدائمة (المركزية) للمؤتمر الشعبي العام وهو اكبر حزب في اليمن امس دورتها الاستثنائية المخصصة لمناقشة تجربة الانتخابات في اليمن.

واكد اعضاء اللجنة الدائمة المجتمعين برئاسة زعيم الحزب الرئيس علي عبدالله صالح في النقاشات «أهمية تفعيل دور المؤتمر وإيجاد هيكلية تنظيمية جديدة وفاعلة للمشاركة في كل الأطر القيادية والقاعدية لتعزيز بنيته التنظيمية وتوسيع رقعة انتشاره والاضطلاع بمسؤولياته الوطنية في هذه المرحلة».

وتطرق النقاش أيضاً الى دور المؤتمر الشعبي العام ومساهماته في اطار «الائتلاف الحكومي الذي شارك مع الحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح ودوره في ترجمة مهمة بناء الدولة اليمنية الحديثة، وانجاز المشروع الحضاري لنهضة اليمن الجديد، والعمل على تحقيق الاصلاحات الدستورية التي تقتضيها ظروف المرحلة والمصلحة الوطنية العليا.

وتناول النقاش علاقات المؤتمر الشعبي العام مع الحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح وبقية الأحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة الوطنية والسبل الكفيلة بتوظيف تلك العلاقات بما يخدم المصلحة الوطنية ويكفل التغلب على كل الصعاب والمشاكل والسلبيات التي برزت خلال الفترة الانتقالية أو نتيجة للتقاسم بما يكفل إحلال الرجل المناسب في المكان المناسب وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب ومحاسبة الفاسدين والمتلاعبين بالمال العام.

وتناولت اللجنة الدائمة عدداً من القضايا التنظيمية الخاصة بالايجابيات والسلبيات خلال الفترة الماضية، والمهمات المستقبلية في إطار تجسيد الأهداف والمبادئ التي تضمنها الميثاق الوطني وبرنامج العمل السياسي والبرنامج الانتماني للمؤتمر... وستواصل اللجنة الدائمة أعمال دورتها الاستثنائية اليوم الخميس.

المحروسة

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن : استمرار الازمة بين العطاس

تتمة الصفحة الاولى

وكانت انباء ترددت عن استقالة السيد مجاهد ابو شوارب من منصب نائب رئيس الوزراء الا ان قريبين من رئيس الوزراء نفوا ذلك مؤكدين ان «لا تغيير في اسماء الحكومة المعلنة في ٣٠ ايار (مايو) الماضي».



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٣

العطاس متفائل بتسوية أزمة الحكومة قريباً وسالم صالح يطالب بمعارضة قوية

خلافات على الحقائب تؤجل دورة مجلس النواب اليمني

□ صنعاء – من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن – من إقبال علي عبدالله:

■ اعلنت هيئة رئاسة مجلس النواب اليمني مساء امس عن تاجيل اجتماع المجلس حتى ٢٢ حزيران (يونيو) الجاري. واذيع رسمياً ان هيئة رئاسة المجلس اقرت في اجتماع عقدته امس برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر استناداً الى المادة ٥٦ من اللائحة الداخلية للمجلس عقد الدورة الثانية لمجلس النواب ابتداء من الثلثاء ٢٢ حزيران.

وكان المجلس حدد في اول دورة عقدها قبل عيد الاضحى السبت ١٢ حزيران موعداً لبدء دورته الثانية. ولم تذكر هيئة رئاسة المجلس اي سبب لهذا التاجيل، ولكن يبدو ان الازمة الدستورية الحالية واختلاف الرأي بين الاحزاب الثلاثة الرئيسية المؤتلفة حول توزيع الحقائب الوزارية وامتناع اعضاء التجمع اليمني للاصلاح عن اداء اليمين الدستورية حتى التوصل الى حل مقبول بشأن عدد الوزارات التي اعطيت للاصلاح، وعدم اداء اليمين الدستورية من قبل وزراء المؤتمر والاشتراكي حتى الآن، كان وراء تاجيل عقد الدورة الثانية للمجلس.

وقال السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمني والامين العام المساعد للحزب الاشتراكي ان «الانتخابات الاشتراعية التي جرت اواخر نيسان (ابريل) الماضي افرزت نوعاً من الائتلاف السياسي بين الاحزاب الكبيرة التي حظيت بالغالبية في مجلس النواب» في اشارة الى احزاب المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي والاصلاح.

وأضاف في كلمة القاها امس في مديرية يافع (١٥٠ كلم شمال شرقي عدن): «ان ذلك الائتلاف يتطلب الآن توافر الصدقية في العملية للمضي في إحداث نقلة نوعية على صعيد الدولة والمجتمع، بعيداً عن التعصب الذي لا ينسجم مطلقاً مع تاريخ الشعب اليمني وحضارته».

ودعا «الاحزاب الكبيرة الى التمسك بالالتزامات والوعود التي قطعتها لمعالجة قضايا الشعب والايفاء بها خصوصاً ان الشعب جرّب كثيراً من الوعود سابقاً وهو اليوم يعاني ازمات اقتصادية واجتماعية كبيرة». مؤكداً ان «اية دعوات تهدف الى التعصب ستقود البلاد الى التشتت والتمزق».

وشدد على ضرورة «وجود معارضة قوية تستمد برنامجها وفعالياتها من المصلحة الوطنية للمجتمع وليس من منظور المصالح الشخصية، لأن

التتمة في الصفحة (٤)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٣

خلافات على الحقائب تؤجل دورة مجلس

تتمة الصفحة الاولى

في ذلك عجزاً لها امام النشاط السياسي والحكومي لاحزاب الائتلاف الحكومي والبرلماني». واشار الى ان «الحزب الاشتراكي الذي سيعقد خلال الايام المقبلة دورة لجنته المركزية يدرك تماماً ضرورة وجود معارضة من دونها لا يمكن القول ان هناك ديموقراطية في اليمن»، موضحاً ان «الدورة المقبلة للحزب ستناقش وثيقة «التنسيق التحالفي على طريق التوحد» بين الحزب والمؤتمر والتي وقعها بعد الانتخابات النيابية الامين العام للمؤتمر الشعبي الرئيس اليمني علي عبدالله صالح والامين العام للحزب الاشتراكي نائب الرئيس السيد علي سالم البيض.

وتابع سالم صالح ان اللجنة المركزية ستناقش وثيقة «التحالف الحكومي والبرلماني بين الاحزاب الرئيسية الاشتراكي والمؤتمر والاصلاح» مؤكداً ان «قضية التوحيد بين الاشتراكي والمؤتمر هي الآن موضع نقاش واسع في صفوف الاشتراكي وستحسم في شكل نهائي في المؤتمر العام الرابع للحزب الذي سيتحدد موعد انعقاده خلال الدورة المقبلة».

وكشف وجود «خلافات تعيق الحكومة الائتلافية الجديدة التي اعلنت في ٣٠ ايار (مايو) الماضي برئاسة المهندس حيدر ابو بكر العطاس، وهو امر يجري الآن نقاش واسع حوله داخل القيادة السياسية، ويتوقع حل هذه الخلافات بما يتفق مع ما نصت عليه وثيقة التحالف الحكومي والبرلمان».

ويشارك السيد سالم صالح وعدد من قيادات المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للاصلاح في احتفالات مديرية يافع (مسقط رأسه) لمناسبة الموسم الثقافي والزراعي الذي يقام سنوياً منذ عشرات السنين.

الى ذلك اكد العطاس ان الصعوبات التي واجهته في تشكيل الحكومة تم تجاوزها والتغلب على معظمها ولم يبق الا الشيء البسيط، وانه في طريقه الى حلها ليتمكن باقي الوزراء من اداء اليمين الدستورية.

وقال العطاس في تصريحات الى صحيفة «الايام» الاسبوعية الصادرة في عدن: «سيعقد مجلس الوزراء في القريب العاجل اول اجتماعاته لمناقشة برنامج الحكومة المرتكز اساساً على الاوضاع الامنية والتسيب المالي والاداري، وبما يخدم الاستقرار والتنمية وعجلة التطور التي ستشهدها الجمهورية اليمنية».

وتعليقاً على تصريحات وزير الخارجية اليمني السيد محمد سالم باسندوه ودعوته الى صفحة جديدة مع الكويت قال رئيس الوزراء: «نحن نرى دائماً ان اعادة علاقاتنا باشقائنا في الجزيرة العربية امر لا بد منه، ونامل بعودة العلاقات الى ما كانت عليه بل الى الاحسن لاننا نعيش جميعاً في هذه الارض الطيبة، الجزيرة العربية، وتربطنا علاقات ووشائج الاخوة والعقيدة من اجل الارتقاء ببلداننا وشعوبنا الى مصاف الدول المتقدمة وان نعيش في اجواء المحبة والتعاون والامن والاستقرار».



المصدر : المسلمون السعودية

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمنيون يواصلون ترتيب بيتهم الجديد

«الاصلاح» يطالب بمنصب نائب رئيس الوزراء

صنعاء - من حسام حمدان:

☐ عقد الرئيس اليمني على عبدالله صالح ونائبه على سالم البيض اجتماعا مع عدد من ممثلى التجمع اليمنى للاصلاح بحضور رئيس الوزراء حيدرابو بكر العطاس وذلك للتشاور حول مطالب الاصلاح فى الحكومة الجديدة بعد ان اعلنوا عدم رضاهم عن التشكيل المعلن والذى لم يلتزم بدقة بما تم الاتفاق عليه حول توزيع حصص الوزراء على الاحزاب الثلاثة المشاركة فى الائتلاف الحكومى.

ويطالب الاصلاح فى رسالته الموجهة الى رئيس مجلس الرئاسة بمنحه منصب نائب رئيس الوزراء ووزارة خامسة بالاضافة الى الوزارات الاربع التى تم الاعلان عنها فى التشكيل المعلن الاسبوع الماضى وهى: وزارة التجارة والتموين، ووزارة الحكم المحلى ووزارة الصحة، ثم وزارة الاوقاف. ومن المتوقع ان تكون الوزارة الجديدة الممنوحة للاصلاح هى وزارة الشؤون القانونية وربما يتم ادماج وزارة شؤون مجلس النواب معها.

واذا ما تم الاتفاق على التعديلات الجديدة وقبل الاصلاح بهذا التعديل فانه من المتوقع ان تبدأ الاحزاب الثلاثة فى تطبيق بنود وثيقة الائتلاف الحكومى والتى تفترض تشكيل عدد من اللجان التى تتولى مهمة تنفيذ الأسس والالتزامات التى جاءت فى الوثيقة وأهمها وضع برنامج للحكومة الجديدة والتعديلات الدستورية المطلوبة.

وفى حالة عدم التوصل الى اتفاق فانه من المتوقع ان يعتذر الاصلاح عن المشاركة فى الحكومة، الا ان هذا يبدو امرا ضعيفا.

من ناحية أخرى من المقرر ان يستأنف مجلس النواب اليمنى جلسات دورته الأولى «السبت» لمناقشة التعديلات الدستورية المقترح ادخالها على الدستور اليمنى.

ويأتى فى مقدمة هذه التعديلات النظر فى امكانية الغاء هيكل مجلس الرئاسة والتحول الى نظام رئيس ونائب يتم انتخابهما من قبل مجلس النواب والاستفتاء عليهما من قبل الشعب. ■

٠٤٠١٧٦



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم
القاهرة

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٢

الزبيري نائب مدير عام اتحاد الغرف التجارية اليمنية :

أطالب بإلغاء سياسة «العصا الغليظة» مع المستثمرين اليمنيين



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ صنعاء - محمد على الديلمي:

قال محمد حسن الزبيرى رجل الأعمال ونائب مدير عام اتحاد الغرف التجارية اليمنية إن رؤوس أموال اليمنيين فى الخارج وصلت إلى ٣٣ مليار دولار.. ودعا الحكومة اليمنية إلى إلغاء سياسة «العصا الغليظة» مع رجال الأعمال اليمنيين، مطالبا بتسهيلات واسعة للقطاع الخاص تجذب رؤوس الأموال اليمنية المهاجرة فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.. وذكر أن الدعم الذى تقدمه الحكومة للقطاع العام لا يزال أكبر بكثير من دعمها للقطاع الخاص.

وأضاف أن الاتحاد العام للغرف التجارية توصل إلى اختصار الإجراءات الجمركية من ٧٠ إلى ١٦ مرحلة إدارية لتبسيط التعاملات التجارية.. وأشار الزبيرى إلى بروتوكول وقعه الاتحاد العام للغرف التجارية اليمنية مؤخرا مع الاتحاد العام لغرف التجارة فى عمان لتعزيز التعاون الاقتصادى بين الجانبين، مؤكدا أن الطريق البرى بين البلدين والذى تضمنه البروتوكول بدأ تنفيذه بعد أن أصدر السلطان قابوس قرارا ببدء العمل فيه.

وحول المشكلات المهمة التى يواجهها القطاع الخاص فى اليمن، قال الزبيرى إن أهمها يتمثل فى المشاكل الإدارية فى ظل نظام وقوانين الجمارك والضرائب المعمول بها حتى الآن.

وأرجع ذلك إلى قلة الخبرة التى تتعامل بها تلك الجهات مع المستثمرين، ونحن قدمنا إلى الحكومة فى أكثر من مناسبة عددا من المقترحات العملية التى من خلالها يمكن أن يكون للقطاع الخاص دور فى تنمية عجلة الحياة الاقتصادية، منها الاستعانة بالخبرات الاقتصادية فى دول العالم المتقدم ولا أقصد بطبيعة الحال الخبرات الغربية التى تتشابه معنا فى كثير من الأنظمة والقوانين.

وقال إن هناك العديد من القوانين التى صدرت بعد قيام الوحدة - أى بعد ٢٢ من مايو ١٩٩٠ - وأكثرها تعمل على إعاقة القطاع الخاص وخاصة قوانين الشركات والضرائب والاستثمار ولا تترك الفرصة لذلك القطاع فى أن يأخذ طريقه الطبيعى فى النمو.

وأشار إلى أن قانون الضرائب أتاح لمصلحة الضرائب أن تستوفى ضريبة الأرباح قبل تحقيق الربح مقدما من تحت الحساب وهذا فى حد ذاته نوع من العراقيل.

لجنة خماسية

وأوضح الزبيرى أن الاتحاد العام للغرف التجارية تقدم بعدد من المقترحات المتعلقة بتنشيط دور القطاع الخاص وخاصة بعد الاضطرابات وأعمال الشغب التى حصلت قبل عدة أشهر وشهدها الكثير من المحافظات اليمنية وخاصة فى العاصمة صنعاء ومدينة تعز التجارية.. وقال إن الاتصالات مع الحكومة أدت إلى تشكيل لجنة خماسية برئاسة الدكتور محمد سعيد العطار نائب رئيس الوزراء ووزير التموين والتجارة وثلاثة أعضاء عن الاتحاد، وإدراكا من القيادة السياسية بأهمية القطاع الخاص أشركته فى حل عدد من القضايا المتعلقة بالوضع الاقتصادى، وعملت اللجنة الخماسية على ذلك بحيث أصبح توفير التمويل لأسعار السلع الأساسية من قبل البنك المركزى وبالسعر الرسمى ١٢ ريالا للدولار هو المعمول به الآن.

كما عملت اللجنة على إدخال بعض التعديلات فى موضوع لائحة الصرافة وأقرت حسب التعديلات التى تقدم بها الاتحاد العام للغرف التجارية، كما تمت إعادة النظر فى الإجراءات الجمركية بحيث تم تبسيط تلك الإجراءات واختصارها.. فقد كانت تمر تلك الإجراءات بـ ٧٠ مرحلة إدارية تم اختصارها لتقتصر على ١٦ عملية وهذا بحد ذاته إنجاز بكل المقاييس محسوب للاتحاد.

ومن ضمن المقترحات التى قدمت للقيادة السياسية عبر الاتحاد أن يتم حسم اختيار القيادات الحكومية فى المجال الاقتصادى وعلى وجه الخصوص التنفيذية التى يجب أن تتمتع بالنزاهة والكفاءة والقادرة على العمل واتخاذ قرارات، والاتحاد العام بصفته يمثل كافة الغرف التجارية باليمن التى يصل عددها إلى ١٨ غرفة يتطلع إلى أن تعمل القيادة بكل ثقلها لتحقيق مقترحاتها.

التكامل الاقتصادى مع عمان

وأكد الزبيرى أن الاتحاد عقد عددا من البروتوكولات للتعاون والتبادل التجارى مع بعض الدول الصديقة والعربية الشقيقة، وفى مقدمتها البروتوكول الذى وقع مؤخرا مع اتحاد عام غرف تجارة عمان والذى نسعى إلى تنفيذه من خلال اللجان المشتركة التى شكلت من الجانبين اليمنى والعمانى كما تم اصدار بيان مشترك عن الجانبين دعا إلى إقامة طريق برى بين البلدين الشقيقين وإقامة سوق حرة وبنك مشترك. وأوضح أن الجانب العمانى بدأ بالفعل بتنفيذ الطريق البرى بعد أن أصدر جلالة السلطان قابوس قرارا بذلك.. كما تم البدء فى إنشاء السوق الحرة من قبل الجانب العمانى.

وذكر أنه يمكن تشجيع الاستثمار، إذا تم تعديل القوانين الخاصة بالعملية الاستثمارية ابتداء من قانون الجمارك وحتى آخر القوانين التى توفر مناخا طيبا والذى يعتمد بدرجة أساسية على تشريع مناسب، اجراءات إدارية مرنة ووجود سوق كبيرة وواسعة لمنتجات المستثمر، ووجود عمالة محلية رخيصة.

وقال الزبيرى إذا ما توافرت هذه العوامل ستأتى الاستثمارات، لأن الاستثمارات الأجنبية أصبحت مطلوبة للعديد من بلدان العالم وأصبحت دول عظمى بما فيها أمريكا تعمل على استقطاب الاستثمارات.

العصا الغليظة

وحول خطة اتحاد الغرف التجارية لجذب رأس المال المهاجر إلى اليمن، قال الزبيرى: لدينا خطة ونتردد عن تنفيذها، ونأمل من الحكومة الجديدة أن تعمل على تسهيل مهمة المستثمرين سواء كان ذلك للرأسمال الوطنى المهاجر أو الوافدين، وأن تلغى الحكومة الجديدة سياسة



«العصا الغليظة» على رجل الأعمال.

وأضاف لن نستطيع أن نقوم بجهد يذكر في جذب رؤوس الأموال المهاجرة والتي وصلت حسب احصائية قام بها البنك العربي إلى ٣٢ مليار دولار هي أموال مكتنزة مهاجرة في بنوك لدول أوروبية وأمريكية باسم اليمنيين هناك.

لن نستطيع أن نقوم بجهد إلا من خلال سند قانوني مرن يسهل دخول وخروج الاموال وفق لائحة منظمة لتلك العملية وإذا استطعنا أن نجد ذلك عندها سنقوم بجهد واضح من خلال عقد الندوات في البلدان التي يوجد فيها رأس المال الوطني المهاجر لتعريفهم بالطرق والاساليب التي يمكن أن يستفيد منها إذا أراد الاستثمار في وطنه ونطلعه على صور الاستثمار باليمن ومناخ الاستثمار.

واكد أن استقطاب رؤوس الزموال الوطنية المهاجرة يحتاج إلى جهد كبير وإذا استطعنا أن نصل إلى نصف أو ربع الرقم الذي وصلت إليه الأموال المهاجرة سنكون في حالة ممتازة، وشدد الزبيري على أن المهاجر اليمني من سابق كان له حق في أن يحرص على أن تكون مدخراته خارج وطنه لكنه الان وفي هذا الوضع المستقر نسبيا عليه أن يكون إيجابيا مع بلده.



المصدر : الشرق الأوسط
اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ يونيو ١٩٩٣

توجه جديد للحكومة اليمنية بإعاقة تهجير اليهود

أمريكي يواجه 5 أسابيع من الصعوبات في محاولة لاستخراج جوازات 13 شخصاً

لندن: من عبد الله حموده
صنعاء: من حمود منصر

يعاني اليهودي الامريكي شموئيل جرافي صعوبات بالغة في انجاز معاملة 13 من اليهود اليمنيين، لكي يصطحبهم معه الى الخارج، تمهيداً لتهجيرهم الى اسرائيل. وعلى الرغم من انه ما زال في صنعاء منذ نحو 5 اسابيع، فان اتصالاته مع المسؤولين اليمنيين في وزارة الداخلية، لاستخراج وثائق سفر اليهود اليمنيين لم تعد بالسهولة التي كانت عليها في السابق.

وتبدو الصعوبات التي تواجه جرافي وامثاله حالياً، نتيجة لتنبه الحكومة اليمنية الى عمليات الخداع التي يقوم بها اليهود الامريكيون والبريطانيون، لاقناع يهود اليمن بالهجرة الى اسرائيل، في اطار نشاط الوكالة اليهودية، بعد ان اساءوا الى الدولة اليمنية في الخارج، واشاعوا انهم يستطيعون «شراء» مساعدة بعض المسؤولين في وزارة الداخلية اليمنية مقابل مبلغ لا يزيد على الفي ريال. وكان جرافي وصل الى صنعاء بعد اعلان نتائج الانتخابات العامة مباشرة يرافقه يهودي امريكي اخر - وذلك للمركة الثالثة خلال 7 اشهر تقريباً، واستانف اتصالاته مع اعداد كبير من اليهود اليمنيين في مدينة صعدة بشمال اليمن، اضافة الى اولئك الذين يقيمون في بلدتي ريدة وعمران في محافظة صنعاء. وكذلك مع بعض المسؤولين في وزارة الداخلية، الذين يبدو انهم اكتشفوا امره هذه المرة. ويحاول جرافي استخراج جوازات سفر لكل من يحيى داود وزوجته وابنيه، اضافة الى الاستعداد لتفسير 9 آخرين من اليهود اليمنيين.

وكان توقيت هذه الزيارة متزامناً مع تقديم استقالة الحكومة السابقة، بهدف استغلال انشغال رجال السياسة بالخلافات التي تصاحب تشكيل الحكومة الجديدة في انجاز مهمته، ولكن الصعوبات التي واجهته، اضافة الى حلول عطلة عيد الاضحى المبارك، فرضت عليه قضاء الوقت في «السياحة» بمدينتي عدن وتعز، مستعملاً في ذلك سيارة استاجرها من وكالة العالمية للسياحة والسفريات. وكان جرافي بدا زيارته الاخيرة بالاقامة في فندق ازال، القريب من فندق شيراتون والسفارة الامريكية، لتسهيل مهمته في الاتصال مع البعثة الدبلوماسية للولايات المتحدة، والاستعانة بمساعيها مع المسؤولين اليمنيين، ولكنه غير محل اقامته بعد عودته من الجولة السياحية الجنوبية، ويقيم حالياً في الغرفة 112 بفندق «سام سيتي»، بينما يستاجر الغرفة رقم 116 لعقد اجتماعاته مع اليهود اليمنيين الذين يقدمون اليه من صعدة وريدة وعمران.

وفي قاعة الانتظار بفندق «سام سيتي»، التقت «الشرق الاوسط» ظهر امس 9 من اليهود اليمنيين، كانوا ينتظرون عودة شموئيل جرافي من لقاء في الخارج حسب موعد ضربه لهم، بعد ان اخبر يحيى داود ان معاملة استخراج جوازات سفره واسرته قيد الانجاز، تمهيداً لسفره معه الى الولايات المتحدة الامريكية.

قال يحيى داود انه اعطى سام جرافي بطاقة الهوية والصور واوراقاً أخرى لجرافي قبل فترة طويلة، ولكنه «يواجه في هذه الايام صعوبات، نتيجة الاوضاع التي تواجهها الحكومة اليمنية، ولكنه - مع ذلك - لم ييأس، واكد انه يستطيع الحصول على وثائق السفر قريباً».

اضاف يحيى ان جرافي «يشعر باحباط لان مدة اقامته طالت ولم ينجز شيئاً». وكان يتحدث والى جانبه ابن اخته وزوجته، وفي الجانب الآخر من القاعة شاب في الثلاثين من العمر اسمه اسحق، يعمل ترزياً في عمران.

تدخل اسحق في الحديث ليقول ان الاوضاع الاقتصادية في اليمن «تشهد ركوداً هذه الايام، وانه جاء الى صنعاء لتوديع جرافي». ولكنه في نفس الوقت



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ [illegible] ١٩٩٢

اشاد برعاية الشيخ عبد الله الاحمر - رئيس مجلس النواب اليمني وشيخ قبائل حاشد - وبرعاية العميد مجاهد ابو شوارب - نائب رئيس الوزراء - لليهود المدنيين في منطقتي ريدة وعمران.

وقال يحيى ان مهنته - كصائغ للحلي الفضية - تحقق له دخلا يكفيه ولكن ارتفاع اسعار المواد الخام، وعدم توفر الآلات المتطورة جعلت هذه المهنة غير مجدية، ولهذا فانه يعتزم السفر لزيارة عمه وشقيقته وابن اخيه في امريكا. واضاف ان الزيارة قد تستغرق شهرين او ثلاثة، بينما كانت اخوه يوسف وابوه داود يجلسان على المقعد المقابل، يتبادلان الحديث في ما بينهما، ومع شاب آخر يدعى يوسف ايضاً، صديق ليحيى من ابناء قرية الهجر في مديرية حيدان، كان بين الذين انتقلوا الى صعدة بحثاً عن عمل.

تحدث يحيى عن الحياة في صعدة، وقال انها افضل مما كان عليه الحال في حيدان، وانهم يتمتعون بحقوقهم وحرياتهم كاملة، واشاد بوكيل المحافظة العقيد يحيى عبد الله الشائف. وقال انه يرغب في السفر لأن معظم افراد عائلته غادروا، ولم يبق معه سوى والده داود وشقيقه يوسف.

ولا يجرؤ يهود اليمن - الذين يسافرون مع جرافي وأمثاله - على الافصاح عن نيتهم الحقيقية، خشية ان تكتشف السلطات الأمر، ويخسروا الاغراءات التي وعدهم بها الزائرون الاجانب، ولكن معظمهم عبر عن خيبة امله بعد ان وصل الى اسرائيل، ورأى الواقع مختلفاً عن الوعود المعسولة.

وتطرق الحديث الى تعليم الاطفال اليهود في اليمن، فقال يحيى انهم يواجهون صعوبات في التكيف مع الاطفال الآخرين في المدارس، ولكن ليست هناك صعوبات عنصرية او ادارية، واشار الى ابن اخته - الذي يناهز العشرين من العمر - وقال «هذا ابن اختي، تلقى التعليم على يد جده داود». وبينما كان يجد التعليم الديني، لم يتمكن الشاب من تحصيل العلوم الاخرى، وأعرب عن امله في ان تتبنى الحكومة اليمنية فكرة فتح مدرسة لليهود في صعدة بعد تجمعهم الآن. ورداً على سؤال عن ما اذا كان سيطرح على صديقه شموئيل جرافي فكرة جمع تبرعات في الدول الغربية لتوفير خدمات لليهود المدنيين في وطنهم - وفق التوجه الجديد للحكومة اليمنية - بدلاً من ممارسة الخداع لترحيلهم الى مجتمعات غريبة، استحسن يحيى الفكرة، وتحمس لها حماساً كبيراً، ولكن تملكته الحيرة حول الطريقة التي سيطرحها بها على جرافي.

وعبر عن خشيته وقلقه من ان تؤدي «ظروف عدم الاستقرار الحالية الى تغييرات الى الاسوأ في القوانين»، ثم اردف قائلاً «حتى وان كان القانون لصالح الجميع، الا انه لم يحمنا من الابتزاز والرشوة، وهي ظاهرة تمس كثيراً من المواطنين في اليمن».

بدت هذه الكلمات وكأنها انعكاس لما يبثه شموئيل جرافي في صفوف اليهود، وما يشيعه هو وامثاله في الخارج. واختتم يحيى حديثه بكلمة نسبها الى جرافي ذكر انه قالها له لطمأنته «سيعيننا الله».



المصدر : القبس الكويتية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/٦/١٩٩٣

العطاس: نعمل على استعادة احسن العلاقات مع دول الجزيرة

عدن - كونا - اكد رئيس مجلس الوزراء اليمني حيدر ابوبكر العطاس ان الصعوبات التي واجهته في تشكيل الحكومة قد تم تجاوزها والتغلب على معظمها ولم يبق منها الا الشيء اليسير وهو في طريقه الى حلها حتى يتمكن بقية الوزراء من اداء اليمين الدستورية.

وقال السيد العطاس في تصريح لصحيفة «الايام» نشر امس ان مجلس الوزراء سيعقد في القريب العاجل اول اجتماعاته لمناقشة برنامج الحكومة المرتكز اساسا على الاوضاع الامنية والتسيب المالي والاداري بما يخدم الاستقرار والتنمية وعجلة التطور التي ستشهدها الجمهورية لاحقا.

وردا على سؤال حول تصريحات وزير الخارجية اليمني محمد سالم باسندوه وردود الافعال ازاءها وخاصة من الكويت قال نحن دائما نرى الى ان اعادة علاقاتنا باشقائنا في الجزيرة العربية امر لابد منه.

ونعمل ان تستعاد تلك العلاقات ليس الى ما كانت عليه بل الى الاحسن.



المصدر : الأهرام القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/٦/١٩٩٢

العطاس يؤكد حرص اليمن على إستعادة علاقاتها الاخوية مع دول المجلس

ابو ظبي - ق ن ا - اكد المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني ان حكومته ستعمل على استعادة العلاقات الاخوية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وقال العطاس في حديث لصحيفة لبنانية امس ان الحكومة اليمنية الجديدة سوف تتبنى سياسة خارجية متوازنة وعقلانية تقوم على تبادل المصالح المشتركة المبنية على التعاون ومواجهة الشعب اليمني ومصارحته بالحقائق.

واضاف ان اليمن يرى في اعادة العلاقات مع اشقائها في الجزيرة العربية امرا لابد منه ونامل بأن تستعاد العلاقات الى الاحسن مما كانت عليه من قبل



اليمن : وزارتان جديدتان للاصلاح

صنعاء - رويتر - أعطى مجلس الرئاسة في اليمن منصبين وزاريين جديدين في الحكومة الائتلافية للحزب الاسلامي امس الخميس.

وعين عبد الوهاب علي الانسي نائبا لرئيس الوزراء. وأصبح عبد السلام خالد كومان وزيرا للعدل والشئون البرلمانية.

وبهذين التعيينين الجديدين يحتل الحزب اليمني للاصلاح الذي حصل على ٢٤.٠٦ في المئة من المقاعد في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ابريل نيسان ستة مناصب في مجلس الوزراء المؤلف من ٣١ عضوا.

ويشغل حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح ١٥ منصبا وزاريا. وللحزب الاشتراكي اليمني تسعة وزراء بالاضافة الى رئيس الوزراء حيدر أبوبكر العطاس.

وكان مجاهد أبو شوارب عضو حزب البعث قد عين في وقت سابق نائبا لرئيس الوزراء.



«المؤتمر» و«الاشتراكي» و«التجمع» يتفقون على وثيقة الائتلاف

تنظيم عملية الانسحاب من الحكومة الائتلافية

صنعاء ـ من حسام عبدالحميد:

□ صاحب عملية تشكيل الحكومة اليمنية الجديدة العديد من التكهنات السياسية، وعلى الرغم من الاعلان عن تشكيل هذه الحكومة برئاسة حيدر ابو بكر العطاس ،الا ان ذلك الاعلان لم ينه هذه التكهنات ومازال الباب مفتوحا امام ادخال بعض التعديلات على هذه الحكومة في محاولة لارضاء التجمع اليمني للاصلاح الذي يقتسم الى جانب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني السلطة كاحد الافرازات التي جاءت بها الانتخابات العامة.

ويأتي تشكيل الحكومة الائتلافية الجديدة برئاسة العطاس بعد مشاورات مكثفة بين الاحزاب الثلاثة استمرت نحو شهر تقريبا انتهت خلالها الى التوقيع على وثيقة الائتلاف الحكومي والتنسيق البرلماني التي تضمنت عددا من الاسس والالتزامات والاجراءات.

وتمثل هذه الوثيقة الاسس والمنطلقات للعمل المشترك في اطار الائتلاف الحكومي، كما انها تمثل خطة لضبط العمل الوزاري لتحقيق التناسق بين كل الوزارات خاصة وان الاختلاف بل التضارب امر وارد نظرا لان الحقائب الوزارية اصبحت مقسمة على ثلاث نوعيات من الوزراء.

ولذلك تضمنت الوثيقة من بين الاسس التي اشارت اليها الالتزام بميثاق العمل السياسي والذي كان قد تم الاتفاق عليه بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي ،ويمكن ان ينضم اليه التجمع اليمني للاصلاح بعد ادخال بعض التعديلات، وكذلك اعداد مشروع الاصلاحات الدستورية ،والاتفاق على الموجهات الاساسية لبرنامج الحكومة الائتلافية، وكذلك الاتفاق على سياسة اعلامية موحدة تحكم علاقة الاطراف المؤتلفة.

وبالنسبة للالتزامات فقد تضمنت الوثيقة عشرة بنود يعد اهمها الالتزام بالمسؤولية الجماعية للحكومة امام مجلس الرئاسة ومجلس النواب ،وفي حالة عدم توفر الانسجام والتعاون بين الوزير المختص والمسؤولين القياديين في الوزارة يرفع الامر الى رئيس الوزراء لاتخاذ اللازم، كما انه حرصا على الانسجام والتعاون بين اعضاء الحكومة يحرص رئيس الوزراء على التوصل الى وفاق حول المسائل السيادية والتوجهات العامة.

ولتحقيق التناغم بشكل اكثر تضمنت الوثيقة تشكيل لجنة تتولى التنسيق بين كتلة المؤتمر والاشتراكي من ناحية، وبين كتلة التجمع اليمني للاصلاح من ناحية اخرى على مستوى مجلس النواب.

كذلك تضمنت الوثيقة تشكيل عدد من اللجان التي تتولى ترجمة هذه الاسس والالتزامات الى برامج عملية، وقد بدأت بالفعل بعض اللجان في اعمالها حيث اعدت اللجان المنبثقة من الاحزاب الثلاثة الموجهات الاساسية لبرنامج الحكومة وتعكف حاليا على اعداد البرنامج للاتفاق عليه من الاحزاب الثلاثة المشاركة في الائتلاف وذلك لعرضه على مجلس النواب للحصول على الثقة. كما ان لجان الاصلاحات الدستورية قدمت تصوراتها حول التعديلات المطلوبة ومن المتوقع الاتفاق



المصدر : الصحوة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ٦ / ١٩٩٣

على صورة نهائية لهذه التعديلات خلال الايام القليلة القادمة.

الا ان اهم ما تضمنته الوثيقة هو تنظيم عملية الانسحاب من الائتلاف الحكومي حيث جعلت لكل حزب حق الانسحاب من الائتلاف اذا وجد انه لا يستطيع المشاركة وبعد ان تكون قد تعذرت كل السبل الى ذلك ،على ان يعلن اسباب انسحابه في وسائل الاعلام ولا يجوز الانسحاب قبل مرور عام على تشكيل الحكومة. كما لا يجوز الانسحاب قبل موعد الانتخابات النيابية بستة اشهر.

ومنذ الاعلان عن تشكيل الحكومة اليمنية الجديدة ادرك المتابعون ان شيئا ما مازال مجهولا حيث تغيب وزراء التجمع اليمني للاصلاح عن اداء اليمين الدستورية حتى بعد انتهاء اجازة العيد، واكدت تصريحات مصادر التجمع اليمني للاصلاح ان الاتفاق بين الاحزاب الثلاثة حول عدد الوزارات لكل حزب لم ينفذ بدقة، وهذا يعني ان هناك اعتراضا من جانب الاصلاح حول حصته من الوزارات خاصة وان ما تم الاعلان عنه لا يتناسب مع حجمه في مجلس النواب حيث يحتل المرتبة الثانية بعد المؤتمر الشعبي العام فيما يحتل الحزب الاشتراكي المرتبة الثالثة.

ومن خلال استقراء التشكيل الحكومي الجديد الذي يترأسه حيدر ابو بكر العطاس يتضح ان هذا التشكيل يتكون من تسعة وعشرين وزيرا احتفظ فيه المؤتمر الشعبي العام والذي يتمتع باغلبية مقاعد البرلمان بخمسة عشر منصبا وزاريا من بينها النائب الاول لرئيس الوزراء، بالاضافة الى معظم الوزارات السيادية وفي مقدمتها الخارجية والداخلية والمالية والاعلام. اما الحزب الاشتراكي فقد احتفظ في التشكيل الجديد باحدى الوزارات السيادية وهي وزارة الدفاع التي ستتولى مهمة اعادة دمج الجيشين اللذين لم يتوحدا حتى الآن، وهذا يعني ان كلا من الحزبين «المؤتمر والاشتراكي» قد احتفظا لنفسيهما بمؤسسة مسلحة.

وبالاضافة الى وزارة الدفاع تولى الاشتراكي عددا أخر من الوزارات المهمة مثل وزارة النفط، والثروة السمكية، والاسكان، والثقافة.

أما التجمع اليمني للاصلاح فلم يحصل في التشكيل المعلن الا على اربع وزارات ذات طابع تقني وهي وزارة التجارة والتموين، ووزارة الصحة، والادارة المحلية، واخيرا الاوقاف والارشاد.

ان التحدي الاول للحكومة اليمنية الجديدة هو اقتحام المشكلة الاقتصادية ووضع الحلول المناسبة لها، وهو ما تسعى أليه الحكومة الجديدة من خلال البحث عن مستثمرين جدد ومن خلال التنقيب عن البترول، وان كانت مردوداته تحتاج الى سنوات طويلة، وايضا من خلال تحسين العلاقات مع دول المنطقة. وقد كشفت التصريحات الاولى لوزير الخارجية الجديد الاخ محمد سالم باسندوه عن رغبة اليمن في تحسين هذه العلاقات حيث اعلن ولأول مرة قائلا: «لسنا مع العراق ونأمل في تحسين علاقاتنا مع دول مجلس التعاون الخليجي». وهذا التصريح يعد الاول من نوعه الذي يصدر عن مؤسسة الحكم في اليمن ويمثل هذا الوضوح. وبالاضافة الى المشكلة الاقتصادية التي تحتل المرتبة الاولى، تأتي قضية ادخال التعديلات الدستورية التي تمثل اجماعا وطنيا وذلك لتحقيق استقرار نسبي للدستور اليمني ومن ثم للنظام السياسي ككل.■



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٣

صنعاء: الفضلي يضرب عن الطعام للفت النظر الى وضعه

□ جدة – من جمال خاشقجي:

■ بدأ الشيخ طارق الفضلي اضراباً عن الطعام احتجاجاً لما وصفه قريبون منه بانه «اهمال من السلطات (اليمنية) في حسم قضيته». ومعروف ان الفضلي نجل لسلطان سابق في ما كان يسمى

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صنعاء: الفضلي يضرب عن الطعام

تتمة الصفحة الاولى

جنوب اليمن وهو معتقل في صنعاء في منزل خاص تابع للاجهزة الامنية ومتهم بالتحريض على العنف والوقوف وراء اعمال ارهابية وقعت في عدن اضافة الى تهريب السلاح.

وكان الفضلي عاد من محافظة ابين قبل نحو عامين ونجح في الحصول على مشيخة قبائل المراقشة واعتصم في منطقتها اسابيع عدة بعدما حاصرته وحدات من الجيش ورفض تسليم نفسه الى سلطات محافظة ابين بحجة انها تابعة للحزب الاشتراكي الحاكم سابقاً في الجنوب.

واصر الفضلي على التوجه الى صنعاء مباشرة وحصل ذلك بالفعل في كانون الثاني (يناير) الماضي وقابل هناك عدداً من كبار المسؤولين اثر وساطة لشيوخ القبائل اليمنية واوقف في مقر خاص ريثما ينتهي التحقيق معه. ويعتبر اقرباء الفضلي ان التحقيق «اكد بطلان التهم الموجهة اليه لكن اطلاق سراحه تأخر بسبب انشغال المسؤولين في صنعاء بالانتخابات ثم بتشكيل الحكومة كما يخشى ان يؤدي اطلاق سراحه الى اغضاب الحزب الاشتراكي الذي احتج مسؤولوه بشدة لدى نقل الفضلي من ابين الى صنعاء اذ كانوا يطالبون بالتحقيق معه هناك. ومن الواضح ان الفضلي يحاول لفت الانتباه الى قضيته التي تاهت وسط قضايا اهم واكثر الحاحاً كانت تواجه المسؤولين في صنعاء» مثل الانتخابات والحكومة والعلاقة بين الاحزاب الكبيرة.



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ' التاريخ : ١١/٦/١٩٩٣

صنعاء: وزيران جديدان للاسلاميين

صنعاء - رويتر - اعطى مجلس الرئاسة في اليمن منصبين وزاريين جديدين في الحكومة الائتلافية للحزب الاسلامي امس الخميس .

وعين عبد الوهاب علي الانسي نائبا لرئيس الوزراء . واصبح عبد السلام خالد كومان وزيرا للعدل والشؤون البرلمانية .

وبهذين التعينين الجديدين يحتل الحزب اليمني للاصلاح الذي حصل على ٢٤,٦ بالمائة من المقاعد في الانتخابات البرلمانية التي جرت في «ابريل ستة مناصب في مجلس الوزراء المؤلف من ٣١ عضوا» .

ويشغل حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح ١٥ منصبا وزاريا . وللحزب الاشتراكي اليمني تسعة وزراء بالاضافة الى رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس .

وكان مجاهد ابو شوارب عضو حزب البعث المؤيد للعراق قد عين في وقت سابق نائبا لرئيس الوزراء .



حل للأزمة الحكومية اليمنية بإضافة وزيرين للاصلاح احدهما الأنسي

صنعاء تطلب من الخرطوم تسليمها زعيم "الافغان"

□ صنعاء – من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن – من إقبال علي عبدالله:

■ اتجهت الأزمة الحكومية في اليمن الى حل متوازن بعدما اقرّ مجلس الرئاسة امس اضافة وزيرين من حزب التجمع اليمني للاصلاح اليها هما السيد عبدالوهاب الآنسي الامين العام للحزب الذي احتل منصب نائب لرئيس الوزراء والسيد عبدالسلام خالد كرمان الذي تولى حقيبة الشؤون القانونية ومجلس النواب. وسيتولى كرمان ايضاً رئاسة لجنة التنظيمات والاحزاب السياسية خلفاً للسيد راشد محمد ثابت. وكان الاصلاح ممثلاً حتى الآن بأربعة وزراء فقط، واعتبر ذلك مجحفاً بحقه خصوصاً ان للحزب الاشتراكي سبعة وزراء.

وحضر اجتماع مجلس الرئاسة الذي تقرر فيه توسيع الحكومة ارضاء للاصلاح الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب ورئيس الاصلاح والسيد حيدر ابو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء.

وفي عدن قالت مصادر يمنية مسؤولة ان «الجمهورية اليمنية طلبت رسمياً من السودان تسليمها مواطن خليجي من اصل يمني يدعى «اسامة» لمحاكمته بتهمة تزعم تنظيم افغان اليمن». وكان «اسامة» من الذين قاتلوا مع «المجاهدين» في افغانستان وهو يقيم في حي المطار في الخرطوم منذ سنتين وتتهمه السلطات اليمنية بانه القائد الفعلي لـ «تنظيم الجهاد» في اليمن.

وتقول مصادر امنية في عدن ان عناصر من التنظيم فجرت الطبقة الرابعة من فندق «غولدمور» اواخر كانون الاول (ديسمبر) الماضي وحاولت اغتيال السيد علي صالح عباد (مقبل) في ابين في الشهر نفسه.

وكشفت ان السيد عبدالعزيز عبدالغني عضو مجلس الرئاسة اليمني سلم طلب تسليم «اسامة» الى الرئيس السوداني الفريق عمر حسن البشير في لقاء تم بينهما اخيراً في اسمرا على هامش الاحتفالات باستقلال اريتريا.

واوضحت مصادر سياسية ان «الرئيس السوداني وعد بدارسة الطلب اليمني والرد عليه في وقت لاحق».

على صعيد آخر اختتمت اللجنة الدائمة لحزب المؤتمر الشعبي العام امس اعمال دورتها الاستثنائية التي انعقدت برئاسة الفريق علي عبدالله صالح الأمين العام للحزب وصدر بيان عرضت فيه اللجنة نتائج الانتخابات النيابية العامة ووصفتها بانها «انجاز وطني ديموقراطي يضاف الى رصيد انجازات الشعب اليمني».

وافاد البيان ان اللجنة أولت اهتماماً كبيراً لوثيقة العمل السياسي التي وقعها المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والتي اعطت ثمارها الايجابية في اثناء سير العملية الانتخابية ومهدت للانتقال الجدي الى علاقة نوعية جديدة بين المؤتمر والحزب اذ فتحت المجال لمزيد من الحوارات المتعلقة بمستقبل العلاقة بين

التتمة في الصفحة (٤)



صنعاء تطلب من الخرطوم

تتمة الصفحة الاولى

التنظيمين السياسيين، واثمر ذلك كله عن توقيع وثيقة التنسيق والتحالف على طريق التوحد».

وناقشت اللجنة وثيقة الائتلاف بين المؤتمر والحزب والاصلاح، واعتبرتها «احدى الخطوات التي تؤمن المسيرة الديموقراطية وترسخ العلاقات الطيبة والمسؤولة بين القوى السياسية الفاعلة في المجتمع» وقال: «ان المؤتمر الشعبي، وهو صاحب الاكثرية البرلمانية، تقع عليه مسؤولية تحقيق التوازن وترى اللجنة ان الحكمة ومصالح الوطن اليمني تطلبت القيام بمثل هذا الاتفاق والمواقف تجسيداً لخيارنا الوطني ولدور المؤتمر كتنظيم سياسي يهتدي بميثاقه الوطني الممثل لخط التوسط والاعتدال».

واكدت اللجنة مجدداً «تأييدها لما طرحه مراراً الفريق علي عبدالله صالح عن رغبة اليمن في ان تتجاوز الدول العربية التأثيرات التي احدثتها حرب الخليج في علاقاتها وضرورة عودة الاجواء الى طبيعتها وتجاوز كل الخلافات».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٣

صنعاء : الأزمة الحكومية انتهت وبقيت

أزمة ثقة المواطنين

□ صنعاء - «الحياة»:

■ انتهت الازمة التي سببها الخلاف على تشكيل الحكومة اليمنية الجديدة التي يراسها المهندس حيدر ابو بكر العطاس، بقبول التجمع اليمني للاصلاح الطرف الثالث في الائتلاف الحكومي الى جانب المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، بتعيين السيد عبدالوهاب الانسي الامين العام لحزبه التجمع في منصب نائب رئيس الوزراء، وهو النائب الخامس، واضافة حقيبة وزارة الشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب للاصلاح وهي الحقيبة الخامسة في الحكومة وتولاها السيد عبدالسلام خالد كرمان. وصدرت هذه التعيينات بقرار جمهوري اصدره الرئيس علي عبدالله صالح اول من امس اثر اجتماع لمجلس الرئاسة بحضور الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح رئيس مجلس النواب والسيد العطاس رئيس مجلس الوزراء.

وكان تجمع الاصلاح عارض طريقة تشكيل الحكومة الائتلافية التي اعلن عنها عشية عيد الاضحى المبارك، وبعث بمذكرة احتجاج رسمية الى مجلس الرئاسة وهدد بالانسحاب من الحكومة اذا استمر الحال على ما عليه. وتركز احتجاج الاصلاح على ثلاث نقاط رئيسية هي اولاً، تعيين اربعة نواب لرئيس الوزراء في الوقت الذي كان المتفق عليه بين الاحزاب الثلاثة تعيين نائب واحد فقط. اما النقطة الثانية فتمحورت حول الحقائب الوزارية اذ بلغت في التشكيل ٢٥ حقيبة في حين كان الاتفاق على ٢٣ حقيبة وزارية فقط. اما النقطة الثالثة فكانت حول مخالفة الحزبين (المؤتمر والاشتراكي) للاتفاق مع الاصلاح بمنح الاخير حقيبة وزارة العدل عندما عين لها وزير من المؤتمر الشعبي العام هو السيد عبدالله احمد غانم.

ولهذه الاسباب رفض وزراء تادية اليمين الدستورية حينها. ويقول مراقبون ان الاصلاح تناقض مع نفسه عندما قبل بنائب خامس لرئيس الوزراء وهو الذي رفض مبدأ اكثر من نائب، وقبل ايضاً باضافة الحقيبة السادسة والعشرين في حين انه كان يرفض مخالفة الاتفاق الذي ينص على ٢٣ حقيبة وزارية فقط.

ويبدو أن الاصلاح قبل بهذا الوضع على مضض ما دام في مصلحته وما دام اقرب البدائل واكثرها واقعية، لكنه بذلك قبل بالائتلاف الذي يراه بعض المحللين السياسيين قسمة جديدة على غرار القسمة السابقة بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي في المرحلة الانتقالية لدولة الوحدة. ووجه التغيير يكمن في اضافة شريك ثالث هو الاصلاح بعد نجاح الانتخابات النيابية في ٢٧ نيسان (ابريل) الماضي.

ومن المتوقع ان يؤدي بقية الوزراء ونواب رئيس الوزراء اليمين الدستورية امام الرئيس علي عبدالله صالح صباح اليوم السبت وبذلك تكون ازمة الخلافات السياسية انتهت بالنسبة الى حكومة العطاس ولم يبق امام الحكومة الجديدة سوى ازمة الثقة بينها وبين المواطنين اليمنيين الذين يشعرون بان الحكومة الجديدة لم تات من خلال التغيير المطلوب في الوجوه وفي الواقع الذي سبق مرحلة الانتخابات النيابية اذ يسود الشارع اليمني سخط واسع حيال حكومة العطاس الامر الذي يضع الحكومة الجديدة في وضع حرج تجاه متطلبات المواطنين في انتشال الاقتصاد الوطني من ازمته الخانقة ووقف حدة ارتفاع الاسعار وسيادة القانون وتحقيق الامن والاستقرار في ربوع اليمن وانهاء مخلفات الفترة الانتقالية لدولة الوحدة التي شهدت عبثاً في المال العام واستهتاراً بحقوق المواطن وتغليب مصلحة المنتمين الى الحزبين الحاكمين انذاك (المؤتمر والاشتراكي) على مطالب السواد الاعظم في الوظائف العامة على وجه الخصوص.

وبانضمام الاصلاح الى الحكومة الائتلافية يكون المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي نجحا في كبح جماح المعارضة في البرلمان واضعافها خصوصاً ان ٩٠ في المئة من النواب المستقلين اعلنوا انضمامهم الى الاحزاب الثلاثة.

١٥٨

١٩٣



المصدر : الشرق الأوسط
الشرق
التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المعارضة في الخارج تدين الفساد وتطالب بالتضامن

مجلس الرئاسة والحكومة اليمنية يناقشان اليوم برنامج الائتلاف

عدن: من لطفي شطارة
لندن: «الشرق الأوسط»

يعقد مجلس الرئاسة اليمني اليوم اجتماعاً مشتركاً مع جميع اعضاء الحكومة الجديدة، بحضور الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر - رئيس مجلس النواب ورئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح - بعد ان يؤدي بقية اعضاء الحكومة اليمين الدستورية امام الرئيس علي عبد الله صالح، لتشكيل لجنة وزارية من ممثلي الائتلاف الثلاثي (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي وتجمع الاصلاح) لوضع برنامج عمل الحكومة، قبل اقراره من السلطة التنفيذية، وعرضه على البرلمان في نهاية الشهر الحالي.

وذكرت مصادر مقربة من الحكومة ان الاهتمام يتركز حالياً على انجاز بقية الوثائق التي نص عليها اتفاق الائتلاف الحكومي، وهي وثيقة العمل السياسي، ووثيقة السياسة الاعلامية، ومشروع التعديلات الدستورية، التي اعدها المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي قبل انضمام تجمع الاصلاح الى الائتلاف الحاكم، ويتعين الاستماع الى ملاحظاته عليها قبل تقديمها الى البرلمان للمصادقة عليها.

واستبعدت دوائر مطلعة - في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» - توزيع مهام نواب رئيس الوزراء في هذا الاجتماع، واوضحت ان ذلك سيترك لحوارات ومشاورات بين الأحزاب الثلاثة، في ضوء ما تتطلبه المرحلة الجديدة من مهام، ولتعزيز تجربة الائتلاف الثلاثي في الحكم.

وجدير بالذكر ان الاستجابة لمطلب الاصلاح بتعيين عبد الوهاب الانسي نائباً لرئيس الوزراء، وعبد السلام خالد كرمان وزيراً للشؤون القانونية ومجلس النواب جاء تعويضاً عن عدم التزام المؤتمر والاشتراكي بنص وثيقة الائتلاف، ولانهاء الأزمة الوزارية التي اخرت عقد الاجتماع الأول للحكومة. وعلى صعيد آخر اصدر ممثلو المعارضة اليمنية في الخارج بياناً انتقدوا فيه حالة «التخبط السياسي والانفلات الاداري والتسلط الفئوي والانهيار المالي والاقتصادي» التي تعاني منها اليمن، واتهموا شركاء الائتلاف بنسج «خيوط مؤامرة سياسية»، وطالبوا بـ«الحفاظ على مكاسب الشعب، والدفاع عن موارده وتوظيفها في خدمة التنمية الشاملة، ومحاربة الفساد والافساد وتكريس روح التضامن (بدلاً من) الانتماءات الحزبية المشبوهة والمزدوجة».

راجع ص٦



المصدر : الحياة اللندنية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٣

الاصلاح يتشدد في موقفه من الحكومة اليمنية

الآنسي رفض تولي حقيبة

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن –
من اقبال علي عبدالله:

■ علمت «الحياة» من مصادر مطلعة في صنعاء امس ان موقف حزب التجمع اليمني للاصلاح الذي يرأسه رئيس مجلس النواب الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر لم يتغير بعد اذ لا يزال الحزب ينتظر الاجابة عن الرسالة التي رفعها التجمع الى مجلس الرئاسة وضمّنها «احتجاجه الشديد» على التشكيلة الجديدة للحكومة التي تعتبر «مخالفة لما اتفق عليه قبل تشكيلها».

واكدت هذه المصادر ان اعضاء التجمع اليمني للاصلاح الذين اسندت اليهم اربع حقائب وزارية «لن يؤدوا اليمين الدستورية قبل حسم الخلاف القائم الذي جاء نتيجة عدم التزام الحكومة ما اتفق عليه الائتلاف الحكومي قبل عطلة عيد الاضحى».

واكدت تلك المصادر ان السيد عبدالوهاب الآنسي الامين العام للتجمع اليمني للاصلاح «رفض احدى الحقائب الوزارية التي عرضت عليه» وان «القضية المطروحة امام مجلس الرئاسة تتعلق بالاخلال بالنسب التي صادقت عليها جميع الاطراف المعنية».

ونقل ديبلوماسيون في صنعاء عن الشيخ عبدالله قوله اخيراً في لقاء معه في مناسبة حلول عيد الاضحى المبارك ان الاصلاح قبل بان يتمثل بخمسة وزراء في حكومة من ٢٥ وزيراً فكيف يمكن ان يقبل باربعة وزراء في حكومة تضم ٢٩ وزيراً؟

ويذكر ان الآنسي كان سقط في الانتخابات الاخيرة امام مرشح المؤتمر الشعبي العام العقيد علي عثرب في الدائرة ١٤ التابعة لامانة العاصمة.

وفي عدن اعربت مصادر مسؤولة في حزب التجمع اليمني للاصلاح عن «تخوفها ازاء تعيين العميد صالح منصر السييلي عضو المكتب السياسي للاشتراكي محافظاً لعدن خلفاً للسيد محمود عبدالله عراسي الذي قدم استقالته في آب (اغسطس) من العام الماضي نتيجة تدخلات الاشتراكي في صلاحياته كمحافظ رغم عضويته في قيادة الاشتراكي». واشارت هذه المصادر الى ان «تعيين السييلي في هذا المنصب قد يوجد خلافاً بين الاصلاح والاشتراكي رغم مشاركتهما في الائتلاف الحكومي الجديد الى جانب المؤتمر الشعبي الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح، خصوصاً ان السييلي كان قبل وحدة البلاد في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ وزيراً للداخلية وسبق ذلك توليه وزيراً لامن الدولة (الاستخبارات) وهو ما اوجد حينها مشاكل كبيرة لم تعلن نتيجة تحريم اذاعة او نشر اي اخبار عن الجماعات الاسلامية».



المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن: المؤتمر يهاجم الاشتراكي ويبحث اليوم إلغاء الحكومة الائتلافية

عدن: من لطفي شطارة صنعاء: من حمود منصر

من المقرر ان يعقد مجلس النواب اليمني (البرلمان) بعد غد جلسته الاولى، دون ان يتضح مصير الحكومة الائتلافية اليمنية التي تعثرت فور اعلانها، ولم يؤد نصف اعضائها اليمين الدستورية بعد. واعلن حزب المؤتمر الشعبي العام امس ان قياداته تطالب بالتخلي عن الحكومة الائتلافية، وتشكيل حكومة بمفرده أستناداً لاغلبية التي يتمتع بها في البرلمان. وهاجم المؤتمر حليفه الحزب الاشتراكي لانه جاء بجميع وزرائه من العسكريين واستبعد الوزراء السابقين المدنيين.

ولم توضح المصادر المطلعة في صنعاء وعدن على السواء امس ما اذا كان انعقاد الجلسة الاولى للبرلمان اليمني سيتم في موعده بعد غد، بعد تعثر الائتلاف الحكومي من الاحزاب الثلاثة المؤتمر الشعبي العام، والاشتراكي، والتجمع اليمني للاصلاح، وهي احزاب تشكل أغلبية نواب المجلس. في حين قال مراقبون سياسيون ان من مصلحة الأصلاح عقد الجلسة لانه يراهن على قوته البرلمانية الى جانب ما يتمتع به من رصيد لدى الراي العام، رغم اعتراضه على التشكيلة الحكومية ومطالبته بمنصب نائب رئيس الحكومة وبالوزارة التي لم يتم اعلانها. والجديد في الامر امس، حسب مصادر تحدثت لـ «الشرق الاوسط» ان اعضاء اللجنة العامة واللجنة الدائمة لحزب المؤتمر الذي يترأسه الرئيس اليمني علي عبد الله صالح طرحوا في مناقشتهم التي جرت امس اثناء مواصلة انعقاد الدورة الاستثنائية للجنة الدائمة، اسباب عدم تشكيل المؤتمر للحكومة بعد حصوله على الاغلبية في الانتخابات البرلمانية الاخيرة.

وذكرت المصادر ان 130 من اعضا المؤتمر في البرلمان وقواعده الاخرى رفعوا مذكرة الى الدورة الاستثنائية ستتم مناقشتها في جلسة اليوم طالبوا فيها قيادتهم بتشكيل الحكومة وتحمل مسؤوليتها التي منحها لهم الشعب بعد حصولهم على الاغلبية بعيداً عن الائتلاف.

وقال بعض اعضاء المؤتمر ان حزبهم شارك في الائتلاف الحكومي لإيمانه بضرورة التحالف الوطني في هذه الفترة، الا ان تصرف الاشتراكي في الائتلاف كان بروح حزبية ليست نابعة من المصلحة الوطنية.

واكدت المصادر ان قيادة المؤتمر الشعبي العام تواجه ضغوطاً من قبل اعضائها وقواعدها وممثليها في البرلمان من اجل ان يتولى المؤتمر تشكيل الحكومة بمفرده ويتحمل مسؤوليته الوطنية. غير أن وجهات نظر اللجنة العامة للمؤتمر بهذا الشان تفضل الاستمرار في الوعد الذي قطعته وجرى الاتفاق عليه في ان يشكل الحكومة بائتلاف مع الاشتراكي والاصلاح.

وعلمت «الشرق الاوسط» من مصادر مطلعة ان سلسلة من التغييرات سيتم اتخاذها خلال الاسابيع المقبلة في قيادات المؤتمر، واشارت بهذا الصدد الى احتمال ان تعقد اللجنة الدائمة دورة خاصة في غضون الاسبوعين المقبلين يتم فيها تصعيد عدد من الوجوه القيادية الجديدة الى اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر. ورجحت ان يكون محمد ردمان الزرقة رئيس تحرير صحيفة «الثورة» الحكومية اليومية وعضو اللجنة الدائمة، وعبد الرحمن الاكوع نائب رئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي ونائب وزير الاعلام سابقاً وعضو اللجنة الدائمة من ضمن القيادات الجديدة التي سيتم تصعيدها الى عضوية اللجنة العامة. وقالت المصادر انه سيتم تعيين مسؤولين جدد للدوائر التخصصية في اللجنة العامة والتي عين شاغلوها في مناصب وزارية في الحكومة.

